الجزء الأول

مير بصري

أعلام السياسة في العراق الحديث

دار الحكمة - لندن



أعلام السياسة في العراق الحديث

● أعلام السياسة في العراق الحديث

● المؤلف: مير بصري

● الجزء الأول ـ الطبعة الأولى ٢٠٠٥.

● الناشر: دار الحكمة ـ لندن

ISBN 1 904923 11 9

88 Chalton Street, London, NW1 1HJ
Tel: 44 (0) 20 7383 4037 Fax: 44 (0) 20 7383 0116
E-Mail: al_hikma_uk@yahoo.co.uk



DAR ALHIKMA
Publishing and Distribution

88 Chalton Street, London NW1 1HJ Tel: 44 (0) 20 7383 4037 Fax: 44 (0) 20 7383 0116

E-Mail: al_hikma_uk@yahoo.co.uk Website: www.hikma.co.uk

أعلام السياسة في العراق الحديث

الجزء الأول

مير بصري

دار الحكمة
لندن

مقدّمة الناشر

يسعد دار الحكمة بلندن، أن تقدّم للقرّاء الأعزاء كتاب "أعلام السياسة في العراق"، للكاتب الألمعي مير بصري، في طبعة قشيبة، مصحّحة ومنقحة، وذلك في هذا الإبّان الذي تعرف فيه بلاد الرافدين مرحلة تاريخية حاسمة، وتمرّ بظروف صعبة شائكة، حتى يكون زاداً للسياسيين المتمرّسين، ومادّة للمحلّلين التاريخيين، وعبرة للمتأملين من المطّلعين.

والأمم والأفراد على حدّ سواء حينما يُواجهون بواقع أليم، أو بزلازل مجتمعية، أو هزّات فكرية ونفسية، تراهم يرجعون إلى ماضيهم ينقبون في خفاياه وأغواره، و يعكفون على سابق عهوده، يتلمسون توازنا فقدوه، ويتحسسون استقراراً سُلِبوه، وذلك إما بهدف إعادة حساباتهم ومراجعة أنفسهم، أو للوقوف على مواطن الخلل في منطلقاتهم وتصحيح مسارهم، أو للاستفادة عموما من تراثهم بشكل أو بآخر....

ومن هنا نرى أن التوقيت الذي نزل فيه الكتاب إلى الأسواق يعتبر توقيتا مناسبا، فهو قد جاء في أوانه، وغدا في محلّه بصورته المفيدة والناجعة، لأنه بما احتواه بين دفّتيه من مادّة تاريخية يعتبر مرجعا هاما من حيث إلقاء الضوء على ماضي العراق السياسي، من خلال تأريخه لشخصيات سياسية عراقية، لعبت أدواراً طلائعية في تسيير دفة الحكم، والنهوض بهذا البلد في فترات من ماضيه، رغم ما شاب هذه الفترات من تقلبات الأحوال،

وسخونة الأحداث وقيام الثورات، وما خالط كلّ ذلك من أخطاء وتعسّفات وسلبيات، هذا بالإضافة إلى ما حملته الأوضاع الجديدة والوقائع المستحدثة، من جوانب إيجابية وإصلاحات وعطاءات، تمس كلّ مناحي الحياة وجميع طبقات المجتمع.

وإن العراق بنسيجه المتنوع، وطوائفه المتباينة، ومذاهبه المختلفة، من سنة وشيعة، ومن أكراد وتركمان، وعرب مسلمين ومسيحيين، وأقليات يهودية، قد عرف دائما كيف يحافظ على وحدته السياسية والإقليمية، ولا شك أنه اليوم سيتغلّب على مظاهر الفرقة والشتات، ونعرات العصبية والطائفية، وتداعيات الخلافات السياسية والفكرية والإيديولوجية، وكيف لا وهو مهد الخلافة الإسلامية، وأرض الحضارات القديمة من بابلية وآشورية وعربية؟!

وإن الكاتب وُفّق في رصد الأحداث، وإبراز الشخصيات، والوقوف عند بعض الوقائع، ووزن بعض الواقف الأخرى، وذلك بأسلوب رصين، وتحليل جادّ، لا يخلو أحيانا من روح مرحة وطبيعة ساخرة، مستفيدا في كلّ ذلك من شخصيته المتوازنة والمتبصرة، وثقافته الشمولية والموسوعية، وتجاربه الغنية والمتعّددة، التي عرفها في عالم السياسة والإدارة والتجارة والاقتصاد، وخَبَرَها من خلال المهام التي أنيطت به سواء في داخل العراق أو خارجه.

وإننا اليوم إذ نضع هذا السِّفر الجلل بين أيدي القرّاء الكرام، لنأمل أن نتابع نشر ما تبقّى من موادّ هذه المعلمة التاريخية لرجالات السياسة في عراق القرن العشرين، وذلك حتى تتضح لدى المتتبعين والدارسين الصورة التاريخية الكاملة للعراق الحديث، وحتى تتوفر لديهم ثروة تاريخية يمكن الرجوع إليها في معرفة هذه الحقبة من الزمن، وحتى تكون كذلك مصدرا

للعبرة والعظة، يستفاد منها في بناء قاعدة متينة وصلبة للانطلاق إلى مستقبل مشرق، نتجنب فيه أخطاء الماضي، ونقفز فوق حواجز الخلافات والعصبيات والطائفيات، في وحدة متماسكة، يحترم فيها الإنسان، وتضمن له حقوقه، في فضاء من الحرية المسؤولة، في عراق جديد وقوي.

الناشر

لندن: أكتوبر 2004

فيصل الأول

(١٨٨٣- ١٩٣٣)

فيصل الأول ملك العراق الهاشمي نجل الملك حسين (١٨٥٤ - ١٩٣١) ملك الحجاز، وأمه الشريفة عابدية بنت شريف مكة عبد الله كامل باشا بن محمد بن عبد المعين بن عون. وينتهي نسب الأسرة إلى قتادة بن إدريس الحسني العلوي، الذي ولي إمارة مكة سنة ١٢٠١م، وتعاقب أبناؤه على حكم الحجاز أكثر من سبعمائة سنة. والملك حسين هو ابن الشريف علي باشا المتوفى سنة ١٨٧٠، ابن الشريف محمد (١٧٩٠ - ١٨٥٧)، ابن عبد المعين بن عون.

ولد فيصل بمدينة الطائف مصيف الحجاز في ٢٠ أيار ١٨٨٣، وتوفِّيت أمه وهو طفل صغير فحضنته جدته لأبيه. وأخذ إلى عرب عتيبة النازلين باتجاه البادية الحجازية للرضاع عملا بسنة أسرته، لينشأ نشأة بدوية وليشب على ما امتاز به البدوي من سجايا البأس وحب الاستقلال، والاعتماد على النفس، وتعوّد شظف العيش.

ودعي والده الشريف حسين إلى الآستانة للإقامة بها على مقربة من السلطان عبد الحميد الثاني، فمضى إليها في آذار ١٨٩٤ مصطحبا أنجاله عليا وعبد الله وفيصلا. وفي عاصمة الدولة والخلافة قضى فيصل عهد صباه وأول شبابه، ودرس العلوم الدينية والعربية واللغة التركية وسائر العلوم والآداب على أساتذة خصوصيين. وكان في مقدّمة هؤلاء الأساتذة صفوت العوّا

الدمشقي الأصل مربي الأمراء، الذي صحب الحسين وأنجاله إلى الحجاز، ثم رافق فيصلا إلى سورية والعراق، وكان ناظر خزينته الخاصة وكبير أمنائه.

وفي سنة ١٩٠٩ تقلّص ظل السلطان عبد الحميد، وأشرقت أنوار الدّستور والحرية على سلطنة آل عثمان. فعيّن حسين شريفا لمكة وأميرا للحجاز في ٥ تشرين الثاني ١٩٠٩ . وعاد فيصل إلى الديار المقدّسة مع أبيه، وعهد إليه إدارة أمور الناس. ولم يلبث أن كلف مع أخيه عبد الله بقيادة الحملة التي جرِّدت لإخماد ثورة عسير.

ولما فرغ من تلك المهمّة انتخب فيصل بك نائبا عن جدّة في مجلس النواب التركي، فشدّ الرّحال ثانية إلى إستنبول سنة ١٩١٣، وبقي خلال السنوات التي تلتها يتنقل بين العاصمة التركية وبلاد العرب.

وعرف في المجلس العثماني بنزعته العربية وغيرته القومية. فلما خاضت تركية غمار الحرب إلى جانب ألمانية وأخذت نوايا الاتحاديين إزاء العرب تبرز للعيان على حقيقتها، ضاعف فيصل مساعيه في خدمة أمته. ثم تفاقمت الأمور وعلّق أحرار العرب في سورية على أعواد المشانق. فلم يغن عنهم احتجاج فيصل باسم والده فتيلا. حينئذ أسرع بالعودة إلى الحجاز، وكان جمال باشا والي سورية قد ارتاب في أمره وهمّ باعتقاله ساعة أن كان الشريف حسين يعدّ عدّته للانقضاض على الدولة التركية والتحرّر من ربقة استعبادها.

رفع علم الثورة في الحجاز في ١٠ حزيران ١٩١٦، وتولى فيصل قيادة الجيش الشمالي. واستولى على العقبة في ٦ تموز ١٩١٧، وحارب إلى جانب القوات البريطانية بقيادة الجنرال أللنبي. وفي أول تشرين الأول ١٩١٨ دخل دمشق على رأس الجيش العربي الظافر.

ولم تمض أسابيع قليلة حتى عقدت الهدنة، وانتهى الجهاد في ساحة القتال ليبدأ في ميدان المؤتمرات الدولية. وسافر الأمير فيصل في ٢٢ تشرين الثانـي ١٩١٨ إلى باريس لتمثيل والده ملك الحجاز في مؤتمر السلام. وكان من واجبه تذليل العقبات التي اعترضت سبيله، فبقي يتنقل بين العواصم العربية الكبرى يفاوض حكوماتـها.

وعاد إلى الشام، ثم أبحر ثانية في ١٣ أيلول ١٩١٩ قاصدا باريس ولندن، فلما قفل راجعا في أوائل سنة ١٩٢٠، نادى به المؤتمر السوري العام ملكا على سورية (٨ آذار ١٩٢٠). ولم يقدر لـمملكته البقاء سوى أشهر قليلة. إذ وقعت معركة ميسلون في ٢٥ تـموز من نفس تلك السنة، فاحتل الجنرال "غورو" سورية وخرج الملك فيصل مولّيا وجهه شطر أوروبة للمطالبة بـحقوق العرب. وقد قصد إيطالية ثم زار إنكلترة. وفـي آذار ١٩٢١ حضر مؤتـمر القاهرة الذي انعقد برئاسة ونستن تشرشل وزير الـمستعمرات البريطانية، لأجـل تسوية شؤون الشرق الأوسط. وكانت الثورة قد اندلع لـهيبها قبل ذلك فـي العراق، ورأت الحكومة البريطانية أن الأمن لن يستتب فـي بلاد الرّافدين إلا إذا منح أهلها الاستقلال الذي يصبون إليه، وأنشئت فيها حكومة وطنية دستورية يقوم على رأسها ملك عربي.

وقد قرّر ترشيح فيصل لعرش العراق، فقدم إلى البصرة في ٢٤ حزيران ١٩٢١ وغادرها إلى بغداد. واحتفل بتنصيبه ملكا على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١.

منذ تلك اللحظة أصبح تاريخ الملك فيصل مندمجا بتاريخ العراق نفسه، وكفاحه في سبيل دعم استقلاله، وتثبيت حكومته الدستورية النيابية، وتحديد شكل علاقته بالدولة البريطانية المنتدبة، وتأمين حدوده وتعيين

صلاته بالدول المجاورة. كانت مسيرة شاقة وجهادا متواصلا دام أحد عشر عاما، فجمع المجلس التأسيسي في ٢٧ آذار ١٩٢٤، ووضع القانون الأساسي، وافتتح مجلس الأمة ني تموز ١٩٢٥. وعقدت معاهدات مع إنكلترة كان آخرها معاهدة سنة ١٩٣٠ التي قبل العراق بموجبها عضوا في عصبة الأمم في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢. وقد قررت العصبة قبل ذلك إبقاء ولاية الموصل السابقة جزءا من العراق، وسوّيت العلاقات مع تركية وإيران ونجد، وأنشئت الصلات مع الدول العالمية.

توفي الملك فيصل الأول في برن عاصمة سويسرة، حيث كان مستشفيا في ٨ أيلول ١٩٣٣.

وقد اقترن في إستانبول سنة ١٩٠٥ بالشريفة حزيمة ابنة عمه الشريف ناصر بن علي (١٨٦١-١٩٢٥). ولدت الملكة حزيمة في مكة سنة ١٨٨٤ وتوفيت في بغداد في ٢٧ آذار ١٩٣٥، وقد أنجبت للملك فيصل ولي عهده وخلفه الأمير غازي (ولد في مكة في ٢١ آذار ١٩١٢) والأميرات عزّة (ولدت في إستنبول سنة ١٩٠٦) وراجحة (ولدت في إستانبول سنة ١٩٠٧ واقترنت في بغداد سنة ١٩٣٧ بالملازم عبد الجبار محمود الطائي وتوفيت في المملكة الأردنية في شباط ١٩٥٩) ورفيعة (ولدت في مكة سنة ١٩١٠ وتوفيت ببغداد في ١١ شباط ١٩٣٤).

فيصل الأول في التاريخ

كان فيصل نابغة من نوابغ الدّهر، عرفه اللّورد سيف عند قدومه إلى لندن سنة ١٩١٩ فوصفه في مذكراته المطبوعة سنة ١٩٧٠ قائلا:

"كان ألطف رجل قابلته في حياتي، صغير الجسم، ذا ملامح رقيقة كملامح النساء، وصوت ناعم بطيء مرتفع النبرة كصوت الطفل، وهيئة شجية، وخلق مستهين بالنفس، مع فكاهة حلوة متهكمة تظهر بين حين وآخر في أحاديثه. أما لورنس الذي رأيته مرارا في لندن، وبعد ذلك في باريس في المؤتمر، فلم يؤثر في نفسي إلا قليلا، وقد بدا لي مظهره الجسماني أقرب ما يكون إلى السلبية..."

ومما يذكر أن الملك فيصل لم يطمع في مال ولم يؤثل ثروة. وقد نشرت جريدة "السنداي تايمس" اللندنية نبأ طريفا عن شرائه سيارة بالتقسيط سنة ١٩٣١، وكان ثمن السيارة ٢٢٥٠ جنيهاً إسترلينيّاً دفع القسط المقدم فيها ٧٥٠ والأقساط الباقية ١٠٠ جنيه شهريا. أما نوع تلك السيارة التي ابتاعها في لندن فكان مرسيدس ٣٨ حصانا. وقالت الجريدة إن الملك سدّد ثمن السيارة قبل وفاته!

وكتب فيصل يوم أن كان أميراً في أثناء حضوره مؤتمر السلام في باريس سنة ١٩١٩ يوميات باللغة العربية. وقد بيعت هذه اليوميات بالمزايدة في لندن في شهر آذار ١٩٨٣ بمبلغ ١٢١ ألف جنيه إسترليني. وقد أثنى فيها على لورنس الذي رافقه بصفة مساعد ومترجم. وصدر في لندن سنة ١٩٣٣ كتاب للمؤلفة البريطانية ستيوارت إرسكين تحدثت فيه بالتفصيل عن حياة الملك فيصل، وقد قدّم لهذا الكتاب كل من الجنرال أللنبي، وجعفر باشا العسكري[1].

رثى الشعراء الملك فيصلَ عند وفاته، فقال معروف الرّصافي:

قضى بدر المكارم والمعالي وحيـدرة المعارك والمغـازي

---

[1] Stewart Erskine: King Feisal of Iraq Hutchinson and Co, London 1933.

بنى مجدا عـراقيا جـديدا فأسـسـه على المجد الحجازي
وسار من السياسة في طــريـق بحسن الـرأي مُعْلَمَـةَ الطِّراز
فـما تـرك الجهود بلا نـجــاح ولا فـرصا تـمرّ بـلا انـتهاز
إذا اعتـزم الأمور مضى وأمضى وإن ســلّ المهنّد قـال مَـازِ!

الملك فيصل الأول في رأي الزيات

كتب الأديب المصري الكبير أحمد حسن الزيات عن فيصل الأول يقول:

"عرفت جلالة ملك العراق أثناء مقامي ببغداد معرفة وثوق وخبرة. وكانت حال البلاد في ذلك الـحين محنة ابتليت بها كفاية الملك النابغ: فالانتداب البريطاني كان قبل الملكية يعمل في العلن ويحمل التبعة، فأصبح بعدها يعمل فـي السرّ ولا تبعة عليه. والحكومة العراقية كانت يومئذ بادية البلى ممزّقة الجوانب، لا تستطيع بخروقها أن تستر العرش. فالملك بحكم الوضع كان يستر الإنكليز، ولكن الوزارة بحكم الضعف كانت تكشفه. فكانت أوزار أولئك وأخطاء هؤلاء تحمل فـي رأي المعارضة على الملك. وكانت الحاشية بعبثها تنفض ظالمة على جدّ البلاط ووقاره شيئا من العبث. والشعب العراقي على اختلاف منازعه وعقائده وأجناسه ناقد متمرّد طموح، لا يصبر على نقص، ولا يغفل عن خطأ...

"اضطلع الملك فيصل وحده بأعباء الملك والحكم والزعامة في هذه الحال المضطربة، فكفكف بحكمته من شِرَة الانتداب، وخفف بحنكته من عسف الوزارة، ولطّف بحلمه من غضب الشعب، وصرّف من شؤون الدولة على قدر ما يسلم الرأي الحصيف من خبث الاستشارة وضعف الـوزارة. ثم سهّل حجابه لأمراء العشائر ورؤساء الطوائف وزعماء الأحزاب، فاستل ما فـي

صدورهم بالقول اللّين، والعتاب الهيّن، والشخصية الجذابة، حتى كان الرجل منهم يدخل قصره وهو عليه، فلا يخرج منه إلا وهو له. ثم نظر إلى خارج العراق فرأى على حدوده دولا يتنزّى في صدورها حقد الماضي وطمع الحاضر، فزار تركية وفرنسة وإيران، فأحال عداءها صداقة وجفاءها مودّة. ثم اجتمع بملك الحجاز (ونجد)، وأوفد إلى إمام اليمن فأحكم أواخي المودّة بينهما وبينه. ثم هداه تفكيره المرن إلى أن يعالج الانتداب البريطاني بالمصانعة والموادعة، حتى انتهى به إلى نوع من الاستقلال يحفظ الكرامة ويعين على النهوض.

"دخل الملك فيصل العراق دخول الإمام الحسين، لا مال أمامه ولا جند خلفه، ولكن الحسين جرى على سياسة عليّ فهلك، وجرى فيصل على سياسة معاوية فملك. ثم اعتمد في تأثيل ملكه وإنهاض شعبه على الإخلاص العامل والجدّ النزيه، وتحامل في ذلك على دمه وعصبه وروحه، حتى ذهب فيصل شهيد الواجب، كما ذهب الحسين شهيد الحق.

"كان الملك فيصل ملكا من طراز خاص. ولعله كان أقرب إلى خلفاء الصدر الأول منه إلى ملوك اليوم. كان ناصع الظرف، جمّ التواضع، رحب الأناة، طاهر الموادعة، زاهدا في أبّهة الملك، عازفا عن مظاهر السلطان، فلا يخدج بتحية، ولا يمشي في حرس، ولا يتشدّد في حجاب.

كان الملك فيصل في العراق ملك دولة، ورئيس حكومة، وزعيم أمة. وهو في الأقطار العربية مؤسس نهضة، وممثل فكرة، ورسول وحدة، وداعية سلام، ومعقد أمل. فإذا عفّت النفوس جزعا لفقده، واستولى على العرب الوجوم والحيرة من بعده، فإن في منطق الحوادث وطبيعة الأمور ما يسوّغ هذا الجزع ويعلّل هذه الحيرة.

"وكان من أجمل مظاهر ديموقراطيته الأصيلة، أن تراه في شارع الرّشيد أو في طريق الصالحية، يقود سيارته بيده ويشق طريقه بنفسه، دون ربيئة من خلفه ولا طليعة بين يديه، فيسبقه أي سابق، ويزاحمه أي سائق. وقد تبكّر ذات صباح إلى مدرستك أو ديوانك، فتراه في ذرور الشمس قد طلع عليك بوجهه المسنون، وقدّه السّمهريّ المشوق، ورشاقته الرياضية البارعة، فيسلّم عليك ويتحدّث إليك، ثم يتعهّد المكان ويعرف العمل، ويودّعك بابتسامته الرقيقة، وملحوظته الدّقيقة".

الملك فيصل الأول في رأي الأمريكي آيرلاند

وضع الأمريكي فيليب ويلارد آيرلاند كتابا عن "العراق: دراسة في تطوّره السياسي" وقدمه أطروحة إلى جامعة لندن لنيل شهادة الدكتوراه. وترجم الكتاب إلى العربية جعفر خياط.

وقد قيّم المؤلف دور الملك فيصل فقال إنه عند إصدار الدستور، صرّح الملك للمندوب السامي معلنا انسحابه من التدخل المباشر في شؤون الدّولة. وقد امتنع فعلا مدّة من الزمن عن تدخله الفعال السابق في شؤون الحكومة. على أنه بمرور الزمن وعملا بمشورة السلطات البريطانية استأنف دوره في توجيه السياسة العامّة، وتجاوز صلاحيته التي حدّدها الدستور. وقد عدّ نفسه بصفة مركز التوازن بين بريطانيا والشعب العراقي، لاسيما أن المندوب السامي كان يتجه إليه في ضمان مراعاة بنود المعاهدة. وكانت السلطة المنتدبة تشرف عن طريقه على مجلس الوزراء ومجلس الأمة وسير الحكم.

ومن جهة أخرى كان الملك نفسه بدافع رغبته الملحة، ورغبة الوطنيين في الاستقلال التام، يبذل كل جهد في حصر أكثر ما يمكن من الصلاحيات

في يده. ولم يكن ذلك سعيا منه وراء السلطة من أجل السلطة نفسها، وإنما كانت غايته أن يستطيع مجابهة المسؤوليات والالتزامات الملقاة على عاتقه، وأن يكون في مركز أقوى للظفر بالامتيازات من بريطانيا، وبذلك يقرّب العراق من هدف الاستقلال. وكان يعتقد أنه يتمكن من طريق حصر الصلاحيات في يده، من التحكم بمؤازرة مختلف الطبقات والجماعات العراقية، التي تعرقل بمنازعاتها وخصوماتها ما يأمله العراق من التقدم الوطني، والاستقلال في نهاية الأمر.

ويظهر أنه كان من خطط الملك أن يتعرف على حاجات الأمة، بقدر ما كان يسمح به مستشاروه البريطانيون، فيكون السيد اسما وحقيقة يقود البلاد نحو الازدهار والحكم المستقل.

وذكر آيرلاند، أن الملك فيصل لم يتضح اضطلاعه بالسلطة في ناحية من النواحي مثل اتضاحه في ظروف تشكيل الوزارات وسقوطها. فالوزارات الخمس عشرة التي تولت الحكم في عهده لم يسقط أي منها بسبب تصويت عدم الثقة بها في المجلس النيابي، بل كانت تستقيل في الغالب بتأثير الرغبة الملكية أو انعدام ثقته بها. وكان الملك يستعمل نفوذه أيضا في ترشيح أشخاص يثق بهم ليكونوا نوابا في المجلس. وأما في سير الحكومة العام فكان تدخل الملك يرمي بوجه عام إلى توجيه السياسة في مصلحة البلاد، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الأعمال الرئيسية وتوطين العشائر وربطها بالأرض وهلم جرّا. وكان هناك عقبة كأداء في سبيل الحكم الصالح، وهي انعدام الحس الاجتماعي العام الذي تستند إليه الدولة، إذ لم يكن روح الولاء والشعور بالواجب نحو الأمة يسمو سموا يطغى على الفروق الموجودة بين رجال القبائل وسكان المدن وبين الأديان والمذاهب والطوائف المختلفة، فضلا عن

الانتهازية الشخصية السائدة. وارتـأى آيرلاند أن الملك ربما ذهب إلى أبعد مما كان مسوّغا له أن يذهب إليه، في محاولته لصبّ المؤسسات السياسية بالقالب الذي يرتضيه. ولكن من الـمحتمل أنه لو لـم يضطلع بدور المستبد العادل، فإن النظام السياسي في العراق لربما ترنح أو انهار، وأن الحكومة المستقرّة التي كانت عصبة الأمم تصرّ على اعتبارها قاعدة للأهلية للاستقلال، لربما كانت قد أزيلت من الوجود قبل حلول سنة ١٩٣٢. فلولا تأثير الملك التوجيهي لم يحقق العراق ما حققه، ولم يقبل عضوا في الهيئة الدولية في ذلك الحين.

وقال آيرلاند إن سلطة التاج، خلال حكم الملك غازي، أخذت تميل إلى الضعف بوجه عام، بالنظر إلى شباب الملك الجديد، وعدم تجربته، وقلّة تدريبه في فنّ الحكم، فكان طبيعيا أن يضطر إلى فسح المجال للرجال المحيطين به في الوزارة والبلاط، أن يعملوا وأن يقدموا مشورتهم للأخذ بها.

الأميرة عزّة

عزّة بنت الملك فيصل الأول ولدت في إستانبول سنة ١٩٠٦. وقد هربت مع خادم يوناني في فندق بجزيرة رودس يدعى أنستاسيو هارالمبيدس (ولد في رودس سنة ١٩١٢) واقترنت به في آثينا في ٢٧ أيار ١٩٣٦ واتخذت اسم "أنستاسيا". ثم حلّ الزواج في روما سنة ١٩٤٣ ، والتجأت عزّة إلى عمّها الأمير عبد الله في شرقي الأردن. وأعيد إليها لقب الأميرة سنة ١٩٤٧. وقيل إنها توفيت بعد أعوام طويلة في عمّان.

الملك علي

(١٨٨٠ - ١٩٣٥)

علي ملك الحجاز ابن الملك حسين بن علي بن محمد بن عبد المعين بن عون الحسني الهاشمي، قدم إلى العراق بعد استيلاء عبد العزيز آل سعود سلطان نجد على بلاده وأقام في بغداد إلى مماته، وناب عن أخيه الملك فيصل الأول على العرش عند سفره إلى خارج العراق.

ولد بمكة سنة ١٨٨٠ ورافق أباه الشريف حسينا إلى إستنبول (آذار ١٨٩٤). درس في عاصمة الخلافة على أساتذة خصوصيين مع أخويه عبد الله وفيصل، حتى إذا ما عين والده شريفا لمكة في ٥ تشرين الثاني ١٩٠٩، عاد معه إلى الحجاز وسمي أميرا للمدينة، ثم ناب عنها في مجلس النواب العثماني.

ورفع أبوه راية الثورة في مكة في ١٠ حزيران ١٩١٦، فأصبح الأمير علي قائدا للجيش الذي حاصر القائد التركي فخري باشا في المدينة وتسلمها منه عند إعلان الهدنة. وأعلن الشريف حسين نفسه ملكا على الحجاز وألّف مجلس وكلاء (وزراء) في ٣ كانون الأول ١٩١٦ عهد برئاسته إلى الأمير علي، وقام بشؤون الرئاسة بالنيابة عنه قاضي القضاة الشيخ عبد الله السرّاج.

أغار السعوديون على الطائف فخلع الملك حسين نفسه وبويع علي ملكا على الحجاز في ٤ تشرين الأول ١٩٢٤. وألحق الحجاز بسلطنة نجد، وأعلن عبد العزيز بن عبد الرحمان الفيصل آل سعود ملكا على الحجاز ونجد وملحقاتهما، ثم نودي به ملكا للمملكة العربية السعودية.

وجاء الملك علي إلى بغداد في أوائل سنة ١٩٢٦ فأقام في ضيافة أخيه فيصل الأول، وكان نائب الملك عند سفره إلى أوربة في حزيران ١٩٢٦، كما ناب عنه بعد ذلك مرات آخرها من تموز إلى أيلول ١٩٣١. كان وديعا طيب القلب ورعا تقيا، يحضر مجلسه في بغداد رجال الدين والسياسة والأدب. وأدركه الموت ببغداد في ١٣ شباط ١٩٣٥.

تزوج الملك علي في إستنبول سنة ١٩٠٥، بالشريفة نفيسة ابنة عبد الإله باشا شريف مكة، (ولدت في إستنبول سنة ١٨٨٦، وقتلت ببغداد في مجزرة قصر الرحاب، في ١٤ تموز ١٩٥٨)، وقد وضعت له: الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق وولي عهد ابن أخته الملك فيصل الثاني، والأميرات عابدية، (ولدت في إستنبول سنة ١٩٠٦، وقتلت أيضا في بغداد في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨)، وعالية ملكة العراق، (ولدت في مكة سنة ١٩١١، واقترنت بالملك غازي الأول)، وبديعة (ولدت في دمشق سنة ١٩١٩، واقترنت بالشريف حسين بن علي الهاشمي)، وجليلة (ولدت في مكة سنة ١٩٢٢، واقترنت بابن خالها الشريف حازم بن سالم باشا ١٩٤٦، وتوفيت ببغداد في ٢٨ كانون الأول ١٩٥٥).

تعرف الأديب المصري أحمد حسن الزيات على الملك علي في أثناء تولّيه التدريس في بغداد، وزار مجلسه فكتب عنه يقول:

"كان... مثال الفطرة العربية النقية، يقبل على زائره بأنسه ويمكن لجليسه من نفسه، ويزيل الفوارق بين محدثه وبين شخصه، حتى يصدر عنه الوارد عليه وفي ذهنه صورة من جلالة لا تحول، وفي قلبه عاطفة من حبه لا تزول، وفي نفسه أثر من ذاته لا يعفو".

"لا يلقي في روعك حين تلقاه طموح الزعيم، ولا جفاء القائد، ولا دهاء السياسي، ولا صورة الملك؛ وإنما تجد في خلائقه فوحة المجد، وتقرأ في ملامحه عنوان الطيبة، وتعرف في حديثه لهجة السيادة، وتذكر في نبرات صوته، ولحظات عينه، ولفتات ذهنه، ذلك الروح القوي الذي انبث في موات الوجود من بني هاشم".

وذكر الزيات بعد ذلك مجيء علي إلى الحكم في غروب ملك بائد، فانحصر خلقه بين حدود الشرف الموروث وسنن الدين المتبع وتقاليد العرب المحتومة. وكان قصره القائم بالكرادة على الشاطئ الأيمن من دجلة بلاطا للجلالة الحائرة بين الحجاز والعراق وسوريا، لكن حياة بغداد الدافقة بالنعيم، الغارقة في اللذة لم تستطع أن تنسي الملك الحزين عرشه الصخري في الوادي الجديب، فكان لا يفتأ يحن إلى ملكه المغصوب حنينا شعريا صامتا يذيب الكلى ويستوقد الجوانح.

غازي الأول

(١٩١٢ - ١٩٣٩)

ملك العراق غازي الأول ابن فيصل الأول، وأمه الملكة حزيمة بنت الشريف ناصر. ولد في مكة فـي ٢١ آذار ١٩١٢. نشأ فـي كنف جده الملك حسين عاهل الـحجاز، وجيء به إلى بغداد في ٥ تشرين الأول ١٩٢٤. ونودي به وليا للعهد، وقد عين طه الهاشمي مراقبا له، ثم أرسل إلى لندن في نيسان ١٩٢٦ ودرس في كلية هارو.

وعاد إلى بغداد في تشرين الأول ١٩٢٨ فالتحق بالكلية العسكرية، وتخرج منها ملازما ثانيا في حزيران ١٩٣٢. وقد عيّن مرافقا لوالده، ثم ناب عنه في أثناء زيارته لإنكلترا في حزيران ١٩٣٣.

وخلف أباه ملكا للعراق في ٨ أيلول ١٩٣٣. واقترن بالأميرة عالية ابنة عمه الملك علي في ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٤. ووضعت له ابنا في أيار ١٩٣٥ سمي فيصلا.

وتوفي غازي في بغداد في ٤ نيسان ١٩٣٩ في حادث اصطدام سيارته. حكم العراق نحوا من خمس سنوات ونصف. فكانت أهم الأحداث في عهده قضية الآثوريين في صيف سنة ١٩٣٣ (وهو آنذاك نائب الملك)، والانتفاضات العشائرية المتعاقبة التي أدت إلى سقوط الوزارات، ثم انقلاب بكر صدقي في أواخر سنة ١٩٣٦.

أما الملكة عالية فقد ولدت في مكة في ١٩ كانون الثاني ١٩١١ وتوفيت ببغداد في ٢١ كانون الأول ١٩٥٠.

كان الملك شابا متحمسا نزقا ولم يطل عهده، وقيلت في مصرعه شتى الأقاويل. حدثني محمود صبحي الدفتري، وكان وزير العدلية آنذاك، فقال إنه لا يعتقد بحدوث جريمة أدت إلى وفاة الملك الشاب. فقد خرج من قصره سكران وساق سيارته في منحدر بسرعة جنونية فارتطمت بعمود الكهرباء وقضى نحبه من فوره، وتلك الملابسات لا يمكن ترتيبها سلفا.

كان الأمير غازي في صباه محط آمال الشعب العراقي، حياه محمد مهدي الجواهري عند قدومه من لندن سنة ١٩٢٧ في أثناء العطلة الدراسية بقصيدة قال فيها:

يحييك فخر شباب العراق ... شيب العراق وشبانه

قدومك مولاي زان الأوان ... وكم قادم زانه آنه

حتى يقول:

أريد سرورك والقلب فيه ... ما لا يسرك إعلانه

مليك وتكفيه أتعابه ... وشعب وتكفيه أحزانه

فحدث عراقي فقد آذنت ... لحلو حديثك آذانه

عن العلم في الغرب ما باله ... وعن رجل الغرب ما شأنه؟

وهل في الشدائد أحقاده ... تعين عليه أضغانه؟

وهل للدسيسة بين الصفوف ... جميعا تسخر أديانه؟

وقد كتبت على إثر وفاة الملك غازي كلمة في رثائه مندفعا بحماسة الشباب لنشرها في مجلة غرفة تجارة بغداد. فلما اطلع عليها رئيس الغرفة محمد جعفر آل أبي التمن شطب على معظمها وخفف من غلوائها قائلا: لو عرفت غازي حق المعرفة لم تغال في تأبينه هذه المغالاة!

وقال علي الشرقي في كتابه "الأحلام":

"مات فيصل وجاء غازي. وقد كان فيصل قويا في عقله، ولكن غازي قوي في عاطفته... لقد قست الأقدار وجاءت نوبة غازي، ولم يحمدها العراقيون. فكانت رجّات، وحركات في الشمال، وتنزّ على الكراسي في بغداد. وأبرز حادثة في عهده حركة بكر صدقي وما جرّته من عقابيل. وخاتمة المطاف ذلك الحادث المروع بموت غازي أو مقتله".

وقال في موضع آخر من كتابه "الأحلام":

"... وانتهى عهد فيصل ونودي بغازي ملكا. وقد كان طيب القلب والعاطفة، وكانت البلية في ضعف مداركه. لقد كان شابا مندفعا لا يعرف السياسة الحكيمة، ولا يصغي لمن يعرفها. وظهر اندفاعه قبل اعتلائه العرش يوم كان أبوه خارج العراق وكان نائبا عنه. فقد ارتبك في معالجة حادث الآثوريين... ولما تولى الأمر بعد أبيه، كان الساسة الكبار من العراقيين يريدون له المقدرة على تعاطي الأمور بحكمة وسداد رأي، ولكنه كان في غير واديهم فلم يقدر تلك النصيحة الصميمة. وكانت مواقفه السبب في تعاقب الانقلابات وإضعاف مركز الكبار من الساسة. ومن الغريب أنه كلما ضعف أمره ازدادت ثقته بنفسه، فكان على الدوام يخبط خبط عشواء..."

وقال محمد مهدي الجواهري في نعي غازي:

خبر وليس كسائر الأخبار ... حصب البلاد بمارج من نار
فلوت له الصيد الأماجد هامها ... حزنا لفقد زعيمها المختار

ورثاه عبد الحسين الأزري فقال:

ما لها قد شفعت أيدي الردى ... ما لها أتبعت العين يدا؟
يا هلالاً غاب في مطلعه ... قبل أن يبلغ مسراه المدى
يولد الناس ومن آجالهم ... يضع الله عليهم رصدا

لك فـي آبـائك الغرّ أسى لست عنهم بـالسُّرى منفردا

قـصر الأعمار فيهم سنـة سـنها المجد لأعـلام الهدى

وكتب أحمد حسن الزيات عن الملك غازي إثر مصرعه أنه عرفه وليا للعهد وقال: "قلّ في الشباب من كان كغازي في سماحة نفسه، وسجاحة خلقه، ونبل شعوره، وسموّ تواضعه، وظرف شمائله... لكن ما ورثه عن أبيه - صقر قريش - من الجناح الرفاف، والبصر النفاذ، واللب الحصيف، كان يتيقظ رويدا رويدا مع الزمن والخبرة. فلم يكن بعد ذلك قد توثقت أُرَبُه للاضطلاع بالعبء الفادح الذي ألقي على ظهره فجأة. والعبء الذي كان يحمله فيصل من أمور العراق، هو العبء الذي قسمه الدستور إلى سلطات الدولة الثلاث، فجمعه هو على عاتقه. من أجل ذلك لم يضع غازي يده من سياسة العراق العليا موضع يد أبيه للتعديل والموازنة، وإنما تركها فـي أيدي الزعماء تجري سفينتها على مشيئة الريح، تضطرب حين تثور، وتستقر حين تسكن.

"من أجل ذلك امتحن الله أرض الفراتين بالقوة الغشوم، فحكم الجيش، واستبد الطيش، واضطرب العيش، وسلطت الأيدي المجرمة على عباقرة الأمة..."

وقال ناجي شوكت في كتابه "سيرة وذكريات" إن الملك فيصل الأول "ترك سدّة الحكم لشاب نزق قليل التجربة، سريع الاندفاع، غير ملمّ بتاريخ العراق لا قديمه ولا حديثه، وكذلك كانت الخسارة بوفاة والده فيصل الكبير عظيمة".

وقال في نفس كتابه يصف مصرع غازي وهو آنذاك وزير الداخلية: "منذ اللحظة التي تلقيت فيها نبأ الهاتف عن انقلاب سيارة الملك، أخذت

الوساوس تساورني... ولكنني... قررت المضي معهم (يقصد رئيس الوزراء وسائر الحاضرين) حتى اكتشف الأسرار التي تحيط بالموقف. فتقرر الاستماع إلى إفادات عبد الإله وأخته زوجة الملك (الملكة عالية). قالت الزوجة بأن من عادة بعلها أن يذهب في كل مساء إلى قصر الحارثية، فيبقى فيه حتى منتصف الليل، ثم يعود لينام في الحال. وفي هذه الليلة المشؤومة عاد مبكرا على خلاف عادته، فما كاد يشرع في خلع ملابسه حتى رن جرس التلفون. وبعد مكالمة قصيرة عاد فلبس ثيابه ليتوجه بسيارته إلى الحارثية، قائلا إن الشخص الذي كان ينتظره قد حضر في ذلك الآن.

وبعد برهة قصيرة جيء به صريعا، وجعلوا يقولون إن سيارته اصطدمت بالعمود الكهربائي فأصيب بجرح بليغ في رأسه. وكانت إفادة عبد الإله مطابقة لإفادة أخته... فتكوّن عندي شعور خفي بأن الوفاة لم تكن طبيعية، وأن الشعب سيكون لديه نفس الشعور، ولأجل أن لا يحدث ما يخل بالسكينة والأمن العام، استصوبت نقل الجثمان في غسق الليل إلى البلاط الملكي، ليجري التشييع منه إلى المقبرة الملكية القريبة منه، فلم ير الحاضرون مناصا من إقراري على ذلك. وبعد أن انفضّ الاجتماع وعاد الوزراء إلى بيوتهم، ذهبت مع طلوع الفجر إلى موقع الحادثة لمشاهدته بنفسي، فرأيتالسيارة مقلوبة بعد أن تدحرجت عند مرورها فوق القنطرة، وكان عمود الكهرباء منقضاً عليها، وآثار الدماء ما تزال عالقة به، ممّا يعني أن الحادث طبيعي، وأن الملك بعد أن استمع إلى النداء الهاتفي، ينقل إليه نبأ حضور الشخص الذي كان يريد الانفراد به فتأخر حضوره، اعترته حالة من الهيجان النفسي... وقد دفعه ذلك الهيجان إلى أن يقود سيارته بسرعة

جنونية، فلما وصل القنطرة بهره الضوء الكهربائي مما أدى إلى ضعف في الرؤية، فكانت النتيجة المؤلمة..."

ويذهب ناجي شوكت بعد ذلك إلى القول إنه يخال أن النداء الهاتفي كان مفتعلا وأن يداً خفية لعبت بالسيارة، خلال الفترة التي كان غازي قد استعد لنـزع ملابسه ثم أعاد لبسها، فأحدثت فيها خللا غير منظور مهّد لانقلابها. ولا يستبعد ناجي شوكت أن يكون كلّ ذلك قد تـمّ بتدبير من نوري السّعيد وعبد الإلـه بالاتّفاق مع السّفارة البريطانية...

وقال ناجي شوكت إن غازي ربي تربية سيئة بعيدا عن والديه، لكنه كان وطنيا مخلصا وقوميا صادقا، محبا للعراق والعروبة، وقد كلفته هذه السجايا الحميدة حياته...

***

قال عبد الكريم الأزري في "ذكرياته" عن الملك غازي، وقد عرفه حين كان رئيسا للديوان الملكي بالوكالة سنة ١٩٣٤:

"كان الملك فيصل الأول في الواقع ملكا وأبا في آن واحد... وقد أحدث موته فراغا رهيبا بكل معنى الكلمة. فالملك غازي كان ضعيفا بعيدا عن الاهتمام بشؤون الدولة، منغمسا في ملذاته وشؤونه الخاصة. وفي وضع مثل هذا تكون السلطة بيد من يكون نافذ التأثير على الملك. وكان وقتئذ رئيس الديوان الملكي علي جودت الأيوبي من بين السياسيين المقرب الأول عند الملك. ولذلك كانت جميع المحاولات لإحداث تغيير في الأوضاع السياسية عن طريق الملك عقيمة، لأنها كانت تصطدم بوجود علي جودت ومعارضته وتواجه طريقا مسدودا..."

وأضاف الأزري قائلا إن الصداقة المتينة والتعاون الوثيق بين رئيس الديوان الملكي علي جودت - صاحب الحظوة الأولى لدى الملك - ورئيس الوزراء جميل المدفعي كوّن جبهة واحدة قوية في وجه المعارضين، لأن الملك كان يمثل "قوة سياسية دستورية عظيمة". وأخيرا تمّ لعلي جودت أن يخلف المدفعي في رئاسة الوزراء بإشارة من الملك غازي.

وقال بعد ذلك إن رستم حيدر الذي عاد إلى رئاسة الديوان الملكي وياسين الهاشمي الذي تولى رئاسة الوزراء سنة ١٩٣٥ كانا يتعاونان في تقييد تصرفات غازي ومنعه قدر الإمكان من القيام بتصرفات قد تسيء إلى نفسه وسمعته أو سمعة الأسرة المالكة. وكانا متضايقين من طيش الملك وقلة تقديره لمسؤولياته ومستائين بصورة خاصة من الليالي الحمراء التي كان يحييها بصحبة بعض الضباط العسكريين الذين على شاكلته...

ثم قال إنه لاحظ أن غازي متوسط الذكاء لا تؤهله قابلياته ليكون أكثر من ملك دستوري، أي رئيس رمزي للدولة. في حين أن والده كان قابضا على السلطة العليا في يديه، مخططا للسياسة العامة بانيا منشئا... وكان غازي محروما من جميع المؤهلات والمزايا التي كان يتمتع بها والده العظيم، محدود المواهب، لا يملك حاسة التقدير والحساب الواقعي لحدود الإمكانات المتيسرة لديه أو لدى الدولة العراقية. وكان أكثر ما يتميز به نزواته واندفاعاته العاطفية غير المسؤولة والمجانبة للواقع. وكان إلى ذلك طيب القلب كريما لا يعرف الحقد.

***

تحدث الدكتور هاري سندرسن طبيب الأسرة الماكة الهاشمية في كتابه "عشرة آلاف ليلة وليلة" عن الملك غازي، فقال إن أمه الملكة حزيمة كانت

تدلّله لأنه ولدها الوحيد بين ثلاث بنات، فكان ذلك سبب نشوئه على التمرّد والعناد. وقد قضى جانبا من أيام طفولته بين عرب البادية، على عادة أسرته الشريفة، فضاق بتلك الحياة ذرعا وطلب العودة إلى حضن الحياة المدنية. ولم يلق من أقرانه في البادية ما كان يريده من الاحترام والعناية، بل لقي سخرية أطفال بدوْا أكثر نشاطا وأشد ذكاء منه.

نشأ غازي وهو يحس - على حد قول الدكتور سندرسن - بشعور من النقص أراد أن يعوض عنه بإنجاز عظيم، ولم يكن يهوى المطالب الذهنية، ففكر أن في إمكانه التفوق كسائق سيارات السباق، وجمع أسطولا صغيرا من السيارات السريعة في قصر الزهور. وقد سحرته السيارات مذ كان شابا يدرس في كلية "هارو" فطلب من جعفر باشا العسكري أن يشتري له سيارة رياضية سريعة. ولما لم يحقق جعفر باشا مطلبه غضب غضبا شديدا وبقي يكرهه طوال حياته.

وكانت شخصية غازي محيرة ومتناقضة أحيانا، فكان لا يهتم بنتيجة قيادته سيارة بسرعة خطيرة، ولكن يخاف الوت المفاجئ حتى أنه كان يريد زوجته الملكة عالية إلى جانبه عند التطعيم. وكان يضع على عينيه نظارة سوداء عند استقباله الزوار الرسميين أو حضور الحفلات العامة إخفاء لخجله.

وقد وصف بأنه طفل غرير لم يحظ بالنمو، لكن سندرسن يفضل أن يرى فيه شابا غير متمرّس، استدعي بسرعة مفاجئة ليجلس على عرش أبيه الملك العظيم. وكان على عناده شابا شجاعا يريد أن يكافح. ومع ذلك فقد كان يحب المجون العملي، فصبغ مرة بالطلاء الأبيض البراق وجه عبد أسود. وحاول بعد ولادة ابنه أن يحسن مسلكه ويتجه إلى الاستقرار والهدوء، غير

أنه بقي يميل إلى التهور والإسراف كاقتناء الطيارات، وسيارات السباق، ومحطة إرسال لاسلكية، وساحات لعب، ودار سينما خاصة.

ومع أن مجلس الوزراء حظر عليه المغامرة في ركوب الطيارات الصغيرة، فقد كان كثيرا ما يطير مع صباح نوري السعيد الطيار المجازف. ومما يذكر أن صباح قاد طيارته تحت جسر الملك فيصل الأول، وهو عمل جنوني، فطلب منه غازي أن يكرر المغامرة، وأن يصطحب معه أحد عبيده السود. وكانت العاقبة أن سقطت الطيارة، فجرح صباح جرحا خطيرا، ومات العبد بعد أن تحطم عموده الفقري.

وكان الأمير عبد الله عمّ الملك غازي يزوره في بغداد مرارا مع ولده طلال، لكن ملك العراق الشاب لم يكن يرحب بنصائحه وإرشاداته في الأمور الخاصة والعامّة. وكان غازي ينفق فوق موارده حاسبا أن الخزينة الخاصة لا تنفد، ولم يفد معه كلام ولا ملام للاقتصاد وأداء ديونه.

ولم يكن غازي يحب السفر خارج بغداد، فلم يزر من الألوية العراقية سوى البصرة والموصل والنجف وكربلاء. وكان يفضل أن يخرج للنزهة بسيارته ثم يعود ليجتمع برفاقه في حفلات صاخبة مرحة. ومال أيضا إلى إقامة صلاة الجمعة بانتظام في الجامع.

ويمكنني أن أضيف إلى تحليل الدكتور سندرسن لشخصية الملك غازي، ما حدثني به صفوت باشا العوّا ناظر الخاصة الملكية ومعلم الأمراء الهاشميين، أنه حين رقي غازي العرش سنة ١٩٣٣، وكان في الحادية والعشرين من عمره، التف حوله نفر من الشباب الطائش، فزينوا له البذخ واللهو. وقد طلب من صفوة باشا استيراد كمية كبيرة من السيارات والعطور والساعات الثمينة لإهدائها إلى رفاقه، فلما امتنع صفوت باشا وقال له إن

الخزينة الخاصة لا تتحمل هذه المصاريف الجسيمة، أبدى له الغيظ وحمله على الاستقالة واعتزال منصبه في البلاط الملكي.

وتحدث الدكتور سندرسن عن حادث وفاة الملك غازي، فقال إنه استدعي إلى القصر على عجل فوجده مسجى على فراش في حجرة واسعة بالطابق الأسفل وفي شبه ظلام، وهو فاقد للوعي، ورأسه ووجهه غارقان في الدماء. وكانت الملكة عالية وسائر أفراد الأسرة والمرافقون يحيطون به. فلما فحصه وجد نبضه ضعيفا وجروحه خطيرة وأعلى دماغه قد أصابه كسور اندفعت شظاياها إلى مخه، فعلم الطبيب أنه لن يعيش سوى ساعات قليلة على الأكثر.

وبقيت الملكة عالية هادئة وسألت أن تخبر بالحقيقة، قائلة إن غازي إذا مات فلابد من اختيار وصي على العرش. وكانت قد شعرت بأن جروحه قاتلة، فطلبت مني أن أعطيه حقنة لعله يسترد شعوره قليلا، فيوافق على تنصيب عبد الإله وصيا على ابنها فيصل. وقد فعلت، ولكن بلا جدوى. وطلب سندرسن حضور رئيس الوزراء نوري السعيد والدكتور صائب شوكت، لئلا يتهم الطبيب الإنجليزي بتبعة موت الملك. وقد توفي في الساعة ١٢,٤٠ ليلا.

وقال توفيق السويدي في مذكراته، إن الملك غازي لم يظهر اهتماما كبيرا في الاشتغال بأمور الدولة، بل كان منصرفا عنها مع أنه رئيس الدولة الأعلى ومنظم أمورها. ولذلك كان الفراغ الحاصل من تجنبه هذا التنظيم يضعف الحكومة.

وقال عن غازي إنه جاء إلى العرش حديث السنّ، قليل التجربة، ولم يملك فوق ذلك قدرا كافيا من الذكاء والحنكة، فلم يكن من الزعماء الذين

يدين لهم الجمهور والبلاد بالطاعة والاحترام، بخلاف أبيه الذي كانت شخصيته تطغى على الجميع. ولذلك أصبحت البلاد في عهد الملك الشاب فـي يد ملك تتقاذفه الأهواء، وقـد فقدت الـزعامة الموفورة الكرامة التي تكمل ما ينقص العاهل من المواهب.

وقال إن الفوضى دبت في صفوف الجيش، وصار الضباط يتدخلون في أمور السياسة. وحاول ياسين الهاشمي تحقيق سياسة قوية لا يستسيغها الملك وجعل الملك رمزا، فأوغر ذلك صدر غازي الذي ـ كما قال السويدي ـ أخذ يجتمع ببعض الضباط الطموحين بهدف تحريضهم على العمل ضدّ الحكومة.



فيصل الثاني

(١٩٣٥ ـ ١٩٥٨)

آخر ملوك العراق فيصل الثاني بن غازي الأول بن فيصل الأول، وأمه عالية بنت علي ملك الحجاز، ولد في بغداد في ٢ أيار ١٩٣٥. وتوفي والده في ٤ نيسان ١٩٣٩ فخلفه على العرش تحت وصاية خاله الأمير عبد الإله.

درس فيصل الثاني على أساتذة خصوصيين، منهم الدكتور مصطفى جواد، واللواء عبد المطلب الأمين الهاشمي، والدكتور خالد الهاشمي. وأرسل إلى إنجلترا فأدخل مدرسة ساندرويد (١٩٤٧) فكلية هارو (أيار ١٩٤٩ - تشرين الأول ١٩٥٢). وقد توفيت والدته في ٢١ كانون الأول ١٩٥٠.

عاد فيصل الثاني إلى بغداد سنة ١٩٥٢. وبلغ الرشد في ٢ أيار ١٩٥٣، فتسلم سلطاته الدستورية. وقد انتهى عهد الوصاية، لكن ولي العهد عبد الإله ظل يشرف على شؤون الدولة فعلا. وخطب فيصل الأميرة المصرية فاضلة ابنة الأمير محمد علي إبراهيم في أيلول ١٩٥٧، (ولدت في باريس سنة ١٩٤١) لكن الزمن لم يمهله للزواج منها.

في ١٤ شباط ١٩٥٨ أعلن الاتحاد العربي الهاشمي، الذي يجمع القطرين العراقي والأردني في رباط غريب، لا يتسم بغير ازدواج السلطة والمسؤولية. وقد نودي بفيصل الثاني رئيسا للاتحاد، وجعل الملك حسين عاهل الأردن نائبا له. لكن هذا الاتحاد سرعان ما ذاب بعد قيام ثورة ١٤ تموز.

وقد قتل فيصل الثاني في بغداد في قصر الرحاب مع أفراد أسرته الهاشمية، صباح يوم ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

كان شابا حييا مؤدبا حسن النوايا، لكن سيطر عليه خاله عبد الإله فطمس شخصيته، وشل إرادته، وأورده حتفه.

في حوادث أيار ١٩٤١ أخذ الملك فيصل الثاني، وهو طفل في السادسة من عمره، مع أمه إلى إربيل، وأنزلا في قصر السيد أبي بكر ملا أفندي عالم المدينة. وكان مع الملك المرافق الأقدم العقيد (بعد ذلك اللواء) عبد الوهاب عبد اللطيف. وقد حدثني اللواء عبد الوهاب أنه كان ينام بملابسه وسلاحه عند باب غرفة الملك، فلا يستطيع أحد أن يدخلها إلا سيرا على جثته.

وقد قالت الملكة الوالدة عالية في خطاب لها أذاعته من قصر الزهور في ٣٠ حزيران ١٩٤١، أنها وولدها الملك أجبرا بشكل مؤلم على النزوح من قصرهما، وكادا أن يصابا بمكروه لولا عناية الله ورعايته.

احتفل في سنة ١٩٥٣ بتسلم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية، فحيّاه مهدي الجواهري بقصيدة مطلعها:

تِهْ يا ربيع بزهرك العطر النّدي ... وبصنوك الزاهي ربيع المولد

وقال فيها:

يا نبتة الوادي ونفحة عطره ... يا نبعة الثجاج في اليوم الصّدي
يا خطرة الأمس المعاود طيفه ... يا صفوة الأمل المرجّى في غد
أشرق على الجيل الجديد وجدّد ... وتولّ عرش الرافدين وأصعد
وَقُدِ الجموع إلى الخلاص تفز به ... وبهم وخلّد أمّة وتخلّد
حرر عبيد جهالة واعطف على ... حرّ وأطلق من إسار مقيّد
أشِع الحياة ولطفها في أنفس ... دجيت وعالج سرّها وتفقد

مجزرة قصر الرحاب

حدثني أحد رجال السياسة العراقيين قال: كان في إمكان بريطانيا أن تنقذ الملكية في العراق يوم نشوب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، لكنها لم تفعل لأنها نفضت يدها من النظام الملكي والسياسيين القدماء لأسباب أهمها سببان:

- الأول: اتجاه العراق إلى الولايات المتحدة وطلبه مساعدتها، صارفا النظر عن حليفته بريطانيا. وقد ظهر ذلك جليا عند زيارة الملك فيصل الثاني، وولي عهده الأمير عبد الإله، ورئيس الوزراء نوري السعيد، وصالح جبر، وتوفيق السويدي، وغيرهم واشنطن سنة ١٩٥٦.

- الثاني: وهو مطالبة العراق بالكويت ومحاولته إلحاقها بأراضيه. ولا يخفى أن المطالبة بالكويت كان بعد ذلك من أسباب سقوط عبد الكريم قاسم سنة ١٩٦٣ أيضا.

قال علي الشرقي في كتابه "الأحلام": "ومن أسباب الإطاحة (بالحكم الملكي) الصراع الخفي بين الإنكليز والأمريكان في الشرق العربي، وذلك الاختلاف في الاتجاه السياسي. فالإنكليز محافظون بالطبع يصعب عليهم التبديل والتغيير بسرعة في الوِجوه والتقاليد، خصوصا في الشرق، والشرق العربي بالأخص. والأمريكان مجدّدون يريدون تبديل الأوضاع العتيقة والإتيان بوجوه جديدة، فهم لا يهتمون بالعروش ومن عليها... ويخافون على هذه الأرجاء من البُعْبع الشيوعي، فلا يهمهم إلا شبحه المخوّف". وقال في محلّ آخر من كتابه: "ومن الغريب أن يكون الوهن الثاني لسياسة نوري (السعيد) هو رفض الإنكليز والأمريكان لرجائه حول الكويت...".

وقد عدّ علي الشرقي الكويت "رأس البلية"، فقد قال في كتابه "العرب والعراق"، إن العراق حاول دائما استرجاع الكويت التي انفصلت عنه في أواخر العهد التركي. ولما ولد الاتحاد الهاشمي قبيل ثورة تموز ١٩٥٨، بذل العراق جهده لضم الكويت إلى الاتحاد. وقد قال نوري السعيد، وهو رئيس حكومة الاتحاد، للسفير البريطاني في بغداد إنه يستطيع أن يكون معبود الشعب العراقي باحتلال الكويت في ساعة واحدة، لكن صداقة أربعين سنة تثبط عزيمته.

وحدثني سياسي ثقة نقلا عن الجنرال إسكندر ميرزا رئيس جمهورية الباكستان أن اجتماع مجلس حلف بغداد كان مقررا أن يجري في أنقرة يوم ١٤ تموز ١٩٥٨، فيحضره الملك فيصل الثاني والأمير عبد الإله ونوري السعيد. وسمعت أنقرة أنباء ثورة العراق في صباح ذلك اليوم، ومقتل الملك وولي عهده وغموض مصير نوري. والتأم المجلس برئاسة جلال بايار رئيس الجمهورية التركية، وحضور محمد رضا بهلوي شاه إيران، وإسكندر ميرزا رئيس جمهورية الباكستان، وسلوين لويد وزير الخارجية البريطانية. وحضر جون فوستر دالس سكرتير الدولة الأمريكي بصفة مراقب.

وبعد المداولة في شؤون العراق وواجبات الحلف تجاهه، أعلن الشاه ورئيسا تركيا والباكستان، عن عزمهم على إرسال قوات برية وجوية لإعادة الأمور إلى نصابها في بغداد. غير أن سلوين لويد وجون فوستر دالس تذاكرا فيما بينهما، فقال دالس: إذا قررتم إرسال قوات إلى العراق، فلا تعتمدوا علينا خشية إثارة السوفييت وتدخلهم في المنطقة. وعند ذلك صرف الحاضرون النظر عن التدخل في شؤون العراق.

ولعلّ المثل الوحيد في التاريخ لمجزرة قصر الرحاب، التي قتل فيها فيصل الثاني وعبد الإله وسائر أفراد الأسرة الهاشمية، هي مجزرة إكاترينبورغ، البلدة الروسية شرقي جبال أورال، حيث قتل القيصر نقولا الثاني وزوجته ووليّ عهده وبناته الأربع. فقد خلع القيصر الروسي في آذار ١٩١٧ ونقل بعد الثورة السوفييتية إلى تلك البلدة النائية مع عائلته. وتقدم الجيش المناوئ للثورة من الأورال، فخاف حراسه أن تسقط البلدة ويحرّر القيصر. واجتمع رجال الحزب الشيوعي فقرّروا قتل الأسرة المالكة السابقة. وفي ليلة ١٦ تموز ١٩١٨ أوقظ القيصر وأسرته وأخذوا إلى سرداب الدار التي اعتقلوا فيها، وأطلقت عليهم النار فسقطوا أمواتا. ونقلت جثثهم بعد أيام إلى ظاهر البلدة، فسكب عليها النفط وأحرقت.

النبيلة فاضلة خطيبة الملك فيصل الثاني

وكما ذكرت سابقا خطب الملك فيصل الثاني في أيلول ١٩٥٧ في إستنبول النبيلة المصرية فاضلة. وقد زارت بغداد بعد ذلك، لكنه قتل قبل أن يعقد قرانه عليها.

وهي صبحية فاضلة بنت الأمير المصري محمد علي إبراهيم (١٩٠٠-١٩٧٧)، ابن الأمير محمد وحيد الدين، بن إبراهيم فهمي باشا، بن أحمد رفعت باشا، بن إبراهيم باشا، بن محمد علي باشا والي مصر.

وأمها الأميرة زهرة بنت الأمير عمر فاروق، بن الخليفة عبد المجيد الثاني آخر خلفاء آل عثمان المخلوع سنة ١٩٢٤. ولدت فاضلة في باريس في ٨ آب ١٩٤١. واقترنت بعد ذلك بخيري أورغوبلو ابن سعاد خيري أورغوبلو، رئيس وزراء الجمهورية التركية (١٩٦٥).

حيّا الشاعر اللبناني الدكتور نقولا فيّاض الملك فيصل الثاني حين زار شتورة فقال:

سليل المجد والخُلُق الأبيّ وحامل عطر أنفاس النبيّ
وتاج النور تعقده المعالي على بغداد في حرم الوصيّ
ونغمة ذلك البيت المرجّى تردد في البكور وفي العشيّ
يرحّب فيك لبنان ويمشي إليك بقلب مشتاق وفيّ
وينشق منك آمالا كباراً تطالعه على العود الطريّ
ويذكر خالك البطل المفدى مفخرة الشباب الهاشميّ

وللدكتور فياض قصيدة أخرى في فيصل الثاني، أنشدها في الحفلة التي أقامتها محطة الإذاعة اللبنانية في عيد مولده ومطلعها:

أي يوم على الزمان فريد بشّرتنا به عذارى الغيد

ويقول فيها:

يا لسيف الحسين يلمع في البيد وجند الحسين ملء البيد
ثورة للشريف أضفت على العرب بفجر من الحياة جديد
حملت للشآم تاجا على خفق قلوب لها وخفق بنود
أصعدت فيصل البطولة فيه درجات المسوّد المعبود
وحواليه من شباب وشيب كل مستبسل وكل شهيد

الأمير عبد الإله

(١٩٠٨ ـ ١٩٥٨)

الوصي على عرش العراق وولي عهد ابن أخته الملك فيصل الثاني. الأمير عبد الإله بن الملك علي بن الحسين الهاشمي ملك الحجاز، وأمه نفيسة بنت الشريف عبد الإله المتوفى سنة ١٩٠٨.

ولد عبد الإله في الطائف في ٢٤ تشرين الثاني ١٩١٣، ونشأ في كنف جده الملك حسين. وجاء إلى بغداد مع والده بعد تخليه عن مملكة الحجاز في أوائل سنة ١٩٢٦. ثم مضى للدراسة في القدس (١٩٢٨)، وبعد ذلك في كلية فكتوريا بالإسكندرية حيث أمضى ثلاث سنوات (١٩٢٩-١٩٣٢). وعاد إلى بغداد، ثم عين ملحقا بالمفوضية العراقية في برلين لمدة قصيرة (١٩٣٦-١٩٣٧).

واختير على إثر مصرع الملك غازي الأول وصيا على عرش العراق، بعد أن نودي بفيصل الثاني الطفل ملكا (٤ نيسان ١٩٣٩)، ونهض بأعباء الوصاية إلى ٢ أيار ١٩٣٩، عندما تسلم الملك سلطاته الدستورية عند بلوغه سن الرشد. وعدل القانون الأساسي في ٢٧ تشرين الأول ١٩٤٣، فأصبح الأمير عبد الإله وليا للعهد.

كان عهد وصايته من أشد أيام المملكة حراجة وتأزما. فقد نشبت الحرب العالمية بعد أشهر قليلة، وتعرضت سفينة الدولة للعواصف الهوجاء التي زعزعت كيانها وهدّت أركانها.

وقتل عبد الإله مع الملك فيصل الثاني وأفراد الأسرة الهاشمية المالكة، في بغداد صباح يوم ١٤ تموز ١٩٥٨.

وقد اقترن عبد الإله بالآنسة مَلَك كريمة صلاح الدين فيضي بك المصرية، في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٦، ثم طلقها في أيلول ١٩٤٠. واقترن في ٢٨ تشرين الأول ١٩٤٨ بالآنسة فائزة بنت الميرآلاي محمد كمال الطرابلسي بك مدير البحرية، وهي مصرية أيضا، ولدت سنة ١٩٢٥. وطلقها في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٠. وتزوج للمرة الثالثة في ١٥ حزيران ١٩٥٦ بالآنسة هيام ابنة محمد الحبيب أمير ربيعة، (ولدت ١٩٣٣) ولم ينجب ولداً.

كان عبد الإله شابا غير متمرّس بالأمور السياسة، عندما بدأ الصراع بين ألمانيا النازية وبريطانيا وامتد لهيبه إلى مختلف الأقطار. وقد تجاذبه معسكران سياسيان حار بينهما: المعسكر المؤيد للحليفة بريطانيا، المؤمن أنه لا يمكن جرّ ذيل الأسد وهو يكافح في سبيل حياته، ومن رموزه نوري السعيد، وجميل المدفعي، وعلي جودت الأيوبي، وتوفيق السويدي، ومحمد الصدر وغيرهم من رجال الدولة المخضرمين؛ والمعسكر الآخر المناوئ لبريطانيا دون أي يكون له سند من ألمانيا وإيطاليا، ويرأسه رشيد عالي الكيلاني، ويشد أزره مفتي فلسطين محمد أمين الحسيني، وعقداء الجيش المتلاعبون بالسياسة من وراء الستار. وكان ثمة رجال معتدلون يحاولون تسوية الأمور وتهدئتها، ومنهم طه الهاشمي، وناجي السويدي، وناجي شوكت، لكنهم أخذوا على عاتقهم مهمة مستحيلة التنفبذ، إذ لم يكن في تلك الظروف العالمية الحرجة سبيل لاختيار طريق وسط. وقد هرب طه من الميدان، فاعتزل العمل ثم مضى ليقيم في تركيا بعيدا عن مجرى الأحداث. أما ناجي السويدي وناجي شوكت فاندفعا بلا رغبة منهما إلى جانب رشيد عالي وأعوانه.

تغلبت الفئة المناوئة لبريطانيا بعد أن ظهر رجحان كلمة ألمانيا في الحرب، فاضطر الوصيّ أن يقبل استقالة وزارة نوري السعيد، وأن يعهد إلى الكيلاني بتأليف الوزارة في آخر آذار ١٩٤٠. لكن الأمر تفاقم بعد توالي الانتصارات الألمانية وتصاعد تدخل كبار الضباط في السياسة، فانفجرت الأزمة في آخر كانون الثاني ١٩٤١، والتجأ الأمير عبد الإله إلى اللّواء الركن إبراهيم الراوي، قائد الفرقة الرابعة في الديوانية، ليكون بعيدا عن تأثير الضباط، ثم عهد إلى طه الهاشمي بتأليف وزارة جديدة. ولم يستطع هذا الأخير السيطرة على الأمور ومنع الجيش من إملاء إرادته، فاستقال بعد شهرين.

اضطر الوصي أن يفر ثانية من عاصمته إلى البصرة. وألف رشيد عالي حكومة الدفاع الوطني في ٣ نيسان ١٩٤١ بمساعدة العقداء. وانتقل عبد الإله إلى القدس في ١٦ نيسان ومضى منها إلى عمّان. أما رشيد عالي فجمع مجلس الأمة في ١٠ من الشهر نفسه، وتقرّر تنحية الوصي واختار الشريف وصيا على العرش بدلا منه، ثم ألفت الوزارة برئاسة رشيد عالي. وتبع ذلك نشوب القتال بين الجيش العراقي والقوات البريطانية، ثم انهيار الحكومة بعد فرار الوزراء والوصي الجديد والمفتي والعقداء إلى إيران، فعاد عبد الإله إلى بغداد في أول حزيران ١٩٤١، وعهد إلى جميل المدفعي بتأليف الوزارة. وكان ذلك نهاية الأزمة الدستورية التي هزت كيان البلاد أكثر من سنة.

وسافر عبد الإله إلى الولايات المتحدة الأمريكية في إيار ١٩٤٥، يصحبه نوري السعيد وعلي جودت الأيوبي وداود الحيدري. واجتمع بالرئيس هاري ترومان، وعاد عن طريق كندا ولندن وتركيا، فوصل إلى بغداد في أيلول من

تلك السنة. وكانت هذه الزيارة للولايات المتحدة فاتحة لتوثيق العلاقات معها.

كان للأمير عبد الإله دور فعال في توجيه السياسة العراقية والسيطرة عليها بين سنة ١٩٤١ و١٩٥٨. وهو وصي على العرش أولا ووليا للعهد بعد ذلك. حدثني محمود صبحي الدفتري قال : لم أشهد في حياتي إنسانا تتغير أخلاقه وتتطور إلى الأسوأ مثلما شهدت في شخصية عبد الإله: فقد اختير وصيا للعرش وهو شاب حيي مهذب ساكن النفس. ومرت أعوام قليلة فإذا به يخرج إلى عن طوره، ويصبح رجلا شرسا أنانيا، شديد الحقد سريع الغضب، لا يرى لأحد حُرمة. وقد كان لتصرفاته أسوأ الأثر في تلاطم أمواج السياسة، وتعقيد الأزمات، وقيادة البلاد إلى هاوية لم تجد نهايتها إلا في ثورة تموز ١٩٥٨.

قال علي الشرقي في كتابه "الأحلام": "مات فيصل وجاء غازي. وقد كان فيصل قويا في عقله، ولكن غازي قوي في عاطفته، أما عبد الإله فمتردد بين عقله وقلبه". ثم أضاف الشرقي قائلا إن غازي قد مات وولي عهده لم يبلغ سن الرشد، فاختير عبد الإله وصيا على العرش بحبَك ومناورة. وكان الملك غازي غير مرتاح لعبد الإله، وكان يراقبه ويضيق عليه.

ويضيف الشرقي: "لقد كان بين عائلة الملك علي وبين أركان البيت الهاشمي خلاف عائلي مستحكم ظهر بجلاء بعد موت فيصل. ولما اقترن غازي بابنة الملك علي ذلك الاقتران الذي اقتضته الظروف، ظهرت عبقرية الملكة عالية، حتى إني سمعت سياسيا عراقيا يقول يوم موت عالية: اليوم مات فيصل الأول! وكانت عالية السياسية الوحيدة في البيت الهاشمي. وكانت سندا قويا لنوري (السعيد) عند غازي الذي لم يكن راغبا فيه. ولأجل

الملكة عالية أصر نوري على وصاية عبد الإله إبعادا لبقية الأسرة، لأن عـالية لا ترغب أن يقتربوا من عرش ولدها. فأوعـز نوري إلى عالية أن ترفع كتابا إلى مجلس الوزراء المنعقد، للنظر في إقامة وصي على العرش تشهد فيه أن الملك غازي قد أوصى إليها، فيما إذا وقع أمر على حياته، فالوصي على العرش عبد الإله، وفي ذلك ما يحمل مجلس الوزراء وفق القانون الأساسي على الإقرار بوصاية عبد الإله...وكان عبد الإله يرى من نفسه أنه الوارث الوحيد لسلالة البيت الهاشمي...".

"وكان عبد الإله لا يعرف الاستقرار في الرأي ولا في السفر ولا في الإقامة. وعندما تضيق به المواقف يقول في خلواته إنه سيترك العراق ويستريح. وقد قال لي: ماذا تريدون منا؟ إننا مستعدون لترك كل شيء... والأمير يعرف جيدا من عام ١٩٤١ بأن إقامته في العراق مستندة على حِرَاب الإنجليز وأن الشعب ضده..."

"وأخيرا لم ينفع الشاب المستوي على العرش خاله، كما لم ينفع خاله المعارضون لنوري، ولم تنفع نوري صداقة الإنكليز الذين يبس عودهم وهرب نفوذهم من العراق. لقد كان التاج معلقا بخيط من وهم، وفجأة انقطع الخيط، واستراح الراكض وراء السراب..."

وقال الشرقي إن طه الهاشمي قال للأمير عبد الإله في سنة ١٩٥٢، في اجتماع لرؤساء الأحزاب: إن مدة وصايتك على وشك النهاية، فأحسن الخاتمة بما يجب من القيام بأعمال تهيء للملك المقبل عهدا فيه الكثير من الاستقرار، ويكون الحكم بعيدا عن الاستغلال والتلاعب.

لقد نسب إلى عبد الإله وأعوانه تبعة الخلل الذي أصاب الدولة وأفضى إلى ثورة تموز ١٩٥٨، فصح قول معروف الرصافي:

إن دام هـذا في البــــلاد فإنه بدوامـه لسيــــوفنا مسترعـف

لابـد من يـــوم يطــول عـليكم فيه الحساب كمـا يطول الموقف

فهُنَالِكُم لم يغنِ شـــيء عـنكم لُسُنٌ تقـول ولا عيـــون تـذرف

الشعب في جزع، فلا تستعبدوا يـوما تثور به الجيوش وتزحف

أيــــذلّ قـوم ناهضون وعـندهم شـــرف يعـزز جانبيه المُرهَف؟

كم من نـــواصٍ للعدى سنجزّها ولحىً بأيدي الثائرين ستـنتف!

آراء في عبد الإله

روى ناجي شوكت في ذكرياته حادثة مقتل الملك غازي واختيار الأمير عبد الإله للوصاية على العرش، وكان ناجي آنذاك وزيرا للداخلية. قال إن مجلس الوزراء قرر عقد اجتماع في البلاط الملكي، يضم رئيس الوزراء، ووزراء الداخلية والمالية والدفاع، ورئيس مجلس النواب والأعيان، ورؤساء الوزراء السابقين، للنظر في اختيار الوصي، فقرر المجتمعون حصر الوصاية في ذرية الملك حسين، واختيار أحد ثلاثة للقيام بهذه المهمة: الأمير عبد الله، الأمير زيد، أو الأمير عبد الإله. وقد استبعد الأول لانشغاله بإمارة شرقي الأردن، واستبعد الثاني لأنه متزوج من سيدة تركية، واتفقت كلمة الجميع على ترجيح جانب عبد الإله. ولما كان هذا لا يحمل الجنسية العراقية لتمسكه بعرش أبيه في الحجاز، فقد كلف بتقديم عريضة طلب التجنس بالجنسية العراقية وأصبح عراقيا بتوقيع "ناجي شوكت". ويقول ناجي: "ياليتني لم أوقع في هذه الشهادة، ولم أر غرّا يحكم العراق نحو عشرين سنة، بحقد وطيش ونزق، وجهل بأساليب الحكم".

وقال عبد الكريم الأزري في "ذكرياته": إن الأمير عبد الإله كان "لا يؤمن ولا يعمل في مشاريعه بمبدأ التخطيط المبني على التدبير الهادئ، والتفكير العميق، والحساب البعيد الدقيق لكل العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة، أو التي يحتمل أن تؤثر في مصير المشروع ونجاحه أو فشله. بل كان كلما خطرت بباله خاطرة أو عرضت له فكرة أو مشروع، كان يندفع بنزواته العاطفية وانفعالته الآنية، بدون تعمق ولا تدقيق، ثم لا يلبث بعد وقت قصير، أو عند أول عقبة أو صدمة تعترضه في الطريق، أن تفتر همته، وتزول نزوته، وتهدأ عاطفته، ويخف حماسه، وقد يختفي المشروع أو الموضوع برمته من ذهنه".

وتحدث الدكتور سندرسن طبيب العائلة الهاشمية المالكة عن الأمير عبد الإله في كتابه "عشرة آلاف ليلة وليلة"، فقال إنه حضر وفاة الملك غازي إثر حادث السيارة الذي أودى بحياته، فطلب منه رستم حيدر أن يشهد بأن الملك أبدى رغبته قبل وفاته بأن يتولى عبد الإله الوصاية على العرش، لأن الأسرة المالكة كانت مجتمعة على عدم اختيار الأمير زيد لهذا المنصب. لكن الطبيب رفض أن يشهد بذلك، لأن الملك لم يسترد وعيه، فتقدمت الملكة عالية والأميرة راجحة أختا غازي وقالتا إنهما كثيرا ما سمعتا الملك الراحل يقول، إنه إذا توفّي وولده فيصل قاصر، فهو يرغب أن يتولّى عبد الإله الوصاية عليه.

وقال الدكتور سندرسن إن عبد الإله، كابن عمه غازي، قضى جانبا من طفولته في مضارب البدو في الحجاز. وكان هو الصبي الوحيد بين أخواته الأربع، جميل الصورة، طويل القامة. وكانت أمه الملكة نفيسة امرأة قديرة حازمة فأحسنت تربيته، لكنها لم تستطع حمله على الزواج من إحدى أميرات الأسرة، ولا منع زواجه من فتاتين مصريتين.

وأرسل عبد الإله للدراسة في إنكلترا فلم يحتمل البقاء فيها، فأعيد بعد أمد قصير، وأدخل في كلية فكتوريا في الإسكندرية. وكان أشد ذكاء من ابن عمه غازي، لكنه لم ينجز امتحانا دراسيا، ولا أُعدّ لممارسة الحكم، فجاء إلى منصب الوصاية بلا استعداد. وكان يأمل دائما أن يستدعى إلى الحجاز لتولي منصب أبيه وجده، فلم يقبل الجنسية العراقية إلا عند اختياره وصيا. واعترف مرة أنه سعيد لعدم إنجابه ولدا، خوفا من أن يطمح ابنه يوما مّا إلى عرش العراق.

وروى سندرسن أنه رافق الأمير عبد الإله في زيارة لإيطاليا في آب ١٩٤٥، في طريق عودته من الولايات المتحدة الأمريكية، وكان معه نوري السعيد. وقد علم الوصي والوزير بنهاية بنيتو موسوليني الشنيعة قبل ثلاثة أشهر، إذ أعدم رميا بالرصاص، وأهينت جثته التي ربطت أقدامها بالحبال وألقيت في مجاري المياه القذرة، فقالا: لو أن الدوتشي قد قنع بإنجاز مشاريع الإعمار والصناعة وتنمية الموارد وإنشاء الطرق وسائر الأعمال النافعة لدخل التاريخ زعيما من كبار زعماء بلاده ...ولم يدر في خَلَدِهما أن نهايتهما ستكون، بعد ثلاثة عشر عاما، أشد زراية وأسوأ منه.

ومن سخريات القدر أن الأمير رأى بعينيه، وهو يقوم بنزهة على بحيرة كومو، القصر الذي قضى فيه موسوليني مع رفيقته آخر ليلة في حياتهما. وقد شعر به الأنصار، وهو متنكّر بزيّ جندي ألماني في ٢٨ نيسان ١٩٤٥، فقبضوا عليه وقتلوه، ومثّلوا به تمثيلا شنيعا أمام ذلك المكان.

كانت الملكة عالية زوجة الملك غازي وأخت الأمير عبد الإله، كما قال الدكتور سندرسن الذي عرفها معرفة طيبة، امرأة نبيلة خلقا وخلقا، وزوجة مخلصة وأما عجيبة. وكانت على الرغم من عيشها في عزلة خدرها حكيمة

عاقلة، فكان الوصي يرجع إلى مشورتها ويناقش الأمور معها. وقد توفيت في بغداد في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٠ ضحية السرطان الوبيل. ولم تكن تخشى الموت، فكان الطبيب سندرسن يسمعها تقول: إن الإنسان لا يموت مرتين، فإذا لم يمت اليوم مات غدا. واعترف عبد الإله بأنه حرم بوفاتها ناصحا أمينا.

ذكر إيلي خضوري أستاذ السياسة في جامعة لندن في كتاب له تضمن دراسات عن الشرق الأوسط (لندن ١٩٧٠):

أن تنازل الملك علي والد عبد الإله عن العرش سنة ١٩٢٥، كان بأمل أن ينصبه الفرنسيون ملكا على سوريا. فاعتبر الابن نفسه وريثا لعرش أبيه في الحجاز، وحافظ على الجنسية الحجازية إلى حين تعيينه وصيا. وظلت الحجاز بعد ذلك مطمح أنظاره، مع ما في ذلك من الإضرار بالعلاقات العراقية السعودية. وحتى في أواسط سنوات الخمسين نجده لا يزال يحن إلى عودة أسرته إلى عرش الحجاز، ويصدر تعليماته إلى سفير العراق في المملكة العربية السعودية بالبحث عن المؤيدين في تلك البلاد. وامتدت مطامع عبد الإله أيضا إلى الأردن وسوريا. فبعد اغتيال الملك عبد الله سنة ١٩٥١، حاول منع ورثة عبد الله من ارتقاء العرش، حتى يمكن إلحاق الأردن بالعراق. وأما بصدد سوريا فيمكن القول إن عبد الإله، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يوم مقتله، كان مرهق البال بهذه الفكرة. فقد أوصى وحرض على تدخل عراقي فعلي في السياسة السورية، تدخل لم يكن له مثيل في ضرره وخطره، سوى السياسة التي اعتمدها المصريون والسعوديون لمواجهته. إن المبادرة الطويلة بين العراق من جهة ومصر والعربية السعودية من جهة أخرى، قد انتهت بهزيمة حاسمة لعبد الإله حين أعلنت مصر وسوريا الاتحاد في شباط ١٩٥٨. ويقول

خليل كنه الوزير في العهد الملكي، إنه في ذلك اليوم انفجرت إحدى عيني عبد الإله من التأثر والغضب، ويمكن حتى القول إن إرهاق الذهن بسوريا قد أدى بصورة مباشرة إلى سقوط الملكية، لأن الاتحاد السوري المصري قد أفضى إلى الاضطرابات اللبنانية المؤيدة لمصر، وهذه بدورها حملت الحكومة العراقية على إرسال قوة مسلحة إلى الحدود السورية - الأردنية. وكانت هذه القوة بقيادة عبد الكريم قاسم الذي انتهز فرصة مرورها ببغداد للقيام بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

حدثني ثقة من نواب العهد الملكي أنه طلب، وصديقا له من الأعيان، موعدا للمثول بين يدي الأمير عبد الإله. قال: أدخلنا عليه فإذا معه في صالة الاستقبال كلب هائل ضخم، وجلس عبد الإله يتحدث إلى صاحبين، أما أنا فجاءني الكلب يتودّد إلي ويضع يديه على كتفي ويهش في وجهي.

وقد داخلني رعب عظيم، لكنني لاطفته وربّت على ظهره، وحاولت دون جدوى أن أصرفه عني. وأطال الأمير حديثه عمدا، وهو ينظر إلي خلسة في موقفي الحرج بطرف عينه. وبعد لأيّ قام واقفا وصافحنا آذناً لنا بالخروج من حضرته، فحمدت الله وتنفست الصعداء، وحلفت ألا أعود لمثل هذا الموقف ما حييت.

وكان عبد الإله يتسقّط المعلومات عن خصوصيات وزرائه وكبار الموظفين والنواب. فإذا زاره أحدهم سأله باسما: هل انتهى تعمير دارك الحديثة، وكم كلفتك؟ هل رضيت زوجتك عنك أم لا تزال نافرة؟ هل كانت الحفلة التي أقمتها باذخة وهل انفضت قبل الفجر؟ أصحيح أنك خسرت مبلغا كبيرا في المقامرة أو السباق؟... ولذلك كانوا يترضّونه ويخضعون لمشيئته.

وقال الملك حسين عاهل الأردن في مذكراته المطبوعة، إن عبد الإله كان يروّع ابن أخته الملك الصغير فيصل الثاني ويطمس شخصيته.

وأصبح عبد الإله في سنواته الأخيرة عصبي المزاج شديد الغضب. وقد أوفد أحد رجال الدولة سفيرا خاصا إلى المملكة العربية السعودية للمفاوضة في بعض الشؤون السياسية، فعاد ولم يوفق في مهمته. وجاء إلى عبد الإله في قصره عصرا، وكان جالسا يحتسي الويسكي مع بعض خواصه، فلما أبلغه الرجل بخيبة مهمته، استشاط الأمير غيظا وتناول الكأس بحركة عصبية وقذف الشراب في وجه السفير.

ويذكر إميل لودفيغ، كاتب التراجم الشهير، عن الإمبراطور نابليون الأول، أنه كان أحيانا يملكه الغضب، ولكن هذا الغضب كان ناجما عن الكبرياء، أو توترِ الأعصاب، أو الضيق لعدمِ تنفيذ أوامره بسرعة وكفاءة. وقال: ولا صحة لما زعم أنه رفع جُمْع يده في وجه سفير، أو ركل وزيرا من وزرائه. لكن حدث أن أحد قواده المقربين حدثه عن الملكية - قبل أن يضع التاج على رأسه - فاتقدت باصرتاه ووضع يده تحت حنك المشير ودفع به إلى الجدار قائلا: "أيها الغبي من زيّن لك أن تعكّر مزاجي...؟".

أقول: ولا ندري هل كان غضب نابليون حين كلّمه المشير عن الملكية، غضبا طبيعيا آنيا أم غضباً مصطنعا، كغضب الخليفة أبي جعفر المنصور، يوم أشار عليه بعض خلصائه بقتل أبي مسلم الخراساني، فلم يكن منه إلا أن أظهر الغضب الشديد وعنّف الرجل وأنّبه، ثم فتك بأبي مسلم بعد وقت وجيز!

أعجب الشاعر محمد مهدي الجواهري بالأمير عبد الإله فخاطبه قائلا:

عبد الإله وليس عيبا أن أرى ... عظم المقام مطولا فأطيلا

يا ابن الـذين تنـزلت ببيوتهم ... ســور الكتاب فـرتــلت ترتـيلا

الحاملين مـن الأمانـة ثـقلهـا ... لا مصعـرين ولا أصـــاغر مـيلا

والناصبين بـيوتهم وقـــبورهم ... للسائليــن عـن الكـرام دلـيلا

والطامسين من الجهالة غـيهبا ... والمطلعـــين مـن الـنهى قـنديلا

ملكوا البلاد عروشها وقصورها ... واستعـــذبوا وعْث التراب مقيلا

يا ابن النبي، وللملوك رسالـة ... مـــن حقًها بالعـدل كان رسولا

يرجو العراق بظل رايـة فيصـل ... أن يرتقـــي بكما الذُرى ويطــولا

لا شـــك أن وديعـة مرمـوقـة ... عـزّ الكفـــيل لها فكنت كفيلا

وكيان ملـك في حـــداثة عـهده ... يتـــــطـلب التلطيف والـتدليلا

وسياسة حضنــت دعـاة هزيمة ... وتبـنت التفـــريق والـتضليــلا

تغري المثقف أن يكون مـهادناً ... وابن الجهالـة أن يَظَلّ جهـــولا

ألقت على كتفيك من زحماتها ... عـبئا تنوء به الـــــرجال ثقيلا

قدت السفينة حين شق مقادها ... وتـــطلبت ربّانهـــا الـمسؤولا

أعطتك دفّتها فلم تـرجع بهـــا ... خوف الرياح ولا اندفعت عَجُولا

ومنحتها والعاصــفات تـؤودها ... مَتْنـاً أزلّ وســـاعداً مفتــــولا

أعـطيت ما لم يــعط قبلك مثله ... شعبـا على عرفـانكم مجبــــولا

إن الـعراق يجلّ بيعــــة هاشم ... من عهــد جدّك بالقــرون الأولى

وحياه الـجواهري عند انتهاء وصايته، وتسليمه السلطات الدستورية إلـى الملك فيصل الثاني فقال:

عبد الإلـه وفي المكارم شِرْكـــه ... شاركت في خصل المليك الأوحد

يا ابن الهـواشم حـرّة عن حرّة ... وابن الخلائف أصيدا عـن أصيد

عشر وخمس أيـدات رضـــتها ... بمراس مـرهـوب الشكيمـــة أيّد

لله بـأسك إذ تعـالج بـأسهـا لا بـالكليل شبـا ولا بمـزنـد

وإذ الخطـوب تـهمَ منك لغفلة فـتحيد عن ذي مرّة مسـتحصد

إن تَدْجُ غاشيـة تشعَ وإن يلن حبـل تشدّ، وإن تحارب تصمد

وهجا الرصافي الأمير عبد الإله مرة فقال:

علي بن الحسين مضى وأبقى دنيًا غـير ذي شرف علـيّ

تسافـل في ابتغاء العـزّ حتى تحسّى الـذل مـن يد أجنـبيّ

أقامـته بـلا خجـل وصـيا على ملك لهـم حـدث صبـي

ضعيف العقل غـرّ غير حـرّ حريص النفس ما هو بالأبـيّ

ومع أنّ الثورة التي قتلت عبد الإله وأسرته حظيت بحماسة الجواهري وشعره الثائر كالبركان، فـإنّه بقي على ولائه لعبد الإله، فقال فـي مذكراته التي نشرتها مجلّة "المجلة" الصادرة فـي لندن فـي ٣ أيلول ١٩٨٢:

"وبإنصاف أقول: كان عبد الإله من القلائل الذين يعتزون بكرامتهم، وكان يعتبر أنه أمير بحق ويجب أن يمارس دوره في الإمارة. كان الأمير صلبا، وكان يعرف أن الإنكليز يريدون مقاسمته السلطة في بلاده. وهناك حقيقة سيكشفها المستقبل، وهي أن الإنكليز هم أول من عمل على إزاحة عبد الإله، لأنه ـ كما قلت ـ كان عنيدا وقويا وذا كرامة، ولا ينسى أنه أمير ابن الملك علي بن الحسين، وأن السلطان عبد الحميد كان عندما يحضر إلى مجلس الملك يقبّل يد جدّه الحسين لأنه شريف مكة (كذا)".

مصرع الأمير عبد الإله

كان الأمير عبد الإله، على ما قال الملازم فالح حنظل، الضابط في الحرس الملكي، في كتابه "أسرار مقتل العائلة المالكة في العراق في ١٤ تموز

١٩٥٨"، المطبوع في بيروت سنة ١٩٧١، يجمع في يديه كل خيوط السلطة، لكنه كان مأخوذا بشعور من القدرية يشل ساعده وفكره، ينوء بحمله الثقيل، ويرجو الخلاص من المتاعب والدسائس واللعبة السياسة التي لا تنتهي. فكان في الشهور الأخيرة، إذا أخبر بمؤامرات تحاك ضدّه وضدّ ابن أخته الملك فيصل الثاني، يستسلم للقدر ويرجو أن يهيّأ له مغادرة البلاد واعتزال الحكم، إذا كان الشعب العراقي لا يريده، ولا يريد الأسرة الهاشميّة.

فلما أحاط الجنود الثائرون بقصر الرحاب في فجر يوم الثورة، كان في وسع عبد الإله المقاومة أو الهروب مع الملك وأفراد أسرته، لكنه أمر حَرَسه المخلص له بالامتناع عن إطلاق النار، وعرض السفر إلى الخارج وتسليم البلاد رافعا العلم الأبيض، وعند ذلك استولى نوع من الجنون على الضابط المهاجم عبد الستار سبع العبوسي، فأمر الملك والأمير وأفراد الأسرة نساءها وأطفالها وخدمها بالاصطفاف، وحصدهم برشاشه في مجزرة دامية لا مبرر لها، اشترك فيها الضباط والجنود المرافقون له. وقد اعتزل العبوسي العمل سنة ١٩٥٩ وانتحر في سنة ١٩٦٩.

وقد قيل إن الملك حسين ملك الحجاز قال للزعماء العراقيين الذين وافوه في مكة، وسألوه أن يأذن لابنه فيصل بالمجيء إلى العراق وتولّي عرشه: لقد دعا أجدادكم جدّنا الحسين إلى القدوم، فاستشهد مع آله في كربلاء، فهل تريدون تكرار المأساة التي سجلها التاريخ بحروف من دم ونار؟ فأجابوا بلسان واحد يا سيدنان إن العصر قد تغير، وسيكون ولدك فيصل وديعة لدى شعب العراق الجديد الناهض، وأمينا على مقدّراته وأمانيه.

***

في صبيحة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ قتل عبد الإله وأفراد الأسرة الهاشمية المالكة ورجال آخرون في بغداد، كما قتل نوري السعيد في عصر اليوم الثاني، وسحلت جثتهم في شوارع العاصمة ومثّل بها أشنع تمثيل.

واستولى العوامّ على جثة عبد الإله، فقطّعوا أوصالها وكسروا عظامها وسحبوها في الطرقات، ثم صلبوها على باب وزارة الدّفاع.

وقد روى لنا التاريخ في مختلف عصوره غضب العوام وهياجهم، لا سيما في عصور الثورة والتمرّد على الظلم والطّغيان، وذكر الأب أنستاس ماري الكرملي في كتابه "خلاصة تاريخ العراق"، أن أبا العباس السفّاح مؤسس الدولة العباسية، جمع بعض بني أمية في مجلسه بالحيرة وأمر الخراسانية بقتلهم، فضربوهم بالهراوات. ثم أمر ببساط بسط عليهم وجلس فوقه يأكل وهم يضطربون تحته... فلما فرغ من الطعام قال: جرّوا بأرجلهم، فألقوهم في الطريق. وكانت الكلاب تجرّ بأرجلهم وعليهم سراويلات الوشي حتى أنتنوا، ثم حفرت لهم بئر فألقوا فيها.

وذكر تاج الدين ابن الساعي في "الجامع المختصر" في حوادث سنة ٦٠٠ هـ (١٢٠٤م)، خبر وفاة أبي منصور بن الطحّان نائب الشرطة بباب النوبي الشريف، وكان عاتيا ظالما قبيح الأفعال سيء الطريقة آخذا لأعراض الناس بالتخرّص والكذب. فلما دفن اجتمع له خلق كثير جاهروا بلعنه وهمّوا بسحب جثته... وجاء في "الحوادث الجامعة" المنسوبة إلى المؤرخ ابن الفوطي، أن مهذب الدولة نصر بن الماشعيري حاكم واسط، على إثر وفاة السلطان أرجون (آذار ١٢٩١)، قيّد بالسلاسل وجيء به إلى بغداد. فقتل وسحب جثمانه في الشوارع، وقطّعت أوصاله وأخرجت أمعاؤه، ثم ملئ رأسه قشا وأرسل به إلى واسط حيث علّق على جسرها، ثم أحرقت جثته بالنار.

ونقل محمود إبراهيم العبطة في كتابه "رجل الشارع في بغداد"، عن ابن الطقطقي في "الفخري"، أن ظهير الدين نصر بن العطار وزير الخليفة المستضيء، الذي استمرّت وزارته إلى عهد الناصر لدين الله العباسي، كان ثقيل الوطأة على الرّعية، بغيضا إلى العامّة. وكثرت مظالمه فعزله الخليفة، وسجنه حتى توفي في محبسه. وأخرجت جثته وسلمت إلى أخته لتجهزه وتدفنه، لكن عامّة أهل بغداد أخذوه، وأخرجوه من التابوت ومثّلوا به، فشدّوا في رجله حبلا وسحبوه، ووضعوا في يده خشبة ونادوا به: يا مولانا ظهير الدين، وقّع لنا!

ولم يقتصر التمثيل بالجثث وسحبها في الطرقات على العراق القديم، بل شمل الأقطار الأوربية أيضا: ففي سنة ١٤٧٨ ثار جاكوبو بازي وجماعته على لورنزودي مديشي حاكم فلورنسة، لكنهم أخفقوا في القضاء عليه، فقبض عليهم وشنقهم. وسحب الصبيان جثة بازي العارية في شوارع المدينة.

وذكر التاريخ الفرنسي أن كونشيني الإيطالي جاء إلى فرنسا شابا، في حاشية الأميرة ماري دي مديشي، التي زوجت بالملك هنري الرابع وأصبحت ملكة فرنسا. وتقدم كونشيني في وطنه الجديد، وأصبح وزيرا للملك لويس الثالث عشر، الذي خلف أباه هنري الرابع على العرش. ونال حظوة عظيمة هو وزوجته الإيطالية لدى ماري الملكة الوالدة، فلم يحسن مسلكه بل تمادى في الظلم والطغيان وابتزاز أموال الدولة والشعب، حتى ضجّ أهل باريس بالشكوى والتظلّم من أعماله القبيحة.

وأخيرا قتل كونشيني بأمر الملك في قصر اللّوفر سنة ١٦١٧. وتجمهر الشعب، فخرج الملك لويس الثالث عشر إلى الشرفة وقال: لقد أصبحت ملكا في هذه الساعة! ودفن جثمان الوزير القتيل في بعض الكنائس، لكن الرّعاع

خرجوا من الغداة ونبشوا عن جثته وسحبوها في الشوارع، ثم علّقوها على عمود عند الجسر الجديد. وأنزلت بعد ذلك فقطعت أشلاؤها بالسكين والفأس والمنشار، ولم يبق منها إلا الحطام.

وإذا مضينا إلى عهد الثورة الفرنسية وجدنا الأميرة دي لامبال، صديقة الملكة المنكودة الحظ ماري أنطوانيت، قد أودعت السجن، ثم أخرجت إلى الغوغاء، ففتكوا بها وقطعوا رأسها، وحملوه على سنان ولوّحوا به أمام نوافذ الملكة في سجنها (٣ أيلول ١٧٩٢).

وكان عليّ باشا والي بغداد لمدة سنة واحدة، قد ثار عليه الجند، فاضطر أن يخرج من السّراي بلباس النّساء، واختفى في بعض الدّور القريبة، ولكن خصومه ظفروا به فحبسوه وقتلوه سنة ١٧٦٣.

وروى يعقوب سركيس في القسم الأول من كتابه "مباحث عراقية"، أن أحمد آغا قائد الينيجيرية في بغداد، تمرّد على وكيل الوالي علي باشا إثر وفاة الوزير سليمان باشا الكبير سنة ١٨٠٢. فلما قضي على الفتنة قبض على أحمد آغا، وقد وجد متخفيا في دار لأحد أتباعه، فجيء به إلى السراي. وقتله علي باشا بيده، ثم أمر بجثته فقطعت أوصالها، وسحبت في وسط الميدان والناس تضربها بالسيوف والخناجر، ونهبت داره واستبيح حريمه، وهدم بيته فغدا قاعا صفصفا ينعي أهله.

ولم تمض خمس سنوات على هذه الحادثة حتى قتل الوالي علي باشا الآنف الذكر، وهو يصلي الفجر في المسجد (١٨٠٧). وحاول نصيف آغا الاستيلاء على السلطة، لكنه نم يستطع التغلب على الكهية سليمان باشا، ففر نصيف إلى جانب الكرخ. وحمل عليه الناس فقتلوه، ثم شدوا في رجله حبلا وسحبوه في الأزقة وعبروا به إلى الرصافة.

والجديـر بالقول أن "هيام" زوجة الأمير عبد الإله، كانت الوحيدة التي نجت من مجزرة قصر الرّحاب فـي ١٤ تموز ١٩٥٨: فقد سقطت وظنّ الجنود أنها ميتة، فلمّا حـملت الجثث إلـى مدافـنها، شعر الضابـط الـمكلّف بالنقل بأنها لا يزال بها رمق من الـحياة، فحملها إلى المستشفى حيث عولجت وشفيت.

الأمير زيد

(١٨٩٨ - ١٩٧٠)

أصغر أنجال الملك حسين الهاشمي ملك الحجاز، وأخو الملوك علي ملك الحجاز، وعبد الله ملك الأردن، وفيصل الأول ملك العراق. وأمه زوجة الشريف حسين الثانية، التي اقترن بها في إستانبول بعد وفاة زوجته الهاشمية الأولى، وهي عادلة بنت صالح رؤوف بك، ابن الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا (١٨٠٠–١٨٥٨). وقد توفيت في قبرص في شهر تموز ١٩٢٩.

ولد الأمير زيد في إستانبول في ٢٨ شباط ١٨٩٨، ونشأ في عاصمة الخلافة حيث تلقى دروسه الابتدائية. فلما عين والده شريفا لمكة سنة ١٩٠٩ عاد برفقته إلى الحجاز. ونشبت الثورة العربية في حزيران ١٩١٦ فعهد إليه، وهو حدث آنذاك، أن يحاصر على رأس قوة عربية قلعة "أجياد" بمكة ويستخلصها من جنود الترك. ثم ساهم مع إخوته في ملاحم الثورة.

قال أمين الريحاني في الجزء الأول من كتابه "ملوك العرب": "وقد برهن أبناء الشريف، خصوصا صغيرهم الأمير زيد، على بسالة فيهم أظهرها القتال وعززها الجلد في النضال، ولم يمرّ شهر على حصار قلعة "أجياد" التي كانت تصب نارها على مكة، وخصوصا على قصر الإمارة فيها...حتى كلّل الحصار بالنّصر..."

وذكر السير رولند ستورس في كتابه "شرقيات"، أنه على إثر تبادل المكاتبات بين الشريف حسين والسير هنري مكماهون المندوب السامي البريطاني في مصر، ذهب وفد بريطاني من القاهرة إلى جدّة في أيار ١٩١٦،

قوامه ستورس وكينهان كورنواليس والمستشرق الدكتور ديفيد جورج هوغارث. وكان في استقبال الوفد الأمير زيد. فقال لهم إن الثورة ستعلن في ١٠ حزيران، وطلب ٧٠ ألف باوند ذهبي وبنادق ورشاشات. وسئل الأمير الشاب عمّا تفعله الثورة، فقال إنهم سيقتلون الأتراك إذا هم لم يستسلموا ولم يقطعوا سكة حديد الحجاز إلى مدائن صالح شمالا. وقال ستورس إنه رأى الأمير زيد ينظر بإعجاب إلى الساعة الذهبية في معصمه، فانتزعها ووضعها على معصم زيد. وفي ١٦ كانون الأول ١٩١٦ التقى بزيد مرة ثانية، فسأله عن ساعة اليد فقال إن أخاه عبد الله أخذها منه، لأنه اقترن بزوجة جديدة!

ذهب الأمير زيد إلى الشام مع الأمير فيصل، فكان نائبه في أثناء رحلاته إلى أوربة (١٩١٩). وجاء إلى بغداد في أيلول ١٩٢٢ بعد أن أصبح فيصل ملكا على العراق، فمنح رتبة زعيم فخري في الجيش العراقي سنة ١٩٢٣. وعلى إثر انتصار الغازي مصطفى كمال باشا (كمال أتاتورك) على اليونانيين في أيلول ١٩٢٢، حوّل أنظاره شطر العراق وأخذ يحشد القوات على حدود العراق الشمالية بجوار "زاخو" ويقوم بحركات معادية للإنكليز. فأرسلت قوات بريطانية وعراقية لتعزيز الحدود، وأوفد الأمير زيد في ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٣ إلى الموصل، للإشراف على شؤون الدفاع عن الحدود الشمالية. وقد عاد إلى بغداد في أيلول ١٩٢٣. والتحق في تشرين الأول ١٩٢٤ بكلية باليول بجامعة أكسفورد، لدراسة الزراعة فتخرج منها سنة ١٩٢٧. وجاء خلال هذه المدة إلى بغداد وتولى نيابة الملك (صيف ١٩٢٥). كما ناب عن الملك فيصل بعد ذلك في أيار ١٩٣١، وفي مناسبات أخرى في عهد الملكين غازي الأول وفيصل الثاني (آب ١٩٥٠) إلخ...

وعيّن وزيرا مفوضا للعراق في أنقرة (٢٧ شباط ١٩٣٢)، ونقل وزيرا مفوضا في مصر في كانون الأول ١٩٣٣، لكنه استقال قبل أن يتسلم منصبه. ومضى إلى اليونان بمهمة تتعلق بأملاك الأسرة الهاشمية فيها.

وعيّن أيضا وزيرا مفوضا ومندوبا فوق العادة في برلين في تشرين الأول ١٩٣٥، وشغل هذا المنصب إلى حزيران ١٩٣٨. ثم كان سفيراً للعراق في لندن من ١٦ كانون الأول ١٩٤٦ إلى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. وأقام بعد ذلك متنقلا بين إنكلترا وفرنسا. وتوفي في باريس في ١٨ تشرين الأول ١٩٧٠، ونقل جثمانه إلى عمان عاصمة المملكة الأردنية، حيث دفن بها في المقابر الملكية.

تميز الأمير زيد بالحكمة والأناة. ولما أنبئ بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وهو سفير العراق في لندن، غادر مقرّ السفارة قائلا: "لا شأن لي بهذه الأمور، ولم يكن راضيا عن سياسة الأمير عبد الإله وأعماله". وقد نشرت مذكراته في عمان سنة ١٩٧٨.

تزوج الملك حسين بن علي ملك الحجاز (١٨٥٤ - ١٩٣١) بابنة عمه الشريف عبد الله باشا واسمها عابدية (١٨٧٩)، فولدت له الملوك علي وعبد الله وفيصل والأميرة صالحة. وتوفيت سنة ١٨٨٨. فاقترن ثانية في إستانبول (١٨٩٤) بعادلة بنت صالح بك، وهي من مواليد سنة ١٨٧٩، وتوفيت في قبرص في تموز ١٩٢٩. أنجبت له الأمير زيد، وفاطمة، وسارة، التي اقترنت في إستانبول في تموز ١٩٣٣ بعطا أمين بك.

واقترن الأمير زيد سنة ١٩٣٤ بفخر النساء (ولدت ١٩٠٥)، وهي ابنة شاكر باشا سفير تركيا السابق في اليونان (وكانت مطلقة الأديب التركي عزّت مليح). وقد أنجبت له الأمير رعد الذي ولد في برلين في ١٨ شباط ١٩٣٦. درس رعد في جامعة كمبريدج، وكان كبير أمناء الملك حسين عاهل الأردن (١٩٣٦)، ومدير مؤسسة الشباب والرياضة في عمان (١٩٦٦ - ١٩٧٤). ثم عين وزيراً للبلاط الملكي الأردني في تشرين الثاني ١٩٧٤. وعاد بعد ذلك كبيراً لأمناء الملك حسين مرّة ثانية.

وعرفت الأميرة فخر النساء رسّامة، عرضت رسومها في لندن والعواصم الأوروبية. وقد انتقلت للإقامة في عمّان سنة ١٩٧٤، وأسست بعد سنتين الأكاديمية الملكية الوطنية الأردنية للفنون الجميلة، التي ما زالت تديرها حتى الآن (تشرين الأول ١٩٨٤) بالرغم من شيخوختها. وأصدرت كتابا يسجل مراحل تطور حياتها الشخصية والفنية، جاء فيه أنها التحقت بمعهد الفنون الجميلة في إستانبول سنة ١٩٢١، ثم انضمت سنة ١٩٢٧ إلى أكاديمية ورنسن في باريس، حيث درست لمدة أربع سنوات. وأقامت معرضها الأول في دارها في إستانبول سنة ١٩٤٤.

الشريف شرف

(١٨٨١ - ١٩٥٥)

اختير الشريف شرف وصيا على عرش العراق في نيسان ١٩٤١ ليحل محل الأمير عبد الإله. ينتمي إلى الأسرة الشريفية الهاشمية في الحجاز، وهو ابن الشريف راجح بن فوّاز بن ناصر بن فواز بن عون.

ولد في الطائف سنة ١٨٨١، وتثقف ثقافة عربية وتدرّب على الفروسية. وقد اشترك في حملة عسير قبيل الحرب العظمى، ثم خلف أباه المتوفى في إمارة الطائف سنة ١٩١٥.

عندما نشبت الثورة العربية في السنة التالية بقيادة الشريف حسين أمير مكة، انضوى الشريف شرف تحت لوائها، والتحق بجيش الأمير فيصل. فلما تم احتلال الوجه عيّن أميرا لمنطقتها، وظل في منصبه نحو سنتين. ثم كان على رأس القوة التي دخلت المدينة، على إثر انسحاب القائد التركي فخري باشا منها سنة ١٩١٨. وعاد إلى إمارة الطائف فتولاها حتى سقوط الدولة الهاشمية بالحجاز سنة ١٩٢٥.

قدم العراق في السنة التالية فناب عن الملك فيصل الأول في أثناء سفره إلى أوروبا سنة ١٩٢٧.

وفي أثناء الحركة التي قام بها رشيد عالي الكيلاني، اختاره مجلس الأمة العراقية في ١٠ نيسان ١٩٤١ وصيا على العرش، خلفا للأمير عبد الإله الذي غادر العراق، فلم يطل عهده. وفرّ إلى إيران في ٣٠ أيار ١٩٤١، حيث ألقت عليه القبض السلطات العسكرية البريطانية، وأبعدته إلى روسيا الجنوبية.

جيء به إلى بغداد في نيسان ١٩٤٤ فأودع السجن. وأطلق سراحه سنة ١٩٤٧ فذهب إلى المملكة الأردنية. وعيّنه الملك عبد الله عضواً بمجلس الأعيان الأردني فـي نيسان ١٩٥٠، وجدّد تعيينه في أيلول ١٩٥١. وتوفي في عمان ٢١ كانون الثاني ١٩٥٥.

عرفه العراقيون رجلا بسيطا منزويا في داره بالأعظمية في ظاهر بغداد، بعيدا عن السياسة والأبهة. ولم يقبل الوصاية على العرش إلا مُكْرها، مشفقا على نفسه، حاسبا ألف حساب للعاقبة الوخيمة.

عبد الرحمن النقيب

(١٨٤٥ - ١٩٢٧)

السيد عبد الرحمن المحض القادري الكيلاني، نقيب أشراف بغداد، ورئيس وزراء العراق في عهده الجديد، كان همزة الوصل بين القرنين التاسع عشر والعشرين. شهد عهد الولاة مدحت باشا وخلفائه، وعاش فـي ظل سلاطين آل عثمان، وحمل وتبتهم وأوسمتهم، ثم تولى الرئاسة بمدينة السلام فـي حقبة خطيرة من تاريخها الحديث، وأخذ البيعة لمليكها الهاشمي فيصل الأول، كل ذلك وهو أبعد ما يكون عن السياسة ومناهجها الشائكة، وأقرب ما يكون إلـى الزعامة الـمعنوية والكياسة والأدب.

هو عبد الرحمن بن علي بن سلمان بن مصطفى بن زين الدين بن محمد بن درويش بن حسام الدين، من ذرية الشيخ عبد العزيز ابن الشيخ عبد القادر الكيلاني الحسني، الزاهد المتصوف مؤسس الطريقة القادرية (١٠٧٨ - ١١٦٦). وكانت نقابة الأشراف معقودة لأبناء الشيخ عبد الرزاق ابن القطب الصوفي، حتى انتهت إلى النقيب السيد محمود بن زكريا المتوفى سنة ١٨٤٢. وعهد بها بعد فترة وجيزة إلى السيد علي والد مترجمنا، فلما توفي في أول حزيران ١٨٧٢. انتقلت إلى ولده الكبير السيد سلمان الـمولود سنة ١٨٣٤. وقد زار سلمان إستانبول، ونال الحظوة لدى السلطان عبد الحميد الثاني، الذي أنعم عليه وعلى عائلته بالأوسمة والرتب. وأصبح للنقابة في عهده مجد ومكانة، وتوفي في ٢ أيار ١٨٩٨.

ولد السيد عبد الرحمن في محلة باب الشيخ من بغداد في ٧ تموز ١٨٤٥، فاستبشر بمولده الـمفسر الألوسي أبو الثناء، وأرّخ ميلاده الشاعر التركي فوزي

أفندي. ودرس علوم اللغة والدين على أفاضل رجال عصره، كالسيد عبد الرزاق رجب الأفغاني، والشيخ عبد السلام الشواف مدرس الحضرة القادرية، والشيخ عيسى البندنيجي، والشيخ داود النقشبندي. تزوج لأول مرة سنة ١٨٦٠، فأرّخ عقد قرانه عبد الباقي العمري، المتوفى في كانون الأول ١٨٦١؛ كما هنأه بزواج آخر له بعد سنين الشاعر عبد الغفار الأخرس، المتوفى في كانون الثاني ١٨٧٥.

كان ديوان النقيب مجلس أدب وظرف وسمر، على عادة أشراف بغداد في ذلك العصر. وكان الأخرس في طليعة الشعراء الملازمين له، الرافلين في حلل كرمه، مدح السيد علي والسيد سلمان مدائح كثيرة، ومدح السيد عبد الرحمن، فأرّخ ورود رتبة التدريس إليه من الآستانة سنة ١٨٦٦. وصاغ له عقود الثناء فقال:

ذكّراني عهد الصبا بسعاد ... وخوافي الجوى عليّ بَوادي
يا ابن ودّي وللمودّة حق ... فاقض إن شئت لي حقوق الوداد

وتخلّص إلى ذكر الممدوح قائلا:

ليت شعري، وليتني كنت أدري ... ما مرامي من النوى وبعادي
وببغداد من أحاول فيها ... أشرف الحاضرين في بغداد
وهو عبد الرحمن نجل علي ... علويّ الآباء والأجداد

وقال يمدحه من قصيدة أخرى:

أوتي الفضل والكمال غلاما ... يا له الله سيدا من غلام
ناشئ منذ كان في طاعة الله ... صلاة موصولة بصيام
ثابت الجأش لا يراع لأمر ... ثابت عند زلة الأقدام
إن فيه، والحمد لله، ما يرفع ... قدر العلوم بين الأنام

فطنة تدرك الغوامض علما حجبت عن مدارك الأفهام

أدب رائع وعلم غزير أين منه الأزهار في الأكمام؟

وكان لعبد الرحمن مشاركات أدبية ومطارحات شعرية. نظم أبياتا في الدعاء للدولة العثمانية، وهي تخوض حربا ضروسا مع الروس (١٨٧٨)، قال فيها:

يا إله الخلْق يا بارئنا نحن في الضيق فكن عوناً لنا

وانصر الغازين وارحم حالهم وتلطّف بهمُ في ذا العنا

وطلب إلى الشاعر السيد حيدر الحسيني الحلي، (المتوفى سنة ١٨٨٧)، وهو يزور بغداد آنذاك، أن يشطّرها ففعل. وللسيد حيدر مدائح فيه منظومة ومنثورة. وقال فيه السيد محمد حسن كبّة:

ريحانة المجد المؤثّل من رأت عين المكارم أنه إنسانها

شرفا أخوك من النقابة سيفها الماضي وأنت لدى الخصام لسانها

***

كان السيد عبد الرحمن أرستقراطي النزعة، واسع الثقافة الأدبية، لطيف المحادثة. شغف بالرياضة البدنية في شبابه، وعني بغرس البساتين والمطالعة والفروسية، وتذوق الشعر والموسيقى البغدادية، وتأنق في اللباس والطعام والكلام. عاش عيشة المترفين في عصره. يعقد مجلسه كل يوم، فيؤمه رجال الحسب والنسب، والأدب والفكاهة والظرف. وكان متصوفا مرهف العاطفة. روى إبراهيم الواعظ، أن السيد عبد الرحمن حدثه عن جده لأمه عبد الغني الإمام، الذي عاد من الحجاز وجاور مرقد الشيخ عبد القادر. وكان في الحضرة يومذاك درويش مجذوب يردّد هذه الأبيات:

يا زارعا بيمينه شجر المودّة بالسّباخ

ومنيّما بيض القطا تحت الحدا يبغي الفراخ

ذهب الزمان بأهله فاختر لنفسك من تؤاخ

إن الذين تودُّهم هم ناصبون لك الفخاخ

فكان عبد الغني الإمام ينشج بالبكاء كلما طرقت سمعه هذه الأبيات.
وكان عبد الرحمن النقيب لا يرويها إلا وعيناه مغرورقتان بالدموع!

كان السيد عبد الرحمن عضوا بمحكمة التمييز ومجلس إدارة ولاية بغداد. وتقلد منصب نقابة الأشراف في حزيران ١٨٩٨، إثر وفاة أخيه السيد سلمان. وعندما أعلن الدستور العثماني سنة ١٩٠٨، تلقاه السيد عبد الرحمن وسائر أشراف بغداد بوجوم، لاعتقادهم أن ذلك يمس بكرامة الخلافة، التي يمثلها السلطان عبد الحميد.

وكتب القنصل البريطاني العام في بغداد آنذاك، في تقرير إلى حكومته يقول، إن لجنة الاتحاد والترقي، قررت أن تبدي سخطها علنا على الذين لم يظهروا اغتباطهم بتحرير الدولة، فهددت النقيب وأفراد أسرته بالويل إذا هم لم ينتموا إليها، ونظمت مظاهرة أمام داره صاخبة بالعداء.

وقد اتفق النقيب بعد ذلك مع عيسى الجميل وعدد من الأشراف، على تأليف هيأة مشاورة لمعارضة حزب الاتحاد والترقي، لكن الهيئة انفضّت بعد القضاء على الحركة الرجعية والتنكيل برجالها، وخلع السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٩.

وقدمت المستشرقة البريطانية جيرترود بيل في نفس تلك السنة إلى بغداد، وزارت فيمن زارتهم من أشرافها، السيد عبد الرحمن النقيب. وقالت إنه حدثها غاضبا عن اللورد كرومر، المعتمد البريطاني السابق في مصر، لأنه قال في كتابه "مصر الحديثة" إن الإسلام لا مستقبل له.

وأصدر النقيب سنة ١٩١٠، بالاشتراك مع سائر العلماء وإجابة لطلب الوالي المصلح ناظم باشا، فتوى بتحريم الغزو ودعوة العشائر إلى الانصياع للسلطة والعيش بهدوء وسلام.

وتتابعت بعد ذلك الأحداث، فأعلنت الحرب العامة وخاضت الدولة التركية غمارها فاصطلى العراق بنارها، واحتلّ الإنكليز بغداد، وكلّف السير آرنولد ولسن، وكيل الحاكم المدني العام في العراق، في آخر تشرين الثاني ١٩١٨، باستفتاء العراقيين في شكل الدولة التي يريدون إقامتها والرئيس الذي يختارونه لها. ولما ظهرت النتائج، قرر "ولسن" إيفاد "جيرترود بيل" إلى لندن، لكي تشرح للمسؤولين وضع العراق ونتائج الاستفتاء.

زارت المس بيل السيد عبد الرحمن النقيب في داره في شباط ١٩١٩، قبيل سفرها إلى العاصمة البريطانية، فقال لها: إن الاستفتاء حماقة وسبب للاضطراب والقلاقل. وأضاف: لو أن السير بيرسي كوكس كان موجوداً لما كانت هناك حاجة لاستفتاء الناس عن رأيهم في مستقبل البلاد. ولام النقيب الحكومة البريطانية على تعيينها كوكس سفيرا لها في طهران، معتبراً أن هناك ألف ومائة رجل بوسعهم أن يشغلوا منصب السفارة في طهران، وليس من يليق للعراق سوى كوكس الرجل الذي حنكته الأيام، والمعروف والمحبوب وموضع ثقة أهل العراق، على حدّ قوله.

وقال النقيب أنه منع أفراد أسرته من التدخل فيما لا يعنيهم. لكن الكثيرين من الناس جاؤوا يطلبون مشورته، فأجابهم أن الإنكليز فتحوا هذه البلاد، وأراقوا دماءهم في تربتها، وبذلوا أموالهم من أجلها، فلا بد لهم من التمتع بما فازوا به، شأن الفاتحين الآخرين.

وقال للمس بيل: إن أمتكم عظيمة ثرية وقوية، فأين قوتنا نحن؟ إنني أعترف بانتصاراتكم، وأنتم الحكام وأنا المحكوم. وحين أُسأل عن رأيي في استمرار الحكم البريطاني، أجيب إنني من رعايا المنتصر. إنكم يا خاتون، تفهمون صناعة الحكم...

كان النقيب في بداية الأمر لا يميل إلى ترشيح الأمير فيصل، أو غيره من أبناء الملك حسين عاهل الحجاز، لعرش العراق. وقال للمس بيل في شباط ١٩١٩ أيضا، إنه من أقارب الشريف وينحدر من نفس السلالة ويشاركه مذهبه الديني، لكنه بالرغم من ذلك، لا يوافق على تعيين الشريف أو أحد أنجاله أميراً على العراق... "فالحجاز غير العراق، قال النقيب، وليس هناك علاقة بينهما غير علاقة العقيدة... وإنني أفضل ألف مرة عودة الترك إلى بغداد، على أن أرى الشريف أو أبناءه على عرش العراق".

لكنه بدّل رأيه بعد سنتين متأثرا بتبدّل الظروف. والواقع أنه لم يطمع بالعرش. وقد رأيناه يقيم مأدبة فخمة في داره للأمير فيصل عند قدومه إلى بغداد، فيقف معروف الرصافي ويقول:

أما وقد طلع الرجاء	يشعّ أنوار السرور
في دار مولانا النقيب	بوجه مولانا الأمير
فاذهب لشأنك أيها	اليأس المخيّم في الصدور

ثم يقول:

مدّ النقيب إلى الأمير	يد المعاضد والنصير
فليخزَ كل مشاغب	في القوم يلهج بالشرور
ولْيَحْيَ مولانا النقيب	كحياة مولانا الأمير

وقال الرصافي مخاطبا الأمير: "فيا أيها الأمير، يا صاحب السموّ الملكي، إنما تصافحك من مولانا النقيب يد العراقيين كلهم، وإنما تضمك في هذه الليلة من هذه الدار العامرة، بلاد العراق كلها!".

عاد السير برسي كوكس المندوب السامي البريطاني إلى بغداد، وألّف الحكومة الوطنية العراقية برئاسة النقيب (٢٧ تشرين الأول ١٩٢٠)، وقد ضمت تسعة وزراء واثني عشر وزير دولة. وقامت هذه الحكومة بتنصيب الملك فيصل الأول ملكا على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١، ثم استقالت على إثر ذلك وفق الأصول الدستورية. وأعاد النقيب تأليف الوزارة في ١٠ أيلول ١٩٢١، واستقال في ١٩ آب ١٩٢٢، وألف وزارته الثالثة في ٣٠ أيلول ١٩٢٢. ووقع المعاهدة العراقية البريطانية الأولى في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢، واستقال من الحكم في ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢.

منح ملك إنكلترا النقيب وسام الإمبراطورية البريطانية برتبة فارس سنة ١٩٢١. ومن الشعراء الذين مدحوه في عهده الأخير معروف الرصافي، الذي ألقى كلمة نثرية مرصّعة بالشعر في مأدبة النقيب للأمير فيصل قبيل تتويجه.

وتوفي عبد الرحمن النقيب في بغداد في ١٢ حزيران ١٩٢٧، فرثاه من الشعراء: جميل صدقي الزهاوي، والشيخ إبراهيم الراوي، وعبد الرحمن البناء وغيرهم.

***

قال الشيخ محمد صالح السهروردي، صاحب "لبّ الألباب"، يذكر عبد الرحمن النقيب:

"كان روض فضل، فيه من الفضل والتقى عينان تجريان، وبحر مجد يحفه المرجان، ويخرج منه اللؤلؤ قيّم الأثمان، فبأي آلاء ربكما تكذبان؟ هو

زهرة من شجرة النبوّة، ونبعة من وشيج الفتوّة، سُقي رحمه الله بماء المكارم، وسحّت على رياض سجيّته غُرّ الغمائم، حتى تدفّقت جنباته، واخضرّت بالندى عذباته، وكسي من سندس الجنّات، ونشر بخصيب الحسنات، فاخضلّ به وادي الهدى، حتى أثقلته ثمار المكارم والنّدى".

ووصفه إبراهيم صالح شكر، في أثناء اضطلاعه بأعباء رئاسة الوزراء، فقال: "إذا صوّب الداخل نظره في صدر البهو، رأى شيخا في الثمانين من عمره، جالسا على سرير فاخر، تنبعث منه كهرباء المهابة والجلال، وتلوح على محيّاه أمارات العظمة والإمارة".

"فإذا جلس رأى من حسن الاستقبال وجمال الحديث، ما يمثل أمام عينيه أدب النفس وحسن البيان. فإن ولج معه باب السياسة خيل إليه أنه يحدث أكبر الرجال عقلا، وأعظم الوزراء رأيا ومعرفة بحوادث الغِيَر ووقائع العِبَر".

"وإذا عطف زمام الحديث إلى المحاضرة، حسب نفسه بحضرة الصاحب بن عباد أو السيد الشريف الرضيّ، حيث يسمع من الأدب الرائع والبيان ما يعبّر عنه بالسّحر الحلال..."

ووصفه أمين الريحاني في كتابه "ملوك العرب" فقال:

"هوذا شيخ في العقد الثامن من العمر، يحمل في قلبه أفراح الثمانين وأتراحها هادئ البال، ويحمل في رأسه فلسفة روحية سياسية زراعية خالية من غش الأوهام والخيال. ويحمل في مفاصله داءً أقعده فألجأه إلى العصا يتوكأ عليها من عقر داره إلى بهو الاستقبال. وكان يومئذ يحمل فوق ذلك كلّه الحِمْل الأثقل والأخشن، حِمل المعاهدة الإنكليزبة العراقية وسياستيْ العرش ودار الانتداب".

"رجل عدل القامة، وافر موضع النطاق، برّاق العين، ناصع الجبين، قصير اللحية، بسّام المحيّا. يلبس الأنابيز البيضاء وهي دائما كالثلج، ويجلس على الديوان وإلى يمينه عصاه، وبالقرب منه على قيد ذراعين الزائر الجديد، وقبالته على ديوان آخر شيوخ مثله أجلاء ولكنهم دونه سنا، هم أولاده..."

وروى الريحاني في كتابه أيضا أن في اليوم العاشر من تشرين الأول ١٩٢٢، اجتمع بباب النقيب جمهور من الناس ضاجّين صاخبين، وقد طلبوا الإذن للدخول على رئيس الوزراء، وكان قد وقّع في صباح ذلك اليوم على معاهدة التحالف مع إنكلترا، فجاؤوا يحتجّون عليها، وسألهم قائلا: باسم من تحتجّون؟ فأجابوا باسم البلاد، فاحتدم غيظا وانتهرهم قائلا: ومن أنتم لتحتجّوا باسم البلاد؟ عودوا إلى بيوتكم وأشغالكم، فأنا صاحب البلاد. فخرجوا احتراما ساكتين، وما كانوا راضين ولا مقتنعين.

ومن قبيل ما رواه أمين الريحاني قصة نقلت عن لويس فيليب ملك الفرنسيين، الذي اختير ليرقى العرش بعد ثورة سنة ١٨٣٠، وفَحْواها أنه جاء لمقابلته شابّان رسولان عن جمعية "أصدقاء الشعب" السرية، ورداؤهما ملطخ بالدم والتراب، مفتخرين بأنهما اشتركا في الحرب الشعبية في الشوارع، وقالا للملك: "إن المجتمع قد انحلّ، وكل ما كان قائما يجب أن يزال، وقد جئنا لنذكّرك بأن الشعب يريد أن يكون كلّ شيء جديدا". فأجابهما الملك بلطف: "كيف تعلمان رأي الشعب، وبأيّ حق تتكلّمان باسمه؟ إن المجتمع قد اضطرب، ولا ريب، لكنه لا يزال قائما، ولا يمكن لأحلام خيالكما أن تغيره في لحظة واحدة". ثم أضاف قائلا: "إنكما بلا شك شابان طيّبان، ولكنّما سقطتما تحت إغراء آراء سيطرت عليكما أمداً طويلا".

كان عبد الرحمن النقيب أديبا ذوّاقة مرهف الحسّ. حدثني محمود صبحي الدفتري قال: كنت أتناول الطّعام عنده في أحد الأيّام، والأفكار ملتهبة والمشاعر الوطنية هائجة، وذلك أثناء ثورة ١٩٢٠. وكان النقيب، وهو الشيخ الهادئ الرزين، لا يقلّ حماسة عن سائر أبناء العراق، الذين يناضلون لاستقلال البلاد وحريّتها. كان يأكل ويطري شعر الرّصافي، فقلت إن الزّهاوي لا يقلّ مرتبة في دنيا الأدب، وتلوت عليه أبياتا من قصيدة الزّهاوي الأخيرة:

يا قوم قد وَعُرَ الطريق أمامكم فإذا عزمتم تسهل الأوعار

إن هدّم العربي حوض جدوده سخطت عليه يعرب ونزار

لا يرفع الوطن العزيز سوى امرئ حرّ على الوطن العزيز يغار

فلما بلغت هذا البيت وضع النقيب الملعقة التي كان يرفعها إلى فمه، واغرورقت عيناه بالدموع من فرط التأثر.

وقد روى جعفر الخليلي أن النقيب قد اعتاد أن يولم في ليالي رمضان وليمة إفطار، يدعو إليها وجوه البلد وأعيانه. وكان الحاج حسين الصرّاف من أصدقاء النقيب. فأناط به دعوة وجوه مدينة الكاظمين، وفي يوم الدّعوة تقدّم الحاجُ حسين عدداً ممن هبّ ودبّ، من البقال المجاور لداره والإسكافي الذي يصلح حذاءه وأمثالهم، وسار بهم - وقد لبسوا الملابس المناسبة النظيفة - إلى دار النقيب، وتصدّر مجلسهم. حتى إذا ما تناولوا طعام الإفطار، ودّعهم صاحب الدار ومضوا إلى سبيلهم.

ثم قال النقيب للصرّاف: من هؤلاء؟ إنني لم أعرف أحداً منهم. ولِمَ لَمْ يحضر الدعوة أحد من آل الصّدر والشيخ ياسين وعطيفة والجابي والحيدري والأسترابادي؟ فقال هذا: يا سيدي النقيب، إن الذي كان يجلس هنا خبّاز،

وإلى جانبه عطّار، إلخ... وقد أتيتك برهط أتقدّم خطاه وأتصدّر مجلسه؛ ولو جئت بمن ذكرت من السّراة والفضلاء، لكان مقامي منهم في ذيل المجلس!

ومن اللطائف التي تذكر عن النقيب، أنه كان بعد تأليفه الحكومة الوطنية سنة ١٩٢٠، يردّد كلمة الديمقراطية، ويسأل جلساءه وزوّاره هل يؤمنون بها، ويرغبون فيها كأداة للحكم. وكانت هذه الكلمة قد شاعت على الألسن بعد الحرب العظمى والاحتلال البريطاني، وتاق المفكرون والشباب الوطني إلى تأليف حكومة عربية ديموقراطية مقيّدة بالقانون. وقد زار النقيب ذات يوم أحد شيوخ العشائر المسنّين، فسأله السيد عبد الرحمن إن كان يحبّ الديمقراطية ويريدها، فقال الشيخ:

"يا محفوظ قالوا لنا ازرعوا الطماطم فزرعناها، وقالوا ازرعوا الباذنجان والفاصولياء فزرعناهما. فإذا أردتمونا أن نزرع هذه الديمقراطية فاجلبوا لنا بذورها ونحن نصدع بالأمر!".

وإذا كان الشيخ قد ظن الديموقراطية خضراً أو نباتا، ففي المكسيك خلال ثورة ١٩١٠ على استبداد الرئيس دياز، كان شعار "فلْتحيَى الديمقراطية" يدور على ألسنة الشعب، لكن أكثر الناس كانوا يظنون أن الديمقراطية اسم زوجة فرانسيسكو ماديرو زعيم الإصلاح.

ذكرت الآنسة بيل في رسالة لها مؤرخة بتاريخ ٢١ آب ١٩٢١، أن النقيب كان السبب في رواج كلمة الديمقراطية، وذلك بمناداته في مجلس الوزراء بأن يكون فيصل ملكا لدولة دستورية ديمقراطية. وقالت إن شيخا من شمر جاء من حائل وزار النقيب، فسأله هذا الأخير في أثناء الحديث: "هل أنت ديمقراطي؟" فأجاب الشمري: "لا والله! لست مقراطي، فما معنى الكلمة؟" قال النقيب: "أنا شيخ الديمقراطية"، فقال الشيخ: "إذا كنت شيخ

المقراطية، فلا بد أن أكون أنا أحدهم، لأنني دائما في خدمتك". وقال النقيب: "إن اليمقراطية تعني المساواة، فلا كبير ولا صغير، والجميع في مستوى واحد". فالتاث الأمر على الشمري ووجد أنه قد تجرّد من نفوذه العشائري، فقال: "إذا كان الأمر كذلك، فالله يشهد أني لست مقراطي".

ومن طريف ما يروى في هذا الباب أنه حدثت اضطرابات في روسية القيصرية في كانون الأول ١٨٢٥، للمطالبة بالدستور والحقوق السياسية. وكانت المظاهرات تسير هاتفة بالدستور، فسأل أحد الفلاحين: ما الدّستور؟ فقالوا له: يا بليد، الدّستور زوجة الغراندوق قسطنطين (ولي عهد القيصر)!

ذلكم السيد عبد الرحمن نقيب الأشراف وأوّل رئيس لوزراء العراق. رثاه الشعراء عند موته، فقال الشيخ إبراهيم الراوي:

صبرا جميلا يا بني الكيلاني	فمصابكم خطب عظيم الشّان

وقال عبد الرحمن البناء:

لمن العيون كواسف الأبصار	تدمي الجفون بدمعهاالمدرار؟
ولمن تقطّبت الوجوه كأنّها	ورق تحاشى رهف الإعصار؟
ذاك عبد الرحمن قد غادر القصر	إلى القبر حيث أعيا الرجوع
إنما الأنفس الكبار نجوم	ليس للآفات منها طلوع
نشبت في شيخ الوزارة أنياب	الرّدى فهو في حفير صريع
وإذا داء الشيخ كان عضالا	فدواء الطبيب سمّ نقيع
يا له من خطب ألمّ فكانت	كلّ عين كأنّها ينبوع
لقد اختل منه بيت نظيم	وقد انهدّ منه حصن منيع
لا يلام العراق إن هو أبدى	جزعا فهو الثّاكل المفجوع

عبد المحسن السعدون

(١٨٧٩-١٩٢٩)

يقول الشاعر معروف الرصافي:

سعد وسعدون محمود مقامهما هذا   بمصر وهذا هاهنا اشتهرا

كلاهما قد فدى بالنفس أمته لكن   سعدون لا سعداً قد انتحرا

رجل فذ في بساطته وهدوئه وكرامة نفسه، سطع نجمه في سماء السياسة العراقية سبع سنين ونصف السنة، في عهد من أشد العهود التاريخية حرجا وشدّة، فكانت تلك الأعوام القليلة كافية لتخليد اسمه بين بناة الدولة الجديدة.

ينتمي عبد المحسن السعدون إلى أسرة شريفة، هبطت العراق من الحجاز في أوائل القرن السادس عشر الميلادي، ثم أسست في ديرة المنتفق جنوبيّ العراق إمارة دامت أكثر من ثلاثمائة سنة، حتى قضى عليها الوالي مدحت باشا سنة ١٨٦٩، وجعل منها لواء من ألوية العراق.

وعبد المحسن بك بن فهد باشا بن علي بن ثامر بن سعدون بن محمد بن مانع الثاني بن شبيب الثاني بن مانع الأول. وقد حكم غير واحد من أجداده البصرة إلى جانب المنتفق. أصبح والده فهد باشا شيخا للمنتفق لأول مرة من سنة ١٨٥٦ وإلى غاية سنة ١٨٥٨، ومنحه الأتراك رتبة الباشوية (١٨٦٤). ولما قضت الحكومة التركية على إمارة آل السعدون نصّبت فهد باشا، فيمن نصبتهم من رجال أسرته، متصرفا للناصرية (١٨٧٧ - ١٨٧٩)، ثم نقلته متصرفا للواء الحلّة. وتوفي سنة ١٨٩٦. وأما أمّ عبد المحسن، فهي كريمة فيصل التركي آل رشيد من أمراء حائل.

ولد عبد المحسن السعدون في الناصرية سنة ١٨٧٩، ونشأ في كنف أبيه، حتى إذا ما بلغ الثالثة عشرة من عمره، أرسله والده بطلب من السلطان عبد الحميد الثاني إلى إستانبول ليلتحق بمدرسة العشائر. وعاد إلى العراق في السنة التالية لقضاء عطلة الصيف. ولما عاد إلى إستانبول، أرسل أبوه بصحبته أخاه الكبير عبد الكريم. وتخرج الأخوان في مدرسة العشائر سنة ١٨٩٧، فانتميا إلى المدرسة الحربيّة، وتخرّجا منها برتبة ملازم ثاني (١٨٩٩).

التحق عبد المحسن ضابطا في صنف المشاة، وعيّنه السلطان عبد الحميد مع أخيه مرافقين له، ثم منحهما رتبة بكباشي (مقدم) سنة ١٩٠٥. ولما قام الانقلاب الدستوري وخلع السلطان عبد الحميد، أنزل الاتحاديون رتبة عبد المحسن إلى ملازم ثان، وقرّروا نقله إلى أدرنة، فاستقال من الجيش.

وانتخب نائبا عن العمارة في مجلس المبعوثين (كانون الأول ١٩٠٨)، فنائبا عن المنتفق (حزيران ١٩١٢)، وجدّد انتخابه للنيابة عن اللواء نفسه في أيار ١٩١٤، حتى حُلّ المجلس بعد الهدنة سنة ١٩١٨. وعاد إلى بغداد سنة ١٩٠٩ فقضى فيها وفي بلدة الحي أشهرا قبل عودته إلى العاصمة التركية. ولم يعرف عنه في أثناء نيابته أنه اشترك في المناقشات مؤثرا الصمت ومبتعدا عن المهاترات الحزبية.

جاء إلى بغداد سنة ١٩١٩ فمكث فيها تسعة أشهر وعاد إلى إستانبول. وقدم العراق نهائيا في تشرين الثاني ١٩٢١ مع زوجته التركية وأسرته، فعيّن وزيرا للعدلية في الوزارة النقيبية الثانية (٢٤ نيسان ١٩٢٢)، فوزيرا للداخلية في الوزارة النقيبية الثالثة (٣٠ أيلول ١٩٢٢). ورئيسا للوزارة الجديدة من ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ إلى ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣، متقلدا

وكالة وزارة العدلية مع الرئاسة في بادئ الأمر، ثم استبدلها بوكالة وزارة الداخلية في ٩ كانون الثاني ١٩٢٣.

وانتخب نائبا عن البصرة في المجلس التأسيسي، فلما اجتمع المجلس في ٢٧ آذار ١٩٢٤ انتخب السعدون رئيسا له إلى أن انفراط عقده في ٣ آب ١٩٢٤. واشترك في وزارة ياسين الهاشمي وزيراً للداخلية من ٤ آب ١٩٢٤ إلى حزيران ١٩٢٥. ثم انتخب نائبا عن البصرة في مجلس النواب (تموز ١٩٢٥) وألّف حزب التقدم وتولّى رئاسته.

وألف وزارته الثانية في ٢٦ حزيران ١٩٢٥ إلى ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦، وتولّى علاوة على رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية (التي استحدثت لأول مرّة) وكالة وزارة المالية من ١٩ إلى ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٥، ثم وكالة وزارة الداخلية من ٢٠ أيار إلى ١٧ حزيران ١٩٢٦. ومنح في تلك السنة وساماً بريطانيا رفيعا مع لقب "سير" فهنأه معروف الرصافي قائلا:

حَسُن الوسام بصدر عبد المحسن وبدا عليه كزهرة من سَوْسَنِ
صدر به كمنت سرائر مجده فاستعصمت منه بأشرف مَكْمَنِ

وانتخب رئيسا لمجلس النواب في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٦، وجدد انتخابه في أول تشرين الثاني ١٩٢٧، ثم ألف وزارته الثالثة في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨، متقلدا الرئاسة ووزارة الخارجية ووكالة وزارة الدفاع، ثم تقلد وزارة الداخلية بالوكالة أيضا في ١٩ أيار ١٩٢٨، وتخلّى عن وكالة وزارة الدفاع، ثم تخلى عن وكالة الداخلية في ٣ حزيران ١٩٢٨. وظل في سدّة الحكم إلى ٢٨ نيسان ١٩٢٩.

انتخب نائبا عن البصرة أيضا في الدورة النيابية الثانية (أيار ١٩٢٨)، كما انتخب رئيسا لمجلس النواب مرّة أخرى في ٢٩ نيسان ١٩٢٩. وألف

وزارته االرابعة في ١٩ أيلول ١٩٢٩ متقلدا الرئاسة والخارجية، حتى انتحاره في بغداد في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩.

جمع السعدون في شخصه أطيب خصال البداوة والحضارة، : فقد ورث عن آبائه شجاعة البدو وصراحتهم، وصفات الزعامة التي تفرض نفسها فرضا. واكتسب في عاصمة السلطنة وبلاط الخليفة، سعة النظر ودهاء السياسة التي تقرن الشدّة باللّين. ثم شهد في مجلس النواب التركي صراع الأحزاب والأقوام المختلفة المجتمعة على صعيد واحد، يحاول كل منها أن يؤمّن مصالحه وينال حقوقه في دوّامة الأحداث العالمية المحتدمة.

هُيّء للسعدون أن يعود إلى العراق بعد غياب ثلاثين سنة، فيجد دولة ناشئة تتلمّس طريقها في خضم الانتداب، وزعازع التأخر والجهل والفقر. إنّ من ينهض بتبعة الحكم ليحتاج في هذه الآونة إلى كل صلابته ومرونته، وكل عزمه وشجاعته، وكل صراحته ودهائه، ليسيّر سفينة الدولة بين الأمواج المتلاطمة. ولم يكن للسعدون وسائر السياسيين بدّ من مصانعة الإنكليز ومساومتهم، حرصا على مصلحة العراق، لتوطيد الحكم الدستوري، وعقد المعاهدات التي تعيّن العلاقات مع الدولة المنتدبة، وتمهد الطريق لرفع الانتداب، ونيل الاستقلال والدخول في عصبة الأمم - مطمح أنظار الدول الناشئة بعد الحرب العظمى الأولى - يضاف إلى ذلك وجوب تأمين الحدود مع الدول المجاورة، واستخلاص الموصل من مطالبة الأتراك، وتهيئة الموارد المالية، واستثمار المرافق، ورفع مستوى المعيشة، ومحاربة الأمية والفاقة. ولقد كانت تلك مهمة ينوء بثقلها أشدّ السياسيين مراسا، وأصلبهم عودا. وقد وفق السعدون، بالتعاون مع الملك وسائر رجال الحكم، لتحقيق ما أمكن تحقيقه شيئا فشيئا. وكان السعدون رجل دولة، ينظر إلى الأمور بمنظار الواقع

والمصلحة العامة، فلما ضاقت به السبل والتوت عليه الطرق، واشتدت الضغائن والأحقاد، لم يجد وسيلة سوى الموت، للتخلص من العبء الضخم الذي حمله راغبا مختارا.

كان عبد المحسن السعدون واسع أفق التفكير، متسامحا بعيدا عن التعصب: فحينما اضطر إلى إبعاد العلماء إلى إيران سنة ١٩٢٣، ليفسح المجال لانتخاب المجلس التأسيسي، لم يفعل ذلك بداعي التعصب الطائفي، وإنما اعتقاداً منه بضرورة التذرّع بالحزم، في سبيل تحقيق الحياة الدستورية. حدثني يعقوب سركيس، وكان شديد الصّلة به، أنه لم يكن يفرق بين قوميات العراق وطوائفه، وأكثريته وأقليته: فقد وفد الأرمن على العراق، بعد أن ذاقوا مرارة التشريد والقتل على أيدي الترك إبان الحرب. وأصدروا جريدة باللغة الأرمنية، دأبوا فيها على التنديد بتركيا، وسلقها بألسنة حداد جزاء ما فعلت بهم. فقال يعقوب سركيس - وهو من أسرة أرمنية ثرية سكنت العراق منذ عهد بعيد - لرئيس الوزراء: "أليس من الصواب إلغاء امتياز هذه الجريدة الأرمنية، حرصا على علاقات الودّ وحسن الجوار مع تركيا؟".

فقال السعدون: "أرى من الأفضل منح هؤلاء الناس حرية الكلام، لينفسوا عن ذات صدورهم، وإلاّ طووا ضلوعهم على الحقد حتى على البلاد التي آوتهم وأحسنت إليهم". ولم يلغ امتياز الجريدة.

وقد قال في خطاب له في مجلس النوّاب في ١٩٢٦/١/٢١، أثناء الكلام على منح حقوق الأكراد العراقيين وإدارة المناطق الكردية، بعد استسلام الشيخ محمود والقضاء على تمرّده: "لا سبيل للبلاد إلى الحياة، ما لم تتمتع جميع عناصر الدولة بحقوقها، وتعامل جميع عناصر الدولة بالعدل".

كان مضرب المثل في النزاهة ونكران الذات: حدثني يعقوب سركيس أيضا أن آل السعدون كانوا يتوجسون خيفة كلما جاء عبد المحسن إلى الحكم. فقد استفحل النزاع على أراضي المنتفق، بين المشايخ من آل السعدون والعشائر المقيمة هناك، واستعصى حلُّه. فكان عبد المحسن إذا ولي رئاسة الوزراء، يمتنع عن مساعدة آله، أومعاونتهم في استرداد الحقوق، التي يطالبون بها على حساب الزرّاع والفلاحين. وكان آل السعدون يلتمسون النصفة لأنفسهم من كل أحد إلاّ من عبد المحسن.

أما سمو النفس، والترفّع عن الصغائر، والرقة والعطف، فكانت جبلة فيه: طعنه موظف مفصول بمدية في آب ١٩٢٦، وكاد يودي بحياته، فلم يكن منه إلا أن عفا عن الجاني، وطلب الرأفة بحاله، ومدّ يد العون إلى أسرته المنكوبة. واشتدت الخصومات الحزبية، وكثرت المهاترات في مجلس الأمة، وفي مقالات الصحف، فلم يضق صدره ولم تصدر من شفتيه كلمة نابية؛ بل كان يوصي مساعديه وكتابه، بالرفق والحلم والأناة. روى أمين الريحاني في كتابه "فيصل الأول"، عن أحمد حامد الصرّاف، وهو يومئذ مدير المطبوعات، قال: "كنت أطالع الجرائد كل صباح، وألخّص ما يتعلق به (أي بالسعدون)، وبالحكومة من الأخبار والمقالات، وكان يسألني عندما ألفت نظره إلى مقال فيه طعن أو تحامل عليه، أن أراجع القانون المختص بالذم والقذف، فأطلعه عليه. لكنه في الأيام الثلاثة التي تقدمت الفاجعة، كان يقول على ما جاء - فيما سمعني أقرأ عليه - من الطعن المقذع: سامحهم يا ولدي، ثم يعظني بالحلم والتؤدة وكرم الأخلاق..."

وأتيح لأمين الريحاني أن يعرف السعدون في مبدأ حياته السياسية وأوج قوته، فوصفه في كتابه "ملوك العرب" قائلا:

"هو رجل في العقد الرابع من العمر، مربوع القامة، أسمر اللون، حسن البزّة، أوروبي حتى رأسه - حتى الاستثنائية أريد - فالرأس أسود الشعر قصيره، ومثل كُلَّة المدفع مستدير، والعين فيه كالمشعل بين الليل والغسق. والفم عدل ولكنه قاس، قلّما يبسم وقلّما يتكلم، ولكن عندما يتحرك الفم، تسارع إليه نفس جذابة فتمتزج بكلماته القليلة، وفيها مضاء وليس فيها جفاء. رجل سكوت، وكل سَكوت لغز لمن لا يعرف شيئا من سابق حاله... وهوذا السعدون عبد المحسن العرابي السَّكوت، ويحق لي أن أقول السَّكوت العزوم، فقد برهن في وزارته التي استمرت سنة على أنه فعال لا قوّال، وعليم فيما يفعل حكيم..."

ولا بدْع إن كان لانتحار عبد المحسن السعدون دويّ شديد، هزّ النفوس وصرع العقول. فالسبيل الذي اختاره، لم يكن سبيل السياسيين، ولا العاملين في حقل الخدمة العامة. وكان طبيعيا أن يختار الرجل المسؤول في مثل هذا الموقف، اعتزال المنصب والإخلاد إلى العزلة والسكينة، حتى تهدأ العاصفة، وينفتح طريق جديد بدل الطريق المغلوق. أما أن يختار رئيس الوزراء سبيل الانتحار، فذلك كان بعيدا عن التصور والإدراك.

أبّنه ياسين الهاشمي زعيم المعارضة في مجلس النواب فقال: "أخشى أن تأخذني العاصفة الهائلة التي تقتلع الأشجار المورقة، التي تكنّ فيها الطيور وتنشئ أوكارها... لقد قلع الكثير من تلك الأفكار الرديئة المسببة من دعايات مضرة، وظهر للعيان أن القائم على الكرسي ليس خائنا للوطن!... لا أدري بأية ناحية من نواحي مزاياه أبدأ. أأبدأ بالناحية الخلقية والنفسية، وأنتم كلّكم شاهدون على ماهو عليه من النبل والكرم. أكتفي بالإشارة إلى ذلك الأدب الجمّ، والابتسامة الخلابة التي ما كانت تفارقه. أما تواضعه الخلقي

فقد أثار فيكم وفي خصومه الإعجاب العظيم، فلم يتكلم عن نفسه في حياته، إنما أظهر كلّ ما في نفسه عند مماته، وسنّ لكم منهاجا مستقيما كتبه بدمه الزكيّ.

"لم يكن الراحل العظيم بالخطيب المفوّه والقانوني البارع، ولم ينبغ في شعبة الفنّ، هذا صحيح. وكم خانه البيان في التعبير عما يريد قوله من الردّ على كلام المتكلمين. كم من مرة اكتفى بالقول البسيط للتعبير عن أوضاع السياسة المعقدة. ولكنه كان بعيدا في سكوته العميق عن الهفوات وعادلا في حكمه على خصومه...

"لقد ابتدأ بالصداقة مع البريطانيين، ساعيا إلى التفاهم والتآزر من أجل مصالح العراق. وسار في هذه الطريق لأنه رأى البلاد تحتاج إلى ذلك، ما دام كيانها مهدّدا. ثم أمعن النظر في الأمر وبالغ في الإمعان، حتى ظن صديق له ورفيق في عمله، أنه قد أصبح ليّن القياد لأن يساق إلى مذبح الاستعمار. ولكن خاب ظنّه، عندما ظهر ما في قلب الفقيد من صلابة وإباء. ولقد نسي خائب الظنّ منبت الفقيد، وغاب عنه أن البادية التي أنجبت أجداده، لا تثمر إلا النفوس الأبيّة، ولا تغذي بألبانها إلا الأصول الزكية الوطنية. أما وقفته الأخيرة في هذا المجلس، فقد كانت عظيمة جدا، وقد أصبحت أعظم، عندما أعقبها بتضحيته العظيمة! كان ناقما في تضحيته، وصادقا بكلامه الذي خطه بدمه".

تكلّم توفيق السويدي عن السعدون في مذكراته، وهو الذي لازمه وكان موضع ثقته وسره. فذكر حزمه وشجاعته في الحكم، وقال: "ثم إن صفاء سريرة السعدون، وطبعه الذي تغلب عليه المجاملة، ورقة أخلاقه، واستقامته المطلقة، ونزاهته في العمل، كلّ هذا قد أوجد قناعة مطلقة لدى الجميع، بأنه

إذا وجد هو على رأس الحكم فإن ذلك ينشر على البلاد نوعا من الطمأنينة، لم تكن تتيسر لغيره من الحاكمين. وهذه خدمة جلّى نفعت البلاد، وأوجدت فيها من الاستقرار ما ساعدها على النمو، والتطور في ظل من الرخاء وارف".

وتطرّق إلى ذكر السعدون عبد العزيز القصاب، في كتابه "من ذكرياتي" فقال: "لقد عرفت السعدون عفيفا نظيفا كريما، حريصا على مصلحة البلاد، رحيما بالفقراء، دمث الأخلاق، متواضعا طيّب القلب، صافي السريرة، وطنيا مخلصا لبلاده ووطنه. ولكنه لا يحبّ الدعاية والتهريج، يخدم بلاده بصمت، وينظر إلى أمور السياسة نظرة بعيدة، ويتقدم في أعماله بخطوات وئيدة ولكنها صائبة. ولا يحب الظهور، ويمقت الخطب الرنّانة والكلام الكثير. وقد كانت خدمته لبلاده في ظروف حرجة، وفي أثناء حكم مختلط، وفي بدء عهد الاستقلال، ولذلك كانت الخدمة صعبة، تحتاج إلى تضحية وصبر، وصدر رَحْب يتقبل نقد المعارضين، وحتى سباب المتطرفين وتقريعهم، دون غضب أو قلق...".

وقال علي الشرقي في كتابه "ذكرى السعدون": "الزعيم السعدوني عذب المحضر، تذوق من حديثه حلاوة الصدق، عليه رونق الإخلاص، فكان ينفذ في قلب جليسه، ويؤثر في نفسيته أثراً مكينا، من الوداعة الموقرة، والظرف المحتشم الجذّاب، وكرم الشمائل، والأدب الشريف، والملامح النبيلة". وأضاف أن سياسته ارتكزت على ثلاث دعائم، وهي تقديس الوطن العراقي، والإخلاص للملك، وحبّ البرلمان.

وقال الدكتور علي الوردي، يحلّل شخصية عبد المحسن السعدون، إنه يختلف عن (ياسين) الهاشمي، من حيث كونه صريحا لا يداجي، ولا يميل إلى المداراة والرياء، وقد جاءه ذلك من تراثه البدوي الذي نشأ عليه في

طفولته. وكان علاوة على ذلك قوي الشخصية مهيبا، ذا صلابة وثبات، فإذا أبرم أمرا سار فيه قُدُماً، لا يبالي أرضي الناس عنه أم غضبوا".

وذكر الوردي أن السعدون كان يعتقد أن مفهوم الوطنية لم يتبلور بعد في العراق، وأن أهل العراق لم يكونوا شعبا واحدا بل شعوبا متباينة، كما أن العراق محاط بالأعداء من كل جانب، كابن سعود والأتراك والإيرانيين والفرنسيين، ولهذا فمصلحة العراق مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتعاون مع الإنكليز.

وقالت المس جرترود بيل إن السعدون رجل جريء لا يخاف، وليس عنده أقلّ ميل للتردّد في أن يقف في وجه الملك حين يخالفه في الرأي. وكثيراً ما كان يفعل ذلك.

هذه شهادات العراقيين والأجانب في رجل الدولة الفذّ. ولابد من قول كلمة في سبب انتحاره، وأنّه منبعث من مماطلة الإنكليز في مفاوضاتهم بشأن المعاهدة الجديدة، واتهام خصوم السعدون له بممالأتهم والتفريط في حقوق الوطن. ولعل ثمة سببا آخر هو افتقاده للراحة العائلية في البيت، لغرابة أطوار قرينته التركية. وقد أطلق على نفسه الرصاص، بعد أن كتب وصيته التاريخية (باللغة التركية)، قال فيها: "سئمت هذه الحياة، التي لم أجد فيها لذة ولا ذوقا ولا شرفا. الأمة تنتظر الخدمة، والإنكليز لا يوافقون، وليس لي سند. العراقيون طلاب الاستقلال ضعفاء عاجزون، وبعيدون عن الاستقلال، وهم عاجزون عن تقدير نصائح أرباب الشرف أمثالي. يظنون أنني خائن للوطن وعبد للإنكليز. ما أعظم هذه المصيبة! أنا الفدائي الأشد إخلاصا لوطني، قد كابدت أنواع الاحتقار، وتحملت الذلّ محضا، في سبيل هذه البقعة المباركة، التي عاش فيها آبائي وأجدادي مرفّهين...".

***

وبكاه الشعراء، فقال جميل صدقي الزهاوي:

نطـقت حشاشة محسن تتبرم   حتى إذا سكتت تَنِبي نَطَـق الـدم

ورثاه معروف الرصافي بثلاث قصائد فقال:

هكـذا يدرك في الدنـــيا الكـمال   هكـــذا في مـوتها تحـيـا الـرجال

شبّ الأسى في قلوب الشعب مستعرا   يومَ ابن سعدون عبد المحسن انتحرا

وقال:

إذا ما الفتى في دهره أحسن الظـنّـا   فما أدرك المغزى ولا فهم المعـنى

وقال محمود الملاح:

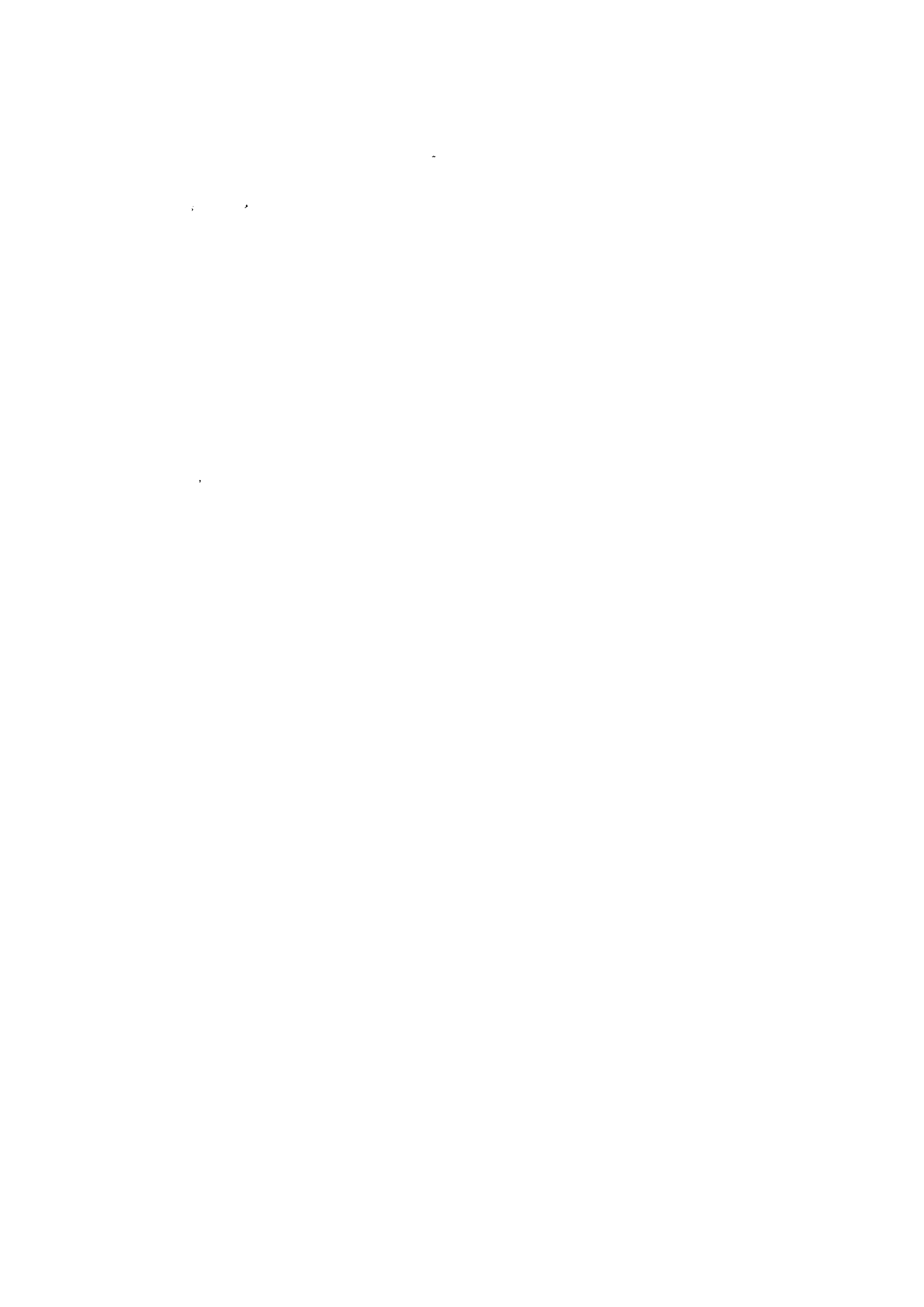
فـوادح خـــطب سيلها متـتابـع   وأحـــداث دهـر كلهنّ فـواجـع

وقال محمد مهدي الجواهري:

فيمَ الـوجوم؟ وجـومكم لا ينفـــع   نـفذ القضاء وحُمَّ مـــا لا يـدفـع

وقال محمد علي اليعقوبي:

أبيْت سوى الإحسان حـيّا وميّـتا   فإنّك في الحـالين للشعب محسـن



ساسون حسقيل

(١٨٦٠ - ١٩٣٢)

ينتمي ساسون حسقيل إلى أسرة يهودية بغدادية قديمة، عرفت بالثروة والتجارة والجاه. وكان أبوه الحاخام حسقيل بن شلومو (سليمان) بن عزرا بن شلومو بن داود، من رجال الدين المتفقهين في الشريعة الموسوية، وقد شيد كنيسا في بغداد سنة ١٩٠٩.

ولد ساسون أفندي في بغداد في ١٧ آذار ١٨٦٠، وتلقّى دراسته في مدرسة الأليانس. ثم قصد إستانبول في أوائل سنة ١٨٧٧، وكان سفره بصحبة مناحيم صالح دانيل، الذي انتخب نائبا عن بغداد في مجلس المبعوثين العثماني الأول على عهد السلطان عبد الحميد الثاني. وانتمى الفتى ساسون إلى المدرسة السلطانية في "غَلَطَة" من أحياء العاصمة التركية، ثم ذهب إلى فيينا عاصمة النمسا، ودرس في الأكاديمية القنصلية. حدثني سعاد هادي العمري قال، إنه انتمى إلى الأكاديمية القنصلية في فيينا بعد الحرب العظمى الأولى، فلما قال للمسجل إنه من بغداد، قال المسجل الشيخ: درس في مدرستنا منذ حقبة طويلة، فتى بغدادي وكان طالبا لامعا، ثم قلّب سجلاته القديمة وقال: كان اسمه ساسون. وقد أعلمه سعاد العمري أن الطالب لمع نجمه وأصبح وزيرا للمالية.

عرج ساسون بعد تخرجه من الأكاديمية على برلين ولندن. ثم عاد إلى إستانبول ونال إجازة الحقوق، وعاد إلى بغداد سنة ١٨٨٥ وعين ترجمانا لولاية بغداد، وهي من وظائف الولاية المهمة، التي تؤمن حلقة الاتصال

بالقناصل الأجانب. وأسندت إليه مديرية الإدارة النهرية التابعة للأملاك السنيّة فـي سنة ١٩٠٤.

عندما أعلن الدستور في ٢٣ تموز ١٩٠٨، انتخب ساسون حسقيل نائبا عن بغداد فـي مجلس النواب التركي الأول (كانون الأول ١٩٠٨)، وظل في مقعد النيابة إلى نهاية الحرب العظمى وانفصال العراق عن الدولة العثمانية (١٩١٨). وأبرز في المجلس نشاطا كبيرا، وكان رئيسا للجنة الميزانية العامة. وأوفد سنة ١٩٠٩ في بعثة رسمية إلى لندن، لتثبيت عرى الصداقة التركية الإنكليزية.

أعيد انتخابه نائبا سنة ١٩١٢، ثم عين مستشارا لنظارة التجارة والزراعة في (أيلول ١٩١٣) على عهد وزيرها سليمان البستاني مترجم "الإلياذة". وجدّد انتخابه نائبا عن بغداد للمرّة الثالثة في كانون الثاني ١٩١٤.

عاد إلى بغداد في أول سنة ١٩٢٠، فعين أول وزير للمالية في حكومة السيد عبد الرحمن النقيب في ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٠. وفي آذار ١٩٢١ حضر مؤتمر القاهرة مع المندوب السامي السير برسي كوكس ووزير الدفاع جعفر العسكرب، حيث تقرر إنشاء المملكة العراقية، وعقد تاجها للأمير فيصل بن الحسين الهاشمي. وقد عقد هذا المؤتمر برئاسة ونستن تشرشل، وزير المستعمرات البريطانية آنذاك.

احتفظ ساسون بمنصب وزارة المالية في وزارة النقيب الثانية (١٠ أيلول ١٩٢١)، والثالثة (٣٠ أيلول ١٩٢٢)، ووزارة عبد المحسن السعدون الأولى، من ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ وإلى ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٣. وتولـى وزارة

المالية للمرّة الخامسة في وزارة ياسين الهاشمي، من ٤ آب ١٩٢٤ إلى ٢٥ حزيران ١٩٢٥.

وانتخب نائبا عن بغداد في تموز ١٩٢٥، وجدّد انتحابه في أيار ١٩٢٨، ثم في تشرين الثاني ١٩٣٠. وتقلد في المجلس النيابي رئاسة اللجنة المالية واللجنة الاقتصادية.

وقد سافر في صيف ١٩٣٢ إلى أوربا للاستشفاء، فأدركته الوفاة في باريس في ٣١ آب ١٩٣٢. حصل ساسون حسقيل على أوسمة عديدة، منها وسام الرافدين المدني من الدرجة الثانية، ونيشان المتمايز التركي، ووسام شير وخورشيد الإيراني، ووسام الإمبراطورية البريطانية بدرجة فارس ولقب "سير".

وكان يحسن من اللغات إلى جانب العربية، التركية والفارسية والعبرية والإنجليزية والفرنسية والألمانية، مع إلمام باللغتين القديمتين اليونانية واللاتينية. وكانت لديه مكتبة عامرة بآلاف الكتب باللغات التي يحسنها، ولا سيما في المواضيع السياسية والاقتصادية والتاريخية. وكانت ثقافته العربية واسعة، وتضم مكتبته أمّهات الكتب العربية من القرآن الكريم والحديث والسيرة ومعجمات اللغة، إلى المئات من كتب الأدب والتاريخ، ودواوين الشعر، وسائر أسفار التراث القديم، التي كان يحرص على شرائها من أوروبا ومصر.

وقد استولت الحكومة على مكتبته، بعد نزع الجنسية العراقية عن أفراد أسرته في الستينات، وضمّتها إلى مكتبة دار الآثار!

تأسيس الحكومة العراقية

كان ساسون حسقيل ركنا من أركان الحكومة العراقية التي ألفت سنة ١٩٢٠. وقد امتنع بادئ بدء عن قبول الوزارة. وقالت "الخاتون" المس جرترود بيل، السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد، إنه رفض الوزارة لأنّه لا يحب أن يكون زميلا للسيد طالب النقيب في مجلس الوزراء. وبذلت جهودها، هي والمندوب السامي السير برسي كوكس ومستشار وزارة الداخلية المستر فيلبي، لإقناعه والإلحاح عليه بالقبول، فلما وافق شعروا جميعا بأن عبئا ثقيلا قد أزيح عن صدورهم، وأن مستقبل الحكومة العراقية المؤقتة ونجاحها مضمونان.

وقالت المس "بيل" في رسالة لها إلى أبيها مؤرخة بـ ٤ كانون الأول ١٩٢٠، إن طالب النقيب وزير الداخلية يقوم بحركات ترمي إلى تحسين موقفه لدى الشباب العرب، الذين كانوا يشمئزون منه حتى الآن. وقالت إن ساسون أفندي وعبد المجيد الشاوي هما الوحيدان اللذان يقفان حقا في وجه السيد طالب في مجلس الوزراء. وقد أقنعتهما بأن الإنكليز لا يرغبون في تقرير شكل الحكومة التي يريدها العراقيون، ولكنهم يريدون أن يجيء القرار صحيحا وغير متأثر بدسائس أيّ كان.

وقالت المس "بيل" في رسالة أخرى، إن الرجل الذي تحبه حقا هو ساسون أفندي، وهو أقدر رجل في مجلس الوزراء، إنه صلب قليلا وينظر إلى الأمور من وجهة الحقوقي الدستوري، دون أن يعطي اعتبارا كافيا لأحوال العراق المتأخرة، لكنه حرّ ونزيه إلى أبعد الحدود. وهو لا يتمتع بالمقدرة الحقيقية فحسب، بل له خبرة واسعة.

ساسون في مؤتمر القاهرة

حضر ساسون مؤتمر القاهرة، الذي عقد في آذار ١٩٢١ برئاسة ونستن تشرشل، وزير المستعمرات البريطانية، لتسوية شؤون الشرق العربي.

وعندما رشح الأمير فيصل لعرش العراق، (وكان فيصل زميل لساسون في مجلس النواب التركي قبيل الحرب العظمى)، قال ساسون: جرت العادة، حين يستقل بلد ما، أن يؤتى له بملك أو أمير من الشمال، وليس من الجنوب. فقيل له: لا تنس أن كنهان كورنواليس سيكون برفقة الأمير فيصل، وهو من الشمال...

قصد ساسون باعتراضه أن العراق أرقى من الحجاز، فيجدر أن يحكمه شخص أوسع ثقافة وأكثر حضارة. أما إشارته إلى جريان العادة باتخاذ الملوك من الشمال لدول الجنوب، فيرمي بذلك إلى استقلال عدد من دول البلقان وغيرها، خلال القرن التاسع عشر، فأتي لها بملوك من دول أوروبية شمالية: مثال ذلك اليونان التي أعلن استقلالها سنة ١٨٣٢، فاختير ملكا لها الأمير "أوتو" نجل ملك بافارية. ولما خلع الملك "أوتو" سنة ١٨٦٢، عهد بعرش اليونان إلى الأمير "جورج" الدنمركي. وفي سنة ١٨٨٧ انتخب الأمير فرديناند الألماني أميرا لدولة بلغاريا، واتخذ بعد ذلك لقب الملك. واختير الأمير "ولهلم" الألماني أيضا أميرا لألبانية سنة ١٩١٤.

ساسون في وزارة المالية

تقلد ساسون وزارة المالية في أول عهد تأسيس الدولة العراقية، فحرص على تشكيل الدوائر المالية، ووضع الميزانية العامة وقوانين الضرائب، والرسوم

وقواعد الإيراد والصرف، على أساس وطيد. كما وضع أول ميزانية عامّة لسنة ١٩٢١-١٩٢٢ المالية، وكان مجموع مبالغها يساوي زهاء خمسة ملايين وربع المليون من الدنانير. وكان معظم الإيراد يتألف من باب الجمارك والمكوس ورسوم حاصلات الأراضي.

وكان حريصا على تطبيق الأسس المالية الصحيحة في الدولة الناشئة، ولا يتهاون في ذلك أبدا. حدثني السيد عمر مكرّم الكيلاني نجل السيد عبد الرحمن النقيب رئيس الوزراء، أن طالب النقيب وزير الداخلية، أرسل إلى زميله وزير المالية، ورقة تحويل بمبلغ ألف روبية بيد أحد الأشخاص، فغضب ساسون وزمجر وصمم على الاستقالة. لكن السيد عبد الرحمن طيب خاطره، وأفهم وزير الداخلية أن عمله ينافي قواعد الصرف في الحكومة، وأن وزير المالية ليس صرّافا يدفع أموال الدولة بتحاويل!

وحدثني صفوت باشا العوّا ناظر الخزينة الملكية الخاصة، أن نفقات فصل البريد والبرق، المخصصة للديوان الملكي سنة ١٩٢٥، قد نفدت قبل أشهر من ختام السنة. فقد كانت الحرب الحجازية النجدية قائمة على قدم وساق، وكانت البرقيات ترسل يوميا، من البلاط الملكي العراقي إلى الملك علي في الحجاز، لمعرفة الموقف الحربي. فكتب الديوان الملكي إلى وزارة المالية، يسأل الموافقة عن نقل مبالغ، من فصل آخر في الميزانية المصدقة إلى فصل البريد والبريد، تلافيا للمصروفات الطارئة.

قال صفوت باشا: ودخل عليّ وزير المالية ساسون أفندي ثائرا، ينتقد كثرة النفقات ويعترض على نقل الاعتماد. وقد أسرعت إلى تهدئته، وشرح الأسباب التي تبرّر الطلب، وهو لا يزيد إلا حدّة وجدالا، فقلت له: إن جلالة الملك في الغرفة المجاورة، ولا يفصلنا عنها سوى جدار خفيف،

فاخفض من صوتك لئلا يسمعنا، وقلت له أن يتناسى الطلب، وأنّ في وسعنا تدارك النفقات الإضافية من الخزينة الخاصة.

وفي اليوم الثاني دخلت على الملك فقال لي، وكان قد سمع حوارنا: لماذا كان ساسون هائجا بالأمس؟ فحاولت أن أخفف من وقع الأمر عليه، لكن الملك قال: إنني مبتهج لموقف وزير ماليتي وصلابته، فإذا كان يقف مني هذا الموقف الشديد، فأنا مطمئن إلى أنه يقف موقفا أشد صلابة تجاه سائر الوزراء والموظفين، لأجل التمسك بالقواعد المالية السليمة، والحرص على خزينة الدولة.

وحدث في آخر آذار ١٩٢٢، على إثر غارة "الإخوان" الوهابيين على جنوبي العراق، واستقالة عدد من الوزراء، أن قدّم ساسون استقالته أيضا. وقد رفضت استقالته، لكن المندوب السامي كتب بذلك آسفا، فاهتم وزير المستعمرات ونستن تشرشل بالأمر، وأبدى أسفه لهذه الاستقالة، وأبرق شخصيا إلى الملك فيصل بوجوب رفضها.

ومما يذكر أنه، في أثناء المناقشة في مجلس الوزراء حول تأسيس الأحزاب (١٩٢٢)، قال ساسون بضرورة السماح بإنشاء الحياة الحزبية في العراق، لئلا يضطر الناس إلى إقامة التكتلات السرية. وقد عمل برأيه، فصدر قانون تأسيس الأحزاب في حزيران ١٩٢٢. وأسست على الإثر ثلاثة أحزاب في آب، منها اثنان للمعارضة (الحزب الوطني وحزب النهضة)، وآخر مؤيد للحكومة (الحزب الحرّ).

وقف ساسون، وهو وزير للمالية في وزارة ياسين الهاشمي سنة ١٩٢٥، موقفا صلبا من مفاوضات النفط مع الشركة البريطانية، وأصرّ على مساهمة الحكومة العراقية في الشركة المستثمرة، ودفع العوائد على أساس الذهب. حدثني محمد رضا الشبيبي، وكان وزيرا للمعارف في تلك الوزارة، أن الهاشمي سأل ساسون بصورة خاصة: كيف تصرّ على المساهمة في رأس مال شركة النفط، والخزينة خاوية وليس لدينا المال اللازم لذلك، فضلا عن وجود تركة الديون العثمانية التي لم يسدّد العراق نصيبه منها؟ فقال ساسون: إن الأمر بسيط، فإذا أجبنا إلى طلبنا وخصصت لنا حصة في رأس المال، يمكن رهن تلك الحصة في الأسواق المالية العالمية كلندن أو جنيف، والحصول على قرض يربو على قيمتها.

أما بخصوص الدفع على أساس الذهب، فقد ناقشه ممثلو الشركة والموظفون الإنكليز في وزارة المالية مناقشة حامية، وقالوا إن نظرية قاعدة الذهب نظرية قديمة وبالية، فقال ساسون: أجل، إن ذلك صحيح، لكنني أتمسك بها، لأنني أنا أيضا رجل متحجر الفكر من بقايا العهد العثماني الزائل. ولم يتزحزح عن موقفه قيد شعرة، حتى إذا ما قبلت لندن برأيه، وسجّل النص في اتفاقية النفط عن مبدأ الدفع بالذهب، أرسل إلى أولئك الموظفين والمفاوضين أحدث الكتب الاقتصاديه الإنكليزية، وفيها تأييد لرأيه في الموضوع ليثبت لهم أنه لم يكن كما قال، متحجر الفكر من أنقاض العهد العثماني الزائل. وكان من أثر تصلّبه في مفاوضات النفط أنه لم يستوزر بعد ذلك قط.

وينسب إلى داود الحيدري، الذي عيّن بعد عدة سنوات مستشارا حقوقيا لشركة استثمار النفط البريطانية لحقول الموصل، انه قال: رحم الله ساسون، فقد طلبت من شركة النفط أن تحدد راتبي على أساس الذهب اقتداء به، فأفدت من ذلك كثيرا حين نشبت الحرب العالمية الثانية، وهبط سعر العملة البريطانية.

وكتب فائق السامرّائي نائب رئيس حزب الاستقلال في نيسان ١٩٤٩، مقالات متسلسلة في جريدة "لواء الاستقلال"، عن تعديل امتيازات النفط العراقي، فقال في المقال الخامس: "ولقد كان إصرار المرحوم ساسون حسقيل في مفاوضاته مع شركة النفط التركية عام ١٩٢٥، على وجوب دفع "الشلن" بالعملة الذهبية غريبا في وقته، لأن "الباوند" الإسترليني كان يستند إلى قاعدة الذهب آنذاك. ولكن هذا النص بعد خروج بريطانيا على قاعدة الذهب، أفاد العراق فائدة كبيرة، وضاعف كثيرا من أرباحه".

ساسون البرلماني والرجل

كان ساسون حسقيل مؤمنا بالوحدة العراقية، ووجوب صهر جميع الطوائف والأقليات في بوتقة الوطن، وجعلها شعبا عراقيا واحدا متضامنا. وكان يؤمن بالديمقراطية، ويحرص على التقاليد البرلمانية الصحيحة، وتطبيق النظام الداخلي لمجلس النواب. رأيته في أواخر حياته، وكنت موظفا في وزارة الخارجية، وكان كثيرا ما يزور الدكتور حنّا خياط مدير الخارجية العامّ، فكان مهيبا محترما، طويل القامة، نحيل الجسم، مثقف القناة، يحمل عصا بيده، وله لحية قصيرة مدبّبة، كان شديد العناية بها.

حدثني الشيخ محمد رضا الشبيبي أيضا، أن ساسون كان رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب، وكان الشبيبي، وهو من أعضاء اللجنة، يجلس إلى جانبه في بعض جلساتها. واحتدم النقاش في قضية مالية، فانبرى أحد النواب الشباب، وأخذ يتكلم بطلاقة وبلاغة، وأطال الكلام كثيرا، وكان كلامه أدبيا منمّقا، يحوم حول كل شيء إلا المال والاقتصاد، فضاق ساسون به ذرعا وقاطعه قائلا: أتلقي علينا شعراً؟ وانتبه إلى وجود الشبيبي الشاعر بجواره، فالتفت إليه وهمس في أذنه: ليتني أحسن نظم الشعر!...

ومما يذكر في هذا الصدد أن الشبيبي نفسه، حينما كان عضوا بمجلس الأعيان، في أواخر العهد الملكي، طلب الكلام ليهاجم الحكومة، في نفس الوقت الذي طلب فيه الكلام رئيس الوزراء نوري السعيد، فقال السعيد مخاطبا رئيس المجلس: افسح المجال أولا للشيخ كي يلقي قصيدته.

فغضب الشيخ محمد رضا، وأخذ عباءته وخرج من قاعة المجلس، لا يلوي على شيء. وذهب نوري السعيد في المساء إلى داره يعتذر إليه ويترضّاه، وقال له: اترك الأمور تجري على أعنّتها، فإنه سوف يأتي يوم تترحّم على عهدنا.

كان ساسون عصبي المزاج، صلب العود، شديد التمسك بآرائه ومبادئه. وقد حافظ على الطربوش إلى يوم مماته، ولم يرض أن يستعيض عنه بالسدارة، شعار الرأس الذي ابتكره الملك فيصل. وقد أمر الملك في إحدى حفلات البلاط أن يُؤخذ طربوشه، ويُعطى عند خروجه سدارة يعتمرها، ولما همّ بالخروج، قال له موظف التشريفات إن الطربوش قد ضاع، وناوله سدارة، لكنه رفض وضعها على رأسه وأصرّ على طلب طربوشه.

واشتد النقاش ذات يوم في جلسة بمجلس الوزراء، وكان ساسون يجادل بحدّة وحماسة، بينما كان سائر الوزراء يعارضونه ويفندون رأيه، فإذا به يمدّ يده إلى جيب بنطلونه بحركة عصبية، حتى لقد ظنّ زملاؤه أنه يخرج مسدّسا. بيد أنه أخرج يده بهدوء من جيبه، وأبرز مشطاً، وأخذ يمشط لحيته القصيرة، فضحك الجميع ونزلوا عند رأيه.

وقد كتب ياسين الهاشمي في تأبينه: "لقد زاملت ساسون أفندي في الوزارة وفي البرلمان، وحادثته في المجالس العامة والخاصّة، فلم أزدد إلا إعجابا بخلقه وثقافته، ولم يزدني ذلك إلا تقديرا لشخصيته الممتازة بين رجالات العراق، في سعة الاطلاع، ومعرفة الواجب، والعمل على تأديته حق الأداء، مهما كلّف من التضحية بالوقت أو النفس. فلا يذكر ساسون أفندي، إلاّ ويجيء ذكره مقرونا بالكفاح العظيم، في تنظيمه شؤون دولة العراق، في سنوات الانتداب العجاف".

وتعرّف إليه أمين الريحاني في أثناء زيارته للعراق سنة ١٩٢٢، فذكره في كتابه "ملوك العرب" وقال: "إنه الوزير الثابت في الوزارات العراقية، لأنه ليس في العراق من يضاهيه في علم الاقتصاد، أوالتضلّع في إدارة الشؤون المالية...".

ووصف النادي العراقي، الذي يجتمع فيه كل مساء الوزراء والمستشارون الإنكليز وكبار الموظفين والوجهاء "بروح اجتماعية وطنية صحيحة، لأنها مبنية على المساواة والإخاء، وقال: "أما الطاولة الخضراء في النادي العراقي، فهي مثل الحكومة العراقية، قليلة الموارد محدودة الخراج، ولها أن تفاخر غيرها بالكيفية لا بالكمية. هي برجالها تفتحر لا بألعابها وأموالها. هاك على رأسها الاخصائي المالي ساسون أفندي، من وكلت الأمة إليه أمر ما

ليتها، يجيء كل يوم، وهو أثبت في ذلك من قيّم النادي، ليفادي بشيء من ماليته. ولكني لم أسمع أنه خرج مرّة خاسرا، أو أنّ أرباحه كانت تتجاوز الخمس روبيات. وكلهم في لعب "البريدج" أخصائيون..."، ثم أتى على وصف الوزراء فقال: "عبد المحسن بك السعدون الوزير الأول في وزارته، تبدو ففيه العروبة الحقة، والثاني عبد اللطيف باشا المنديل. أما الآخرون ففي ظاهرهم مستعجمون: ناجي بك السويدي أشبه برجل من شمالي أوروبا، وصبيح بك نشأت هو في تركيته أكثر منه في عروبته. جعفر (العسكري) ونوري (السعيد) من الأكراد، وساسون أفندي حسقيل من العالم - من الإسرائيليين في العالم".

وقال شاعر العراق معروف الرصافي يرثيه:

نعى البرق من باريس ساسون فاغتدت ببغداد أمّ المجـــد تـبكي وتنـدب

ولا غـرو أن تبكيـه إذ فقــــدت به نواطق أعـمــال من المجد تعرب

لقد كـان ميمــون النقيـــبة، كـلّما تذوّقته في الـنفس يـحلـو ويعذب

تشير إليـــه المكـــرمات بكفّها إذا سئلت أي الرجـال الـمهذّب

ألا لا تقـــل قد مات ساسون، بل فقل تـغوّر مـــن أفق المكارم كوكب

ورثاه مراد ميخائيل بقصيدة منثورة قال منها يخاطب روحه:

توسّدت الثرى، والعراق ينفض عنه التراب،

واخترت الظلام، وفجر العراق على وشك البزوغ،

ولزمت السكوت، والعراق يقول كلمته للشعوب.

لقد وافى الربيع الحياة، فأين بذورك؟

لقد حان أوان الحصاد، فأين منجلك؟...

جعفر العسكري

(١٨٨٥ - ١٩٣٦)

تنحدر الأسرة العسكرية من عبد الله المدني، الذي انتقل من المدينة المنورة في القرن السادس عشر الميلادي، ونزل في قرية "عسكر" العراقية على الزاب الأصغر، وتقع هذه القرية في قضاء جمجمال التابع للواء كركوك. وفي أواسط القرن التاسع عشر انتقل حفيده الملا عبد الرحمن المدرس ابن عمر بن فتاح إلى مدينة كركوك، وكان من رجال الدين، درس عليه الكثير من العلماء وقضى حياته في التعليم والإرشاد. وولد ابنه مصطفى في كركوك في نحو سنة ١٨٥٣ ، ومال إلى الرياضة وهو صبي، فعرف بطلا من أبطال المصارعة. وقد اختار مصطفى الجيش مسلكا له فانتمى إليه في عهد السلطان عبد العزيز، وحارب في القفقاس ووقع في أسر الروس. ثم أطلق سراحه وتدرج في مراتب الجيش حتى بلغ رتبة ميرآلاي (زعيم أو عميد). وتوفي في الموصل سنة ١٨٩٧.

وقد أنجب مصطفى العسكري خمسة أبناء كان جعفر رابعهم، ونمّى فيهم منذ طفولته الباكرة روح الرياضة والجرأة والمغامرة. وكتب المصارع العراقي المعروف، الحاج عباس الديك مقالا عنه في جريدة البلاد (٣٠ تموز ١٩٥٦)، فقال إنه كان يجمع أولاده تحت شجرة، فيأمرهم بتسلقها معاً ويمنح الفائز منهم جائزة. ثم يأمرهم بالمصارعة، وأداء سائر التمارين الرياضية كل يوم. وقد عرف لشدّة بأسه باسم مصطفى بك البهلوان.

ولد محمد جعفر بن مصطفى بن عبد الرحمن العسكري في بغداد في ١٥ أيلول ١٨٨٥، ونشأ في أحيائها الشعبية. ولما أتم دراسته الإعدادية، شدّ

الرحال إلى إستانبول (١٩٠١)، ودرس في مدرستها العسكرية، وتخرج منها ملازما في نيسان ١٩٠٤، واشترك في حركات القصيم سنة ١٩٠٥ - ١٩٠٦، ثم خدم في الجيش التركي السادس المرابط في العراق، ورقّي إلى رتبة ملازم أول سنة ١٩٠٧، واختير سنة ١٩١٠ لإيفاده في بعثة من الضباط إلى ألمانيا لغرض التدريب، فمكث فيها إلى أواخر سنة ١٩١٢، حين عاد للاشتراك في حرب البلقان. ومنح رتبة رئيس (نقيب)، وعيّن سنة ١٩١٣ معلما بالمدرسة العسكرية في حلب، والتحق في السنة التالية بمدرسة أركان الحرب التركية.

أعلنت الحرب العظمى في خريف سنة ١٩١٤، فعين ضابط ركن في قوات تحكيم المضايق. وفي أوائل كانون الثاني ١٩١٥ غادر إستنبول مع نوري بك، (شقيق أنور باشا وزير الحربية)، قاصدين طرابلس الغرب عن طريق اليونان. وكان قد رفع إلى رتبة بكباشي (مقدم)، وعهد إليه بتنظيم هجمات السنوسيين على حدود مصر الغربية. وقد قابل السيد أحمد الشريف السنوسي في معسكره بجوار السلّوم، ثم مضى إلى فلسطين سراً، للتفاهم مع القادة الأتراك على شروط السنوسي في الاشتراك في المعارك.

وقفل العسكري راجعا إلى طرابلس الغرب في حزيران ١٩١٥، وقاد هجوما على القوات الإنكليزية، فوقع في الأسر في مرسى مطروح جريحا في ٢٦ شباط ١٩١٦، ونقل معتقلا إلى قلعة القاهرة.

حاول جعفر العسكري أن يفرّ، مستعينا بحبل صنعه من ملابسه وتدلّى من النافذة، لكن الحبل انقطع، فسقط على الأرض وقبض عليه. وانضم بعد ذلك إلى ثورة الحجاز في شباط ١٩١٧، فعين قائدا للجيش النظامي الشمالي

بإمرة الأمير فيصل. هلل لورنس لكسب قائد معروف كجعفر، فقال في كتابه "أعمدة الحكمة السبعة":

"لقد حصلنا على مدد عظيم لقضيتنا، فـي شخص جعفر باشا الضابط البغدادي فـي الجيش التركي".

ويروي روبرت غريفز فـي كتابه "لورنس العرب" (١٩٢٧) القصة ذاتها، ويقول إن فيصلا عينه فورا قائداً لقواته النظامية. ثـم يذكر بلاءه الحسن فـي المعارك، التي نقلت الثورة الحجازية شمالا إلى مدينة دمشق. ويقول إن الجنرال اللنبي وزّع الأوسمة على ضباط العرب، اعترافا بخدماتهم الجليلة في حرب معان ونسف وسكة حديد المـدينة، وقد سرّ جعفر، الذي حصل على وسام القديسين ميخائيل وجورج برتبة رفيق، أن يحضر الحفل حرس شرف، مـؤلف من الفرقة البريطانية التي طاردته قبل سنتين فـي صحراء ليبيا وأسرته. وكـان جعفر قد نال وسام الصليب الحديدي الألماني سنة ١٩١٥، ولعل هذا التكريم من الجانبين في حرب واحدة مثال نادر.

ويذكر روبرت غريفز بعد ذلك أزمة حصلت في قيادة جيش الأمير فيصل، فقد كانت القوات العربية في العقبة تعد العدّة لقطع خط السكة الحديد في درعا، وإذا بالملك حسين يصدر منشورا في الجريدة الرسمية بمكة، يقول فيه إن بعض المغفلين يسمون جعفر باشا قائدا للجيش العربي الشمالي، فـي حين أنه ليس في الجيش العربي أية رتبة كهذه، وأن أعلى رتبة هي رتبة رئيس، يخدم فيها الشيخ جعفر كغيره. وكان ملك الحجاز قـد سمع بالوسام الممنوح لجعفر، فنشر منشوره بدون علم ابنه فيصل، لإغاظة الضباط العراقيين، الذين كانوا يحاربون بقيادة فيصل، لتحرير بلادهم وتأمين استقلالها، بينما كان الحسين يصبو إلى إنشاء مملكة عربية شاملة، يحكمها

من قصره في مكة، ويتولى معها الزعامة الروحية للعالم الإسلامي. ولم يكن من جعفر العسكري وسائر الضباط، إلا أن قدموا استقالتهم، فرفض الأمير فيصل قبولها، وأبرق إلى أبيه مستقيلا هو نفسه. وقد عين الملك حسين ابنه زيدا ليحل محل فيصل، لكن هذا رفض التعيين، وشلت الحركة في معسكرات الجيش الشمالي. وتدخل القائد الإنكليزي العام الجنرال اللنبي والمندوب السامي في مصر، فسويت القضية وسحبت الاستقالات، واستأنف الجيش نشاطه.

دخل الجيش العربي ظافرا إلى دمشق، في أول تشرين الأول ١٩١٨، وأنشئت الحكومة العربية فيها، فعين جعفر العسكري حاكما عسكريا في عمان ثم في حلب (١٩١٩)، فكبيرا لأمناء الملك فيصل ملك سوريا (آذار ١٩٢٠). وغادر الشام مع فيصل، بعد موقعة ميسلون (تموز ١٩٢٠)، متوجها إلى أوروبا، لكنه لم يكد يصل إلى بور سعيد، حتى استدعي للعودة إلى العراق. ووصل بغداد في ١٦ تشرين الأول ١٩٢٠، فعين وزيرا للدفاع في الحكومة التي ألفها السيد عبد الرحمن النقيب، (٢٧ تشرين الأول ١٩٢٠). وفي آذار ١٩٢١ اشترك في مؤتمر القاهرة، الذي تقرر فيه إنشاء دولة مستقلة في العراق يرأسها ملك عربي. وظل وزيرا للدفاع في الوزارة النقيبية الثانية (١٠ أيلول ١٩٢١)، والثالثة (٣٠ أيلول ١٩٢٢) إلى ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢، وأوفد في تشرين الثاني ١٩٢٢ بمهمة إلى لندن، ثم قام بتمثيل العراق في مؤتمر لوزان. وعاد إلى بغداد في أول أيلول ١٩٢٣، حيث عين متصرفا وقائدا للقوات العسكرية في الموصل (٢٨ تشرين الأول ١٩٢٣). ثم أصبح رئيسا للوزراء في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ إلى ٣ آب ١٩٢٤. وانتخب نائبا عن لواء ديالى في

المجلس التأسيسي (آذار ١٩٢٤)، وتولى وكالة وزارة المعارف علاوة على الرئاسة، من ٢٧ أيار ١٩٢٤ وإلى استقالة الوزارة في ٣ آب ١٩٢٤.

انتخب نائبا عن بغداد في تموز ١٩٢٥. لكنه لم يلبث أن استقال من النيابة، إذ عين ممثلا سياسيا للعراق في لندن (٢٨ أيار ١٩٢٥). ثم استدعي إلى بغداد، وألف وزارته الثانية في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦، متقلدا الرئاسة ووزارة الخارجية. وقد منح رتبة فريق في الجيش العراقي (تشرين الثاني ١٩٢٦)، وانتخب نائبا عن بغداد في مجلس النواب (شباط ١٩٢٧). ونهض بأعباء وزارة المعارف بالوكالة من ٩ حزيران ١٩٢٧ وإلى ١٣ تموز ١٩٢٧. واستقالت وزارته في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨. وأعيد تعيينه ممثلا سياسيا في لندن (١٣ شباط ١٩٢٨)، ورفعت درجته إلى وزير مفوض، ومندوب فوق العادة في ١٢ أيلول ١٩٢٨. وكان يحضر دروس الحقوق المسائية في بغداد سنة ١٩٢٢، فانتهز فرصة وجوده في العاصمة البريطانية ليواصل دراسة القانون. وحاز على إجازة المحاماة في كانون الثاني ١٩٣٠ من معهد "غراي إين". وقد ألقى محاضرة عن القضاء الإنجليزي في أثناء زيارته لبغداد، طبعت في كراس (آذار ١٩٣٤)، وأصدر أيضا رسالة "آراء خطيرة في معالجة شؤون العراق العامة" (١٩٣٥).

عين وزيرا مفوضا في طهران في ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٠، لكنه قبل أن يباشر مهام منصبه الجديد، اشترك وزيرا للدفاع في الوزارة السعيدية الأولى (٢٣ آذار ١٩٣٠). وأوفد بمهمة اقتصادية إلى طهران، تتعلق بتحويل أموال التجار العراقيين المشتغلين في إيران. كما عين عضوا بمجلس الأعيان (١٧ أيلول ١٩٣٠)، لكنه استقال في ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٠، إذ انتخب نائبا عن بغداد. وانتخب في أول تشرين الثاني ١٩٣٠ رئيسا لمجلس النواب. ولم يلبث

أن ترك رئاسة المجلس في ١٥ كانون الأول ١٩٣٠، ليعود وزيرا مفوضا في لندن (٧ كانون الثاني ١٩٣١). وشغل منصب الخارجية والدفاع في الوزارة السعيدية الثانية (١٩ تشرين الأول ١٩٣١)، وانتخب نائبا عن الحلة. ثم أصبح رئيسا لمجلس النواب للمرة الثانية في أو ل تشرين الثاني ١٩٣١. واستقال في ٣٠ من الشهر نفسه، ثم عاد ليتولى وزارتي الدفاع والخارجية، إلى أن استقالت الوزارة في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢.

عاد إلى لندن كوزير مفوض للمرة الرابعة، في ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٢ وإلى كانون الأول ١٩٣٤، حين عين عضوا بمجلس الأعيان فعاد إلى بغداد. وقد عين وزيرا للدفاع في الوزارة الهاشمية الثانية (١٧ آذار ١٩٣٥). وعندما وقع انقلاب الفريق بكر صدقي في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦، ذهب بمهمة لمواجهة قائد الجيش الزاحف إلى بغداد، فلقي مصرعه في أراضي ديالى في نفس ذلك اليوم. وإنه لمن سخرية القدر، أن جعفر العسكري قد قتل برصاص الجيش الذي أسسه، وسهر عليه ورعاه حتى نمى وترعرع، وكان يعتز به اعتزاز الوالد بوليده.

***

كان جعفر العسكري رجل عمل ولولب حركة، وصفه أمين الريحاني، الذي قابله سنة ١٩٢٢ في وزارة الدفاع، بأنه أشبه برجل أعمال أمريكي، يدير إدارة كبيرة بالضغط على زر كهربائي. وكان إلى جانب ذلك، شخصية شعبية بغدادية أصيلة في لطفها ومرحها، منطلقا على سجيته بلا كلفة ولا تصنع. عمل كاتب هذه السطور سكرتيرا شخصيا له في وزارة الخارجية سنة ١٩٣١-١٩٣٢، وكنت في مطلع الشباب، ولا أجانب الحقيقة إذا قلت بأن

الخوف كان يملأ قلبي، في بادئ الأمر كلما ذهبت لمواجهته؛ لكنه لم يلبث أن روح عني، وأعاد الطمأنينة إلى نفسي، بفكاهته العذبة وملاطفته وتواضعه.

وقد كان مدير الخارجية العام الدكتور حنّا خياط، وأي بون شاسع بين الوزير الربعة البدين الخفيف الظل، الذي يطلق ضحكته المرحة ترنّ في بهو الوزارة؛ وبين المدير العام الوقور الطويل القامة المعتدل الجسم كالقناة، ذي اللحية المدببة القصيرة، والكلام الهادئ المتزن، والبسمة التي تداعب شفتيه، لتقوم مقام الضحكة. وكان الوزير كثيرا ما يداعب مديره العام فيقول: يا دكتور، هوّن عليك! إن الدنيا لا تستحق كل هذا الوقار. وكان يشفع كلامه بنكتة ساخرة، أو أغنية شعبية يدندن بها، غير عابئ باستغراب الموظفين والفراشين. وكان يداوم في ديوان الوزارة مساءً، فأقدم إليه الأوراق للتوقيع، فيسألني: هل دققتها جيداً؟ فأقول: نعم، يا باشا. ويرد علي هازئا: إذا ظهر فيها أقل خطأ فسوف أشنقك! لكنه كان يشملني بعطفه، ويبادر إلى ترقيتي كلما سنحت الفرصة. وذات يوم وصلته رسالة من إحدى الفتيات الأمريكيات، اللواتي قرأن عنه في كتب لورنس وصحبه، تعلن إعجابها به، وتطلب صورة له موشحة بتوقيعه. فظل يسخر من نفسه بطريقة فكاهية، ويقلل من شأن مجازفاته إبان ثورة الحجاز، قائلا إنها لم تكن سوى لعبة لطيفة مسلية. ولا شك أن الكلمات الفصيحة لا تعبر عن الفكاهة الساخرة، التي كان يرويها بلهجة عامية وروح شعبية أصيلة.

إن سر عظمة جعفر العسكري إنما يكمن في حبه للحياة وللناس، ذلك الحب الذي كان يعبر عنه بقوة وغزارة، وفكاهة طاغية تتسم بالعطف واللين، فلا بدْع إذن إن أحبه الناس صغيرهم وكبيرهم، ولا غَرْو إن تبعه الجنود في تفان ونكران ذات إلى خطوط النار وجحيم الموت.

مدحه الشاعر عبد المحسن الكاظمي، عند مروره بمصر سنة ١٩٢١ فقال:

سلو فـارس الهيجاء عن وثباته إذا ما ألـم الحـادث الـمتنكّرُ

أأنـت عليٌّ الـفارس الـذي لهُ عَنَتِ الفرسان أم أنت جعفرُ؟

وقال أيضا:

إن يقل "حسبي" الـمُفاخر قلنا حسبنا عسكريّـها والسعـيد

وذكرته الآنسة جرترود بيل في رسالة لها مؤرخة في أول تشرين الثاني ١٩٢٠، في أثناء تأليف الحكومة الوطنية برئاسة السيد عبد الرحـمن النقيب، فقالت: إن جعفر باشا العسكري قال لها: كنت مسافرا على الباخرة من البصرة إلى بغداد، فرأيت الناس على جانبي النهر رجالا ونساءً، ذوي عيون مفتوحة وأرجل نشيطة، لكنهم قد سقطوا، من جراء الجهل والبلادة، إلى منزلة العجماوات. فقلت في نفسي: "إذا لم يكن في نيتي أن أرفعهم وأنورهم، فلتغرق بي هذه الباخرة!".

وذكرت في رسالة أخرى لها، أن جعفر باشا قال لها: "ستي، إن الاستقلال التام لا يعطى أبداً، بل يؤخذ دائما".

وقالت في رسالة مؤرخة في ١٧ كانون الثاني ١٧٢١، إن جعفر باشا قام برحلة تفتيشية في مناطق الفرات إلى الناصرية، وقال لها إن الشيوخ لا يهتمون أبداً بشكل الحكومة التي تؤلف لإدارة شؤونهم، لكنهم على العموم يفضلون الترك الذين يعرفونهم، على "الشيطان" الـذي لا يعرفونه. وقد سألوه: متى يعود أبـونا؟ يقصدون السلطان، فأجابهم بأن السلطان لـن يعود أبـداً، وأنه ليس أباهم.

وختمت المس بيل كلامها قائلة، إنه وزير دفاع عربي حيّ وحقيقي. وقالت في رسالة أخرى، إن جعفر العسكري يتكلم سبع لغات بطلاقة وهي: العربية، والتركية، والكردية، والفارسية، والإنكليزية، والفرنسية، والألمانية".

ووصفه طالب مشتاق في "أوراق أيامه"، فقال إنه رجل لا يعرف الحقد "إلى قلبه سبيلا، رجل لا يضمر لأصدقائه ورفاقه غير الودّ والإخلاص، رجل لا يحمل للإنسانية غير الحنوّ والوفاء، رجل إذا رأى فقيرا عابراً، رأف بحاله ومد له يده، رجل إذا سمع بكاء طفل، أشفق عليه واغرورقت عيناه بدموع الرأفة والحنان.. هو رجل الإنسانية الفذّ... عاش للإنسانية، ومات في سبيل الإنسانية...".

وروى نوري ثابت أن جعفر العسكري، دخل ذات يوم إلى ديوانه فرآه مكتظا بالوجوه الغريبة، فسألهم: من أنتم؟ فإذا بهم كلهم من أقاربه! فهذا ابن عم خال أبيه، وذاك يمتّ بصلة إلى قرية عسكر، والثالث كان صديق والده أو جده، وهلمّ جرا. فصرخ بهم قائلا: اخرجوا جميعا. فحينما كنت جعفر أفندي لم يكن لي قريب، وها أنتم الآن أصبحتم كلّكم أقارب جعفر باشا.

وقد اقترن جعفر العسكري سنة ١٩٠٩ بالسيدة فخرية السعيد، شقيقة نوري باشا، وهي من مواليد بغداد في نحو سنة ١٨٩٠، وتوفيت بها في كانون الأول سنة ١٩٧٠.

***

قتل جعفر العسكري في أراضي ديالى، برصاص ضباط بكر صدقي: جمال جميل ولازار بدرودوموس ورفاقهما، ودفنت جثته في أحد البساتين.

وقد حدثني ضابط متقاعد من الثقات، أن صاحب البستان رأى عن بُعد مقتل شخص، يرتدي الملابس المدنية، ودَفَنَه في أرض ضحلة. فلما ذهب القتلة وحل الظلام، أتى مع زوجته فحفرا، واستخرجا الجثة، وأعادا دفنها بمكان بعيد، بقرب ساقية جافة. ولم يعرفا هوية القتيل.

وفي اليوم الثاني أرسل بكر صدقي أعوانه، لاستخراج الجثة وحرقها، فبحثوا عنها ولم يجدوها، وخاف صاحب البستان أن يخبرهم بما فعله في الليلة السابقة.

ولما قتل بكر صدقي بعد عدة شهور، وجاء أقارب جعفر العسكري يبحثون عن جثمانه، أخبرهم صاحب البستان بما كان من أمره.

وقال عبد الرزاق الحسني، في الجزء الرابع من "تاريخ الوزارات العراقية" (الطبعة الثانية)، إن جعفر العسكري، اعتماداً على ما له من منزلة ومحبة في نفوس الضباط، ذهب لمواجهة زعماء حركة الانقلاب، ليحول دون توسّع الحركة. وقد مضى في طريق بعقوبة، يرافقه الرئيس الحاج شاكر القرة غولي، فلما وصل إلى نقطة "المخفر"، تقدمت منه سيارة عسكرية، نزل منها الرئيس إسماعيل عباوي، وطلب منه أن يترك سيارته، ويركب معه لمقابلة الفريق بكر صدقي، بعد أن جرّده من مسدّسه وبعض أوراقه، ورفض أن يصطحب معه أحداً من رفاقه، فلم يسع العسكري غير الامتثال، وأخذ إلى نهر الوزيرية المندرس، حيث أطلق عليه الرصاص، فسقط ينشحّط في دمه، ويلفظ النفس الأخير. وأحضر شاكر القرة غولي أمام بكر صدقي، فأمره بالعودة إلى بغداد، فقال شاكر: "أنا جئت بوزير فهل أرجع بحقيبته؟"، وقد نقل جثمان جعفر إلى المقبرة الملكية ببغداد، في ٤ تشرين الأول ١٩٣٧ باحتفال مهيب.

رثاه عند مصرعه معروف الرصافي فقال:

للجعفرين شهادة الأبرار ... للعسكري وجعفر الطيّار

هذا قضى بيد اللئام مضرجا ... بدم، وذاك بأنْصُل الكفّار

هذا لموطنه وذاك لربّه ... وَقَفا أجلّ مواقف الأبرار

إلى أن يقول:

يبكي العراق لفقد سائس حكمه ... شجواً وقائد جيشه الجرّار

يزهو محيّاه الوضيء كأنّه ... قمر يشعّ إليك بالأنوار

يبكي بكاء المتقين تضرّعا ... طوراً ويضحك ضحكة الفجّار

وتراه يعمل في المقرّ معبِّساً ... ويهشّ مبتسماً إلى الزوّار

وتراه بين مجالسيه ممازحاً ... وتراه مصطخبا بيوم شجار

هذا هو البطل الذي فجعت به ... صيدُ البلاد وسادة الأمصار



ياسين الهاشمي

(١٨٨٤ - ١٩٣٧)

أحد بناة الدولة العراقية والمهيمنين على سياستها في عهد نشأتها، ينتمي ألى أسرة علوية. هو ياسين حلمي بن السيد سلمان بن ياسين الهاشمي، ولد في أواخر سنة ١٨٨٤، في محلّة البارودية من أحياء بغداد، وكان والده مختار المحلة، ومحاميا مأذونا بالترافع في المحاكم الشرعية. وقد أتمّ ياسين دراسته الإعدادية في بغداد، ثم قصد إستنبول (١٨٩٩)، والتحق بمدرستها العسكرية، فتخرج ملازما ثانيا سنة ١٩٠٢، وواصل الدراسة في كلية الأركان، وتخرّج منها سنة ١٩٠٥.

عاد إلى العراق ضابطا، فخدم في الجيش التركي السادس، المرابط في بغداد. ولما أعلن الدستور العثماني سنة ١٩٠٨، رُفع إلى رتبة صاغ قول آغاسي (أي رائد). واشترك بعد ذلك في حرب البلقان، ثم عين رئيساً لأركان حرب الفيلق الثاني عشر في الموصل (١٩١٣)، بقيادة أسعد باشا الدّرزي، ورفع إلى رتبة مقدم. وقد آمن بالمبادئ العربية منذ شبابه، وانضم إلى حزب العهد السرّي، الذي ألفه عزيز علي المصري، وأسس فرعا له في الموصل.

عندما نشبت الحرب العظمى، في خريف سنة ١٩١٤، أرسل مع فيلقه إلى حلب (١٩١٥)، ثم نقل إلى رئاسة أركان الفيلق السابع عشر في إستانبول، ورفع إلى رتبة قائممقام (عقيد) في أيلول ١٩١٥. وعين قائدا للفرقة العشرين، ثم أرسل على رأسها إلى ساحة غاليسية، للإشتراك في الدفاع عن النمسا، فأبلى في مواقعها بلاءً حسنا، وصدّ الهجوم الروسي في صيف ١٩١٦، وقلّده القيصر الألماني "ولهلم" الثاني، الذي زار الجبهة، وساماً عسكرياً. وقد رفع

على إثر ذلك، إلى رتبة ميرآلاي (عميد)، وأرسل على رأس فرقته إلى فلسطين. وقـاد هناك الفيلق الرابع والعشرين، ثم أنيطت به قيادة الفيلق الثامن في شرقي الأردن، التي كلف بالدفاع عن نهرها (نهر الأردن).

وعندما شنّت جيوش الجنرال اللنبي هجومها الكاسح، فارتدت القوّات التركية على أعقابها، انسحب ياسين الهاشمي إلى دمشق. لكن الجيش العربي دخل الشام ظافراً، في أول تشرين الأول ١٩١٨، فاستدعي القائد العربي، الذي ظلّ يحارب إلى جانب الأتراك من مخبئه، في عاصمة الأمويين، وعين رئيسا لأركان حرب حاكم سوريا العسكري في حكومة الأمير فيصل، ثم رئيسا لديوان الشورى الحربي، ومنح رتبة أمير لواء.

اعتقلته السلطات البريطانية، في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٩، لتشجيعه الحركات الوطنية العربية، فظل سجينا في اللّد بفلسطين نحوا من ستة أشهر، حتى أطلق سراحه وعاد إلى منصبه بدمشق (١٦ أيار ١٩٢٠). وقد قال فيه معروف الرصافي على إثر اعتقاله:

يـاسين، إنـك بالقـلوب مشيَّعُ	أفـأنت للـوطن العزيز مودِّعُ؟
لا تـجزعنّ فـإنّ خلفـك أمـة	تمشـي كمشيك للعلاء وتتبع
إن أخرجوك من المواطن مكرهـا	فالشعب خلفك هائج لا يهجع
أو غيّبـوك فـإنّ أمـرك حاضر	أو ثبّطـوك فـإنّ جيشك مسرع

بعد انهيار الدولة الفيصلية في سوريا، إثر موقعة ميسلون (٢٤ تموز ١٩٢٠)، اعتكف الهاشمي في الشام، وعمل في التجارة، فلم يحالفه التوفيق. وعاد إلى بغداد في ٥ أيار١٩٢٢، فعين متصرفا (محافظا) للواء المنتفق (٢٩ حزيران ١٩٢٢)، حتى استقال في ١٥ تشرين الأول ١٩٢٢. ومنح في تلك السنة رتبة فريق في الجيش العراقي الناشئ، ثم اشترك في وزارة عبد المحسن

السعدون، وزيراً للمواصلات والأشغال، في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ وإلى ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٣، وعهد إليه بوكالة وزارة الأوقاف أيضا في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٢.

وانتخب نائبا عن بغداد في المجلس التأسيسي، فلمّا انعقد المجلس اختير نائبا ثانيا للرئيس (٢١ آذار ١٩٢٤). ثم ألّف وزارته الأولى في ٤ آب ١٩٢٤، وتقلد وزارة الدّفاع علاوة على الرئاسة. وأنهى الانتخابات النيابية فاستقال في ٢٦ حزيران ١٩٢٥. وانتخب نائبا عن بغداد مرة أخرى في (تموز ١٩٢٥)، وأعيد انتخابه في أيار ١٩٢٨ إلى تموز ١٩٣٠. وأسس حزب الشعب في تشرين الثاني ١٩٢٥، ورأسه وقاد المعارضة في المجلس. وكان وزيراً للمالية في الوزارة العسكرية الثانية، من ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ وإلى ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨. كما قام بأعباء وزارة المعارف بالوكالة، من ١٣ تموز وإلى آب ١٩٢٧.

تقلّد منصب وزارة المالية للمرة الثانية في الوزارة السعدونية الرابعة (١٩ أيلول ١٩٢٩)، ووزارة ناجي السويدي التي تلتها (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩) إلى آذار ١٩٣٠. وانتخب نائبا عن بغداد للمرة الثالثة (تشرين الثاني ١٩٣٠) وألف حزب الإخاء الوطني في ذلك الشهر نفسه، وتزعّم المعارضة ضدّ حكومة نوري السعيد، والمعاهدة العراقية البريطانية، فاستقال من النيابة مع زميليه رشيد عالي الكيلاني وعليّ جودت الأيوبي في ١٦ آذار ١٩٣١.

عاد إلى تولي المالية للمرة الرابعة في وزارة رشيد عالي الكيلاني الأولى (٢٠ آذار ١٩٣٣)، والثانية (٩ أيلول ١٩٣٣) إلى (٩ تشرين الثاني ١٩٣٣)، وانتخب نائبا عن بغداد في آذار ١٩٣٣، وجدّد انتخابه في كانون الأول ١٩٣٤ وآب ١٩٣٥. وقد ألف وزارته الثانية في ١٧ آذار ١٩٣٥، فظل في

الحكم إلى ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦، حين اضطر إلى الاستقالة على إثر انقلاب بكر صدقي.

غادر ياسين الهاشمي بغداد في مساء ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٦ إلى الشام، ثم أقام في بيروت وتوفي بها في ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧. وحمل جثمانه إلى دمشق، ووري في التراب بفناء الجامع الأموي، إلى جانب صلاح الدين الأيوبي.

***

كان ياسين الهاشمي عبقريا متعدّد السجايا: نشأ نشأة عسكرية، فكان جنديا ألمعياً، وقائداً ممتازا برّز في ساحات غاليسية وفلسطين. وكان سياسياً حكيماً، قويّ الشكيمة، صلب العود، فهو في الحكم منفذ فعّال، لا يهن ولا يتردّد، وهو في المعارضة يقرن الشدّة باللّين، ويقدّم المصلحة الوطنية على المصالح الشّخصية والحزبية.

وكان وطنيّا غيوراً على استقلال العراق وتقدّمه، مؤمنا بوحدة الأمة العربية وتضامن أقطارها، مكافحاً في سبيل سوريا وفلسطين وسائر أقطار العروبة، مطالبا بحقوقها، معتزا بكرامتها، راعياً لعهد أبناسها الوافدين إلى العراق.

وكان خطيبا مفوّها يأسر ألباب السامعين، واقعياً وإيجابياً في سياسته بالرّغم من حماسته واندفاعه، مؤمناً بحرية الصحافة والكلام. وجده أمين الريحاني، حين زار العراق سنة ١٩٢٢، كئيبا يرتسم الحزن على ملامحه، فظنّ الكآبة طبعا فيه، ثم علم أنّ مرجع ذلك إلى مرض ابنه الوحيد، ووفاته صغيرا. وطبعت الفاجعة نفس ياسين بطابعها، فكان يستغرق في العبادة ويرتاح إلى الموالد والأذكار، ويلازم الصلاة والصيام وتلاوة القرآن.

ومال إلى شؤون المال والاقتصاد، فكان رئيسا للجنة المالية في مجلس النواب (تشرين الثاني ١٩٢٥)، وتقلد مهام وزارة المالية خمس مرّات. ومنحت وزارته الأولى امتياز النفط العراقي في آذار ١٩٢٥، بعد مداولات ومفاوضات طويلة، فلم يتلكأ في إنجاز الاتفاق مع شركة النفظ، اعتقاداً منه بضرورة اشتثمار الموارد، وتنمية ثروة القطر الناشئ. ثم تحمّل تبعة إعفاء حصّة العراق من الديون العامة العثمانية، وهو وزير للمالية، في كانون الثاني ١٩٢٧، بعد أن أحجم عن ذلك سلفه صبيح نشأت، ووقف أمام مجلس الأمة، يعترف بخرقه لأحكام الدستور في سبيل المصلحة الوطنية، ويطلب أن يحال على لجنة تحقيق برلمانية. ووضع ردّا على تقرير الخبير المالي البريطاني، السير إدوارد هيلتن يانغ، الذي زار العراق سنة ١٩٣٠، لدرس شؤونه الاقتصادية والمالية، وقد طبع ردّ الهاشمي بكرّاس في تلك السنة. ورأس الوفد العراقي إلى المؤتمر الاقتصادي العالمي، المنعقد في لندن في حزيران ١٩٣٢. ووضع في عهد وزارته الثانية سنة ١٩٣٦، أول مشروع عمراني لخمس سنوات، بغية تنفيذ مشاريع الريّ، والجسور والطرق، ومباني الجيش، وتنظيم القرى، والصحة إلخ...

تلك جوانب من شخصية ياسين الهاشمي، الذي وصفه رستم حيدر قائلا: "إنه كان أكتم رجال السياسة في العراق سرّا، وأعفّهم لسانا، ومن أوقرهم مجلسا، وأملئِهم مقعدا، وأعمقهم شعوراً بالوطنية، وأبرّهم بالوفاء والصداقة".

ووصفته ابنته السيدة صبيحة الهاشمي فقالت: "كان والدي قليل الكلام، كثير التفكير عادة، ولكنّه في أيام المحن، لا يظهر لنا في البيت سوى البشاشة والحبور... وطالما مرّت علينا ليال لم يزر الكرى جفوننا خلالها،

حيرة عليه، لأنه كان يقضي معظمها متجوّلا على السطح، ناظراً إلى الأمام، أو جالسا على كرسيّ، وملء وجهه علامات التفكير العميق، غير مكترث بانبثاق الفجر وهو على تلك الحالة...".

وقال فيه الشاعر محمد مهدي الجواهري:

عليكم ، وإن طال الرجاء، المعوّل وفـي يدكم تحقيق مـا يُتأمل
وأنتم أخِيرٌ فـي ادّعاء ومـطمـع وأنتم إذا عـدّ الـميامين أوّل

حتى يقول:

تـراهم مطأطين رأسـاً بـمحفـل تـصدّر فيه الهاشمـي المبجل
إذا مشى بـزّ الـمفـارق مَفْـرِق بتاج من النصر الـمبيـن مكلَّل
تـرنّ الـنوادي من مقـال يقولـه كما رنّ فـي بيـت يهدّم مِعْول
وينقلـه بعـض لبعـض تمثُّـلا إذا انفضّ عنه محفل عـاد محفل
وسيّان قـالوا: خطـبة مضريـة لياسين أو قالوا: تـقدّم جحـفل
له فكرة أنكى مـن السيف وقـعة وتدبيره من فتكة الـموت أَقْتَل
ورابط جأش كالحديد، وفوقـه مـن الهمّ والفكر المبرّح كَلْكَل

وقد كان ياسين الهاشمي معتزا بنفسه، شاعراً بتفوقه، طموحاً إلى أسمى المناصب وأعلاها، لينفسح له مجال خدمة الوطن، والعمل في سبيله، فلا بِدْع أن وجد له خصوم كثيرون، من رجال السياسة وغير السياسة. فقال فيه الشاعر محمد علي اليعقوبي، حينما كان يرأس الوزارة، ويتولّى شقيقه طه رئاسة أركان الجيش:

قـالوا: وزارتكم ياسيـن يرأسها وقائد الجيش طه في الميادين
يا ربّ طه وياسيـن، بـحقّهمـا أجر عبادك مـن طه وياسين!

وقال الرصافي سنة ١٩٢٧:

يقولون ياسين عميد وزارة ... تقلّد فيها اسم الرئاسة جعفر

وما ذاك إلاّ أن ياسين عنده ... دهاء به تعنو الأمور وتصغر

فقلت: ولكن ذرّة من نصيحة ... تزيد على ياسين فعلا وتكبر

فلو كان ياسين نصيحا مخلصا ... لكان له شأن على الدّهر يُذكر

ولكنه مُسْتَهْتَرٌ في دهائه ... فحرصاً على الدنيا يكيد ويمكر

أقام على عينيه منظار نفعه ... فمنه إلى كلّ المطالب ينظر

كان ياسين الهاشمي رجلا شعبيا متواضعا، يعتمر السدارة المصنوعة من الصوف الوطني الخشن، ويجلس في سيارته إلى جانب السائق، ويقدم لزوّاره التمر بدلا من الشوكولاتة. ويروى عنه أنه ذهب ذات مساء، وكان رئيسا للوزراء، لتفقّد صحّة سليم حسّون صاحب جريدة العالم العربي، إذ سمع بتوعّك مزاجه. فجاء إلى دار الصحفي مشيا على الأقدام لا يرافقه أحد. وطرق الباب ففتحته له سيدة عجوز، هي أم سليم حسّون، وقالت له: من أنت؟ قال: أنا ياسين، كيف صحّة الأستاذ؟ فقالت: إنه راقد في فراشه بالطابق الأعلى، فاصعد إليه. وسار الرئيس في ساحة الدار ليصعد السّلالم، لكنّ المرأة نادته: ياسين، ياسين، خذ هذا المصباح واحمله معك، فقد حلّ الظلام. وسلّمته مصباحا نفطيا مشعلا، لأن الدار لم تكن منارة بالكهرباء.

ورأى الصحفي الراقد في فراشه في الطابق العلوي وعوّاده منظرا عجيبا: رأوا رئيس الوزراء يتلمّس طريقه إلى الغرفة حاملا المصباح، وعلى ثغره ابتسامة طبيعية، ليسأل عن صحّة المريض بلطف جم، وتواضع أصيل!

وقد رثاه محمّد بهجت الأثري فقال:

صحيفة من كتاب المجد قد طويت ... على مفاتن آثار وأخبار

زهراء حالية العنوان مشرقة كالنـ ... ـجم ليل السرى يهدي بها الساري

كنز على الدهر باقٍ من عُلًى وهدًى | ومن بطــولـة مقدام وإيـثـار

ووثاه مخمد مهدي الجواهري فقال:

ياسيـن إن خسارة أن يـغـتـدي | ذاك الـدّماغ الفذ مـحض رمـيم
وفـجيعـة أن نبتغيك فـلا تُـرى | لـجـلاء جـوّ بـالـبــلاد مَغيم
يا درع مـملكة متيـن نسـجـهـا | وحسام مـلك لـيـس بالـمثلوم
إن العـراق وقد نعيـت موكَـل | مـما دهـاه بـمُقـعـد ومـقـيم
إنا فـقـدنا يــوم فـقـدك كـوكبا | مـا إن تـعوض عـنه غرّ نـجـوم
لله طبّـك فـي السياســة إنّــه | رَوْح الـونى ودواء كل سـقــيم
كم فتـرة دهت العراق عصيــبة | فرّجـتها بـدهائك الـمعلــوم
لله درّك، أيُّ زَعْـزَعْ عــاصـف | فيمـا تـدبّره وأيّ نـسيــم
تعلوك سيمـاء الـخليّ جــلادة | ولقد تكون نـمــوذج الـمهموم
كنت الحفيظ على السياسة داعمـا | ركن الـمفاوض أيّمـا تـدعــيم
قسطـاس حكم كان حلمك وحده | نعم الضّمان عـن انـزلاق حلـوم
كـنت الـمضيء سبيل كلّ عميّـة | تيهاء تـعـتور البـلاد بـهـيــم
صلب العقـيدة لا يـردّك حـادث | في كـلّ ما تبني عـن الـتصميـم
وإذا الـبــلاد تـفرّقـــت آراؤها | شيعا بلا نـهـج لـهــا مـرســوم
أطلعت رأيك بيــنها فتطـايحت | لك عن مكان السيّد الـمخـدوم

***

راود حلم الوحدة العربية أذهان الشّباب العرب قبيل الحرب العظمى الأولى، لكن فكرة الوحدة كانت بادئ الأمر مشوشة، مبعثها مساعي الاتحاديين الأتراك، في تتريك الأقطار العربية التابعة لسلطنة آل عثمان. وكان في مقدّمة الضباط الذين آمنوا بفكرة اللامركزية العربية فـي إستانبول،

عزيز علي المصري ونوري السعيد ونفر كبير من الشباب العسكري والحقوقي.
ثم جاءت الحرب العظمى وثورة الحجاز سنة ١٩١٦، لتعزّز فكرة الاستقلال والاتّحاد. ومن الغريب أن ياسين الهاشمي، وكان ضابطا كبيرا في الجيش التركي، لم يتزعوع ولاؤه لتركيا، بل بقي مخلصا لها حتى دخول القوات العربية إلى الشام، واندحار الترك وتفكّك دولتهم.

لكن ياسين الهاشمي كان زعيما قويا صلبا، فعندما أصبح رئيسا للوزراء للمرة الثانية سنة ١٩٣٦، قرّر تزعم حركة تحرير الأقطار العربية وتوحيدها، والتف حوله الشباب الوطني، الذي درس وحدة ألمانيا وإيطاليا في القرن التاسع عشر، واتخذ من ياسين "بيسمارك" أو قلْ "كافور" العرب.

وقد ساند ياسين الثورة الفلسطينية، وفتح أبواب العراق للزّعماء السوريين اللاجئين، وفي مقدمتهم شكري القوتلي. لكن مشاكل العراق الناشئ وسياسته المعقدة، والظروف العالمية والعربية عامة، لم تترك له مجال العمل كثيراً في النهج الذي اختاره، وكان مرغما على صرف جهوده في الشؤون العراقية المحلية. ولم يلبث أن قضى على حكمه خصومه من أمثال بكر صدقي، وحكمت سليمان، ومحمد جعفر أبو التمن المعارض المزمن. وقد سئل أبو التمن، الذي أصبح وزبراً للمالية في الحكومة الجدبدة، عن رأيه في مساعدة البلدان العربية الشقيقة على نيل استقلالها، فقال ما مضمونه: إن صاحب الدّار المتهدّمة يفكر في تعمير داره، قبل أن يمضي إلى بناء دور جيرانه.

ذكرت المس جرترود بيل في رسالة لها إلى أبيها، مؤرخة بتاريخ ٣١ آب ١٩٢٢، أن ياسين باشا زارها في مكتبها، إذ كان متصرّفا في الناصرية مدة ستة أسابيع، واطّلع على المشاكل العشائرية. قالت له: "هل تعلمت درسا؟"

فأجابها: "لقد تعلمت كلّ ما يستطيع شخص مّا أن يتعلمه في مدى ٤٠ يوما"، وواصل ياسين كلامه فقال إنه قلق على مصير البلاد. لقد طالع صورة المعاهدة العراقية البريطانية، وليس هناك عراقي - حسبما يراه هو - يتوقّع شروطا على هذه الدّرجة من السخاء. فلماذا لم يقبلها الملك؟ وأضاف قائلا: "إن الخطأ خطؤكم، لماذا لم تمسكوا به؟ لماذا سمحتم له بالاسترشاد بأناس ينتهون به وبنا إلى الدّمار؟...".

وأضافت بيل التي كانت تلقب بالخاتون تقول: "أعتقد أن ياسين رجل القدر، فهو أشد ذكاء وحزما من أي عربي أعرفه. لعله لا يملك متانة خلق علي السليمان شيخ الدليم، لكنه أوسع دراية بالأمور، والملك فيصل يعرف قوّته ويخافها، غير أنه بغروره الشّديد، يعتقد أنه يستطيع السيطرة على ياسين واستخدامه. أعتقد أن ياسين سوف ينال الحظوة لدى الملك بخضوعه الظاهر، حتى إذا ما ثبّت مركزه، قبض على عنق الملك وأرغمه على الانصياع لسياسته. سوف يتلوّى الملك كالثعبان، ولعلّ مستقبل العراق سوف يعتمد على انتصار ياسين. وإذا قدّر له الانتصار فإن تاريخ العراق سوف يعيد نفسه...سيكون ياسين "مدير البلاط الذي يحكم، ويكون الملك رئيسا رمزيا...".

وذكرت المس "بيل" ياسين الهاشمي بعد ذلك، في العديد من رسائلها. فقالت في رسالة لها مؤرخة بـ٢١ أيار ١٩٢٤، متحدثة عن المعاهدة العراقية البريطانية المعروضة على المجلس التأسيسي، ومماطلة النوّاب في المصادقة عليها، أنها تعتقد أنهم سيرون منظرا عجبا، منظر المعاهدة وهي يصادق عليها عن طريق ياسين. وأضافت قائلة: "إنّ له نقاطا سودا، لكنني أحبّ الرجل، فله سحره، ويعطي شعورا بالقوة. ذهبت لزيارته قبل أسبوعين يوم

العيد، فرحّب بي ترحيبا لم أجده في أيّة دار أخرى، وأصرّ على مرافقتي لرؤية زوجته وبناته الصغيرات الثلاث. حياته العائلية جميلة، وأعتقد أنه قلّما يوجد في بغداد رجل آخر يمكن قول ذلك فيه".

وقالت في رسالة ثالثة إن ياسين الهاشمي قوة يحسب لها حساب، لأنه يحظى بتأييد المتطرّفين. وهو أقل خطراً في داخل الوزارة مما في خارجها. لقد عزم أن ينقلب ويؤيد المعاهدة، وعمل نحو أسبوع لهذا الـهدف. ثم وجد أنه لا يستطيع السيطرة على جماعته، وبدلا من خسران ثقتهم، وبالرغم من اعتقاده بأن ذلك النهج قد يؤدي إلى الدمار، رفض المعاهدة". وأضافت قائلة تخاطب أباها: "يجب أن تتذكر أن أحداً منهم لم يكن يعتقد أننا نذهب، فلذلك لا خطر حقا فـي رفض الـمعاهـدة".

ولما ألف ياسين وزارته الأولى في آب ١٩٢٤ قالت المس بيل إنه جاء لزيارتها مع ساسون وزير المالية. ولما صافحها ياسين قال لها: "نريد معونتكم، ومعونتك أنت بوجه خاص".

وذكر الدكتور علي الوردي في "لمحاته الاجتماعية من تاريخ العراق الحديث" (الجزء السادس)، أن ياسين الهاشمي كان يتودّد إلى المس "بيل"، السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد، في أثناء اجتماع المجلس التأسيسي سنة ١٩٢٤، وذلك لاكتساب ثقتها، والتوصل إلى رئاسة الوزراء. وقد كتبت الـمس "بيل" تقول: "إن لديه وصمات داكنة، ولكنني مع ذلك أحبه، إنه يملك جاذبية، ويعطي الإنسان إحساسا بالقوة...".

وتحدث ناجي شوكت في كتابه "سيرة وذكريات ثمانين عاما"، عن ياسين الهاشمي، فقال إنه يرى فيه كل الصفات التي تؤهله للزعامة، على الرغم من اختلافه معه بخصوص النظام الأصلح للنواحي الاقتصادية

والاجتماعية. وقال إن ياسين كان واحد أربعة يعتبرون مسؤولين عن بذر بذور الإقطاع فـــي العراق (والثلاثة الآخرون في رأيه هم: حكمت سليمان، ورشيد عالي الكيلاني، ورستم حيدر). وكان لياسين شركة مع عليّ الكريم أحد رؤساء عشائر سامراء، في مقاطعة مكيشيفة، تتمثّل في أرض أميرية في الأصل استولى عليها، كما استولى غيره من رجال السياسة على أراضي أخرى، ثم وضعوا قوانين لتثبيت إقطاعهم، كقانون واجبات الزراع وقانون اللَّزمة.

يوسف السويدي

(١٨٥٤ - ١٩٢٩)

آل السويدي أسرة عراقية قديمة، تنتمي إلى الشيخ عبد الله أبي البركات، ابن الشيخ حسين بن مرعي بن ناصر الدين، الذي رفع نسبه إلى الموفق طلحة بن جعفر المتوكل، الخليفة العباسي ابن المعتصم بن هارون الرشيد. وكان الشيخ عبد الله (١٦٩٣ - ١٧٦١) من أعلام عصره، عرف بمناظراته المشهورة مع علماء إيـران والأفغان على عهد نادر شاه. ونقل عباس العزاوي في الجزء الثاني من كتابه "تاريخ الأدب العربي في العراق"، عن مخطوطة "النفحة المسكية في الرحلة المكية" للشيخ عبد الله السويدي، أن نسبته هذه جاءته - كما قال - من سويد أبي عمه من جهة الأم. وسببها أن صديقا لـه كان يراسله من عـانة، فيكتب إليه بعنوان "عبد الله ابن أخي أحمد بن سويد"، ثم استطال ذلك فكتب أخيرا "عبد الله السويدي"، فغلبت هذه النسبة عليه، مع أنهم كانوا يسمون "أولاد مرعي" الذي هو جدّهم. وأصل العائلة من الدور، قرية شرقي دجلة على شاطئها فوق سامراء، لكن الشيخ عبد الله ولد في بغداد.

والشيخ يوسف بن نعمان (١٨٠٠ - ١٨٦٣) ابن محمد سعيد بن أحمد بن عبد الله السويدي، ولد ببغداد سنة ١٨٥٤، ودرس مقدمات العلوم. ثم قرأ على الشيخ عبد السلام الشواف، وحصّل العلوم العقلية والنقلية، ومال إلى الأدب وقرض الشعر، وانتخب سنة ١٨٧٩ عضوا بمجلس بلدية جانب الكرخ. ثم عين قاضيا فتنقل في أقضية العراق وألويته، وتولى القضاء في الكوت (١٨٨٦). وزار الآستانة سنة ١٨٨٩، ومكث في ربوعها أكثر من عشرة أشهر.

وكان بعد سنين من ذلك قاضيا في العمارة، فعضوا بمحكمة استئناف بغداد، حتى إذا ما أعلن الدستور العثماني، اختير عضوا في مجلس إدارة الولاية سنة ١٩٠٩، ونال حظوة لدى الوالي المصلح ناظم باشا. لكن جمال بك الذي ولي الحكم في بغداد في آب ١٩١١ ناوأه واعتقله، ثم اضطر على الإفراج عنه بأمر من الآستانة.

عندما نشبت الحرب العظمى سيق يوسف السويدي سنة ١٩١٥ إلى لبنان، ونفي مع أحرار العرب إلى بعض قرى الأناضول. وسمح له بعد ذلك بالشخوص إلى الآستانة، فأقام فيها حتى آذنت الحرب بالانتهاء، فعاد إلى بغداد عن طريق سوريا في حزيران ١٩١٩.

واصل جهاده لتحرير العراق من الاحتلال البريطاني، فلما طلبته السلطة تمكن من مبارحة بغداد إلى مراكز الثورة العراقية، حيث ناضل حتى خرج مع من خرج من الزعماء إلى البادية (تشرين الثاني ١٩٢٠). وحلّ في ربوع الشام، ومنها غادر إلى القاهرة وجدّة، ثم قفل راجعا إلى بغداد، في ركاب الأمير فيصل المرشح للعرش في حزيران ١٩٢١.

اختار يوسف السويدي طريق الكفاح، وهو الشيخ المسنّ، في أثناء الثورة العراقية، وتحمل المتاعب والمشاق. وقد حدثني الشيخ محمد رضا الشبيبي أنه، حين أزمع العودة من دمشق إلى بغداد عن طريق البادية سنة ١٩٢٠، اجتمع به ناجي وتوفيق السويدي، ورجياه أن يلتقي بأبيهما يوسف ليحذره ـ وهو الرجل الشيخ ـ من العمل في السياسة ضد الإنكليز، لأن هؤلاء ذوو قوة وصولة، وهم يؤيدون العرب في مطامحهم، وبلّغ الشبيبي الرسالة إلى الشيخ يوسف السويدي، فلم يأبه لها واستمر على مساعيه الوطنية.

عند قيام الحياة النيابية في العراق سنة ١٩٢٥، عين يوسف السويدي عضوا بمجلس الأعيان، واختير أول رئيس له في ١٦ تموز ١٩٢٥. وجدّد انتخابه للرئاسة إلى ١٦ تموز ١٩٢٩. وأدركه الموت ببغداد في ٢٨ آب ١٩٢٩، فشيع إلى مثواه الأخير في مأتم مهيب، ورثاه الأعيان والأدباء والشعراء.

وقد تقلّد اثنان من أبنائه رئاسة الوزارة العراقية، وهما ناجي وتوفيق. أما ابنه علي ثابت بك فقد كان متصرفا، واغتاله الاتحاديون سنة ١٩١٥ في جهات ديار بكر، لدفاعه عن نصارى العرب في أثناء مجازر الأرمن خلال الحرب العظمى.

أدبه وشعره

وضع يوسف السويدي تصانيف أدبية منها كتابه "الخاطرات"، الذي ضمّنه خواطره ومذكّراته. ومن شعره تقريظ لكتاب "غالية المواعظ" للسيد نعمان خير الدين الألوسي، قال فيه:

إمام العصر خير الدين أضحت ... فضائله تعطّر كلّ نادي
له شرف على العيّوق يسمو ... ومجد حاز للسبع الشّداد
همام قد سما فضلا وعلما ... ووافته المفاخر بانقياد
لقد كشف الغياهب عن قلوب ... محجّبة بأردية الفساد
و"غالية المواعظ" قد أبانت لنا ... سبل السّماحة والرّشاد

وذكره محمود شكري الألوسي في كتابه "المسك الأذفر"، فأثنى على مواهبه، وتنبأ له بإحياء ما اندرس من آثار آبائه وأسلافه، بجميل محاسنه وشريف أوصافه. وقال إن له نثرا لطيفا وشعرا طريفا.

وقال عبد المجيد الشاوي عند مبارحته لمدينة العمارة:

إن العمارة أظلمت أنحاؤها ... وتنكرت مذ سار عنها يوسف

فعيون أهليها تفيض مدامعا ... وقلوبهم بفراقه تتلهف

وقال فيه الشيخ محمد حسن أبو المحاسن:

يقولون لي من للمكارم يرتجى ... من ذا الذي يأوي إلى ظلّه اللاجي؟

فقلت: اقصدوا دار السلام ويمّموا ... ربوع على ما خاب في قصدها الراجي

وشمّوا شذى عَرْفٍ من العرف عاطر ... وشيموا سنا بدر على الكرخ وهّاج

هناك السويدي الذي في ربوعه ... محط الرجال الوافدين أولي الحاج

وقال أيضا:

سمت بغداد عزًا وافتخارا ... بعزمة يوسف الشهم الهمام

عظيم من بني العباس فيه ... جلاء الخطب والكرب العظام

وقال الشاعر قاسم الشعّار الموصلي:

متشرّف ويحقّ أن أتشرّفا ... بتحيتي علم السيادة يوسفا

ابن السويدي صنو هارون الرشيد ... وجدّه الباس عمّ المصطفى

سيماؤه في وجهه فَلِذلِكُمْ ... رمقته أحداق الرّجال تلهّفا

وأثنى الشعراء على جهاده الوطني، فقال الشيخ محمد مهدي البصير، من قصيدة عند رجوعه إلى بغداد سنة ١٩٢١:

بغداد تلك وهذه أقمارها ... طلعت بأوج سمائها أنوارها

سفرت تنير بها كواكب سعدها ... من بعد ما نزحت بها أسفارها

رجعت إلى بغداد درّة تاجها ... وإلى يد العلياء عاد سوارها

أن عاد يوسف في سلالة مجده ... فزعت به الأوطان وهو منارها

ورثاه رجال الشعر والأدب عند وفاته فقال جميل صدقي الزهاوي:

بغداد ثكلى والفقيد همام والحزن طام والمصاب جسام
سهم أصاب من العراق صميمه فمشت إلى أطرافه الآلام

وقال ناجي القشطيني:

قم لا عدمتك أيها الضرغام حاشاك ترقد والضيوف قيام
قم لا تروّعهم ببطئك عنهم فالزائرون لهم لديك ذمام
جاؤوا كعادتهم إليك وما دروا أن حال ما بين اللقاء حمام
الله أكبر فقد فقدتم من به تزهو الربوع وتزدهي الأيام
كنتم تصدّون الخطوب وتنجلي عنكم بطلعة وجهه الآلام

وقال عبد الرزاق الهاشمي:

بكى عليك التقى والفضل والهمم يا يوسف وبكاك الحزم والشمم
رزأت شعبك يا رمز المفاخر يا ذؤابة المجد فارتاعت لك الأمم

وقال عبد الرحمن البناء:

عظم الخطب بموت العظماء يا عيون المجد جودي بالبكاء
واندبي يا أمة العرب على يوسف الندب زعيم الزعماء

وقال فاضل الصيدلي:

جفوت الشعر حتى قد جفاني وعقّتني القريحة والمعاني
ولست بحاجة للشعر لولا نعيّ القوم يوسف قد شجاني
وما جزعي لمحتوم المنايا ولكن للمواطن والأماني
لمغوار هو العضد المرجى لدفع كريهة والسّاعدان

وقال مصطفى علي:

"شخصية أبية، ما استنامت لضيم، ولا استخذت لظلم. شخصية قوية، اعتادت النضال والمكافحة، فلا تلتذ إلا بهما، ولا تستطيب العيش إلا معهما...".

ووصفه طه الراوي فقال: "كان رحمه الله مجمع سجايا رفيعة، ومزايا لم تتوفر في غير الأفذاذ من كبار الرجال. وأظهر ما كان يمتاز به من السجايا البارزة، حبه للحرية، وتقديسه لكل ما يتصل بها، أو يتفرّع عنها في مظاهرها المختلفة. فقد كان حرّا في قوله، وفي عمله، وفي معتقده...يقول الحق ويعمل بما يقول، ويجاهر بعقيدته، لا يخشى في ذلك لومة لائم...".

"ولم يكن يحرص على شيء، أشدّ من حرصه على حفظ كرامته، وصيانة شرفه...تجده حليما متواضعا ليّن العريكة، حتى إذا شعر بأن يدا تمتد إلى شرفه تحاول مسّه، أو إلى كرامته تريد جسّها، هنالك تجد البحر وقد هاجت غواربه، وتماوجت جوانبه...كان سلفي العقيدة، شديد التمسّك بجوهريّات الدين، ثم لا يبالي بعد ذلك بنبذ البدع والخرافات، التي ألصقها في الدين أهل الإفك والجهالات... أما عقيدته السياسية فكانت واضحة جلية، لا يغشاها شيء من غبار التردّد، ولا يمازجها كثير ولا قليل من الشك، تلك هي: الاستقلال بمعناه الحقيقي، وكفى".

وقال منير القاضي في رثائه:

صروف الليالي أقصري وترفقي	فقد حُكّمت فينا عظام المصائبِ
ففي كل قطر للعراق مناحة	وكلّهمُ ما بين ناع ونادبِ
تداعت صروح المجد في عرصاتنا	وخرّت رؤوس كالنجوم الثواقبِ

السيد محمد الصدر

(١٨٨٣ - ١٩٥٦)

من رجال الدين والسياسة في العراق، كان في شبابه وكهولته ثائرا، منافحا عن حرية بلاده واستقلالها، حتى إذا ما أنشئت المملكة العراقية الوليدة، تبوّأ أسمى مناصبها، وأصبح موضع ثقل في السياسة، وعنصر اعتدال وتهدئة ورزانة، يرجع إليه في إبان الأزمات والانقلابات، التي عصفت بالدولة الناشئة، في العقود الأولى من تأسيسها.

وكانت له - على الأخص - مواقف مشهودة في أيار ١٩٤١، حين دعا إلى الأناة والتعقل، وتعهّد بالمحافظة على حياة الملك الطفل فيصل الثاني، وبعد ذلك في كانون الثاني ١٩٤٨، عندما دعي إلى تقلد رئاسة الوزراء وتهدئة الأفكار. لكنه كان رجلا وقوراً، صادق النهج، لا قِبَل له بمجاراة أصحاب الأحابيل السياسية من رجال الحكم.

ولد محمد الصدر في الكاظمية في ٣٠ تشرين الأول ١٨٨٣، ونشأ في كنف والده السيد حسن الصدر (١٨٥٦ - ١٩٣٥)، الذي كان مرجعا من مراجع الدين في عصره. وينتمي إلى أسرة توارثت الزعامة الدينية جيلا بعد جيل، ينتهي نسبها إلى الإمام موسى بن جعفر، والسيد حسن صدر الدين بن هادي، بن محمد علي بن صالح، بن محمد بن زين العابدين، السيد نور الدين الموسوي الحسيني.

ولما بلغ سنّ الرشد، شدّ الرحال إلى النجف سنة ١٨٩٨، للدرس في معاهدها، فقرأ على علمائها المنطق والمعاني، والبيان والبديع والفقه

والأصول، والعروض، والهيئة، والرجال والحديث. وعاد إلى الكاظمية بعد ثماني سنين، فلازم والده وانتفع بدروسه.

كان منذ شبابه مولعا بالقنص والفروسية، إلى جانب المطالعة والدرس. وتأمّل حال الأمة العربية، فتطلّع إلى استقلالها ورقيّها. وناهض بعد ذلك الاحتلال البريطاني للمطالبة بحقوق وطنه، وكان من زعماء النهضة، والقائمين بالاجتماعات والمظاهرات من أجل الاستقلال. واشترك في تأسيس حزب الحرس الوطني السرّي وتولى رئاسته، وعندما صبت السلطة نقمتها على رجاله، خرج من الكاظمية إلى مراكز الكفاح في أنحاء ديالى، واضطلع بالقيادة وحمل البندقية. ولما أخمدت نار الثورة في دلتاوة، ذهب إلى جهات الفرات، ثم رمت به المقادير في برّ نجد، مع رهط من أصحابه الأحرار. ومضى إلى سوريا في تشرين الثاني ١٩٢٠، ومنها إلى القاهرة فجدّة. وعاد إلى العراق بصحبة الأمير فيصل، بعد إعلان العفو العام في حزيران ١٩٢١.

ولما اشتدّت الظروف السياسية في بغداد في آب ١٩٢٢، دعي إلى الخروج من العراق، فقصد إيران ومكث فيها سنة وعشرة شهور.

افتتح الحكم النيابي في ١٦ تموز ١٩٢٥، فعيّن عضوا بمجلس الأعيان إلى يوم وفاته. وانتخب رئيسا للمجلس على إثر وفاة رئيسه الأول يوسف السويدي، فنهض بأعباء الرئاسة من ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩ إلى ٢٧ شباط ١٩٣٧، ثم من ٢٣ كانون الأول ١٩٣٧ إلى كانون الأول ١٩٤٢، ومن ٧ شباط ١٩٥٣ إلى آخر تشرين الثاني ١٩٥٥. وكان رئيسا للوزراء في ظروف عصيبة من ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ وإلى ٢٦ حزيران ١٩٤٨. وتولّى رئاسة هيئة النيابة مرارا متعدّدة، في غياب الملك والوصيّ على العرش عن العراق.

أدركته الوفاة في بغداد في ٣ نيسان ١٩٥٦، فأبّنه توفيق السويدي في مجلس الأعيان قائلا: "لقد كان المرحوم الصدر، من العناصر الرزينة المعتدلة في التفكير والعمل. وقد قام في مختلف أدواره السياسية، بما يؤكد هذه الصفات الممتازة فيه، فعرف بكونه رجلا عطوفا يحب الخير ويعمله، ويسعى إلى التفاهم، حتى مع العناصر المفرطة في التفكير السياسي والاجتماعي...".

مدحه الشعراء في مختلف أدوار حياته، وأثنوا على مواقفه البطولية، فقال الشيخ سليمان الظاهر، عضو المجمع العلمي العربي بدمشق:

نور النبوة من جبينك يصعد إن لم تكن طه فأنت محمّد

وقال الشيخ مهدي البصير:

وقد كلأ الدين الحنيف محمد كما ناضلت دون العرين ضراغمه
تسلّح لكن بالفضائل فكره ليقضي على الرّوح الذي لا يلائمه
يقوم بما يوحي إليه ضميره وإن عرضت صيد الرجال تقاومه
رضيناه محمود النقيبة مصلحا إذا جل أمر راعنا متفاقمه

ومما يذكر أنه أثناء المظاهرات والاجتماعات الوطنية، التي كانت تقام في بغداد في صيف سنة ١٩٢٠، كان السيد محمد الصدر يأتي من الكاظمية بالترام ليلة الجمعة، فيستقبله في المحطة موكب ضخم، ويرافقه الناس إلى جامع الحيدر خانة أو غيره، حيث كانت تلقى الخطب والقصائد الحماسية. وقيل إن البصير كان يخطب ذات ليلة، فاستشهد ببيت أبي فراس الحمداني:

ونحن أناس لا توسط بيننا لنا الصدر دون العالمين أو القبر

فلم يكن من جمهور المستمعين إلا أن صاحوا: فليحيَ الصدر!

وقال الشيخ محمد أسد الله الكاظمي يمدح الصدر:

بلغت السّما عزّا وفقت السّهى قدرا وطال بأدنى مجدك الأنجم الزّهرا

وأرغمت آناف الأعادي بهمّة لؤيّ سمت مجدا وطالت بها فخرا

وقال الشيخ رضا آل ياسين:

قدم الزعيم وأقبل العمل فاليوم لا وهن ولا كسل

قدم الزعيم فحيّ موكبه حيث الرجاء يسير الأمل

وإذا أطلّ بنور طلعته فقل السلام عليك يا بطل

ورثاه الشعراء. فقال محمد رضا شرف الدين:

صدر النديّ خلا فأين محمّد؟ هيهات يملأ جانبيه سيّد!

يا من فقدنا واحدا في دهره إنّا فقدنا عالما بك يسعد

إنّا فقدنا فيك جامع حيّنا سيّان منّا مؤمن أو ملحد

وقال جميل أحمد الكاظمي:

يا حامليه رويدا تحت محمله على الرؤوس فقد حمّلتمُ البطلا

ما كان أثقله يوم الرحيل هدى والمجد والفضل في أعواده ثقلا

إن خفّ ما خفّ إلا في الوغى ذرباً سيفا بكفّ إله الكون قد صقلا

ناجي السويدي

(١٨٨٢ ـ ١٩٤٢)

إبراهيم ناجي بن يوسف السويدي، رئيس مجلس الأعيان، ابن نعمان بن محمّد سعيد، بن أحمد بن عبد الله السويدي، ولد ببغداد في ٢٢ آذار ١٨٨٢، ودرس في مدرستها الإعدادية، وأخذ العلوم العربية عن محمود شكري الألوسي وغلام رسول المولوي. ثم شدّ الرحال إلى إستانبول، ودرس في كلية الحقوق، ونال إجازتها سنة ١٩٠٥. واشترك بعد إعلان الدستور في دورة المدرسة الملكية، ونال شهادة الاختصاص في الإدارة والسياسة. وكان أثناء إقامته بالعاصمة التركية، مواظبا على مطالعة كتب الأحرار من الأدباء، ومتابعة الحركة العلمية والوطنية.

عيّن في مطلع حياته العملية مدّعيا عاما لمحكمة اليمن (١٩٠٦ ـ ١٩٠٧)، ورئيسا لمحكمة التجارة في البصرة (١٩٠٨)، وحاكما بمحكمة استئناف بغداد (كانون الثاني ١٩١٠)، والموصل (١٩١١). نقل في أواخر هذه السنة إلى الإدارة، فعين قائمقاما لقضاء الكاظمية، فالنجف (١٩١٢)، فالهندية (١٩١٣)، ونهض بأعباء متصرفية لواء الديوانية وكالة. وعين في أول سنة ١٩١٤ مفتشا إداريا في وزارة الداخلية التركية، وأرسل في بادئ الأمر إلى ولاية ديار بكر. ثم اشترك في هيئة التفتيش الدولية، التي أوفدت إلى ولايات الأناضول قبل الحرب العظمى، ولم تحل سنة ١٩١٨ حتى كان المفتش الأول في وزارة الداخلية.

انتدب في نفس السنة (١٩١٨) للتفتيش في ولايات الشام وحلب وبيروت. وعندما أعلنت الهدنة استقال من الحكومة التركية، وانضم إلى

حكومة دمشق العربية. عين أولا مستشارا حقوقيا للحكومة، ثم معاونا للحاكم العسكري في حلب (١٩١٩)، فواليا لها. وجاء إلى بغداد في هذه الفترة، ورشح مستشارا لحاكم بغداد العسكري (حزيران ١٩١٩)، لكنه آثر العودة إلى سورية في الشهر التالي، واستأنف مهامّ منصبه السابق إلى سنة ١٩٢٠.

عاد إلى بغداد سنة ١٩٢١، فعيّن وزيرا للعدلية في الوزارة النقيبية الثانية (١٠ أيلول ١٩٢١)، إلى أن استقال في ٣١ آذار ١٩٢٢. وتقلّد وزارة الداخلية في الوزارة السعدونية الأولى (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢). وتولى وزارة العدلية من ٩ كانون الثاني ١٩٢٣ إلى ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣.

انتخب عضوا في المجلس التأسيسي عن لواء بغداد (آذار ١٩٢٤)، ثم انتخب نائبا عنها في مجلس النواب من تموز ١٩٢٥ إلى كانون الثاني ١٩٢٧، ثم من إيار ١٩٢٨ إلى تموز ١٩٣٠. وعيّن وزيرا للعدلية للمرّة الثالثة في الوزارة السعدونية الثانية (٢٦ حزيران ١٩٢٥ - ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦)، وعهد إليه بعد ذلك تمثيل الحكومة لدى شركة نفط خانقين (١٩ كانون الثاني ١٩٢٧).

تولى منصب وزارة الداخلية في الوزارة السعدونية الرابعة، من ١٩ أيلول ١٩٢٩ إلى ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩، عندما انتحر رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون، وعهد إلى ناجي السويدي برئاسة الوزراء ووزارة الخارجية (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩). وتم في عهد وزارته التقارب بين العراق ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتهما، وعقد مؤتمر "لوبن" في شباط ١٩٣٠، بحضور العاهلين الملك فيصل الأول والملك عبد العزيز آل سعود، ورئيس الوزارة العراقية والمندوب السامي البريطاني. وقد تنحّت الوزارة عن سدّة الحكم في ٢٣ آذار ١٩٣٠.

وكان ناجي السويدي قد أسس حزب الأمة، وتولى رئاسته في آب ١٩٢٤، ثم انتمى إلى حزب التقدم الذي يرأسه عبد المحسن السعدون. وفي تشرين الثاني ١٩٣٠ اشترك مع ياسين الهاشمي في تأليف حزب الإخاء الوطني، وعمل في صفوف المعارضة. وانتخب نائبا عن بغداد للمرّة الثالثة في تشرين الثاني ١٩٣٠، لكنه استقال من النيابة في شباط ١٩٣١. ومنحه الأمير عبد الله أمير شرقي الأردن رتبة الباشوية سنة ١٩٢٦، وانتخب عضوا بالأكاديمية الدبلوماسية الدولية في باريس (أيلول ١٩٣٠). وعندما ألفت نقابة المحامين العراقية، انتخب أول رئيس لها من تشرين الأول ١٩٣٣ إلى شباط ١٩٣٤. وعين عضوا بمجلس الأعيان في كانون الثاني ١٩٣٣. اشترك في الوزارة المدفعية الثانية وزيرا للمالية (٢١ شباط ١٩٣٤ - ٢٥ آب ١٩٣٤). ثم استقال من عضوية مجلس الأعيان في ٣ آذار ١٩٣٧، لكن أعيد تعيينه عينا في ١٧ تشرين الأول ١٩٣٧. وأصبح وزيرا للمالية في الوزارة الكيلانية الثالثة (٣١ آذار ١٩٤٠)، وأضيفت إلى عهدته وكالة وزارة الخارجية من ١٩ كانون الثاني ١٩٤١، و إلى أن استقال من الوزارة في ٢٩ من الشهر نفسه. وقد تقلد وزارة المالية في حكومة الدفاع الوطني (١٢ نيسان ١٩٤١)، وسافر إلى المملكة العربية السعودية بمهمة. ولم يكد يعود إلى بغداد حتى غادرها إلى طهران في ١٦ أيار ١٩٤١. وقبض عليه في أيلول ١٩٤١، فنقل إلى جنوبي إفريقيا (أول شباط ١٩٤٢). وكان في المعتقل صابرا على المحنة، باشّ الوجه، مرح النفس، يسرّي عن إخوانه ويمازحهم. لكنه مرض وتوفي في سالسبري بروديسيا في ١٧ آب ١٩٤٢. ونقل جثمانه إلى بغداد، ودفن بها في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٩.

عرف ناجي السويدي بالأناقة في ملبسه وتفكيره وكلامه. غلبت عليه دراسته القانونية، فكانت له اليد الطولى في وضع الدستور والقوانين، حتى لقب بـ "فقيه الدستور". وكان خطيبا مفوّها ذلق اللسان، يرصّع خطبه النيابية بالآيات القرآنية وشواهد الشعر، ويسوق الحجج ويدلي بالآراء منسجمة ناصعة البيان، مشوبة بالسخرية والتهكم، حتى أطلق عليه في مجلس النواب حيناً لَقَب "خطيب الأكثرية". وكـان داعيا إلى مراعاة القانون، والأخذ بالمبادئ البرلمانية الصحيحة، ورقابة الأمة على الحكومة. وكان كثير المطالعة، واسع المعرفة، سافر إلى أوروبا مراراً، ودعا إلى الأخذ بمحاسن الحضارة الغربية، والتطلع إلى النهضة والتقدم. وقد ألقى محاضرة في المعهد العلمي عن مشاهداته فـي أوروبا بُعَيْد الحرب العظمى الأولـى. وزار الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٣٣ وحاضر عنه بعد عودته.

واشتهر بنزعته العربية منذ الصبا، فلمّا حضر المؤتمر العربي القومي في بلودان، في أيلول ١٩٣٧ وانتخب رئيسا له، قال: "إن الروح القومي قد بدأ يجري مع دماء العرب في عروقهم، وأصبح كل ضرر أو حيف ينزل بجزء من وطنهم، يشعر به الجسم العربي بكامله". ثم قال إن السياسة الدولية تعنى بالماديات وتحترم القوة قبل احترامها للحقّ، فليس في وسع أمة أن تصل إلى حقّها إذا لم يكن مؤيدا بالقوة الدفاعية الكافية.

ووصفت المس جرترود بيل ناجي السويدي في رسالة لها سنة ١٩٢٢، بأنه "مراوغ كالسمكة، لكنه ذكيّ".

ولعلّ من غرائب القدر أن ناجي السويدي، وهو السياسي المحنك المتزن، قد اشترك في حكومة الدفاع الوطني، وناصر الحرب التي بدت يائسة

لا مخرج منها، حتى قال بلسان الحال مع محمود سامي البارودي، الذي شارك في الثورة العرابية بمصر:

نصحت قومي قلت الحرب مفجعة وربما تـاح أمـراً غير مظنون

فخـالفـــــوني وشبّوها مكابـرة وكـــان أولى بقومي لو أطاعوني

تـأتي الأمور على ما ليس في خَلَدٍ ويخطئ الظنّ في بعض الأحايين

حتى إذا لم يعد في الأمـر منزعـة وأصبـــح الشرّ أمراً غيـر مكنون

أجبتُ إذ هتفوا باسمي ومن شيمي صـــدق الولاء وتحقيق الأظانيـن



توفيق السويدي

(١٨٩٢ - ١٩٦٨)

سليمان توفيق بن يوسف السويدي رئيس مجلس الأعيان، ولد في بغداد في آذار ١٨٩٢، ودرس في مدرسة الأليانس والمدرسة السلطانية، ثم ولج مدرسة الحقوق البغدادية عند افتتاحها في أيلول ١٩٠٨. وانتقل في السنة التالية إلى إستانبول، وأتم دراسته القانونية فيها. وتخرج سنة ١٩١٢، فقصد باريس والتحق بجامعة السوربون، ومثل العراق في المؤتمر العربي المنعقد في العاصمة الفرنسية في حزيران ١٩١٣.

عاد إلى إستانبول في خريف سنة ١٩١٤، فعيّن موظفا في نظارة المعارف التركية (٢٣ تشرين الثاني ١٩١٤ - ١٣ أيلول ١٩١٥). وانتدب سكرتيراً للجنة تصحيح القاموس التركي الفرنسي. ثم التحق بالجيش فكان ضابطا احتياطيا في أركان حرب الجنرال ليمان فان ساندرس. وعيّن معاون المشاور العدلي للفيلق التركي الثاني والعشرين (١٩١٦)، ونقل إلى ساحة فلسطين مستشارا عدليا لفرقة الخيالة الثالثة والفيلق الحادي والعشرين. عندما احتلت القوات البريطانية بلدة طولكرم في تشرين الأول ١٩١٨، كان موجودا فيها فانضم إلى الجيش العربي في الشام. وقد عيّن معاون حاكم الحقوق (١٩١٨). فأستاذا في معهد الحقوق (١٩١٩ -١٩٢٠). وزار بغداد في حزيران ١٩١٩، لكن لم يلبث أن قفل راجعا إلى دمشق. ورأس في ٨ آذار ١٩٢٠ المؤتمر العراقي، الذي رشح الأمير عبد الله بن الحسين ملكا على العراق.

عاد إلى بغداد بعد سقوط الحكومة الفيصلية السورية، فعيّن معاون مشاور الحكومة في وزارة العدلية (أول تشرين الثاني ١٩٢١ ـ ١٩ تموز ١٩٢٥)، وأسندت إليه في الوقت نفسه مديرية مدرسة الحقوق، فنهض بأعبائها سنين طويلة وبصورة متقطعة، كما كان يدرس مادة القانون الروماني فيها إلى سنة ١٩٢٩. وانتدب لتمثيل العراق في مؤتمر لوزان مع جعفر العسكري (تشرين الثاني ١٩٢٢)، ثم أوفد رئيسا للوفد العراقي إلى مؤتمريْ بحرة ونجد المعقودين في أيلول ١٩٢٥، وكذا مؤتمر جدة المنعقد في أيلول ١٩٢٥ أيضا، ثم في تموز ١٩٢٨ لاحقاً. وانتخب عضوا بالمجمع العلمي العراقي الذي استحدث في تشرين الأول ١٩٢٦، لكن المجمع عطل أعماله بعد أمد وجيز.

نقل مديرا للإدارة العدلية في ٢٠ تموز ١٩٢٥. وتقلد وزارة المعارف في الوزارة السعدونية الثالثة (١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ ـ ٢٨ نيسان ١٩٢٩)، وأسندت إليه رئاسة الوزراء للمرة الأولـى في ٢٨ نيسان ١٩٢٩، وتولى مع الرئاسة وزارتي الخارجية والأوقاف إلى ١٨ أيلول ١٩٢٩. وتم في عهد وزارته اعتراف إيران بالعراق (نيسان ١٩٢٩)، وعقد اتفاق مؤقت مع الحكومة الإيرانية في ١١ آب ١٩٢٩. وألغيت وزارة الأوقاف في ٤ تموز ١٩٢٩، وجعلت مديرية عامة ملحقة بديوان مجلس الوزراء. وانتخب نائبا عن لواء الديلم (١٩ أيار ١٩٢٨ ـ أول تموز ١٩٣٠)، كما انتخب رئيسا لمجلس النواب من ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩ إلى أول تموز ١٩٣٠.

وعين وزيرا مفوضا للعراق في طهران في ١٥ آذار ١٩٣١، ثم مندوبا دائما في عصبة الأمم (كانون الأول ١٩٣٣). وأصبح وزيرا للخارجية من ١٨ تموز ١٩٣٤ إلى ٢٥ آب ١٩٣٤، ووزيرا للعدلية فـي الوزارة المدفعية الثالثة (٤ آذار

١٩٣٥ ـ ١٥ آذار ١٩٣٥). كما انتخب نائبا عن بغداد في مجلس النواب في آب ١٩٣٥.

عين مراقبا عاما للحسابات (٢ تشرين الثاني ١٩٣٥)، وتولى وزارة الخارجية (١٨ آب ١٩٣٧ ـ ٢٤ كانون الأول ١٩٣٨). وانتخب نائبا عن بغداد في كانون الأول ١٩٣٧. وأوفد في شباط ١٩٣٩ مندوبا عن العراق إلى مؤتمر فلسطين في لندن.

عين وزيرا مفوضا في مصر في آب ١٩٤٠، لكنه لم يتسلم منصبه. وأسندت إليه وزارة الخارجية في وزارة طه الهاشمي من ٤ شباط ١٩٤١ إلى أول نيسان ١٩٤١. وأعيد انتخابه نائبا في تلك السنة، ثم جدّد انتخابه للنيابة عن بغداد في تشرين الأول ١٩٤٣. واشترك في الوزارة السعيدية الثامنة نائبا لرئيس الوزراء (٢٥ كانون الأول ١٩٤٣)، لكنه استقال في ٥ آذار ١٩٤٤.

ألف وزارته الثانية في ٢٣ شباط ١٩٤٦، متوليا الرئاسة والخارجية، ثم تنحى عن وزارة الخارجية في ٢١ أيار ١٩٤٦. وتخلت وزارته عن الحكم في ٣١ أيار ١٩٤٦، بعد أن أطلقت الحريات وأجازت الأحزاب. وقد احتفظ بالنيابة إلى تشرين الثاني ١٩٤٦، ثم عين عضوا بمجلس الأعيان في تموز ١٩٤٧. واختير عند تأسيس المصرف الوطني العراقي محافظا له بالوكالة (حزيران ١٩٤٨ ـ شباط ١٩٤٩). وأنعم عليه الملك عبد الله، ملك الأردن، بلقب الباشوية في آذار ١٩٥٠.

تولى رئاسة الوزارة للمرة الثالثة في شباط ١٩٥٠، متقلدا وزارة الخارجية مع الرئاسة، ثم نهض أيضا بأعباء وزارة العدلية وكالة، منذ ٥ آب ١٩٥٠ وحتى استقالة وزارته في ١٢ أيلول ١٩٥٠. وعين في ٥ شباط ١٩٥١ نائبا لرئيس الوزراء، ووزيرا للخارجية إلى أن استقال في ١٥ تموز ١٩٥١. وأسندت

إليه وزارة الخارجية في الوزارة المدفعية السادسة (٢٩ كانون ١٩٥٣)، واستمر في منصبه في الوزارة المدفعية السابعة، التي ألفت بعد تسلم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية (٧ أيار ١٩٥٣ - ١٧ أيلول ١٩٥٣). وانتخب في هذه السنة عضوا بالأكاديمية الدبلوماسية الدولية في باريس (١٩٥٣).

انتهى أمد عضويته في مجلس الأعيان في ٢٩ حزيران ١٩٥٥، فأعيد تسميته عينا في تشرين الثاني ١٩٥٥. وعين نائبا لرئيس الوزراء في وزارة السعيد الرابعة عشرة (٣ آذار ١٩٥٨ - ١٩ أيار ١٩٥٨). وعندما أنشئ الاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن، عين وزيرا لخارجية الاتحاد (١٩ أيار ١٩٥٨)، وعضوا في مجلس الاتحاد في الوقت نفسه، واستمر في هذا المنصب إلى أن اندلعت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

اعتقل في يوم الثورة، وحكمت عليه محكمة الشعب بالأشغال الشاقة المؤبدة (١٩ تشرين الثاني ١٩٥٨)، لكن عفي عنه وأطلق سراحه في ١٤ تموز ١٩٦١. وقد أقام في لبنان منذ حزيران ١٩٦٢، وأدركته الوفاة في بيروت في ١٥ تشرين الأول ١٩٦٨. وثقل جثمانه إلى بغداد فوُورِي في التراب بمدفن آله.

كان توفيق السويدي سياسيا مثقفا وحقوقيا ألمعيا، جمعت محاضراته في مدرسة الحقوق في كتاب "حقوق روما" (١٩٣٣). وكتب مذكرات تناولت عصره ورجاله، طبعت بعد وفاته في بيروت بعنوان "مذكراتي" (١٩٦٩). وعرّب كتاب "مبادئ الاقتصاد السياسي" (١٩٢٤) لشارل جيد. وله عدا ذلك "صور ووجوه"، رسم فيها صورا قلمية لرجال عصره، غير أنها لم تطبع. وكان مؤمنا بالمفاوضة والمساوءة لتحصيل حقوق أمته وبلاده، شأن أبناء مدرسة الملك فيصل الأول السياسية.

قال فيه خالد الدرّة: (مجلة الوادي في ١٥ آذار ١٩٤٧): "شخصية فذة، وسياسي محنك من طراز الساسة الغربيين، الذين نسمع عنهم فنعجب بمواهبهم، ونأخذ عنهم الكلمة التي تنتهي إلى ما تتناهى إليه العقول والأفهام. يهدأ ويثور، ولكنه في هدوئه وثورته يصدر عن فطنة أصيلة، وذكاء متوقد، وإلمام عميق بسياسة الأمم والشعوب ونفسية الأفراد والجماعات...".

وذكر يونس بحري في كتابه "سبعة أشهر في سجون بغداد"، المطبوع في بيروت سنة ١٩٦٠، أن العقيد طه الشيخ أحمد، زار معتقل السجناء السياسيين بعد ثورة تموز ١٩٥٨، فسأل توفيق السويدي عن رأيه في الثورة، فقال السويدي:

ـ لا أدري، إنني معتقل الآن، وقد تقاعدت عن السياسة!

فقال العقيد:

ـ إنك تتهرب من الإجابة بصراحة...

وأصرّ أن يعلم رأي السويدي في الثورة. قال السويدي:

ـ أية ثورة؟

ـ أية ثورة؟ ثورة ١٤ تموز طبعا!

وكان السويدي سريع البديهة فقال:

ـ هل تعني ثورة ١٤ تموز الفرنسية يوم تحطيم الباستيل؟

فاحتدم الزائر غيظا وقال:

ـ كلا! أعني ثورة ١٤ تموز العراقية.

قال السويدي:

ـ وما قيمة رأينا نحن المعتقلين؟

ولقد أشيع أن توفيق السويدي وسائر أقطاب العهد الملكي، قد اختلسوا الأموال وجمعوا الثروات الطائلة أيام مجدهم، لكن ظهر بعد نشوب الثورة أنهم لم يكونوا يملكون أموالا ضخمة. ويذكر يونس بحري في كتابه الآنف الذكر: "أن حجز أموال المعتقلين قد كشف عن حقيقة مدهشة، وهي أن هؤلاء الرؤساء والوزراء والساسة لم يكونوا أثرياء. بل ثبت أن الثروات في الأموال المنقولة المسجلة بأسماء أصحابها في المصارف والبنوك ثروات عادية، وأن أكثر الرؤساء والوزراء فقراء!".

هذا وقد اقترن توفيق السويدي في شباط ١٩٢٦ بفخرية بنت عبد الكريم الفهد السعدون. وقد توفيت في بغداد في شهر آب ١٩٨٤.

***

تحدث توفيق السويدي في مذكراته عن نظرته إلى الحياة فقال: "منذ حداثة سني أخذت أشعر بتفكير أعلى من تفكير أندادي، وكنت أمتاز على أقراني بتمرّدي على الكثير من التقاليد، وانتقادي للجمود الذي كان مستوليا على الشرق العربي...".

"لقد كنت أفكر في أن العلم الصحيح، لا يمكن الوصول إليه إلا بالاستقراء الصحيح. والاستقراء الصحيح لا يتوفر إلا بالتفكير الحرّ، الذي لا يحدّه قيد ولا يمنعه مانع. فكنت لا أعتمد كثيرا على التاريخ ولا على التقاليد، بل كنت أتخذ لنفسي طريقة علمية حرّة للوصول إلى ما ابتغيته من حقائق فكرية، إذا لم أقل "علمية" بمعنى الكلمة. إلا أنني كنت حدثا لم يتوصل بعد إلى تلك الحقائق العلمية. وقد أفادني هذا التفكير الحرّ في حياتي، إذ جعلني لا أتأثر بكثير من الأفكار القديمة، ولا بالآراء المعاصرة المستندة إلى تلك الأفكار...".

ولخص بعد ذلك المبادئ العامة، التي كانت تشغل باله وهو في سن الشباب، فقال إنها كانت ثلاثة: العروبة والتقدم الاجتماعي في الشرق عامة، والبلاد العربية خاصة، والتحرر الفكري من القيود والتقاليد الموروثة. وقال إنه نشر مقالا سنة ١٩١٢ في "المجموعة الإسلامية" في إستانبول، أشار فيه إلى وجوب القيام بالإصلاح الاجتماعي على أوسع نطاق وبشكل جذري..."

ثم قال: "ويجب أن نقنع كل مواطن بأنه: يخدم كل منا وطنه بأن يتقن عمله".

كان توفيق السويدي حاضر البديهة لطيف النكتة. ويروى عنه أنه، عند توليه منصب مدير الإدارة العدلية في مطلع عهد الحكومة العراقية، قدم له أحد موظفيه تقريرا. وقد كان الموظفون آنذاك خليطا عجيبا من الدراسات والثقافات، وكان أكثرهم لا يعرفون الفصحى، وقد تاهوا في خضم لغة الدوائر التي مزجت العربية بالتركية والإنكليزية، وحتى الهندية والفارسية والعامية. فلا غرابة إن كان التقرير المرفوع إلى مدير الإدارة العدلية المثقف، خريج كلية حقوق الآستانة والسوربون، وسليل آل السويدي المعروفين بثقافتهم العربية الأصيلة؛ لا غرابة إن كان ذلك التقرير أشبه بالثوب المرقع الذي ضاعت لغته العربية في تيه اللغات واللهجات الداخيلة. فقرأه توفيق السويدي وكتب في أسفله: "يترجم إلى العربية".

***

حدثني عقيد الجوّ المرحوم عبد الخالق السعدون، وكان ابن عم السيدة فخرية عبد الكريم السعدون زوجة توفيق السويدي، قال: بعد أسابيع قليلة من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ذهبت إلى دار توفيق السويدي لبعض الشؤون، وكان ذلك في الصباح الباكر. فلم أكد أدخل إلى الدار الخالية حتى تجمهر

الناس أمام الباب وسدّوا منافذ الشارع، فأخذوا يصرخون بسقوط الخونة وموت العملاء. وصاح أحدهم: هذا السويدي قد جاء إلى داره، فكيف ترك السجن؟ ونادى آخر بالويل والثبور. أخذتني الرهبة وتملكني الفزع، إذ ظنتني الجماهير الحانقة توفيق السويدي، فكيف يتسنّى لي الخروج من الفخّ الذي سقطت فيه؟ وبينما أنا في قلق وحيرة من أمري، إذ عرفني أحد المتجمهرين، وكان من عرفاء الجيش الذين خدموا معي، فشقّ جموع الناس وصاح بصوت جهوري: يا ناس، ليس هذا توفيق السويدي وإنما هو ابن السعدون، ابن أخ عبد المحسن السعدون، الذي ضحى بنفسه في سبيل العراق! وكرّر القول بحماسة بالغة، فاندفع الجمهور وأخذوا يهتفون، فليحْيَ السّعدون، فليحي شهيد الوطن! وخرجت وأنا بين الخوف والاستبشار، فتقدم العريف والناس وحملوني على الأكتاف، وأنا بين التصديق والتكذيب، وساروا بي في مظاهرة صاخبة هاتفين: يحيا السعدون، يحيا العراق! وأخيرا استطعت أن أنزل إلى الأرض، وأن أنجو بنفسي وأذهب إلى داري، وقد خبرت في ساعة واحدة غضب الشعب ورضاه!

إن هذه القصة لتخبرنا بتحول أهواء الجماهير، وتذكرنا بالفصل الثالث من مسرحية يوليوس قيصر لشكسبير، حيث نشهد تأثير سحر الكلمة في الناس، فيندفعون إلى حب قيصر ومعاقبة قتلته، بعد أن كانوا قبل هنيهة كارهين للطاغية مؤيدين لقاتليه.

ومن أمثلة تحول الرأي حتى بين الطبقة المثقفة، ما ذكره الدكتور نيقولا فياض في كتابه "الخطابة"، عن الوزير الفرنسي إرستيد بريان: فقد لجأ، عند اعتصاب عمال السكة الحديد في فرنسا، إلى إصدار الأمر بالتعبئة العامة حقنا للدماء. وكان ذلك في أثناء عطلة مجلس النواب، فلما اجتمع المجلس

كانت الأفكار في هياج وغليان. ووقف الوزير لأداء الحساب عن عمله، فعلت الأصوات تقاطعه من كل جانب: ليسقط الدكتاتور، ليسقط العريف!

وقف بريان جامدا لا يتكلم، حتى إذا ما سنحت له الفرصة قال: "دكتاتور؟ مسكين أنا أمامكم، أيها السادة، إلا أن تقولوا كلمة أو تبدوا إشارة، فأترك هذا المنبر بلا أسف، وأعود إلى مكاني في صفوفكم، خادما بسيطا لهذا الوطن".

وجاءت كلماته كالماء على الجمر، فهمدت حدّة الثائرين، وخمد غضب الصائحين. وانطلق بريان يتكلم مبرّرا عمله، فإذا بالغضب يتحوّل إلى رضا، والجلبة تنقلب سكونا، والنفور يعود اطمئنانا. ونزل الوزير عن المنبر بين الهتاف والتصفيق.

***

حضر توفيق السويدي المؤتمر العربي، المنعقد في باريس في حزيران ١٩١٣ ممثلا العراق، فخطب قائلا:

"أنا أفتخر بوجودي الآن، بين رجال الأمة العربية وأذكيائها، أولي العزم والإقدام، في هذا المؤتمر الذي يؤذن بالحياة الوطنية، ويدعو إلى تجهيز البلاد بالأسلحة الإصلاحية، حتى تطمئن إعلى مستقبلها، وحتى يظهر للعالم أجمع، أننا أمة حيّة لم تمت، ولن تموت بإذن الله..."

وأكد أن العراقيين ليسوا أقل شعورا بضرورة الإصلاح، ولا أقل استعدادا للنهضة من إخوانهم السوريين، في الدفاع عن حقوق العرب المشروعة. وقال إن الغاية واحدة، والأمة واحدة، والكلمة واحدة، لأجل إنقاذ الوطن، وطلب الحياة السعيدة لهذه الأمة الكريمة.

ذكر توفيق السويدي في مذكراته، أن ثقة العراق باستقراره، واعتماده على حلفائه، وقيامه بالإصلاحات العامة، جعل حكومته غير عابئة بما كان يحاك في أطرافها، وفي داخل بلادها من دسائس، فلم تتخذ أية حيطة لدرء الكوارث. وقد ارتأى أن أكبر قوّة ساهمت في "انقلاب" ١٤ تموز ١٩٥٨ ودفعته إلى الأمام هي الشيوعية. أما بقية العناصر التي تعاونت معها فكانت إما موتورة سيئة القصد، أو وطنية جاهلة لم تطلع على مقاصد الشيوعية المستورة وأهدافها. وقال إن "الحلقات السوداء من تمثيلية بلهاء لعبها عبد الكريم قاسم وأعوانه، من شيوعيين موتورين وحساد ومنتقمين، على مسرح العراق، أدت إلى تقهقر البلاد خمسين سنة إلى الوراء، في كل مرافقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية".

وقد ارتأى السويدي في ختام مذكراته، بعد خمسين سنة من العمل في سبيل العراق والقضية العربية عامة، وجوب الوقوف صفًا واحدا في وجه "هذه الموجة العارمة المجرمة، موجة الاشتراكية الماركسية الشيوعية، التي تجتاح بلادنا، فتتوحّد منا المساعي وتتضافر الجهود، لإقناع الضالين بالعودة، وللحفاظ على إيماننا وقوميتنا وقيمنا ومقوّماتنا".

ودعا إلى قيام تعاون وتفاهم بين حركة التضامن الإسلامي والحركة المسيحية المسكونية، لقطع الطريق على الشيوعية الدولية وعملائها في البلاد العربية، وذلك لنصرة الروح على المادة، والإيمان على الإلحاد، والأخلاق على المفاسد".

ودعا الشعوب العربية التي خدّرتها الضربات فهانت واستكانت، إلى معرفة العهود والأنظمة التي وفرت لأقطارها الأمل والهدوء والرخاء والعمران. كما دعاها إلى التحرّر من طغيان الطغاة والمستبدين، والعمل على ترميم البناء،

وإقامة عهود طمأنينة ورفاهية واستقرار وازدهار، لتتبوّأ مكانها اللائق بين الأمم.

وختاما تمنى انبثاق فجر تصحو فيه الأمة العربية، فتميّز بين الخير والشرّ، بين الصالح والطالح، وتتمسك بالحق وتسحق الباطل. قال: "فقد ولّى زمان الحكم الدكتاتوري الفردي المتسلط المستبد، القائم على حِراب الجند وإرهاب البوليس والعملاء والجواسيس، وعلى كذب الدعايات والمغالطات...".



نوري السعيد

(١٨٨٨ - ١٩٥٨)

الفريق نوري باشا السعيد، وهو محمد نوري بن سعيد أفندي، كاتب محاسبة الولاية، ابن صالح أفندي بن الملاطة، من وجوه عشيرة القرّة غول. ولد نوري السعيد في بغداد، يوم الإثنين ٢ كانون الثاني ١٨٨٨[*]. ولقد تلقى دراسته في المدرسة الإعدادية العسكرية سنة ١٩٠٣، ثم يمّم وجهه شطر إستنبول، وانتمى إلى المدرسة العسكرية في كانون الثاني ١٩٠٤، وتخرج ملازما ثانيا في أيلول ١٩٠٦. وقد ألحق بالجيش التركي السادس المرابط في العراق. ثم عاد إلى إستانبول، ورفع ملازما أو في نيسان ١٩١١، فولج مدرسة أركان الحرب. ونشبت حرب البلقان سنة ١٩١٢، فخاض غمارها في ساحة تراقية. وعمل مع عزيز علي المصري وأحرار العرب في جمعية العهد، فلما جرّ عزيز عليّ إلى المحاكمة، وضيّق الخناق على الشباب العربي، فرّ نوري السعيد من العاصمة التركية متنكرا إلى مصر (أيار ١٩١٤)، وجاء إلى بغداد، فاتصل بالشيخ محمد سعيد النقشبندي وغيره، ثم توجه إلى البصرة، والتجأ إلى زعيمها السيد طالب النقيب. وقد حكم عليه غيابيا بالطرد من الجيش التركي في تموز ١٩١٤.

عندما احتل الإنكليز البصرة في أواخر سنة ١٩١٤، قاموا باعتقاله وإبعاده إلى الهند، ثم سمحوا له بالذهاب إلى مصر في خريف سنة ١٩١٥. وعندما أعلن الشريف حسين الهاشمي ثورته في الحجاز في حزيران ١٩١٦،

---

[*] حدثني محمود صبحي الدفتري، أنه علم من نوري السعيد، أن مولده كان في يوم الإثنين، أواسط ربيع الثاني ١٣٠٥ هـ، فيوافق ذلك ٢ كانون الثاني ١٨٨٨.

كان نوري السعيد في مقدمة الضباط المنضوين تحت لوائها. وقد عيّن رئيسا لأركان حرب الجيش الحجازي برتبة زعيم، فرئيسا لأركان الجيش الشمالي بقيادة الأمير فيصل. وأبلى في المعارك بلاءً حسنا، وشهد وقائع معان ودرعا ودمشق، ورفع إلى رتبة أمير لواء. ودخل الجيش العربي في سورية في تشرين الأول ١٩١٨، وأصبح نوري باشا كبيرا لمرافقي الأمير فيصل. وقد صحب الأمير عند سفره إلى باريس للاشتراك في مؤتمر السلام، فغادر فيصل ورستم وحيدر ونوري السعيد والحاشية الشام في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٨، وأبحروا إلى باريس ولندن. وزار نوري لندن وباريس مرّة أخرى بصحبة الأمير فيصل، في أيلول وتشرين الأول ١٩١٩، لمفاوضة الحكومتين البريطانية والفرنسية.

عندما انهارت الحكومة الهاشمية في الشام، قصد نوري السعيد أوروبا وزار لندن، ثم عاد إلى بغداد في أوائل سنة ١٩٢١، فعيّن رئيسا لأركان الجيش العراقي برتبة عقيد (١٢ شباط ١٩٢١). فمديراً للأمن العام (٩ كانون الثاني ١٩٢٢). ثم عاد رئيسا لأركان الجيش في أوّل حزيران ١٩٢٢. وتولى علاوة على ذلك وكالة وزارة الدفاع، بالوزارة السعدونية الأولى (٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢)، وأصبح وزيراً أصيلا للدفاع في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٣. واحتفظ بوزارة الدفاع في وزارة جعفر العسكري من ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ وإلى ٢٩ تموز ١٩٢٤. وعيّن وكيل القائد العام في ٣٠ تموز ١٩٢٤، وانتخب نائبا عن بغداد في المجلس التأسيسي (آذار ١٩٢٤)، ثم انتخب نائبا عنها في مجلس النواب في تموز ١٩٢٥، لكنه استقال فورا ليحتفظ بمنصب وكالة القيادة العامة. ورفع إلى رتبة زعيم في تشرين الثاني ١٩٢٥، وتولى وزارة

الدفاع علاوة على وكالة القيادة العامة، من ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٥ إلى ١٩ أيار ١٩٢٦.

أوفد في حزيران ١٩٢٦ إلى تركية لمفاوضة حكومة الجمهورية التركية، لعقد معاهدة صداقة وحسن جوار بين البلدين بعد إلحاق الموصل بالعراق، فوقع على معاهدة أنقرة نيابة عن الحكومة العراقية.

أعيد تعيينه وزيراً للدفاع في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦، مع احتفاظه بوكالة القيادة العامّة، وانتخب نائبا عن الحلّة في آذار ١٩٢٧. وتخلّى عن الوزارة وعاد وكيلا للقائد العام في ١٧ كانون الثاني ١٩٢٨، وإلى أن استقال في ٢٨ أيار ١٩٢٨. وانتخب نائبا عن بغداد في أيار ١٩٢٨، كما تقلّد وزارة الدفاع مرّة أخرى، في وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة، من ٣ حزيران ١٩٢٨ إلى ٢٨ نيسان ١٩٢٩، ووزارته الرّابعة (١٩ أيلول ١٩٢٩)، ووزارة ناجي السويدي (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ ـ ٢٣ آذار ١٩٣٠).

ألّف نوري السعيد وزارته الأولى في ٢٣ آذار ١٩٣٠، وانتخب نائبا عن بغداد في تشرين الثاني ١٩٣٠. وعقد في تلك السنة المعاهدة العراقية البريطانية. ثم ألّف وزارته الثانية في ١٩ تشرين الأول ١٩٣١ وإلى ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢، حين تخلّى عن الحكم على إثر قبول العراق عضوًا في عصبة الأمم (٣ تشرين الأول ١٩٣٢). وتقلّد علاوة على رئاسة الوزراء وكالة وزارة الخارجية، من ٢٣ آذار ١٩٣٠ إلى ١٨ تشرين الأول ١٩٣٠، ووكالة وزارة الخارجية من ٢٣ آذار ١٩٣٠ إلى ١٨ تشرين الأول ١٩٣٠، ووكالة الداخلية من ٩ تشرين الأول ١٩٣٠ إلى أول تشرين الثاني ١٩٣٠، ثم من ١٦ كانون الأول ١٩٣٠ إلى ٢٥ نيسان ١٩٣١، ووكالة وزارة الاقتصاد والمواصلات من ٢٥ نيسان ١٩٣١ إلى أول تموز ١٩٣١، ووكالة وزارة الدفاع من أوّل تشرين

الثاني ١٩٣٠ إلى ٥ كانون الثاني ١٩٣١، ووكالة وزارة الخارجية أيضا من ٢ تشرين الثاني ١٩٣١ إلى ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣١. وقد رُفع إلى رتبة فريق في الجيش العراقي (آب ١٩٣٠). ورأس وفدا إلى الأقطار العربية في آذار ونيسان ١٩٣١، فعقد معاهدة صداقة مع شرق الأردن، ومعاهدة صداقة وتبادل تسليم المجرمين مع مملكة الحجاز ونجد، ومعاهدة تسليم المجرمين مع مصر. ومنح وسام الرّافدين من الدرجة الأولى والنوع المدني في ٢٦ آذار ١٩٣٢، فحيّاه معروف الرصافي قائلا:

تِه يا وسام الرافدين بصدر من ... هو في العلى للرّافدين وسام

نوري السعيد أبو صباح من به ... سعد العراق فثغره بسّام

قد أنعم الملك المطاع به لكي ... يزدان فيه وزيره الضّرغام

يا حبّذا ذاك الوزير وحبّذا الـ ... ـملك المطاع وحبّذا الإنعام

زُهيَ الوسام بصدره فكأنه ... تاج المليك يحفّه الإعظام

صدر إذا الخطب ادلهمّ تلألأت ... فيه السّجايا الغرّ والأحلام

وإذا تنهّدت الصّدور لحادث ... بدت الشّجاعة منه والإقدام

عيّن نوري السعيد، على إثر استقالة وزارته، مندوبا للعراق في عصبة الأمم (تشرين الثاني ١٩٣٢)، وأضيف إلى عهدته منصب الوزير المفوّض في روما (٣١ كانون الثاني ١٩٣٣). واشترك في الوزارة الكيلانية الأولى وزيراً للخارجية (٢٠ آذار ١٩٣٣)، واحتفظ بمنصبه في الوزارة الكيلانية الثانية (٩ أيلول ١٩٣٣). وتقلّد في الوزارة المدفعية الأولى التي خلفتها، في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣، وزارة الخارجية ووكالة وزارة الدفاع، إلى ٢١ شباط ١٩٣٤. وعين عضواً بمجلس الأعيان في ٣١ آب ١٩٣٣.

ثم تقلّد وزارة الخارجية في وزارة عليّ جودت الأيوبي في ٢٧ آب ١٩٣٤، ووزارة جميل المدفعي الثالثة في ٤ آذار ١٩٣٥، ووزارة ياسين الهاشمي الثانية في ١٧ آذار ١٩٣٥، إلى انقلاب الفريق بكر صدقي في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦. وقد غادر العراق على إثر ذلك، ولم يعد إلا في تشرين الأول ١٩٣٧ بعد مقتل بكر صدقي. وأوفد في تشرين الثاني ١٩٣٨ إلى لندن بمهمّة خاصّة تتعلّق بفلسطين.

ألّف السعيد وزارته الثالثة في ٢٥ كانون الأول ١٩٣٨، متقلّدا الرئاسة ووكالة وزارة الخارجية. وأعاد تأليف الوزارة في ٦ نيسان ١٩٣٩، على إثر مصرع الملك غازي الأول. ثم تخلّى عن وكالة وزارة الخارجية في ٢٥ نيسان ١٩٣٩، وتولّى وكالة وزارة الداخلية في ٢٧ نيسان ١٩٣٩ وإلى ٢٠ أيلول ١٩٣٩. واستقال وألّف وزارته الخامسة في ٢٢ شباط ١٩٤٠، متقلدا وكالة وزارة الخارجية علاوة على الرئاسة إلى ٣١ آذار ١٩٤٠.

أصبح وزيرًا للخارجية في الوزارة الكيلانية الثالثة (٣١ آذار ١٩٤٠)، إلى أن استقال في ١٩ كانون الثاني ١٩٤١. وجرت أحداث نيسان وأيار ١٩٤١، فسافر إلى خارج العراق، وقفل عائدا في حزيران ١٩٤١. وعيّن في هذا الشهر مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا في مصر، على أن يقوم بمهمة خاصة في ديوان وزارة الخارجية، ثم تسلّم منصبه في القاهرة. وعاد إلى بغداد، فأعيد تعيينه عضوا بمجلس الأعيان في ٢٥ تشرين الأول ١٩٤١. وألّف وزارته السادسة في ٩ تشرين الأول ١٩٤١، متقلدا الرئاسة ووكالة وزارة الدفاع، ثم تولّى وكالة وزارة الخارجية أيضا في ١٥ حزيران ١٩٤٢. وقد أعاد تأليف وزارته السابعة في ٥ تشرين الأول ١٩٤٢، متقلدا الرئاسة ومهامّ وزارة الدفاع بالوكالة. وألّف

وزارته الثامنة في ٢٥ كانون الأول ١٩٤٣، محتفظا برئاسة الوزراء ووكالة وزارة الدفاع إلى ٣ حزيران ١٩٤٤.

انتخب رئيسا لمجلس الأعيان في أول كانون الأول ١٩٤٥. وألف وزارته التاسعة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦، متقلدا الرئاسة ووزارة الداخلية. ثم استقال في ٢٩ آذار ١٩٤٧، وأعيد انتخابه رئيساً لمجلس الأعيان في ٣ نيسان ١٩٤٧. وجدّد انتخابه لهذه الرئاسة في أول كانون الأول ١٩٤٧، وأول كانون الأول ١٩٤٨، ثم ألف وزارته العاشرة في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩، وتقلّد وزارة الداخلية مع الرئاسة إلى ١٧ آذار ١٩٤٩. واستقالت وزارته في ١٠ كانون الأول ١٩٤٩.

جدّد تعيينه للمرّة الثالثة في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٩. ونشر في سنة ١٩٥٠ "محاضرات عن الحركات العسكرية للجيش العراقي في الحجاز وسورية". وألّف وزارته الحادية عشرة، متقلدا الرئاسة ووزارة الداخلية، في ١٦ أيلول ١٩٥٠. وتخلّى عن وكالة وزارة الداخلية في ٥ شباط ١٩٥١، واستقال من الحكم في ١٠ تموز ١٩٥٢. وعيّن وزيراً للدفاع في الوزارة المدفعية السادسة (٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣)، واحتفظ بمنصبه في الوزارة المدفعية السابعة، من ٧ أيار ١٩٥٣ إلى ١٧ أيلول ١٩٥٣.

وأصبح رئيسا للوزراء للمرة الثانية عشرة في ٣ آب ١٩٥٤، مع قيامه بوكالة وزارة الدفاع. وأعاد تأليف الوزارة للمرة الثالثة عشرة، متقلدا الرئاسة ووكالة وزارة الدفاع، في ١٧ كانون الأول ١٩٥٥ إلى ٢٠ حزيران ١٩٥٧. وجدّد تعيينه عيناً في تشرين الثاني ١٩٥٧. وتولّى رئاسة الوزراء (مع وكالة وزارة الدفاع)، للمرّة الرابعة عشرة في ٣ آذار ١٩٥٨. واستقال في ١٩ أيار

١٩٥٨، وألّف فـي اليوم نفسه وزارة الاتحاد العربي الهاشمي (لمملكة العراق والأردن)، وبقي فـي سدّة الحكم إلى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

وعندما قامت الثورة اختفى في دار محمود الإستراباذي في الكاظمية. وخرج في اليوم الثاني إلى جنوبي بغداد، فلقي مصرعه وسط الجماهير الهادرة، في ١٥ تموز ١٩٥٨.

رافق نوري السعيد الحكم الملكي في العراق سبعا وثلاثين سنة، وكان في العقدين الأخيرين من حياته أوسع رجال السياسة العربية نفوذا، وأمضاهم كلمة، وأشدّهم حيلة ودهاء، وأكثرهم اتصالا بساسة الدول الغربية وقادتها. وقد كانت خاتمته فاجعة هائلة، لم يسجل التاريخ لها مثيلا في فظاعتها، فطورد في بغداد الثائرة كالذئب الجريح يوما وبعض يوم، ومزّقت أشلاؤه وسحبت في الشوارع والميادين. أما أعماله فسوف يقول التاريخ كلمته فيها بعد حين.

***

اقترن نوري السعيد سنة ١٩٠٩ بالسيدة نعيمة العسكري أخت جعفر باشا، وقد ولدت ببغداد سنة ١٨٩١، وتوفيت في لندن سنة ١٩٦٤. وهي أم ولده صباح، الذي ولد في إستانبول في كانون الأول ١٩١١. وكان ضابطا طيّارا، ثم أصبح مديراً عاما لسكك الحديد العراقية (١٩٥٥). وقتل صبيحة يوم ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

وقد أخبرني محمود صبحي الدّفتري، أنه حقق عن ظروف مقتل نوري السعيد، فاقتنع بأنه انتحر، فقد كان يحمل مسدّسا، فلمّا رأى الجماهير الهائجة قد عرفته وأطبقت عليه، ضرب رصاصتين في الهواء لإبعاد الناس،

ثم أطلق النار على نفسه، وسقط مضرّجا بدمه. وجاء أحد الضباط آنذاك، وأجهز عليه بعد أن كان قد فارق الحياة.

وقد قال نوري السَّعيد مراراً، قبيل الثورة التي قضت عليه، إن اليد التي تقتله لم تخلق بعد (أو ما كان بهذا المعنى). وقال: إنّ دار السيد مأمونة!...

وروى إميل لودويغ، عن نابليون الأول إمبراطور الفرنسيين، أنه وهو يندحر في المعارك على الحدود الفرنسية، قبيل احتلال باريس سنة ١٨١٤، أشرف بنفسه على وضع المدافع في مواقعها، ثم قال تشجيعا لجنوده: "لا تخافوا، إن القذيفة التي تقتلني لم تصبْ بعد!".

وقيل لنابليون إن أعداءه ثلاثة أضعاف جيشه، فأجاب: "أجل، إن لديّ ٥٠٠٠٠ رجل وأنا، فيكون المجموع ١٥٠٠٠٠!" بيد أن نجمه قد مال إلى الأفول، فلم يغن قوله عنه شيئا.

في تصريح أدلى به نوري السعيد إلى مجلة "تايم" الأمريكية، ونشر عددها الصادر في ١٧ حزيران ١٩٥٧، قال إنه تأثـر أكثر ما تأثـر في حياته، بعقيد ألماني اسمه فون لوسّو، كان يدرّب الجيش التركي في إستانبول، ونوري آنذاك ضابط صغير قبل الحرب العظمى الأولى. كان الدرس يدور حول الدفاع عن قرية محصّنة، فقال الطّالب إن التّحصينات بلغت من القدم والاختلال ما لا يسمح بالدّفاع عنها، والأحرى أن ينسحب منها إلى موقع أصلح للحرب.

وعند ذلك اندفع العقيد الألماني في محاضرة طويلة، فقال إن التّحصينات دائما قديمة وغير صالحة، ولكن يجب على القائد أن يعمل بالوسائل المتيسّرة لديه، وأن يستخدم عقله ونشاطه للإفادة مما تحت يده، ولو أنّ البلدة تسقط بعد نصف ساعة فيحاكم ويرمى بالرصاص!

قال السعيد: إن ذلك أوحى إلي بالمبدأ الذي أتبعته طول حياتي، وهو أن أكون واقعيا لا مثاليا. إن خصومي يطلبون دائما المثل الأعلى. وإذا جرى كلّ شيء على ما ترومه، فما جدوى المقدرة؟ إن مبدئي هو هذا: لا تكن مثاليا أبدا، بل استعمل الوسائل التي تجدها، ولا تنتظر أن يكون كل شيء كاملاً، فتضيع فرصتك.

نوري السعيد في نظر العراقيين والعالم

ذكرت الآنسة جرترود بيل نوري باشا السعيد عدّة مرات في رسائلها. وقالت عند ذكره مع ياسين الهاشمي وجعفر العسكري، إن نوري ربما كان أفضلهم، رجلٌ حادّ الذكاء.

وقالت في رسالة لها مؤرخة بتاريخ ١١ أيلول ١٩٢٣، إن نوري واحد من أحسن أصدقائها هنا، ولو أنه ليس أنموذجا للفضيلة أو الإخلاص السياسي؛ وهو يعلم ذلك... لكنني أودّه لأنه لا يصعب إفهامه وجهة نظرك، وهو يحترم وجهة نظرك حتى حين لا يعمل بها.

وقال جون كمشي في كتابه "اليقظة العربية الثانية" (١٩٧٠)، إن نوري السعيد لم يؤثر تأثيرا كبيراً في نفس لورنس في أيام الثورة، ولم تقدّره حق قدره إلا جرترود بيل بحسّها النّسائي. فقد اجتمعت به لأول مرّة سنة ١٩٢١، فكتبت إلى أبيها تقول: "أوّل ما رأيته شعرت أنّ أمامنا قوة بالغة لينة، يجب علينا إمّا أن نستعملها أو نشتبك معها في خصام مرير". لكن "كمشي" يضيف قائلا: إن الأمر فيه نظر، فهل استعمل البريطانيون نوري السعيد، خلال السنين الست والثلاثين التي أعقبت ذلك، في مشاركة

صميمة، أم أن نوري هو الذي استعمل البريطانيين لمصالحه الشخصية، أو ربما لمصالح العراق أيضا.

ووصفه أمين الريحاني فـي كتابه "قلب العراق"، فقال إنه كان ـ وهو رئيس الوزراء ـ "يحضر الاجتماعات العمومية غـالبا وحده، دون مرافق عسكري أو مدني". وقال: "إن نوري السعيد لمن أخلص الوزراء في روحه الديمقراطية الوادعة. وإنه أصغرهم سنًا، وأكثرهم إقداما، وأغناهم فيما عنده من بشاشة وسكينة، فتراه والسيكارة في فمه والسبحة بيده، طلق المحيًا، هادئ البال على الدوام".

وقال علي الشرقي في كتابه "الأحلام" (١٩٦٣): ويمكنني أن أقول: كان نوري يفكر بعقلية عام ١٩٢٠ وهو في عام ١٩٥٨، وقد حدثت عقول واندثرت عقول...".

وقال طالب مشتاق في "أوراق أيامه": "لم يكن السعيد المرحوم عميلا للإنكليز وعبدا لهم، يأمرون فيطيع وينهون فيذعن، كما يزعم بعض العراقيين. بل كان يحمل عقيدة في نفسه: أن العراق سيكون فـي حاجة إلى مساعدة أجنبية إلى مدّة طويلة، حتى ترسخ قدماه في الحكم، ويستقر له الأمر، ويصبح ذا قوة وبأس. وكان يعتقد من الصميم، أن الإنكليز أولى من غيرهم بتقديم هذه المساعدة للعراق، وأهون شرًا من سواهم على كلّ حال... إن نوري السعيد كان يسير في ركاب الإنكليز، بسبب عقيدته في أنّهم أصلح حليف، وأقوى مناصر للعراق..."

وقال ناجي شوكت في "سيرته وذكرياته"، إنه عرف نوري السعيد في حرب الحجاز، أيام الثورة العربية الكبرى، ضابطا لامعا وقائدا شجاعا، لا يهاب تساقط القنابل بين يديه، ولا يخشى رصاص الرشاشات، أو نيـران

البنادق تنتشر حواليه، بيده الناظور يراقب تحشدات الأتراك ومواقعهم. وإذا به يصبح في أيام تولّيه الحكم - قبيل الحرب العالمية الثانية - جبانا متردّدا، لاسيما إذا جاءه المتذبذبون والمتزلفون، ينقلون إليه أخباراً تسبّب له الوساوس والقلق.

ولا ريب أنّ رأي ناجي شوكت في نوري السعيد يعتبر رأياً متحيزاً، وذلك لأسباب لا تخفى.

***

كتبت المس "فريا ستارك" في كتابها "غبار في براثن الأسد" (١٩٦١)، تصف نوري السعيد بأنه الرجل العظيم الوحيد في الشرق الأوسط، خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. فمنذ عهد شبابه في الحركة العربية، قضى حياته في بناء تدريجي لعالم عربي متحدّ، حسبما سمحت به الظروف. وقالت إنّ السياسة فنّ الممكن، وقد عمل نوري ضمن هذه الحدود. وسوف يعترف به حتى بين قومه أنفسهم، حين تكتب التواريخ وتهدأ العواصف.

وألف "ولدمار غالمن" سفير الولايات المتحدة في العراق (١٩٥٤ - ١٩٥٨)، كتابا دعاه "عراق نوري السعيد، وقد عرفه معرفة شخصية جيدة. وقدّره حقّ قدره سياسيا ورجل دولة. قال إنه لعب دوراً بارزاً في تكوين الدولة العراقية الحديثة، ودعم استقلالها وإيجاد مقام لائق بها في الأسرة الدولية، وساهم في رخاء البلاد واستثمار مواردها النفطية إلى حدّ بعيد. وكان وطنيا حريصا على مصالح بلاده، غيورا على مصالح العرب وتفاهمهم ووحدتهم. وكان من أسباب نجاحه إيمانه بالواقع، وبذله الجهود فيما يمكن تحقيقه خطوة فخطوة. وكان يرى التعاون مع الأقطار المتجاورة غير العربية كإيران وتركيا لتحقيق أهدافه، ويرى في الشيوعية أشدّ الخطر على العراق

وعلى السلم العالمي على حدّ سواء. وكان نزيها لم يخلّف وراءه عند مصرعه الأليم شيئا من الثروة. وقال: "إن الأعمال التي أنجزها نوري السعيد في الحياة العامة كثيرة ورائعة".

ووصف شخصه فقال: "كان نوري صغير البنية، لكنه أكبر من الصور التي رأيتها له في حياته العسكرية. وكانت ملامح وجهه جذّابة وصريحة، وكان كثير الابتسام تشعّ عيناه بالذكاء واليقظة أبداً، يحيط بهما خطوط طويلة تشير إلى حياته الملأى بالمتاعب. وكان حديثه ودّيا، يؤكد كلامه بطقطقة مستمرة من مسبحته، ولا ينسى في أثناء حديثه تقديم شيء من حلوى ملوّنة، كانت دائما في مكتبه، وكان يحتفظ دائما بمسدّس في غلاف جلدي قريبا منه.

وابتلي في سنواته الأخيرة بالصّمم، فأهداه السفير (الأمريكي) جهازا صغيراً ابتكر في الولايات المتحدة.

ويروي السفير أنه زاره مرّة في أحرج الظروف، حين شدّدت الإذاعة المصرية النكير على العراق، وانتقدت نوري السّعيد نقدا لاذعا. وحين همّ السفير بالخروج، قال له نوري إن طبيبه يعتقد أنه منهوك القوى، وقد نصحه بالاستراحة أياما. فقال السفير إنه سيصلي لأجل شفائه.

وكان جواب الرئيس العراقي أنموذجا لتفكيره، قال: شكرًا لك على صلواتك، ولكن ما قولك ببضعة مدافع ثقيلة مع تلك الصلوات؟

وكتب ناصر الدين النشاشيبي في مجلة "الحوادث" اللبنانية (٢٤ أيلول ١٩٨٢)، أنه التقى في بيروت ٢٨ حزيران ١٩٥٦ بمصطفى بن حليم رئيس وزراء ليبيا، فأخبره أنه اجتمع بنوري السعيد في السفارة العراقية في لندن، فأعرب له الرئيس العراقي عن اهتمامه بتحقيق التفاهم مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وأنه أرسل إليه برسالة سريّة يعلن له استعداده للتفاهم،

بشرط أن يكتفي العرب بحصر جهودهم في مواجهة إسرائيل، وعدم السّماح للسّوفييت بالتسلّل إلى الوطن العربي. وعرض على عبد الناصر توحيد الجيش العراقي والمصري. وقال إنه جندي قديم، يعتزّ بكل جرحٍ أصابه في أرض الشام أو غيرها، دفاعا عن استقلال العرب... وقال ابن حليم إنه ذهب بعد يومين إلى مصر، وسأل عبد الناصر عن حقيقة رسالة نوري السعيد، فأجابه بأنها صحيحة ولكن "عروض نوري السعيد كلها كذب، لأن صاحبها استعماري قذر!".

وبعد شهرين وقع العدوان الثّلاثي على مصر!

***

كان نوري السّعيد نزيها، لم تظهر له بعد مقتله أية ثروة تذكر، شأنه في ذلك شأن عبد المحسن السعدون وجعفر العسكري، والكثيرين من الذين تولّوا الأحكام خلال العهد الملكي ١٩٢١ - ١٩٥٨.

وقد روى إسكندر الرياشي بأسلوبه الساخر اللطيف، في كتابه "رؤساء لبنان كما عرفتهم" (١٩٦١)، أن الحكومة الفيصلية في سوريا احتلت، على إثر دخول الأمير فيصل إلى دمشق سنة ١٩١٨، الأقضية اللبنانية الأربعة: حاصبيا وراشيا والبقاع وبعلبك، خلافا لنصّ معاهدة سايكس بيكو، المعقودة بين إنكلترا وفرنسا. وحشد الفرنسيون قوّاتهم في زحلة، لكنّهم بدأوا بمفاوضة فيصل. وكان القائد الفرنسي، في ليلة حالكة شديدة العواصف من شهر شباط ١٩٢٠، ينتظر رسولا من الأمير العربي. وجاء هذا الرّسول وسط الزّوابع والثّلوج، ولم يكن سوى نوري السّعيد (الجنرال الشاب)، فكان جدال بينه وبين القائد الفرنسي، والمترجم بينهما "الرياشي" نفسه. لم يتخاذل نوري السعيد أمام الوعيد والتهديد. وأخيراً لجأ الفرنسي إلى الإغراء، وعرض

على رسول فيصل، مقابل إخلاء الأقضية الأربعة، مائة ألف ليرة ذَهَب فرنسية لشخصه، ونصف مليون ليـرة ذهبية للأميـر.

وقال السّعيد بعد التفكير: إذا حضرت غداً هنا في مثل هذه الساعة، فيكون الأمر كما تريدون، وإذا لم أحضر فاعملوا ما تشاؤون!

ومضى رافضا المبلغ الجسيم المعروض عليه ولم يرجع.

وكانت بعد ذلك موقعة ميسلون في تموز من السنة نفسها، واحتلال الفرنسيين لسوريا برمتها، وانهيار عرش الملك فيصل الواهي فيها.

السعيد والرصافي

كان نوري السّعيد يعطف على معروف الرصافي، ويمنحه جُعْلا من المخصصات السرية، فكان محمود السنوي يأتي إلى مجلس الوزراء بين الحين والحين، لقبض المبلغ وتسليمه إلى الشاعر.

قال نوري مرّة للسنوي:

ـ ألا يقول صاحبك فينا شيئا من الشعر؟

فلما فـوتح الرصافـي بالأمـر قـال:

ـ إن الشعر كالشهيق يأتي عـفواً ولا يـمكن افـتعالـه.

وكان السعيد كلما جاءه السنوي لتسلّم المعونة المالية، يقول له ضاحكا:

ـ ألم "يشهق" الرصافـي بعد؟

ولم "يشهق" الرصافي، لكن القريحة أسعفته في شهر أيار ١٩٤١ فقال:

زفّت إليـنا العـروس — وزوجها الإنـكـليـس

زفّـت إليـــنا زفافاً — فيه الشـقا والـنحوس

الـمهْـر منّا دمـــاء — والعرس حرب ضروس

وكان الرصافي قد مدح نوري السعيد في أوقات مختلفة، وهنأه بنجاة ولده صباح حين سقط بطيارته، ثم عاد فهجاه قائلا:

إن نوري السعيد قد كان قبـــلا آدميًا فــردّ بالمسخ قـردا

قد أبى أن يعيش حرًا مع الترك وأمســى للتيمسيين عـبـدا

مثل إبليس مـا أطاق سجــــودا وأطاق الهوان لعناً وطـردا

وحدّثني مصطفى عليّ، أنه كان يزور الرصافي في داره سنة ١٩٤٣، وجاء محمود السنوي يحمل قصيدة في هجاء رئيس الوزراء، وقد ظنّ أنها للرصافي فعاتبه عليها، فغضب الرّصافي وقال: هذه القصيدة ليست من نظمي، وهي ركيكة لا يقولها من قال:

ته، يا وسام الرافدين، بصدر من ....

ولكنني إذا شئت أهجو السعيد. ألا يكفيكم أنني انزويت في عقر داري، وأطبقت شفتيّ ولم أقل خيرا ولا شرّا، ثم تتهمونني بنظم شعر سخيف تعلمون أنّ مثلي لا ينظمه؟

وهدّد بهجاء نوري السعيد، فالتمس منه السنوي أن لا يفعل. لكن الرصافي نظم أبياتا بعد خروجه، وهي:

إن نوري السعيد قد كان قبلا ....الخ

كلمة ختامية

عرفت نوري السعيد في مطلع الشباب، يوم كنت أعمل في وزارة الخارجية، وكان يدير شؤون الرئاسة والوزارات التي يتقلدها وكأنه قائد عسكري لا سياسيّ، فينتظر من مساعديه الطاعة التامّة والعمل السّريع، ولا يعرف "لا" جواباً.

وأذكر أنه استدعى مديري الشُعَب ورؤساء الأقسام، حين تولى وزارة الخارجية سنة ١٩٣٣، بعد دخول العراق عصبة الأمم، فطلب منّا تنفيذ واجبات وظيفتنا بدقة وشعور بالمسؤولية، وقال: أريد عملا جيدا، ولا أسمع عذرا، ولا أقبل تهاونا. لقد أصبح العراق دولة مستقلة، وهذه الوزارة وجهه الظاهر أمام الأمم، وأنتم مظهر هذا الوجه، فارفعوا من شأن البلد الذي تمثلون.

وكان يصدر أوامره بكلام قليل وعبارات مقتضبة، ولا يطيق احتمال المهمل والجاهل. وقد حدثني أحد المتصلين به، وكان من مساعديه الوثيقين، أنه كان قليل القراءة لا يصبر حتى على مطالعة الصّحف، بل يعتمد على معاونيه في تسقّط الأخبار، ويستمع إلى الإذاعات يوميا كلما أسعفه الوقت. وكان اهتمامه بعد سنة ١٩٣٠ منصبا على الشؤون الخارجية، تاركا معالجة الأمور الداخلية التفصيلية إلى وزراء داخليته، وذلك بعكس صالح جبر الذي كان كثير المطالعة، وشديد الاهتمام بالشؤون الداخلية.

أصبح نوري السعيد في أعوامه الأخيرة شديد الحساسية من تحركات المنافسين والمناوئين، لا يكاد يصبر على انتقاد أو معارضة، ويتّخذ ضد المعارضين إجراءات صارمة لا مبرّر لها. وكان أكثر ما يضيق به الشيوعية وأصحابها، بحيث يقسو في ملاحقتهم ومعاقبتهم. ومع ذلك قام أخيرا بتشجيع المرتدّين عن الشيوعية، والعفو عن الذين يتبرّأون منها، وإطلاق سراح من يوقّع على نبذ المبدإ الشيوعي. وقد أغلق المفوّضية السوفيتية في بغداد، وكانت قد أنشئت خلال الحرب العالمية الثانية، بعد دخول الاتحاد السوفييتي ميدان الحرب إلى جانب الحلفاء. وعدّل القانون لكي يتيح للمحاكم إدانة الشيوعيين، والحكم بإعدام زعمائهم الذين ينشرون مبدأهم. وأحصى

على المعارضين أنفسهم. لكن دوافعه كان رائدها الإخلاص وتحرّي مصلحة البلاد العامة، لأنه يعتقد أن سياسته الخارجية المبنية على التعاون مع بريطانيا وأمريكا، هي وحدها الكفيلة بإنهاض العراق، وتأمين سلامته، واستثمار موارده، ورفع مستوى معيشة الأهلين. وشجع الشباب الطالع على العمل في السياسة تحت لوائه، واستوزر عدداً غير قليل منهم، واستعان بهم في تنفيذ خططه.

وقد أولى اهتمامه لمشاريع الإعمار الكبرى، لا سيما بعد تعديل اتفاقيات النفط سنة ١٩٥١، وزيادة دخل هذا المورد الحيوي. غير أن عنايته انصبّت غالبا على مشاريع الريّ والصناعة والطّرق والجسور، وهي مشاريع طويلة الأمد؛ بخلاف مشاريع الإسكان وتوزيع الأراضي الزراعية وتشجيع الحركات التعاونية، التي لم تحظ بنصيب كبير من اهتمامه. ولذلك كثر تذمّر طبقات الشعب من بطء رفع مستوى المعيشة، وتأمين حدّ أدنى من الرّفاهية للعمال والفلاحين والفقراء من أبناء الشعب، بالرغم من نمو الدّخل القومي.

كان نوري السعيد واقعيا (براغماتيا)، يرى السياسة الإيجابية فنّ الممكن، على قاعدة "خذ وطالب". رأى أنّ مصلحة العراق تقتضي مسايرة المعسكر الغربي ومصانعته، فأيّد بريطانيا في الحرب العالمية الثانية، وانضم إلى حلف بغداد للدفاع عن المنطقة إزاء المطامع السوفييتية، لا سيما بعد أن تقدمت الولايات المتحدة إلى الصفّ الأمامي، وأصبحت تسيطر على الجبهة المناوئة لروسيا الشيوعية.

وفي صدد قضية فلسطين، ساءه أن يرفض الفلسطينيون والعرب الكتاب الأبيض البريطاني، الصادر سنة ١٩٣٩، وأن يأتي المفتي الحاج محمد أمين الحسيني إلى بغداد في مطلع سنوات الحرب، فيوحي بسياسة تناقض مصلحة

العراق. وكان يودّ بعد ذلك، أن يرضى العرب بالتقسيم ليحفظوا مصالحهم، اعتقادا منه أنّ التطرّف السلبي لا يؤدّي إلى نتيجة مفيدة.

ولما برز جمال عبد الناصر في مصر، عارضه نوري السعيد أشدّ المعارضة، خوفا من مغامراته في البلاد العربية والإفريقية، وحرصا على الزعامة العراقية المعتدلة. وكان يعتقد أن اتحاد سوريا بالعراق أمر طبيعي لأسباب جغرافية، لا سيما بالنظر إلى المساعدات الكبيرة التي نالها القطر السوري من العراق إبّان الانتداب الفرنسي. فلما أعلن الاتحاد المصري السوري، وألّفت منهما الجمهورية العربية المتحدة برئاسة عبد الناصر، ثار ثائره وأسرع في عقد الاتحاد مع الأردن، آملا أن يجتذب الكويت ليكون المحور الهاشمي ثلاثيا متينا. لكن الظروف السياسية المتقلبة في الشرق الأوسط أحبطت آماله، ولم يلبث أن ذهب ضحية سياسته، المعتدلة البنّاءة حسب رأيه، التي واصل انتهاجها أكثر من أربعين سنة.

ويمكن القول إن نوري السعيد كان "مكيافيليا"، يرى الغاية تبرّر الوسيلة. لكن خصومه السياسيين في العراق والبلاد العربية، لم يكونوا أشدّ تعلّقا منه بالمبادئ الأخلاقية، أوأنظف سلاحا في خططهم وأعمالهم. وحسبه أنه كان على العموم نقيّ اليد، بعيداً عن المطامع المالية، لم يسع إلى الاستيلاء على الأراضي والأموال وتأثيل الثروة، فأدركه الموت خالي الوفاض. وحسبه فخراً أيضا هو وسائر رجال الحكم في العهد الملكي، أنهم استطاعوا إشاعة حالة من الاستقرار في الدولة الناشئة والمحافظة على كيانها، ولم يعرّضوها للزعازع الهوجاء، التي توالت عليها منذ قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

قال توفيق السويدي في مذكراته (نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية)، المطبوعة في بيروت سنة ١٩٦٩، إنّ لنوري السّعيد "حسنات كثيرة، تقابلها سيئات تفوق في انتشارها وتناقلها الكثير من الحسنات". وقال: "إن سلطة نوري السعيد وصلت أوج قمتها من النفوذ، فاستغلّها الانتهازيون من المقربين إليه، وجمعوا الفوائد لأنفسهم بإخلاصهم المزيّف، وصداقاتهم النفعية له ولولده صباح...".

وقال أيضا في مكان آخر من مذكراته عن السعيد إنه "ليس هناك من يستطيع إنكار تاريخه الحافل وماضيه المشهود، في خدمة الأمة العربية وقضاياها".

وقال السويدي إن نوري السعيد سافر إلى لندن في أواخر حزيران ١٩٥٨ لقضاء الصيف، لكنه عاد إلى بغداد قبل انقلاب ١٤ تموز لسبب طارئ فلقي مصرعه. "ولو كان غائبا عن بغداد في ليلة ١٤ تموز، لما كان الانقلاب، ولما سجل التاريخ تلك المآسي التي وقعت تحت اسم "ثورة". والدليل على ذلك عدم تمكّن الانقلابيين من القبض على نوري السعيد في أوّل أيام الانقلاب وظهور هلعهم البالغ من هربه واختفائه، حتى إنهم وعدوا بمكافأة قدرها عشرة آلاف دينار لمن يخبر عنه، أو يسهل القبض عليه حيا أو ميتا. ولمّا اكتشف وجود نوري، ووجد نفسه لا محالة هالكا، أطلق رصاصة واحدة على رأسه فانتحر، وبذلك استراح الانقلابيون واستبشروا خيراً في بدء حركتهم الهوجاء، التي تتابعت فيما بعد في سلسلتها الرهيبة حلقات الخيانة والإجرام والهدم والتخريب، والاعتداء على الكرامات والأرواح والأموال، والقضاء على ما كان العراق ينعم به من استقرار وازدهار".

ذلك ما قاله توفيق السويدي في مذكراته، ونراه رجّح انتحار نوري السعيد لا قتله.

ناجي شوكت

(١٨٩٣ - ١٩٨٠)

محمد ناجي بن محمد شوكت باشا بن رفعت بك بن الحاج أحمد آغا ينيجرى آغاسي (رئيس شرطة بغداد). كان أبوه شوكت باشا نائبا في مجلس النواب التركي، وأخوه الدكتور سامي شوكت وزير الشؤون الاجتماعية والمعارف العراقية. وأمه فاطمة بنت راغب بك أكبر أنجال سليمان فائق بك، ابن الحاج طالب كهية معاون الوالي داود باشا آخر ولاة المماليك.

ولد محمد ناجي في قصبة الكوت في ٢٥ آذار ١٨٩٣، وكان والده قائممقام القضاء، ثم انتقل بأسرته إلى الحلة حين نقل قائممقاما لها. وقد أنهى ناجي شوكت دراسته الإعدادية في بغداد، فاصطحبه أبوه الذي انتخب نائبا في مجلس "المبعوثان" إلى إستانبول. وألحق بمدرسة الحقوق (١٩٠٩) ونال إجازتها سنة ١٩١٣. وعيّن على إثر ذلك معاون المدعي العام في محكمة بداءة الحلة (شباط ١٩١٤). وعندما نشبت الحرب العظمى ألحق بدورة ضباط الاحتياط (أيلول ١٩١٤) وتخرج منها برتبة نائب ضابط، وعيّن في فوج الحراسة لموقع بغداد (١٩١٥). اشترك في مطاردة القوات البريطانية بقيادة الجنرال تاونزند، والتي كانت منسحبة من جوار سلمان باك إلى الكوت في كانون الأول ١٩١٥. وأصيب بجروح بليغة في موقعة الشيخ سعد قرب علي الغربي فنقل إلى بغداد للتداوي. ولما شفي عيّن مرافقا لقائد الطيران الألماني في الجيش التركي السادس برتبة ملازم ثان (١٩١٦).

استأنف الجيش البريطاني زحفه على بغداد، فمضى ناجي شوكت إلى الكوت للاشتراك في القتال. وسقط في أسر الإنكليز في أوائل آذار ١٩١٧ قبيل

احتلال بغداد، فأرسل إلى معتقل بلاري بولاية حيدر آباد الهندية. وعندما أعلن شريف مكة الحسين بن علي ثورته على الأتراك دعي من شاء من الضباط العرب المعتقلين إلى الالتحاق بالجيش العربي في الحجاز، فتطوع ناجي فيمن تطوعوا للانضمام إلى الثورة، وعيّن مرافقا لمولود مخلص باشا قائد الفرقة الأولى في الجيش النظامي التابع للأمير فيصل في العقبة، واشترك في معركة معان، وقبل أن يتقدم جيش الأمير نحو دمشق، قرّر إيفاده بمهمة خاصة إلى العراق، فذهب إلى القاهرة في صيف ١٩١٨، لكن سرعان ما دخل الجيش العربي إلى الشام، فصدرت إليه الأوامر بالشخوص إلى دمشق، حيث عين مستشارا حقوقيا في ديوان الشورى الذي يرأسه ياسين الهاشمي (كانون الأول ١٩١٨).

قدم إلى بغداد في أول حزيران ١٩١٩ فنشط في الحركة الوطنية. وعينه الإنكليز عضوا في لجنة إعداد قانون الانتخاب للمؤتمر العام الذي سيقرر مستقبل العراق السياسي (آب ١٩٢٩)، وكانت اللجنة برئاسة السيد الطالب النقيب.

ثم عيّن معاونا لمتصرف بغداد (٣١ كانون الثاني ١٩٢١)، فوكيلا للمتصرف (أول تشرين الأول ١٩٢١)، فمعاونا لمحافظ بغداد (١٠ كانون الثاني ١٩٢٢) إلى أن استقال في ١٠ أيار ١٩٢٢. وأعيد تعيينه في السلك الإداري وكيلا لمتصرف الكوت (١٨ أيلول ١٩٢٢)، فمتصرفا أصيلا (١ آذار ١٩٢٣). ونقل متصرفا للواء الحلة (١٣ أيار ١٩٢٣)، فبغداد (٢٢ أيار ١٩٢٤) فالموصل (٥ تموز ١٩٢٦). وأعيد متصرفا للواء بغداد (٤ آب ١٩٢٧) حتى انتخابه نائبا عن الديوانية في حزيران ١٩٢٨.

اشترك في وزارة السعدون الثالثة وزيرا للداخلية (٣ حزيران ١٩٢٨) إلى ٢٧ نيسان ١٩٢٩. وكان وزيرا للعدلية فـي الوزارة السعدونية الرابعة (١٩ أيلول ١٩٢٩). وعلى إثر انتحار عبد المحسن السعدون، ألّف الوزارة ناجي السويدي وتقلد نـاجي شوكت فيها وزارة الداخلية (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩) إلى ٢٢ آذار ١٩٣٠. وفـي أثناء ذلك مثّل العراق في مؤتمر الكويت (شباط ١٩٣٠)، وهو المؤتمر الذي مهّد لاجتماع الملك فيصل الأول بالملك عبد العزيز آل سعود.

وعيّن وزيراً مفوضا في أنقرة في ١٤ آب ١٩٣٠، ثم أسندت إليه وزارة الداخلية في وزارة نوري السعيد الثانية (١٩ تشرين الأول ١٩٣١)، وانتخب نـائبا عن لواء الدليم. وعندمااستقالت الوزارة على إثر قبول العـراق عضوا في عصبة الأمم، دعاه الملك فيصل إلى تأليف الوزارة، فكان رئيسا للوزاراء ووزيرا للداخلية من ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ إلى ٢٣ آذار ١٩٣٣. واشترك في وزارة جميل المدفعي الأولى وزيرا للداخلية (٩ تشرين الثاني ١٩٣٣) إلى ٢١ شباط ١٩٣٤.

وأعيد تعيينه وزيراً مفوضا للعراق في أنقرة للمرّة الثانية (١٢ أيار ١٩٣٤)، وظل في منصبه إلى أواخر سنة ١٩٣٨. وكان وزيرا للداخلية في وزارة نوري السعيد الثالثة (٢٧ كانون الأول ١٩٣٨) حتى استقال في ٢٦ نيسان ١٩٣٩، وانتخب نائبا عن بغداد في حزيران ١٩٣٩. واشترك في وزارة رشيد عالي الكيلاني (٣١ آذار ١٩٤٠) إلى استقالته في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤١ كوزير للعدلية. ثم تولّى وزارة الدفاع في حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي (١٢ بيسان ١٩٤١). وفي أيار من تلك السنة أوفد إلى تركيا لحملها على الوساطة لدى الإنكليز لتسوية الأمور العالقة معهم. واتصل بفرانزفون بابن

وزير ألمانيا المفوّض في أنقرة الذي وعده بالمساعدة الألمانية، لكن نصحه في الوقت نفسه بالتفاهم مع بريطانيا إلى أن يحين الوقت المناسب.

عاد ناجي شوكت إلى بغداد واجتمع بالمسؤولين وأفهمهم نتيجة مهمته، ثم غادرها فوراً إلى إستانبول في (١٩ أيار ١٩٤١)، وقصد روما في شباط ١٩٤٢ فبقي فيها، بعد زيارة قصيرة لبرلين، ثم توجه إلى شمال إيطاليا عند اقتراب جيوش الحلفاء من العاصمة الإيطالية (آب ١٩٤٣). وفي أثناء ذلك حكم عليه غيابيا في بغداد بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما (٦ كانون الثاني ١٩٤٢)، وقرر مجلس النواب إسقاط نيابته (٢٩ من الشهر المذكور). وقبض عليه الأمريكان في تموز ١٩٤٥ ، فنقل إلى القاهرة ثم سلّم إلى السلطات العراقية في بغداد وأودع سجن أبو غريب (أيلول ١٩٤٥)، ثم فرضت عليه الإقامة الجبرية في داره في آب ١٩٤٧، وعفي عنه في أول أيار ١٩٤٨.

عاش بعد إطلاق سراحه منعزلا في داره، وكان يزور أوروبا في الصيف. اشترك مع رجال السياسة قبيل ثورة ١٩٥٨ في تقديم العرائض إلى الملك فيصل الثاني احتجاجا على سياسة نوري السعيد رئيس الوزراء، والدعوة إلى التزام خط التضامن العربي وشدّ أزر مصر في كفاحها. وانصرف في أعوامه الأخيرة إلى تدوين مذكراته بمساعدة عبد الرزاق الحسني، فطبعت في بيروت بعنوان "سيرة وذكريات ثمانين عاما".

توفي ناجي شوكت في بغداد في ١١ آذار ١٩٨٠.

***

قال ناجي شوكت في سيرته وذكرياته، إنه يكنّ للمفتي محمد أمين الحسيني كلّ ودّ واحترام وإن اختلف معه في بعض الأمور. فقد كان المفتي

يحاول توجيه السياسة العراقية من خلال نظرته كعربي فلسطيني شرّد الاستعمار شعبه، فجعل مصالح العراق الوطنية في الدرجة الثانية.

أما ناجي شوكت فيعتقد ـ على حد قوله ـ أن الواجب يحتم النظر إلى مصالح العراق الحيوية الأساسية في الدرجة الأولى، والحفاظ على استقلاله حتى يتمكن من أداء واجبه كقطر عربي مستقل، فيساعد الدول العربية غير المستقلّة ولا سيما سوريا وفلسطين. أما آراء العقيد صلاح الدين الصباغ فكانت أقرب إلى آراء المفتي، فكان موزَّع الولاء بين الأمة العربية ككل ووطنه العراق الذي نشأ فيه وترعرع، وإن لم يكن عريقا في عراقيته، فأفضى ذلك به إلى التناقض وارتكاب الأخطاء.

كان ناجي شوكت موظفا إداريا قديرا وممثلا ممتازا للعراق في تركيا، لكنه دخل ميدان السياسة جاهلا مسالكها ولم يملك المقدرة والإقدام للنهوض بأعباء الحكم. وكان تلميذا مخلصا للملك فيصل الأول ينفذ سياسته وخططه، فلما غاب فيصل عن الميدان السياسي ضلّ ناجي شوكت سبيله في أروقة الوزارة وخاصة بعد سنة ١٩٣٩.

كما كان رجلا طيبا دمث الأخلاق. ابتلي بالصمم، وقيل إنه صمم سياسي كصمم الزعيم التركي عصمت باشا (الجنرال عصمت إينونو) في مؤتمر لوزان سنة ١٩٢٢/١٩٢٣. ويروى أن أحد أغوات العشائر الكردية قدم إلى بغداد، وكان لا يحسن اللغة العربية. وقد رغب في مقابلة وزير الداخلية (وهو آنذاك ناجي شوكت) قبل العودة إلى منطقته، شأن أمثاله من الشيوخ والرؤساء الذين يريدون التبجح ورفع منزلتهم بين قومهم بمقابلتهم المسؤولين والتحدث إلى الوزراء. وذهب صاحبنا إلى وزارة الداخلية يوما بعد يوم، لكن الفراش منعه من الدخول لمقابلة الوزير. وشكا الآغا أمره أخيرا إلى معاون مدير

الداخليةالعام صالح زكي آل صاحبقران، فاستدعى الفراش وسأله لماذا لم يسمح للرجل بمقابلة الوزير دقائق معدودات. قال الفراش: "ولكنه، يا سيدي، لا يعرف غير لغته الكردية". فقال المعاون: "وهل لديه شيء يقوله في هذه الزيارة؟ دع هذا الأخرس يكلم ذاك الأطرش!".

وروى ناجي شوكت في سيرته أنه، حين كان رئيسا للوزراء سنة ١٩٣٣، تعرض لمحاولة اغتيال في شارع أبي نواس المطلّ على دجلة. فقد خرج من دار أخيه هو وزوجته ذات ليلة قبيل منتصف الليل، ولم يكد يقترب من داره حتى أمسكت رفيقته بذراعه وحثته على الإسراع في السير، إذ شعرت بحركة غريبة وراءهما.

ودخل إلى داره، فجاء شرطيان يقتادان شخصين يحمل أحدهما مدية في يده، وظهر أنه خرج من السجن حديثا بعد الحكم عليه في قضايا الكتب السرية المرسلة إلى رجال الدولة قبل عام واحد. وقد عفا ناجي شوكت عنهما ولم يسمح للشرطة بالتحقيق معهما. ثم ظهر أن هذين الشخصين عاطلان ومسؤولان عن أسرة يعيلانها، فنفحهما بشيء من الدراهم وعين الأخ الكبير مستخدما في أمانة العاصمة.

رشيد عالي الكيلاني

(١٨٩٢ - ١٩٦٥)

الزعيم الوطني العراقي، وهو محمد رشيد عالي بن عبد الوهاب آل سيد مراد القادري الكيلاني. والسيد مراد المومأ إليه ابن عثمان بن مراد بن محمود بن محمد درويش، تولّى نقابة أشراف بغداد سنة ١٨٤٢ على إثر وفاة النقيب السيد محمود، لكن نزعت منه بعد ستة أشهر، ثم عهد بها إلـى السيد علي الكيلاني والد سلمان وعبد الرحمن، الذي أصبح بعد ذلك أول رئيس وزراء في العراق سنة ١٩٢٠.

ولد رشيد عالي في بغداد ١٨٩٢، ودرس في مدارسها، ثم انتمى إلى مدرسة الحقوق ونال شهادتها سنة ١٩١٤. وعيّن معاونا لرئيس كتاب مـجلس الولاية، فرئيسا لكتاب دائرة الأوقاف (تموز ١٩١٤)، ثم مديراً لأوقاف الموصل خلال الحرب العظمى.

عاد إلـى بغداد بعد الهدنة فزاول المحاماة، ثم لم يلبث أن عيّن عضوا بمحكمة الاستئناف (١٥ أيار ١٩٢١)، وتولّى تدريس الحقوق الجزائية في مدرسة الحقوق، وجمعت محاضراته القانونية في كتب هي "مسالك قانون العقوبات" (١٩٢٣)، و"النظريات العامة في الحقوق الجزائية" (١٩٢٢)، و"نظريات أصول المرافعات الجزائية" (١٩٣٢).

اختير وزيراً للعدلية في الوزارة الهاشمية الأولى في ٤ آب ١٩٢٤، واستقال في ١٥ آذار ١٩٥٢. وتقلد وزارة الداخلية (٢٦ حزيران ١٩٢٥)، فرئاسة مجلس النواب (وكان فيه نائبا عن بغداد) فـي ١٦ تموز ١٩٢٥ إلى ٨ أيار

١٩٢٦، ثم من أول تشرين الثاني ١٩٢٦ إلى ٢١ منه. وعين وزيراً للداخلية للمرة الثانية (٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ إلى ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨).

وانتخب في الدولة النيابية الثانية نائبا عن بغداد والكوت، فآثر الاحتفاظ بنيابة الكوت (أيار ١٩٢٨ - ١٩٣٠). وانتخب في الدورة التالية نائبا عن بغداد (تشرين الثاني ١٩٣٠)، لكنه استقال من النيابة في ١٦ آذار ١٩٣١. وكان من زعماء المعارضة وأحد مؤسسي حزب الإخاء الوطني مع ياسين الهاشمي.

عيّن رئيسا للديوان الملكي في ٢٧ حزيران ١٩٣٢، ثم رئيسا للوزارة في ٣٠ آذار ١٩٣٣، وأعاد تأليف الوزارة على إثر وفاة الملك فيصل الأول من ٩ أيلول ١٩٣٣ وإلى ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣. وعيّن عضوا بمجلس الأعيان (٣١ آب ١٩٣٣). وتقلد وزارة الداخلية في الوزارة الهاشمية الثانية (١٧ آذار ١٩٣٥)، وأضيفت إلى عهدته وكالة وزارة العدلية (٨ آب ١٩٣٥). وقد نهض بأعباء الوزارتين إلى ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦، حين وقع انقلاب بكر صدقي، فاضطر رشيد عالي إلى مغادرة العراق. وقد تنقل فـي سورية ولبنان وتركية، ثم عاد إلـى بغداد بعد مقتل الفريق بكر صدقي في تشرين الثاني ١٩٣٧.

واستأنف مقعده في مجلس الأعيان. وأبعد إلى بلدة عنّة في ٢١ كانون الأول ١٩٣٨ أياما قليلة. ثم عيّن رئيسا للديوان الملكي للمرة الثانية (كانون الثاني ١٩٣٩). وأصبح رئيسا للوزراء ووكيلا لوزارة الداخلية (٢١ آذار ١٩٤٠ - ٣١ كانون الثاني ١٩٤١)، وانتخب نائبا عن الديوانية فـي أيلول ١٩٤٠.

وقد تتابعت الأحداث بعد ذلك خلال الحرب العالمية الثانية، فألف حكومة الدفاع الوطني (٣ نيسان ١٩٤١)، وأصبح رئيسا للوزراء ووزير الداخلية (١٢ نيسان ١٩٤١). وقام بالحركة الوطنية المعروفة باسمه وشنّ

الحرب على الإنكليز. قال في ذلك اللّواء الركن إبراهيم الرّاوي (جريدة المنار، ٣٠ آب ١٩٦٥): "ولعل ما قام به (رشيد عالي) رحمه الله في سنة ١٩٤١ أشهر من أن ينسى: فقد ترأس ثورة وطنية، وهو يعلم حقّ العلم أنه يخاصم أعظم امبراطورية كانت الشمس لا تغيب عن حدودها، وهو الوحيد وبدون حليف عربي، ولا يملك سوى إيمانه وإخلاصه واعتماده على جيشه، الذي كان مستعدا لخوض المعمعة للدفاع عن الكرامة والذود عن حياض البلاد. وهكذا شهد العالم أن العراق لا يقبل خسفا ولا يرضى بالهوان.

"وأنه، وإن كان يحالفه النّجاح في كل ما يريد، إلا أنه قام بأروع حركة شهدها التاريخ. وله في صناديد العرب أسوة كالحسين بن علي وعبد الله ومصعب ابني الزبير بن العوام ويوسف العظمة. ومتى كان للمؤمنين من أمثاله أن يحسبوا ما عندهم وما عند خصمهم من توازن في القوى، حينما يحين الوقت وتقضي المصلحة العامة بالدفاع عن الكرامة ورفع الضيم عن البلاد؟"

ولما تجهّمت الأحداث ذهب إلى إيران في ٣٠ أيار ١٩٤١ ومنها إلى تركية (أيلول ١٩٤١)، ثم التجأ إلى برلين عاصمة ألمانية النازية فوصلها في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤١. وقد اعترفت به وزارة الخارجية الألمانية رئيسا للحكومة العراقية في المنفى (١٩ كانون الأول ١٩٤١)، وقابل أدولف هتلر في تموز ١٩٤٢ في مقرّه على الأراضي السوفييتية المحتلّة. ونشبت الخلافات بينه وبين مفتي القدس محمد أمين الحسيني، الذي التجأ هو الآخر أيضا إلى برلين، كما ذكر ذلك ناجي شوكت في مذكراته. وقرر مجلس النواب إسقاط نيابته في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٢.

قضى رشيد عالي سنوات الحرب العجاف في ألمانيا، فلما اندحرت ووضعت الحرب أوزارها استطاع الفرار والتجأ إلى المملكة العربية السعودية (تشرين الأول ١٩٤٥) وأمضى فيها عدّة سنين، ثم انتقل إلى مصر سنة ١٩٥٣. حدثني السيد محمد نجم الدين الكيلاني ابن السيد إبراهيم سيف الدين نقيب أشراف بغداد أن الملك عبد العزيز آل سعود، حين قبل لجوء رشيد عالي إليه في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إنما كان يردّ الجميل لآله حينما لجأ أبوه عبد الرحمن الفيصل آل سعود إلى بغداد سنة ١٨٧٢، فأقام فيها سنتين ولقي من السيد سلمان النقيب الكيلاني كلّ عون ورعاية. وقد توسط له النقيب لدى السلطان العثماني فخصص له راتبا، وسمح له بالذهاب إلى البصرة ومنها إلى البحرين والكويت (راجع في ذلك تاريخ العراق بين احتلالين لعباس العزاوي، ج: ٨ ص: ٢٥).

عاد رشيد عالي إلى بغداد بعد الثورة في أول أيلول ١٩٥٨، فلم يلبث أن اتهم بالتآمر على قلب نظام حكم عبد الكريم قاسم، واعتقل في ٧ تشرين الثاني ١٩٥٨، وحكمت عليه المحكمة العسكرية العليا الخاصة بالإعدام شنقا (١٧ كانون الأول ١٩٥٨). لكنه بقي في السجن حتى عفي عنه وأطلق سراحه في ١٤ تموز ١٩٦١.

وقد توفي في بيروت في ٢٨ آب ١٩٦٥ ودفن جثمانه في بغداد.

وله مذكرات وضعها عن حياته لم تطبع.

***

هزّت حركة رشيد عالي نفوس الجيل الطالع، فرأوا فيها تعبيرا عن انطلاق الشعب وانعتاقه. قال الشاعر الدكتور يوسف عزّ الدين:

ربّة الشعر أسعدي بالقصيد   بزغ المجد في سماء الخلود

وانجلى الصبح باسما يتلألأ ... وعلى الأيك بلبل التغريد
يطرب العرب في لحون شؤاه ... بانتصارات شعبنا الصنديد
بلبل الرّوض، غنّنا بقريض ... ينعش النفس من طويل الرّكود
ثم ذكّر بني العراق بمجد ... شيّد للعرب بالدّما والحديد

وقال معروف الرصافي يحيّي رشيد عالي وحركة الجيش في نيسان ١٩٤١:

اليوم قرّي يا مواطن أعينا ... وتطربي بالحمد منك الألسنا
فلقد وفاك الجيش حقّك سابغا ... إذ قام فيك على البلاد مهيمنا
وسعى يحوطك بالصوارم طائعا ... لزعيمه العالي الرشيد ومذعنا
سر يا زعيم الشعب غير منازع ... بالجيش للعزّ المجلّل بالسّنا
وأعد لنا عهد الرشيد وحاكه ... بالاسم والهمم الرفيعة والكنى

لكن الشاعر عبد الحسين الأزري رأى عكس الآية فقال في قصيدته "أيار":

أيار شهرك بالكوارث مفعم ... أبقيتها ذكرى يغص بها الفم
وفظائع الأيام تبقى مثلما ... تبقى السمات وإن تعفّى الميسم

حتى يقول:

وعجبت ممن شنّ غارته على ... الوطن الذي بظلاله متنعّم
وأثار حربا كان عنها في غنى ... لولا فؤاد بالرياسة مغرم
قد دبّرها في الخفاء عصابة ... والشعب لم يعلم بما قد أبرموا
خلت الوطاب فلا ضمير برادع ... عمّا جنوه ولا فضيلة تعصم
للحرب قادَتْهُم، وحين تورّطوا ... جهلا بعاقبة الأمور تندّموا
أين الذي اختار الفرار وعنده ... أن الفرار من الجهاد محرّم؟

من كان يؤمن مثله بجهـــاده ... لم يعنه غير الشـــهادة مغنم

لِمَ لَمْ واس الخائضين غمـارهـا ... من راح بين جمـوعهم يتزعّم؟

جيش يُساق وما لـه من عـــدّة ... ودم يراق وما له من مُسْتَعْصَمُ

فـي كلّ مجتمع تعـــجّ ثواكل ... بثبـــورها وبكلّ حـيّ مأتـم

ومات رشيد عالي فرثاه الشعراء، ومنهم عبد الله الجبوري الذي أبّنه بقصيدة مطلعها:

دوّى نعيّك في مدى الأرجـــاء ... يا عالـي العـزمات والأنـباء

***

حدثني عبد الرزاق الشيخلي سكرتير وزارة العدلية وعضو مجلس النواب قال: كنّا نحن الشباب مغرورين برشيد عالي، فالتففنا حوله وسرنا في ركابه حتى ظهر لنا بعد ذلك بوجهه الصحيح، إذ وجدناه رجلا أنانيا طامعا يستسيغ كل عمل في سبيل تحقيق مراميه الشخصية. وكان استئثاره بوزارتين مهمتين، هما الداخلية والعدلية، وفي وزارة ياسين الهاشمي سنة ١٩٣٥، واستيلاؤه على الأراضي الزراعية، وقبضه على تولية الأوقاف القادرية من السيد عاصم نقيب الأشراف، واشتراكه مع جورج عابديني اللبناني في محاولة السيطرة على التجارة العراقية مع اليابان، في مقدمة أسباب معارضة حكمت سليمان ومحمد جعفر أبي التمن وحدوث انقلاب بكر صدقي.

ولم يتعلم درساً من منفاه خارج العراق، بل عاد إلى مناوراته السياسية، واتفق مع عقداء الجيش بعد إعلان الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ لكي يستأثر بالحكم. لكنه أصبح أسيرا في قبضتهم يسيّرونه بالوعيد والتهديد حسب أهوائهم، ويفرضون عليه إرادة المفتي الحاج محمد أمين الحسيني. وقد أرغموه على سلوك طريق وعر في مناهضة بريطانيا والدخول في حرب غير

متكافئة معها، فكان ذلك سبب سقوطه وهربه والتطويح بالبلاد في ظروف عالمية عصيبة.

وقد عاد إلى بغداد بعد ثورة ١٩٥٨ طامحا إلى المقام الأعلى، لكن عبد الكريم قاسم لم يكن مستعدا لتسليم الثورة التي عمل في سبيلها وجازف في تحقيقها لقمة سائغة له. ومع أن المؤامرة التي نسبت إليه وسجن بسببها لم تكن واقعية، فإن تطلّعاته إلى الزعامة جعلته موضع الريبة لدى عبد الكريم قاسم فاعتقله ليأمن جانبه (ا.هـ).

هذا وقد كان رشيد عالي طموحا، وساعدته الظّروف فأصبح عضوا بالمحكمة الاستئنافية العليا وعمره ٢٧ عاما، ووزيرا في الثانية والثلاثين، ورئيسا لمجلس النواب في الرابعة والثلاثين، ورئيسا للوزراء في الحادية والأربعين. وعندما شكّل ياسين الهاشمي وزارته الأخيرة سنة ١٩٣٥ جمع رشيد عالي في قبضته وزارتي الداخلية والعدلية، واستحوذ على توليه الأوقاف القادرية التي كانت دائما حكرا لنقيب الأشراف، فكان ذلك من أسباب التذمر من الوزارة الهاشمية وسقوطها الفظيع على يد الفريق بكر صدقي.

كان رشيد عالي من السياسيين الذين شجعوا عقداء الجيش على المغامرات السياسية، وعندما جاؤوا به إلى سدّة الحكم وأصبح رئيسا لحكومة الدفاع الوطني، صار ألعوبة بيد أولئك العقداء وبيد المفتي الحاج محمد أمين الحسيني، لا يملك من أمره شيئا. وتتابعت الأحداث، فإذا العقداء قد اعتقلوا وأبعدوا ثم ارتقوا أعواد المشانق، أمّا هو والمفتي فأفلتا إلى ألمانيا الهتلرية. ولم يكادا يبلغان ملجأ الأمان في برلين حتى اشتدت المنافسة بينهما على

الزّعامة، وتبادل أعوانهما الدسّ والشتيمة، وتفصيل ذلك في مذكرات ناجي شوكت رفيق منفاهما، وفيما كتبه غير ناجي شوكت في مؤلفاتهم وبحوثهم.

عاد إلى العراق بعد ثورة ١٩٥٨ فحلم برئاسة الدولة، لكنّه زُجّ به في أعماق السجن حتى أفرج عنه، فانزوى فـي عقر داره، بعد ما لقي من آلاء السياسة وآلامها الشيء الكثير خلال مدّة تزيد على ثلث القرن.

وكنت ذات يوم من كانون الأول ١٩٦٣ في زيارة للشيخ محمد رضا الشبيبي في داره، فإذا برشيد عالي قد جاءه مسلّما، وقد عاد توًّا من القاهرة. سأله الشبيبي عن زيارته الخاصة للعاصمة المصرية فقال: قضيت الصّيف في مصر. وكنت مزمعا على العودة إلى بغداد لولا أنني علمت بعقد أوّل مؤتمر قمة عربي، فآثرت تأخير عودتي حتى ألتقي برجال العرب الوافدين إلى المؤتمر، والكثير منهم أصدقائي وأهل مودّتي.

قال الشبيبي: وكيف رأيت مؤتمر القمة ورجاله؟

قال: كنت أتخيّل أن الجيل الجديد خير منّا نحن معشر المخضرمين. فوجدت زعماء الأقطار العربية ويا للأسف! لا يزالون يميلون إلى الأقوال دون الأفعال، ويتنافسون على الزّعامة والرئاسة، ويتمسّكون بأحابيل السياسة. وها أنذا قد عدت منكسر الخاطر، مخذول الأمل، حزين النفس.

قال الكاتب المصري الدكتور صلاح العقاد في مجلة الهلال القاهرية (١٩٦٦): "إنّ أهمية الحركة (أي حركة رشيد عالي سنة ١٩٤١) إنما ترجع إلى أنها وقعت أثناء الحرب العالمية الثانية، وكانت تجربة فريدة من نوعها، إذ أن حكومة الكيلاني كانت الحكومة العربية الوحيدة التي أرادت أن تستفيد من الفريقين المتحاربين لخدمة القضايا الوطنية العربية.

"أما فيما عدا ذلك فإنها لم تفعل شيئا يذكر لتغيير الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة في الوطن العربي. ورغم أن التجربة كانت قصيرة العمر فإن كثيرا من المؤرخين العراقيين ينظرون إليها على أنها حلقة من سلسلة الأمجاد الوطنية، ولا تقل أهمية عن ثورة العراق ضد الاحتلال البريطاني عام ١٩٢٠.

وحاول بعض الكتاب تشبيه حركة رشيد عالي بثورة أحمد عرابي على الإنكليز سنة ١٨٨٢، تلك الثورة التي كانت سببا في احتلال القطر المصري. فقد قاد عرابي الكفاح ضد الخديوي توفيق، لكنه لم يكن سياسيا واسع الأفق. فحركت إنكلترة أسطولها لغزو مصر، وصمّم عرابي على المقاومة، غير أنه لم يقم بوضع خطة حربية متكاملة. وبعد أن احترقت الإسكندرية واحتلّها الإنكليزن تراجع عرابي بفلول جيشه إلى الشرقية لملاقاة الغزاة، فكانت هزيمته محتومة، ثم فرّ عرابي إلى القاهرة بالقطار تاركا جيشه يلقى مصيره التعس. وذكر المحامي إبراهيم طلعت في مجلّة "روز اليوسف" القاهرية (٢٧ سبتمبر ١٩٧٦) قائلا: "ولو أن عرابي قاوم الجيش الإنكليزي واستشهد وهو يقاتل، أو لو أنه قبض عليه ووقف رافع الرأس أثناء المحاكمة يؤكد حق بلاده ويدافع عنها، لكان شهيدا إلى الأبد، ولظل في نظر الأجيال المتعاقبة رمزا للبطولة والحرية والكفاح، بل لأصبح أسطورة يتغنّى بها الشعب جيلا بعد جيل...".

وقال توفيق السويدي في "مذكراته" أثناء الكلام على وزارة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١:

"لقد كان عمل وزارة رشيد عالي الكيلاني لا يختلف عن أية عملية انتحار يقوم بها شخص ويقضي بها على حياته. ولكن عمل هذه الوزارة كان

لا ينحصر في انتحار شخص أو أشخاص معدودين، بل يشمل انتحار العراق بأجمعه".

وقال بأنه حاول بجميع الوسائل أن يقنع هذه الحكومة بضرورة الاتّزان في العمل والحكمة. لكن قضي الأمر وسبق السيف العذل. وأعرب عن اعتقاده بأن وصاية الشريف شرف وتأليف حكومة رشيد عالي غير شرعيين.

وذكر السويدي أن رشيد عالي زاره في داره في ٣٠ نيسان، وكان في حالة تهيّج عصبي وقلق مضنٍ، وكلّفه أن يتوسّط لدى السير كنهان كورنواليس السفير البريطاني الجديد للاعتراف بحكومته، مقابل الاستعداد للتّفاهم والسّماح بحريّة مرور الجيوش البريطانية وبقائها في العراق. لكن السويدي أجابه بأنّ أوان هذه الوساطة قد فات مع الأسف.

وأضاف السويدي قائلا إن الصّدام وقع في اليوم التالي مع القوات البريطانية، بدون استعداد أوتفكير في العاقبة. وقد استنكرت حركة الكيلاني في العراق كلّ من تركيا وإيران ومصر استنكاراً شديداً.

جميل المدفعي

(١٨٩٠ - ١٩٥٨)

من رجال السياسة العراقية المتصفين بالأناة والحلم والاعتدال، وقد عرف بسياسة "إسدال الستار"، فكان يستدعى إلى الوزارة في الأزمات والأحداث لتهدئة الأفكار والعفو عن المجازفين.

وهو جميل بن محمد عباس، ولد في الموصل سنة ١٨٩٠، وكان أبوه ضابطا بغداديا يخدم فيها، وأمه من قبيلة البو مفرّج الأزدية. درس في المدرسة العسكرية ببغداد، ثم رحل إلى إستانبول والتحق بمدرسة الهندسة العسكرية، وتخرّج منها ضابطا بالمدفعية (١٩١١). وألحق بالفيلق التركي السادس في مناستر من أعمال البلقان. وشارك في حرب البلقان فأسره اليونانيون بعد سقوط يانية في كانون الأول ١٩١٢، وبقي رهين الأسر إلى أن عقد الصلح، فأطلق سراحه وأرسل إلى بغداد ملحقا بفيلقه. وعيّن مدرّسا للمدفعية في المدرسة العسكرية، ثم نقل إلى الموصل. ولم يكد يستقر به المقام هناك حتى أعلنت الحرب العظمى في أواخر سنة ١٩١٤، فشهد معارك القفقاس. وبعد فترة قضاها في إستانبول العاصمة أرسل إلى فلسطين وقاد فوج المدفعية في غزّة، وجرح في المعارك ووقع في أسر الجيش البريطاني.

التحق بعد ذلك بجيش الحجاز الشمالي بإمرة الأمير فيصل سنة ١٩١٧، وتولى قيادة المدفعية، وشهد مواقع سمنة ومعان والجردونة ودرعا وخربة والغزالة، حتى انتهى به المطاف إلى الشام، فدخلها مع الجيش العربي. وعيّن آمرا لموقع دمشق، فمستشارا عسكريا للأمير فيصل برتبة عقيد. وأوفد إلى بغداد في تموز ١٩١٩ مع إبراهيم كمال وأحمد جلميران، لإصلاح ذات

البين بين حزبي العهد والحرس السريين المتنازعين، فلم ينجح في مهمته وانتهى الأمر بالحزبين إلى الانحلال.

توجه إلى دير الزور مع علي جودت الأيوبي وتحسين علي فقاموا فيها بمهمة وطنية. وقاد حركة عسكرية على تلّعفر في ٤ حزيران ١٩٢٠ ثم انسحب منها. حكم عليه بالإعدام غيابيا في العراق، وعندما سقطت الحكومة الفيصلية في دمشق بقي فيها. ولما أنشئت حكومة شرقي الأردن سنة ١٩٢١ قصد الأمير عبد الله في عمّان، فعيّنه متصرفا للكرك، فمديرا للأمن العام، فمتصرفا للسّلط.

وعفي عنه في صيف ١٩٢٣، فبارح شرقي الأردن عائدا إلى بغداد في تموز من تلك السنة. وعيّن متصرفا للواء المنتفق (٢٩ كانون الأول ١٩٢٣)، فالعمارة (٤ شباط ١٩٢٧)، فالديوانية (أول حزيران ١٩٢٧)، فديالى (١٠ كانون الأول ١٩٢٧)، فبغداد (٢٦ حزيران ١٩٢٨).

اشترك في وزارة نوري السعيد وزيرا للداخلية في ٢٣ آذار ١٩٣٠، وتولى وزارة المالية (٩ تشرين الأول ١٩٣٠). وعيّن عضوا بمجلس الأعيان في ١٧ أيلول ١٩٣٠، لكنه استقال في ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٠ على إثر انتخابه نائبا عن بغداد. وانتخب رئيسا لمجلس النواب في ١٥ كانون الأول ١٩٣٠ إلى آخر تشرين الأول ١٩٣١، ثم من ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣١ إلى ٨ تشرين الثاني ١٩٣٢. وانتخب نائبا عن بغداد مرّة أخرى في آذار ١٩٣٣، وأعيد انتخابه رئيسا للمجلس النيابي (٨ آذار ١٩٣٣) إلى ٨ تشرين الثاني ١٩٣٣.

ألّف المدفعي وزارته الأولى في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣، ثم استقال وأعاد تأليف الوزارة في ٢١ شباط ١٩٣٤، متقلدا في الوزارة الجديدة وزارة الداخلية بالوكالة إضافة إلى الرئاسة. واستقالت وزارته الثانية في ٢٥ آب ١٩٣٤،

فألّف الوزارة الجديدة علي جودت الأيوبي في ٢٧ منه، واشترك فيها المدفعي وزيراً للدفاع. ثم ألّف جميل المدفعي وزارته الثالثة في ٤ آذار ١٩٣٥، فلم تدم سوى أسبوعين واستقالت في ١٥ آذار ١٩٣٥.

وقد جدّد انتخابه نائبا عن بغداد في كانون الأول ١٩٣٤. وحل المجلس في نيسان ١٩٣٥، فعيّن عضوا بمجلس الأعيان للمرة الثانية في ٣١ تموز ١٩٣٥. وأوفد في آذار ١٩٣٧ على رأس وفد عراقي إلى اليمن. وعندما اغتيل الفريق بكر صدقي واستقالت وزارة حكمت سليمان، ألّف المدفعي وزارته الرابعة في ١٧ آب ١٩٣٧، متقلّدا الرئاسة ووكالة وزارة الدفاع. وجدّد تعيينه عينا في ٢١ كانون الأول ١٩٣٧، ثم تخلى عن وكالة وزارة الدفاع وتولى وكالة الداخلية في ٣١ تشرين الأول ١٩٣٨، وتنحّى عن الحكم في ٢٤ كانون الأول ١٩٣٨.

ألّف وزارته الخامسة في ٢ حزيران ١٩٤١ بعد انهيار حركة رشيد عالي الكيلاني، واستقال في ١٩ تشرين الأول ١٩٤١. انتخب رئيسا لمجلس الأعيان في كانون الأول ١٩٤٣، واستمر في الرئاسة إلى أول كانون الأول ١٩٤٤، واستقال بعد ذلك من عضوية المجلس في شباط ١٩٤٥. وعندما شكلت وزارة محمد الصّدر في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨، اشترك فيها كوزير للداخلية، فوزير بلا وزارة (٤ آذار ١٩٤٨) إلى ٢٦ حزيران ١٩٤٨. وأعيد تعيينه عضوا بمجلس الأعيان (٢٧ أيلول ١٩٤٨)، وانتخب رئيسا للمجلس (٥ آذار ١٩٤٩). وجدد انتخابه للرئاسة في أول كانون الأول ١٩٤٩ و ٢ كانون الأول ١٩٥٠، وأول كانون الأول ١٩٥١ و٢٤ كانون الثاني ١٩٥٣، ودعي مرّة أخرى إلى كرسيّ الحكم، فألّف وزارته السادسة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣. وعندما تسلّم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية وأنهى عهد الوصاية، أعاد المدفعي تأليف وزارته السابعة في ٧ أيار ١٩٥٣ حتى استقال في ١٧ أيلول ١٩٥٣. وانتخب

رئيسا لمجلس الأعيان مرّة أخرى في أول كانون الأول ١٩٥٥، ثم جدّد تسميته عينا في تشرين الثاني ١٩٥٦، وأعيد انتخابه رئيسا للمجلس في أول كانون الأول ١٩٥٦، وأول كانون الأول ١٩٥٧ إلى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

توفّي ببغداد في ٢٦ تشرينَ الأول ١٩٥٨.

كتب عنه رفيقه في الدراسة والسلاح اللواء محمد سعيد التركريتي فقال: "وجميل المدفعي هو ذلك الرجل الذي تتحطم الأحداث أمام يقينه وإيمانه...أجل، كان له إيمان وكانت له عقيدة، وكان رجلا بكل ما في كلمة الرجولة من معنى، لا يحدّث نفسه بالإدبار عند الشدائد، ولم يفسد مروءته بعرض زائل..." ثم قال: "... فقد رأيناه بين ظهرانينا يتقلب في المناصب العالية، فما رأينا لتلك المناصب تأثيرا على نفسه: فهو يوم كان تلميذا، وهو يوم كان ضابطا، وهو يوم كان زعيما، لم يرتد ثوب الغرور، ولم يعتزّ بالقوة والمنعة والسلطان فيبطش وينتقم، وإنما كان... يتّبع سجيّة نفسه، ويقتفي أثر أخلاقه، ويرنو إلى سموّ محتده، وما كان منه إلا ما يدل على قوة اليقين، والترفع عن الأهواء، والعفو عند المقدرة...".

ومدحه مصطفى جواد بعد تولّيه رئاسة الوزراء، على إثر اغتيال بكر صدقي، بقصيدة قال منها:

ضرع العراق إليك في آماله	من بعد خيبته وسوء مآله
وأوى إليك وقد عرته مخافة	في ماله ورجاله ومجاله
أعيت مقاصده الفحول فلم يجد	بعد الحبوط سواك في تسآله
يا أيها الشهم الهمام أبا المضا	وأخا الحجى في سلمه وقتاله
بوركت من ندب وملجأ أمة	ما آده أمر لبعد مناله
لك في الرزانة والحصافة شهرة	سيسوقها التاريخ في أمثاله

علي جودت الأيوبي

(١٨٨٦ - ١٩٦٩)

علي جودت بن أيوب آغا بن محمد، ولد في الموصل سنة ١٨٨٦، ودرس بالمدرسة الرشدية، ثم قدم إلى بغداد فانضم إلى المدرسة الرشدية العسكرية، وانتمى سنة ١٩٠٠ إلى المدرسة الإعدادية العسكرية. وشخص إلى إستانبول سنة ١٩٠٣ وولج المدرسة العسكرية وتخرّج فيها ضابطا (١٩٠٦).

عيّن في الشعبة الأولى من دائرة الأركان في جيش بغداد سنة ١٩٠٦. وأخذ منذ شبابه يسعى لبث المبادئ العربية بعد إعلان الدستور. واختير سنة ١٩١٠ معلما في مدرسة صغار الضباط التي أنشأها الوالي ناظم باشا. ومضى مجازاً إلى الحج سنة ١٩١٢، وزار في طريقه سورية ولبنان ومصر والحجاز، وعاد إلى بغداد فنقل إلى الفرقة الخامسة والثلاثين في الموصل (١٩١٢)، وأسس مع زميله جميل المدفعي فرعا لجمعية العهد السريّة فيها.

عندما نشبت الحرب العظمى نقل اليوزباشي (الرائد) علي جودت مع فرقته إلى حلب. وعلى إثر احتلال الإنكليز لمدينة البصرة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤، أرسلت الفرقة الخامسة والثلاثون إلى جنوبي العراق واتخذت مواقعها في الشعيبة. ونشبت المعركة في هذه الجهة في نيسان ١٩١٥ وأسفرت عن اندحار الأتراك وانتحار قائدهم سليمان عسكري بك، وانسحبت الفرقة، وفيها علي جودت، إلى الناصرية، ثم اشتبك الأتراك مع الإنكليز في عكيكة، وتفرقت صفوف الجند التركي. وقد التجأ علي جودت إلى سوق الشيوخ - التي وقعت في يد الجيش البريطاني - ثم نقل بعد ذلك إلى البصرة وسمح له بالإقامة فيها.

في حزيران ١٩١٦ أعلن الشريف حسين ثورته في الحجاز، فالتحق علي جودت بصفوفها وسافر مع رفاقه من الضباط العراقيين إلى رابغ شمالي جدّة بطريق الهند. وفي رابغ كان الشريف علي بن الحسين يشرف على تجنيد الجيش النظامي ومعه القائد عزيز المصري. وقد دبّ الخلاف بين الشريف والقائد فعاد هذا الأخير إلى مصر، وبقي علي محاصرا للمدينة المنورة. وأوفد علي جودت إلى القاهرة لجلب السلاح، ثم التحق بالشريف فيصل في العقبة. وشهد موقعة السمنة والتل الأحمر، ثم عهد إليه بقيادة المفرزة الشمالية في رابية أبي الليل قرب معان. وزحف في ٢ آب ١٩١٨ على رأس تلك المفرزة واحتل درعا، ثم تحرّك متجها شطر دمشق في ٢٥ أيلول ودخلها مع مفرزته في أول تشرين الأول ١٩١٨. وسار بعد ذلك إلى حمص وحماة وحلب.

وعندما فرغ الجيش العربي من احتلال سورية، عيّن القائد علي جودت حاكما عسكريا لمدينة حلب فمنطقة البقاع. ونقل بعد ذلك مديرا للأمن العام، فمعتمدا في بيروت (١٩٢٠). وحضر اجتماع المؤتمر العراقي في الشام، الذي نادى بالأمير عبد الله ملكا على العراق (٨ آذار ١٩٢٠). ثم مضى مع جميل المدفعي وتحسين علي إلى دير الزور، وكان متصرفها مولود مخلص، فقاموا بتدبير حركات وطنية ترمي إلى تحرير العراق من ربقة الاحتلال البريطاني.

عاد علي جودت إلى دمشق في أيلول ١٩٢٠، وكان الفرنسيون قد احتلوها، فبقي فيها إلى حزيران ١٩٢١ حين استدعاه الأمير فيصل ليوافيه إلى القاهرة. والتحق بالأمير في جدّة، وغادرها في ضمن حاشيته في ١٢ حزيران، فوصلوا البصرة في ٢٤ منه، وانتقلوا إلى بغداد بالقطار في ٢٩ من نفس الشهر المذكور.

وعيّن علي جودت متصرفا للواء الحلة في ١٦ تشرين الأول ١٩٢١، ثم استدعي إلى بغداد في آب ١٩٢٢، وأسندت إليه بعد ذلك متصرفية كربلاء (كانون الأول ١٩٢٢)، فالمنتفق (٣٠ أيار ١٩٢٢). وعهد إليه بمنصب وزير الداخلية في وزارة جعفر العسكري من ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ إلى ٣ آب ١٩٢٤، وانتخب نائبا عن الموصل في المجلس التأسيسي (١٩٢٤).

وعاد إلى الإدارة متصرفا للواء ديالى (١٥ أيلول ١٩٢٤)، فالبصرة (٢٩ كانون الثاني ١٩٢٧)، فمديرا عاما للداخلية (٢٥ كانون الثاني ١٩٣٠). وتقلّد وزارة المالية في وزارة نوري السعيد (٢٣ آذار ١٩٣٠)، وانتخب نائبا عن بغداد في مجلس النواب (تشرين الثاني ١٩٣٠). واستقال من وزارة المالية في ١١ أيلول ١٩٣٠، كما استقال بعد ذلك من النيابة (آذار ١٩٣١). وانضمّ إلى المعارضة وأصدر جريدة "الإخاء الوطني" في ٢ آب ١٩٣١.

وقد عيّن رئيسا للديوان الملكي في ٢٢ آذار ١٩٣٣، ثم أصبح رئيسا للوزراء ووكيلا لوزير الداخلية (٢٧ آب ١٩٣٤) إلى ٤ آذار ١٩٣٥. وانتخب نائبا عن لواء بغداد (كانون الأول ١٩٣٤)، وتولى رئاسة مجلس النواب (٥ آذار ١٩٣٥) إلى حلّه في ٩ نيسان ١٩٣٥. وعيّن على إثر ذلك وزيراً مفوضا للعراق في لندن (آب ١٩٣٥)، ثم وزيراً مفوضا بباريس (شباط ١٩٣٧)، واستقال من منصبه في آذار ١٩٣٨.

وأسندت إليه وزارة الخارجية من ٢٦ نيسان ١٩٣٩ إلى ٢٢ شباط ١٩٤٠، وانتخب نائبا عن بغداد (حزيران ١٩٣٩). وتولى وزارة الخارجية في الوزارة المدفعية الخامسة (٢ حزيران ١٩٤١)، وأضيفت إليه وكالة وزارة المالية (٢ أيلول ١٩٤١) إلى ١٩ تشرين الأول ١٩٤١. ثم عين وزيراً مفوضا في واشنطن (آذار ١٩٤٢)، فمثّل العراق في عاصمة الولايات المتحدة أكثر من ستة

أعوام، وقد رفع إلى درجة سفير في آذار ١٩٤٧. واستقال من سفارة واشنطن في ٢٢ أيلول ١٩٤٨. وعيّن عضوا في مجلس الأعيان في ٢٧ أيلول ١٩٤٨، وأسندت إليه وزارة الخارجية (٢٠ تشرين الأول ١٩٤٨ - ٦ كانون الثاني ١٩٤٩). ثم ألّف وزارته الثانية في ١٠ كانون الأول ١٩٤٩ إلى ٥ شباط ١٩٥٠. ودخل الوزارة المدفعية السادسة نائبا لرئيس الوزراء (٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣)، واستمر في منصبه في الوزارة المدفعية السابعة (٧ أيار ١٩٥٣) إلى ١٧ أيلول ١٩٥٣.

جدّد تعيينه عينا في تشرين الثاني ١٩٥٦، ثم ألف وزارته الثالثة في ٢٠ حزيران ١٩٥٧ حتى استقال في ١٤ كانون الأول ١٩٥٧. وتوفي في بيروت في ٤ آذار ١٩٦٩. وقد نشرت ذكرياته تحت عنوان "ذكريات علي جودت ١٩٠٠ - ١٩٥٨" (طبع بيروت ١٩٦٧).

خدم علي جودت في الجيش والإدارة والسياسة والدبلوماسية، وكان في معظم الوزارات زميلا لجميل المدفعي. وكان رجلا طيب السريرة معتدلا في خططه، مراعيا للمصلحة العامة.

تعلّم شيئا من اللغة الفرنسية في أثناء مقامه في باريس وزيراً مفوضا للعراق. وعندما كنت أشرف مع الدكتور عبد الإله حافظ على الجناح العراقي في معرض باريس الدولي سنة ١٩٣٧، استدعاني علي جودت بك وكلفني أن أعدّ له خطابا بالفرنسية يلقيه في حفلة افتتاح الجناح. وهيأت له خطابا مختصرا، فأخذ يتمرّن على قراءته، لكنه سألني بعد أيام أن أختصره. ومضت أيام أخرى، وهو يطلب إلي أن أوجز الخطاب كلما عاود النظر فيه.

وأخيرا حلّ اليوم الموعود، ووقف الوزير المفوض على المنصة يلقي كلمة الافتتاح في حفل حافل، بعد أن ألقى وزير التجارة الفرنسي وغيره من

المسؤولين خُطبا إضافية، فاقتصر خطابه على جملة مقتضبة لم تتجاوز العبارة الآتية:

"أيها السّيدات والسّادة، باسم جلالة ملك العراق، أتشرف بافتتاح الـجناح العـراقي". ودوّى الحفل بالتصفيق.

ومما يروى عن علي جودت أنه، حينما كان متصرفا للواء البصرة، أوعزت إليه وزارة الداخلية بمكافحة الجراد ولـم تخصّص له الاعتماد المالـي اللاّزم، بل سألته تدارك النفقات من ميزانية اللّـواء.

ولـمّا لم يجد المخصصات اللازمة فـي الميزانية تقاعس عن المكافحة. وأبرقت إليه الوزارة بعد حين تسأله عن الإجراء الذي اتخذه فـي الموضوع فأجاب: "أمرنا قائد جيش الجراد بوقف الـزّحف على البصرة!".

عبد العزيز القصاب

(١٨٨٢ - ١٩٦٥)

عبد العزيز بن السيد محمد بن عبد اللطيف، بن محمد بن حسن بن ناصر، بن علي بن حسين بن درع الجعشمي الراوي، نزل جده الشيخ درع في بلدة راوة في القرن السابع عشر، ثم انتقل حسين إلى جانب الكرخ من بغداد، وكان يتاجر بالغنم والخيل.

ولد عبد العزيز القصاب في بغداد سنة ١٨٨٢، وتوفي والده وعمره لا يتجاوز سبع سنوات، فكفله إخوته الكبار محمد رشيد وعباس حلمي وعبد الرحمن، وسهروا على تربيته وتثقيفه. أتم دراسته الإعدادية فسافر إلى إستانبول في حزيران ١٩٠١، وداوم سنة واحدة في كلية الطب، ثم انتمى إلى المدرسة الملكية الشاهانية (١٩٠٢)، وتخرج فيها في تموز ١٩٠٥.

عاد إلى بغداد موظفا في دائرة الولاية، وعيّن في الوقت نفسه مدرسا في المدرسة الإعدادية، ثم عهدت إليه وكالة قائممقامية قضاء سامرّاء (تشرين الأول ١٩٠٧). ونقل قائممقاما للسماوة (آذار ١٩٠٩)، فالجزيرة (الصويرة) (أيلول ١٩١٠)، فالسماوة ثانية (أيار ١٩١٤)، فالهندية (كانون الأول ١٩١٦). وانسحب مع الموظفين الأتراك إثر الاحتلال الإنكليزي (آذار ١٩١٧)، فمضى عن طريق هيت ولبث في عنَة أشهراً، فعيّن قائممقاما لها بالوكالة (تموز ١٩١٧ - تشرين الأول ١٩١٧). ثم عين قائممقاما للزيبار، فتسلّم منصبه في آذار ١٩١٨، وظلّ فيه إلى إعلان الهدنة ودخول الإنكليز إلى ولاية الموصل (كانون الأول ١٩١٨)، فعاد إلى بغداد.

وعند تأليف الحكومة الوطنية عيّن قائممقاما للكوت في ١٧ شباط ١٩٢١. ونقل متصرفا للواء الموصل في تشرين الأول ١٩٢١، لكنه اعتذر عن قبول هذا المنصب. وعيّن بعد ذلك متصرفا للكوت. (١٠ كانون الثاني ١٩٢٢)، فكربلاء (١٦ شباط ١٩٢٢)، فالمنتفق (١٠ كانون الثاني ١٩٢٣). وأصبح مديرا عاما للإدارة الداخلية (أول حزيران ١٩٢٣)، فمتصرفا للواء الموصل (٢٣ كانون الثاني ١٩٢٤). وأسندت إليه وزارة الداخلية لأول مرّة في ٢٠ حزيران ١٩٢٦، وانتخب نائبا عن الديوانية في آب ١٩٢٦.

استمر وزيراً للداخلية إلى استقالة وزارة السعدون الثانية في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦. وعيّن وزيراً للداخلية للمرة الثانية في الوزارة السعدونية الثالثة (١٤ كانون الثاني ١٩٢٨). وانتخب نائبا عن بغداد سنة ١٩٢٨، ثم اختير رئيسا لمجلس النواب في ١٩ أيار ١٩٢٨، وجدد انتخابه في أول تشرين الثاني ١٩٢٨. وتولى مرّة أخرى وزارة الداخلية في وزارة توفيق السويدي في ٢٨ نيسان ١٩٢٩، ثم وزيراً للريّ والزراعة في الوزارة السعدونية الرّابعة (١٩ أيلول ١٩٢٩)، فوزيرا للعدلية في وزارة ناجي السويدي (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩) إلى ٢٣ أيار ١٩٣٠.

عيّن عبد العزيز القصّاب بعد ذلك رئيسا للتفتيش الإداري بوزارة الداخلية (١٩ تشرين الثاني ١٩٣٣)، فوزيرا للداخلية في الوزارة المدفعية الثالثة من ٤ آذار ١٩٣٥ إلى ١٧ منه. وانتخب نائبا عن بغداد في آب ١٩٣٥ إلى تشرين الأول ١٩٣٦. ثم عيّن مراقبا عاما للحسابات من ١٨ كانون الأول ١٩٣٧ إلى ١٤ أيلول ١٩٤٦.

انتخب أيضا نائبا عن بغداد في آذار ١٩٤٧ وحزيران ١٩٤٨، واستقال من النيابة في آذار ١٩٥٠. وقد أعيد رئيسا لمجلس النواب في ١٧ آذار

١٩٤٧، وجدّد انتخابه في أول كانون الأول ١٩٤٧ و٢١ حزيران ١٩٤٨ إلى آخر تشرين الثاني ١٩٤٨.

اعتزل الحياة السياسية بعد ذلك، وأدركه الموت في بغداد في ١٢ حزيران ١٩٦٥. وقد كان دمث الأخلاق، طيب السريرة، شديد الورع، وعُرف إداريا حازما وسياسيا نزيها. ألّف مذكرات بعنوان "من ذكرياتي" طبعت في بيروت سنة ١٩٦٢.

أنشأ دائرة بريد ومدّ خط البرق إلى الصويرة حين كان قائممقاما بها سنة ١٩١١، فنظم تأريخ ذلك الشاعر خيري الهنداوي قائلا:

أنشأ خط البرق في قطرنا   من هو حصن للمعالي حريز
يكفيك أن ترمز تأريخها   البرق من آثار عبد العزيز

والتأريخ يرمز إلى سنة ١٣٢٧ الهجرية التي توافق سنة ١٩١١.

وخاطبه الشاعر محمد خليل العماري حين أصبح وزير الداخلية سنة ١٩٢٦ بقصيدة مطلعها:

اشحذ حسامك أيها القصاب   فحسام عدلك ما حواه قراب
واقطع رؤوس ذوي النفاق بحدّه   فهم بمرقاك الوزارة خابوا
يا مصلحا ما أفسدت أسلافه   سارع فقد عمّ البلاد خراب
سُحُب الفساد تلبّدت بسمائها   ليست بغير "عزيزها" تنجاب

وقال إبراهيم صالح شكر: قيل إن الموصل من العراق بمثابة الرأس من الجسد، ومصداق ذلك تعيين القصاب متصرفا لها. ولا ريب أنه قد استهوته المفارقة اللفظية فجانب في كلمته الصواب؛ فلقد كان القصاب من خيرة رجال الإدارة نزاهة وعدالة وحزما. تولى متصرفية الموصل سنة ١٩٢٤ يوم كان أمرها معلّقا في الميزان؛ فالترك يطالبون بها، وعصبة الأمم تدرس

موضوعها وترسل إليها اللجان الواحدة تلو الأخرى. وأخيرا قرّرت عصبة الأمم في أيلول ١٩٢٤ تعيين لجنة دولية، برئاسة ف. دي. فرس سفير السويد فـي بوخارست، وعضوية مجري وبلجيكي لتقرير وضع الموصل، فقدمت اللجنة إلى بغداد في كانون الثاني ١٩٢٥، ومضت إلى الموصل في أواخر الشهر نفسه. وبذل القصاب قصارى جهوده لإقرار حق العراق فـي لوائه الشمالي، ونظم مساعي أهل الموصل لهذا الغرض. وقدمت اللجنة تقريرها، ثم قررت العصبة، بعد مباحثات طويلة ورغم المحاولات التركية، أن تلحق الموصل بالعراق. وكان تأييد هذا الإلحاق نهائيا بمعاهدة أنقرة، المعقودة بين العراق وبريطانيا وتركيا في ٥ حزيران ١٩٢٦، حيث اعترفت الحكومة التركية بالحدود العراقية في "خط بروكسيل" شمالي الموصل.

ذكريات القصاب

إن ذكريات عبد العزيز القصاب، التي سجلها بلغة سهلة ساذجة تكاد تشبه الكلام الدارج، لتكشف عن نفس موظف نزيه نشيط مخلص فـي عمله، لا تأخذه في الحق لومة لائم، يحرص على أداء واجباته كبيرها وصغيرها بدقة ونظام. ولو كان للدولة العثمانية الهرمة، خلال الحرب الضّروس، التي خاضتها سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ بلا رويّة ولا استعداد، لو كان لـها من أمثاله موظّفون مدنيّون وعسكريون، لم تسقط سقوطها الشائن في الدّرك الأسفل.

كان القصاب عند نشوب تلك الحرب قائممقاما للسّماوة، فبذل جهده لإسناد الجيش التركي وتسهيل تموينه، وإلحاق المتطوعين والمجاهدين من العشائر به، لكن الجيش البريطاني كان قد احتل البصرة فـي ٢٣ تشرين الثاني ١٩١٤، ثم استولى على القرنة والعمارة. ولقي القصّاب مصاعب جمة

من خلافات أهل السماوة ومنازعاتهم، وذلك بعد ورود أخبار اندحار الأتراك. وقد تمرّد الأهلون، ونهبوا مخازن الأرزاق ودور الموظفين، وهدموا سراي الحكومة، وهدّدوا القائممقام نفسه، وحاولوا قتل قائد الدرك، فاضطر القصّاب إلـى مغادرة مركز القضاء مع موظفيه، والانسجاب إلى الرميثة. وأرسل عائلته والموظفين وأسرهم إلى الديوانية، فخرج عليهم أفراد عشيرة الأكرع فـي الطريق، وسلبوهم جميع ما عندهم وجردوهم حتى من ملابسهم، فذهب الرجال والنساء حفاة عراة إلـى الديوانية بحالة زريّة. وعـاد القصّاب بعد ذلك إلـى السماوة، وقام بإحكام تحصينها للدفاع عنها ضد الجيش البريطاني الزاحف، ثم مضى من هناك إلى بغداد، ومنها نقل إلـى قضاء الهندية.

ودوّن عبد العزيز القصاب في ذكرياته وقائع إنسانية تثير اللّواعج والشجون: مرّ بالموصل في شهر آذار ١٩١٨ متوجها إلى مقرّ وظيفته فـي قضاء الزيبار، فوصف ما شاهده في شوارع تلك المدينة وأزقتها من مناظر مؤلمة. لقد رأى جـموع المهاجرين من الرجال والنساء والأطفال منتشرين في الطرق والأسواق بحالة مزرية مهينة. رآهم يختفون تحت دكاكين البقالين والخبازين يتصيدون المشترين، وقد عضّهم الجوع بنابه، فما أن يشتري المشتري لوازمه من الخبز أو السمن، ويدفع الثمن إلى البائع، حتى يخرجوا من مكامنهم وينقضوا عليه، ويسلبوه كل ما اشتراه. وكان بعض هؤلاء الجياع، بعد أن ينهبوا الخبز، يتخاصمون فيما بينهم، ويغتصب الواحد منهم اللقمة من فم رفيقه ويدحسُها في فمه دحساً.

ثم يقول القصّاب:

"وكثرة هؤلاء المساكين، كنت أشاهد مأموري البلدية ومعهم الحمّالون، يتجوّلون في الطرق وفي الأسواق، يجمعون جثث الميتين جوعا في كل صباح

ومساء، كأنما هم يجمعون الحطب والنفايات. يضع الحمّال في سلته أربع جثث أو خمسا، حيث أن جثة الإنسان أو الامرأة كانت يابسة ضعيفة، وقد استحالت إلى عظم وجلد، يلتقطها الحمّال بيده من الأرض، ويلقيها في السلّة على ظهره، كما يلتقط الخشبة الصغيرة...".

ويذكر بعد ذلك تحجّر القلوب، ونضوب معين الرحمة فيما بين الجوانح. ويذكر القائد العام خليل باشا الذي زاره القصاب، فلم يجد ما يحدثه به القائد سوى الشدة التي يلاقيها الجيش، من جراء ندرة الذخيرة والغذاء، غير مكترث لما أصاب الأهلين من فقر مدقع وقحط مهلك. وقال بعد ذلك: "لقد وصلت درجة الجوع والفاقة في الموصل، لدرجة أن كثيرا من المهاجرين صاروا يأكلون لحوم الحيوانات حتى الكلاب والقطط، وأن رجلا كان يخطف الأطفال فيذبحهم، ويطبخ لحومهم ويعطيها للناس، وقد أعدم مع زوجته التي كانت شريكته في الجريمة، بعد أن افتضح أمرهما".

وقد أشار إلى نكبة الموصل إبراهيم الواعظ في كتابه "الروض الأزهر"، فذكر تدفق المهاجرين، واشتداد المجاعة، وطرح الجثث في الطرقات، وأكل لحوم البشر والقطط والكلاب، وغير ذلك من المشاهد المؤسية. وانتهت مأساة الموصل بانسحاب الأتراك منها، على إثر عقد الهدنة في تشرين الثاني ١٩١٨، ودخول الإنكليز الذين بادروا إلى جلب الأطعمة والحبوب، لتغذية الأهلين وإسعافهم.

محمد زكي البصري

(١٨٩٤ ـ ١٩٣٧)

ولد محمد زكي، المعروف بالبصري أو المحامي، سنة ١٨٩٤ في قرية مهيجران، التابعة لقضاء أبي الخصيب من أعمال البصرة، لأسرة متواضعة أصلها من بلدة بريدة في نجد. وقد توفي أبوه وهو صغير، فكفله عمه الحاج محمود الذي، تزوج أمه وأنجب أخاه عبد الوهاب محمود، الذي أصبح وزيراً للمالية ونقيبا للمحامين فيما بعد.

أتم محمد زكي دراسته الإعدادية في البصرة. وقدم بغداد سنة ١٩١١، فانتمى إلى مدرسة الحقوق. لكن الحرب العامة نشبت آنذاك، فأدخل دورة ضباط الاحتياط، وسيق إلى ساحة المعركة وجرح في موقعة سلمان باك جرحا بليغا، ونقل إلى إستانبول للمعالجة، فأتم بها دراسته القانونية، ونال إجازة الحقوق، وعمل في الوقت نفسه موظفا في محطة قطار حيدر باشا.

عندما وضعت الحرب أوزارها، عاد محمد زكي إلى العراق ومارس المحاماة. ثم انتخب نائبا عن البصرة في المجلس التأسيسي (آذار ١٩٢٤)، فكان أصغر زملائه سناً. لكنه اختير مقرّرا للجنة تدقيق المعاهدة العراقية البريطانية، فدرسها درسا عميقا، ووضع عنها تقريرا جامعا. وانتخب نائبا عن البصرة في الدورة النيابية الثانية (أيار ١٩٢٨ ـ تموز ١٩٣٠)، وجدد انتخابه بعد ذلك في الدورة الرابعة (آذار ١٩٣٣)، والخامسة (كانون الأول ١٩٣٤)، والسادسة (آب ١٩٣٥).

اشترك في تأسيس حزب الإخاء الوطني مع ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٣٠. وكان من أقطاب المعارضة. وألقى المحاضرات في الوقت

نفسه في كلية الحقوق في موضوع قانون العقوبات. ودعي إلى تولي الوزارة فعيّن وزيرا للعدلية، في الوزارتين الكيلانيتين الأولى والثانية (٢٠ آذار ١٩٣٣ - ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣)، ثم في الوزارة الهاشمية الثانية (١٧ آذار ١٩٣٥)، وأوفد بمهمة سياسية إلى جنيف ثم إلـى إيران. وانتخب رئيسا لمجلس النواب في ٨ آب ١٩٣٥، وجدد انتخابه في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٥ إلى حلّ المجلس في ٣١ تشرين الأول ١٩٣٦.

عرف محمد زكي بثقافته القانونية الواسعة، ودأبه على العمل، وكثرة القوانين التي شرّعها في أثناء توليه وزارة العدلية. وأظهر خلال رئاسته للمجلس النيابي حيادا، وتجرّدا من التحيّز الحزبي، ودقة في مراعاة النظام، والتزاما بترسيخ الحياة البرلمانية على قواعد صحيحة.

أصيب بمرض عضال، فتوفي في بغداد في ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٧، ولم يزد عمره على ٤٣ عاما. وقد كتب بحوثا ومقالات ومذكرات قانونية، في موضوع الحقوق الجزائية والنظام البرلماني وإعادة الحقوق الممنوعة... إلخ.

حلّل رفائيل بطي شخصية محمد زكي وسرّ جاذبيته، فقال إن ذلك يرجع إلى عصاميته النبيلة، وسيرته السياسية القويمة، ونزعته الفكرية الحيّة.

وقال إن الرجل عصامي، سما باجتهاده وحدّة ملكاته الذهنية إلى منزلة رفيعة، أولته مكانة في الصفّ المتقدم من أترابه وبني قومه. وظلّ دؤوبا على الدرس والثقافة بعد إتمامه دراسته العالية. وقد كان في جميع مراحل التعليم مثالا نيراً للفطنة والجد..

ثم قال: "أما سيرة محمد زكي السياسية فوضّاحة المعالم لا التواء فيها؛ فقد نشأ من حداثته غيورا على المصالح العامة، مستمعا لنداء الوطن. وفي

البصرة بلده الهادئ الوديع، البعيد عن صخب السياسة وضجيج المعارضة، بعد الحرب العظمى سار زكي مع نفر من إخوانه في طليعة المطالبين بالاستقلال، المناهضين لكابوس الاحتلال الأجنبي... فلما جاء طور الحكم الوطني، وانتخب عضوا في المجلس التأسيسي، برزت مواهب السياسي الشاب، والتفتت الأذهان إلى قوة عقيدته الوطنية، فكان من أنصار الزعيم ياسين الهاشمي قائد المعارضة، في المجلس المؤسس وفي الميدان الشعبي. واختير مقررا للجنة تدقيق المعاهدة في المجلس، وقد رفضها مع الرافضين لدى إبرامها. ومع أن زكي عضو مجلس النواب بعد المجلس التأسيسي، كان مستقلا عن الأحزاب قبل تأليف "الكتلة الوطنية"، فقد ظاهر الحزب المعارض تحت قبَة البرلـمان، وطالب بحقوق الشعب، وعبّر عن رغبة الأمة في كلّ قضية خطيرة نظر فيها مجلس التشريع".

وقال رفائيل بطي إن محمد زكي أصبح بعد ذلك وزيرا ورئيسا لمجلس النواب، فنفذ في مركز المسؤولية الآراء التي دافع عنها، والإصلاحات التي طالب بها ما استطاع إلى ذلك سبيلا... ولم يغيّر المنصب من خُلقه ولا قلب طبعه إلى طور آخر فيه الزهو والخيلاء، وظلّ طيب النفس، حلو الشمائل، رقيق الحاشية، جمّ التواضع. وأما نزعته فحيّة تشحذها الثقافة العصرية، ويعزّزها العقل السليم، وهذه النزعة المتوهجة خلبت ألباب الشباب، فوجدوا في هذه الشخصية اللامعة الزّعامة التي جدّوا في البحث عنها (ا.هـ).

ووصف طالب مشتاق في "أوراق أيامه" محمد زكي قائلا: "لقد عرفت زكيّاً في جميع هذه الأدوار.. يذود عن الحق، ويصرخ في وجه الظالم، ويكافح في سبيل المصلحة العامة، من غير أن تأخذه في الحق لومة لائم. نفسا كبيرة أبيّة، ذات ميزات سامية، وسجيّة فريدة نادرة، وروحا خفيفة تسيل رقة

وعطفا، وأخلاقا متينة لا تؤثر فيها عاديات الدّهر الخؤون، وعلما غزيرا تعزّزه تجربة قيّمة...".

وكتب المحامي يوسف الحاج إلياس الموصلي يذكر أستاذه محمد زكي فقال:

"... لم يكن أستاذا مفيدا فحسب، بل كان إنسانا ذا ميزات تضطر الناس إلى احترامه. كان رجلا يروى عنه النزاهة والإخلاص، وكنا نحن نرى فيه الصراحة والبساطة المحبوبة، والحرص على الإفادة...".

"رووا لنا أن محمد زكي، منذ شبابه إلى أن توفي، كان يتعهّد إخوته الذين هم من أمه فقط، وعائلته المتعدّدة الأفراد ويعيلهم بنفسه، يتعب ويكدّ ويصرف ما يكسبه في سبيل معيشتهم وترفيه حالهم. كان محاميا موفقا، ونائبا حرّا، ووزيرا أمينا، ورئيسا لمجلس النواب، وقد حصل على مال كثير صرفه لترفيه أسرته. وكسب جاها كبيرا، كان يستعمله في قضاء حاجات الضعفاء، حتى لهج الكلّ بذكره والثناء على أخلاقه. وقد توفي في منتصف العقد الخامس من عمره، وهو غير متزوج بعد. قيل إن البعض كانوا يقولون له: لماذا لا تتزوج؟ فيقول: إن لي إخوة صغاراً بعد لا يزالون بحاجة إليّ!...

"أما ما رأيناه نحن بأنفسنا، فهو أنه كان يطلق نفسه على سجيتها، وكانت نفسه في الحقيقة نيّرة وروحه خيّرة..."

ورثاه محمّد باقر الشبيبي بقصيدة قال فيها:

رجوت أهني جيله في شفائه	فكيف وما قولي إذن في رثائه
شكا داءه المضني فأحسست أنه	سيقضي على حكم القضاء بدائه
على مهلكم، لا تدفنوه فإنه	بقيّة من ضحّى لكم في هنائه

فتـــى كان يرجى أن يطول بقـاؤه ليبعث عصرا حافلا في بقائـه

خلت ندوة التشريع منه وأوحشت معـــالمها من وحـيه ونـدائـه

محمد زكي والنظام النيابي

كان محمد زكي مؤمنا بالنظام النيابي بالرغم مما يعتريه من نقص، وقد كتب يقول:

"ومع كل ما يرمى به النظام البرلماني من انتقادات، وكل ما ينسب إليه من عيوب، ومهما بولغ في تقرير تلك العيوب، ومع كل ما يحتاج إليه من الإصلاح، فإن النظام البرلماني هو أصلح ما توصّلت إليه البشرية من أنظمة الحكم حتى الزمن الأخير. فقد انفرد بميزات لم تكن في غيره من الأنظمة، وذلك بتربيتة لجماهير الأمة، التربية السياسية المطلوبة، باشتراكهم في انتخاب الهيئة الحاكمة، ومحافظته على حقوق الأفراد وحريّاتهم...".

"أما عندنا، فإن فائدة النظام البرلماني والحياة النيابية أمر لا يختلف فيه اثنان. إن الحياة النيابية - على ما اعتورها ولم يزل يعتورها من نقص - قد أدّت خدمات جلّى للشعب العراقي، إذ أن وجود النظام البرلماني، واشتراك الشعب بالانتخابات، قد أفادنا من نواحي كثيرة: منها أن الانتخابات كانت تبعث على توجيه الأنظار إلى الحياة السياسية، وأن رقابة البرلمان كثيرا ما صححت بعض الاتجاهات الخاطئة؛ وأن رجال السلطة التنفيذية، مهما كان استعدادهم وميولهم، فإنهم يحترزون من وجود البرلمان، ويتهيّبون من إثارة بعض القضايا فيه، مما يكون زاجرا لهم، ويجدون ضرورة العدول عن بعض الأعمال التي يعتزمون عملها. كما أن هذه الرقابة دفعتهم،

في بعض الأوقات، إلى تصحيح بعض أعمالهم التي سبق لهم أن قاموا بها، هذا فضلا عن أن قاعات المجلس كانت مدارس لكثير من الرجال".

ودعا محمّد زكي مع ذلك إلى إصلاح النظام البرلماني[1]، وتعديل الدستور وقانون الانتخاب.

[1] راجع الدكتور مجيد خدّري "نظام الحكم في العراق" ١٩٤٦.

مولـود مخلص

(١٨٨٥ - ١٩٥١)

مولود مخلص باشا ابن أحمد الرجب آل شعبان التكريتي. ولد في الموصل سنة ١٨٨٥، وأتم فيها دروسه الابتدائية. ثم جاء إلى بغداد (١٨٩٩)، وتخرّج من المدرسة الإعدادية العسكرية. وكانت حياتـه الدراسية بعد ذلك مضطربة أشدّ الاضطراب. فقد أقصي من مقاعد الدراسة لـمنازعة حدثت مع رفيق له فسجن، ثم تمكن من الفرار إلى إستانبول. وتوسط له سامي باشا العمري فقبل في المدرسة العسكرية، لكن وشي به بـأنه تحدّى سياسة السلطان عبد الحميد، فأُخرج من المدرسة وسجن شهورا. واستطاع الفرار، فلجأ إلى باخرة فرنسية كانت متهيّئة للسفر إلى سورية، ونزل في الإسكندرية متخفيا ومرّ بحلب ودمشق، ثم صحب قافلة تقصد الجوف، رغبة منه في الوصول إلى أمير نجد عبد العزيز آل رشيد؛ إلاّ أن عصابة هاجمت قافلته في الصحراء فسلبته وأسرته، ولما أُخلي سبيله مضى إلى درعا، واشتغل عاملا في سكة الحديد نحواً من شهرين.

وعاد إلى الموصل سيراً على الأقدام، ثم سافر إلى نجد عن طريق النجف، وحظي بعطف ابن الرشيد، الذي توسط لإعادته إلى المدرسة الحربية، فلم يفلح في مسعاه. وقفل مولود راجعا إلى الموصل بطريق بغداد، ثم قصد الشام؛ واتفق أن جاءها واليا آنذاك سامي باشا العمري الموصلي، فاتصل به وحصل على توصية منه إلى قريبه هادي باشا العمري قائد منطقة مناستر.

شدّ مخلص الرحال إلى مناستر، فلقي العون من هادي باشا، الذي استطاع إعادته إلى المدرسة العسكرية، وقضى فيها سنتين، ثم أخرج منها جنديا بسيطا، لتقرير رُفع عن فصله وفراره سابقا. وعمل جنديا فكاتبا عسكريا في الروم آيلي، وانتمى إلى جمعية الاتحاد والترقي، وكانت حينذاك جمعية سرية، حتى إذا ما أعلن الدستور العثماني، ذهب إلى إستانبول وطلب تقديمه إلى المحكمة، فحوكم وبرّئت ساحته. وأعيد إلى المدرسة العسكرية في العاصمة التركية (١٩٠٩)، فتخرج فيها ضابطا خيّالا سنة ١٩١١.

وقد تقلّد وظائف عسكرية وتعليمية في بغداد والموصل. فعندما نشبت الحرب العظمى أُرسل مع فيلقه إلى حلب، ثم أعيد إلى العراق وحارب في ساحاته، وشهد معركة الشعيبة. وأسره الإنكليز إثر احتلالهم لمدينة الناصرية في تموز ١٩١٥، وكان آنئذ برتبة ملازم أول.

كتب تحسين عليّ عن هذه الفترة من حياة صديقه مولود مخلص فقال: "لقد عرفت الفقيد في الحرب العالمية الأولى. وكان إذ ذاك في ريعان الشباب يتّقد حميّة وإخلاصا. وكان ضابطا بسيطا على رأس قوة صغيرة من الخيالة، التابعة للجيش العثماني المرابط في الغبيشة أمام استحكامات الشعيبة. وقد أبدى هذا الضابط الصغير ضروب البسالة والإقدام في المعارك التي خاضها على رأس قواته القليلة ضد قوات العدوّ التي تفوقه عدّة وعددا...ولما وقعت المعركة الفاصلة - معركة الشعيبة - أصيب بجروح بليغة...".

انضم مولود إلى ثورة الحجاز عند نشوبها سنة ١٩١٦، فعيّن مرافقا للأمير فيصل برتبة رئيس (نقيب). وقد قال لورنس الشهير في كتابه "ثورة في الصحراء": " أُعلن للأمير فيصل قدوم مولود مخلص العربي الغيور من

تكريت، الذي خفضت رتبته مرتين في الجيش التركي لوطنيته الصارخة، وقضى مبعدا في نجد سنتين عمل خلالهما سكرتيرا لابن الرشيد، ثم قاد قوة الفرسان التركية أمام الشعيبة وسقط في أسرنا هناك. ولم يكد يسمع بثورة الشريف حتى تطوّع للالتحاق به، وكان أول ضابط نظامي ينضوي تحت لواء فيصل، فكان الآن مرافقه اسما...".

اشترك مولود في تأسيس الجيش الحجازي النظامي، وعرف بشجاعته الخارقة إلى حدّ التهور، وأصيب بجروح بليغة عطّلت يده اليسرى ورجله اليسرى كذلك. وأبلى بلاءً حسنا في معارك العقبة والكويرة والطفيلة ووادي موسى وسمنة ومعان. وقال تحسين علي: "ولولا الجروح المميتة التي مزّقت جسمه، وهشّمت عظامه أمام استحكامات معان في هجومه العنيف عليها، وهو على رأس قوة خيّالة صغيرة بقصد اقتحامها، لما وقفت تلك الاستحكامات المنيعة حائلا دون بلوغه غايته.

"لقد وقع البطل المغوار جريحا يتخبّط بدمائه على قيد بضعة أمتار من استحكامات معان، ونيران العدوّ تنصبّ عليه من كلّ مكان. وها هو على وشك أن يصبح أسيراً بيد الأعداء، لولا تفاني إخوانه ورجاله الشجعان البواسل، الذين قدّموا حياتهم رخيصة في سبيل إنقاذ بطلهم المغوار من الوقوع في الأسر. وبعد أن قدّموا ضحايا كثيرة، تمكّنوا بأعجوبة، وقنابل المدافع ونيران البنادق تنصبّ عليهم من كل الجهات، من إنقاذه ونقله إلى مقرّ قيادته، وهو يعالج سكرات الموت، وحالته تنذر بالخطر المحقّق...".

نقل إلى القاهرة حيث أجريت له عملية جراحية أنقذته من براثن الموت. وعاد إلى صفوف الجيش العربي الذي كان قد احتل سورية مع القوات

البريطانية، فرفع إلى رتبة أمير لواء، وعيّن قائداً لفرقة حلب. ونقل بعد أمد وجيز مستشارا عسكريا في مقرّ الإمارة الفيصلية بدمشق.

عندما احتلت العشائر السورية مدينة دير الزور واستخلصتها من يد الجيش البريطاني، عيّنت الحكومة السورية مولود مخلص متصرفا لها في كانون الثاني ١٩٢٠ . وقد شمّر عن ساعد الجدّ وأخذ يعدّ العدّة لإيقاد نار الثورة في العراق. بل ذهب إلى أبعد مما تسمح به الحكومة الفيصلية القائمة على مساندة الإنكليز في الشام، فأعلن "الجهاد" على "الكفار" الإنكليز. ونظم شاعر دير الزور محمد الفراتي قصيدة يخاطب الأمير فيصل مادحا إياه وذامّا الإنكليز، قال فيها:

انهـض وروِّالمعالي مـن عِداك دمـا ... واستخدم السيف والقرطاس والقلما
يا ابن الحسين، وأنت اليوم نـاصره ... لـم نلق إلاّك سيفا صارما خَذِمـا
يا فيصل الحق، لا تصغي لـهم أذنا ... فصـوتهم يورث المصغي لـه صمما

وشنّ مولود بقواته النظامية والعشائر المنضمّة إليها الغارات على المعسكرات البريطانية في الصالحية والبوكمال، وحاول قطع خطوط مواصلاتها، وعيّن أمين العمري مرافقه قائدا لجبهة الميادين. ثم اشتدّ الخلاف بين مولود ورمضان شلاش، الضابط العشائري الأصل من أبناء تلك المنطقة، وتنازعا على السلطة فسبّبا المشاكل للأمير فيصل، الذي أعلن ملكا في دمشق، والذي لم يجد بدّاً، إزاء احتجاج السلطات البريطانية، من استدعائهما كليهما إلى الشام (تموز١٩٢٠).

عاد مولود مخلص إلى العراق سنة ١٩٢٢ وعمل فـي الزراعة. وعيّن متصرفا للواء كربلاء (٢٦ حزيران ١٩٢٣)، فعضوا في مجلس الأعيان فـي بدء الحياة البرلمانية (تموز ١٩٢٥). وانتخب نائبا لرئيس مـجلس الأعيان فـي

أول تشرين الثاني ١٩٣٠، ثم أعيد انتخابه لهذا المنصب في ١١ أيلول ١٩٣٣، و٢٩ كانون الأول ١٩٣٤، و٢ تشرين الثاني ١٩٣٥. وقد استقال من مجلس الأعيان، إثر انتخابه نائبا عن بغداد في مجلس النواب (كانون الأول ١٩٣٧)، وجدّد انتخابه في سنتي ١٩٣٩ و١٩٤٣. وانتخب رئيسا لمجلس النواب في ٢٣ كانون الأول ١٩٣٧، وظل في الرئاسة إلى ٣١ تشرين الأول ١٩٤١.

وقد أعيد تعيينه عضواً بمجلس الأعيان في ٨ حزيران ١٩٤٤. وتوفي في زحلة بلبنان، حيث ذهب مصطافا، في ٤ آب ١٩٥١.

كان مولود مخلص شهما أريحيا، حرّ الكلمة، صريح القول. وكان ملجأ لأبناء الموصل وتكريت، يرعاهم ويحدب عليهم، ويقضي مصالحهم. وكانت له دالّة على الملك فيصل الأول والأسرة الهاشمية لسابق خدمته، فكانوا يحتملون صراحته ويلبّون مطالبه. ونال الأذى في عهد حكم الفريق بكر صدقي (١٩٣٦ - ١٩٣٧)، فخرج من بغداد أمداً قصيراً، ثم لم يلبث أن عاد مرفوع الرأس محترم المكانة.

ومما يذكر أنّ مولود مخلص ذهب سنة ١٩٣٨ إلى مصر على رأس وفد نيابي، كان من أعضائه الشاعران النائبان معروف الرصافي ومحمود الملاّح وغيرهما، وجاء بعض الصحفيين إلى رئيس الوفد يسأله عن حال السياسة العراقية، فهزّ مولود يديه بحركة شبه دائرية وقال:

- لا شيش ولا كباب

- يعني إيه؟

ففسر الملاح كلام الرئيس قائلا: إن الباشا يقصد أن السياسة العراقية معتدلة لا متطرفة ولا متهافتة.

الفريق بكر صدقي

(١٨٩٠ - ١٩٣٧)

بكر صدقي بن شوقي العسكري، ينتمي إلى العائلة العسكرية المعروفة، التي أنجبت جعفر العسكري رئيس الوزراء.

ولد بكر صدقي في بغداد سنة ١٨٩٠، ودرس في الإعدادية العسكرية، ثم شدّ الرحال إلى إستانبول، وتخرّج ملازما ثانيا خيّالا في مدرستها الحربية (١٩٠٨). وخدم في أدرنة لمدة سنتين ونصف، واشترك في حرب البلقان، ثم انتمى إلى مدرسة الأركان بالعاصمة التركية، فتخرّج منها سنة ١٩١٥. وقد خدم في الجيش التركي بصفة ضابط ركن الاستخبارات، في المقر العام في إستانبول، ثم في جناق قلعة، وبعد ذلك في الفرقة الخمسين، فالثامنة والأربعين.

وبعد عقد الهدنة، انتسب إلى الجيش السوري في حلب، برتبة رئيس (نقيب) سنة ١٩١٩. واشترك مع تحسين علي والضباط الآخرين في أحداث دير الزور والرقة. ثم مضى إلى دمشق وعاد منها إلى بغداد. وانضم إلى الجيش العراقي برتبة رئيس في كانون الثاني ١٩٢١. وخدم في شعبة الحركات، وحاضر في المدرسة العسكرية. واشترك في معظم الحركات التأديبية كضابط ركن أو آمر رتل. ورفع إلى رتبة عقيد (آب ١٩٢٨)، فزعيم (آب ١٩٣١)، فلواء (١٩٣٣). وقد أوفد إلى الهند، حيث أكمل دورة الضباط الأقدمين في بلغوم، ثم تدرّب في كلية الأركان في كامبرلي بإنكلترا (١٩٣٢).

وعيّن آمراً للمنطقة الشمالية في كانون الثاني ١٩٣١، واكتسب شهرة واسعة في حركات الأثوريين سنة ١٩٣٣. ونقل آمراً للمنطقة الشرقية في

تشرين الثاني ١٩٣٣، فقائدا للفرقة الثانية، ورفع إلى رتبة فريق في نيسان ١٩٣٦. وكان قد تولّى قمع حركة تمرّد العشائر على الوزارة الهاشمية في الرميثة سنة ١٩٣٥، وفي لواء الديوانية في السنة التالية بشدّة وقسوة رهيبة.

وفي ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ قام بالانقلاب المعروف باسمه، فزحف إلى العاصمة وأرغم ياسين الهاشمي على التخلّي على الحكم. وألّفت الوزارة الجديدة برئاسة حكمت سليمان، وتولى بكر صدقي منصب رئاسة أركان الجيش في ٣١ تشرين الأول. وقد سيطر على الحكومة نحوا من عشرة شهور حتى اغتيل في الموصل في ١١ آب ١٩٣٧، وكان في طريقه إلى تركيا بدعوة من حكومتها.

وقد عرف بقوة الشكيمة، وشدة البأس، والتفوق في الفنون العسكرية. ووضع كتبا عسكرية منها: حركات الجيش الغربي (بالتركية ١٩١٥)، الطبوغرافيا (١٩٢٧)، الاستطلاع (١٩٢٩)، دروس تعبوية (١٩٣٠)، كتاب في الحروب الجبلية (١٩٣٤)...إلخ

***

قال عبد الرزاق الحسني في الجزء الرابع من "تأريخ الوزارات العراقية" (الطبعة الثانية، ١٩٥٣):

"كان الفريق بكر صدقي العسكري رجلا طموحا، مؤمنا بقوته الشخصية ومقدرته العسكرية. نظر إلى الجارتين تركيا وإيران، فوجد في الأولى ضابطا لم يكن أرفع درجة منه، خلق من تركيا المتفسّخة دولة لها عزّها وبأسها؛ ورأى في الثانية رجلا لم يكن من أصحاب الماضي المعروف، قد خلق مملكة من العدم إلى الوجود: مملكة كانت مناطق نفوذ للروس والإنكليز، فأصبحت دولة عظيمة تخشاها الدول. فحدّثه طموحه أن يحذو حذو كمال أتاتورك

ورضا بهلوي. فأقدم على حركة لم يفكر في عواقبها، ولم ينظر إلى اختلاف العراق عن جارتيه تركيا وإيران، اختلافا كبيراً في نواحي عديدة، روحية وثقافية وعسكرية واستعمارية...".

ونُسِب إلى بكر صدقي أنه كان يهدف إلى خلع الملك غازي واغتصاب عرش العراق، وجمع شتات الأكراد، في شرقي الأناضول وغربي إيران وشمالي العراق، وتوحيد كلمتهم تحت لوائه؛ فلم يمهله القدر لتحقيق أحلامه، فضلا عن كون تلك الخطة مستحيلة التحقيق في الظروف الدولية السائدة آنذاك. لكن الدكتور كمال مظهر وغيره من المثقفين الأكراد، قالوا إن بكر صدقي كان يدين بالقومية العربية، ولم يؤيد الحركة القومية الكردية، بل كان مناوئاً لها في الحقيقة.

وقال عبد الغني الملاح إن الشعب العراقي رأى في شخص بكر صدقي بطلا في مبدإ أمره، لتحدّيه بعض بنود المعاهدة العراقية البريطانية، وقراره تقوية الجيش بأسلحة إيطالية، ثم قال: "وفي تلك الفترة كانت ألمانيا وإيطاليا أنموذجا رائعا للسياسة القومية، وخصوصا لدى الدول الرازحة تحت ثقل الاستعمار البريطاني. ولا يمكن للباحث اعتبار تلك الحركة، على علاتها وأخطائها وصواباتها، غير منعطف كبير في تاريخ العراق الحديث. ولكن احتواءها من قبل بعض الشباب المتغطرسين في سلوكهم الشخصي، وطموح بكر صدقي نفسه إلى الدكتاتورية، ضيّع الفرصة الكبرى لتقويم الانحراف الديموقراطي، الذي سارت عليه الحكومات السابقة، بل هذا وذاك زادا من درجة الانحراف. فعندما أرادت الحركة أن تدلّل على أنها جاءت لإنقاذ الوضع من براثن الفوضى والتحكم المستوليين على البلاد... فشلت بذلك على يد بعض المتطرفين الطامعين في الشهرة والاستغلال، حتى إن بعض

المتهوّسين من الضباط كانوا يهينون الناس وسط الشارع، وخصوصا بعد استقالة وزراء الإصلاح الشعبي...".

وحقيقة الوضع أن وزارة حكمت سليمان، التي جاءت إلى الحكم على حراب الفريق بكر صدقي، كانت تحمل نوايا الإصلاح، لا سيما وقد ضمت عناصر طيبة، كمحمد جعفر أبي التمن، وصالح جبر، وكامل الجادرجي، ويوسف عز الدين إبراهيم. فقد حلّ المجلس النيابي، ودخل المجلس الجديد عناصر مثقفة من الشباب الحامل للأفكار التقدمية. وألف كامل الجادرجي وصحبه من الوزراء والنواب جمعية الإصلاح الشعبي، وغايتها القيام بإصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي، لتقدم الشعب والقضاء على الاستغلال، كما أشار إليها منهاجها. لكن سيطرة رئيس الأركان وتدخّل الجيش، لم تدع للوزارة والمجلس والجمعية الفرصة لعمل شيء يذكر في هذا الباب، فاستقال الوزراء الأربعة في ١٩ حزيران. وتمسك حكمت سليمان بأهداب الحكم، عاجزا عن المضي في الطريق الذي رسمه لنفسه.

وقد اقترح بعض نواب المجلس الجديد المنتخب بعد الانقلاب إقامة تمثال للبطل المنتصر بكر صدقي. ذكر إميل لودويغ أن الجنرال نابليون بونابرت، حينما عاد ظافراً إلى باريس سنة ١٨٠٠، بعد أن أخضع إيطاليا ودحر جيوش النمسا، اقترح أصدقاؤه إقامة تمثال له فقال: إنني أوافق على الاقتراح، فلْيَتمّ اختيار مكان للتمثال، ولكن أرى أن يترك إقامة النصب للجيل الآتي لينجزه، إذا أبرم حسن رأيكم في شخصي!

قال محمود الدرّة في كتابه "الحرب العراقية البريطانية ١٩٤١"، إن الفريق بكر صدقي عدّل نظام وزارة الدفاع، واحتفظ لنفسه بالسلطات التي كان يمارسها الوزير، ووجه وجهه شطر إيطاليا لشراء بعض الطائرات

والدبّابات، لكنه في الحقيقة لم يعمل على توسيع الجيش وزيادة تشكيلاته. وقد أدخل عددا كبيرا من الطلاب ذوي المستوى الواطئ إلى الكلية العسكرية، فكان ذلك بداية انحطاط كفاءة ضباط الجيش. وطالب فريق من شباب الأكراد، في كرّاس طبعوه في عهده، بحق الشّعب الكردي في الاستقلال ضمن حدوده الطبيعية.

ونقل الدرّة عن مذكرات الدكتور فريتزغروبّا، وزيرا ألمانيا المفوض في بغداد في ذلك العهد، أن بكر صدقي فاتحه باستهدافه خلق دولة كردية، تضمّ السكان الأكراد في العراق وإيران وتركيا.

وروى طالب مشتاق في "أوراق أيامه"، أن حكمت سليمان عانى كثيرا من طغيان بكر صدقي وجبروته، وكان يكظم غيظه من سوء سلوكه ونزواته. وكان يرى أن الجيش أنجز مهمته وعليه أن يعود إلى ثكناته، لا سيما أن رئيس الأركان يتحمل مسؤوليات جسيمة في الإدارة والتعبئة العامة وقيادة الجيش وتسليحه، وغيرها من الأمور التي لا تترك له مجالا للتدخل في السياسة، التي هي من اختصاص رجال الحكم المدنيين وحدهم. وانتهز حكمت سليمان فرصة زيارة الدكتور توفيق رشدي آراس، وزير الخارجية التركية، لبغداد لأجل عقد ميثاق سعد آباد، فشكا له أمره، ورجاه أن ينصح بكر صدقي بصورة لبقة بالابتعاد عن التدخلات السياسية.

وعلى إثر ذلك زار الدكتور آراس بكر صدقي في داره، وكان طالب مشتاق حاضراً، فتطرّق إلى تاريخ تركيا بعد انقلاب سنة ١٩٠٨، والكوارث التي أصابتها بعد أن تقلّد رجال الجيش مقاليد الحكم. ثم أشار إلى قيام الجمهورية التركية على أكتاف رجال الجيش، بعد تضحيات لا تعدّ ولا تحصى. وقال آراس: ولكن بعد استقرار الوضع، عاد الجيش إلى ثكناته،

وتألفت حكومة المجلس الوطني الكبير، التي تولّت تبعات الحكم وإدارة دفّة البلاد، وانصرف الجيش إلى مهامّه الأساسية مجتنبا التدخل في السياسة... وكان بكر صدقي ينصت لكلام الوزير التركي بكل جوارحه، ولم يفه بكلمة، بل ظلّ جالسا كأبي الهول في صمته. ولما انتهت الزيارة أسرَّ آراس في أذن طالب مشتاق: "إنه عسكري صلب وقائد لا يلين".

وقد أثار انقلاب بكر صدقي قرائح الشعراء، فقال علي الشرقي:

يا محنة الإخلاص في أهـــدافنا	من ذا يلطِّف محنة الإخلاص؟

حتى يقول:

بـــغداد ودّعت النظـام وأهلـه	فاستقبلت قـومي نظام رصاص
وتـجفّلت ســــرر البلاد وراءهـا	أن الأقـارب أبدلت بأقـــاصي
أين الرجال؟ لقد حسبت حسابهم	فـوجدت أرقـاما بلا أشخـــاص

وأيد محمد مهدي الجواهري الانقلاب في بادئ أمره، فقال فيه قصيدته "تحرّك اللحد"، يرمز بها إلى تحرّك القوى التي أطاح بها الجيش. وقد خاطب حكمت سليمان قائلا:

ماذا تريـــــد وسيف صارم ذكـر	يحمي الثغور وأنت الحية الذكـر
والجيش خلفك يمضي من عزيمته	فرط الحماس ويذكيـــها فتستعـر

لكنه اختلف بعد ذلك مع حكومة الانقلاب، فشنّ حملة معارضة لها في جريدته "الانقلاب"، أدّت به إلى السجن. فقال قصيدته التي مطلعها:

مـاذا تـريـد مـــن الزمـان	ومن الرغـائـب والأمـانـي

ومنها قوله:

وعـلام تـحسـد من تلـهّـى	بـــالمثالـث والمثانـي؟
أولـيس خشخشة الـحديد	ألـذ مـن عـزف الـقيـان؟

حكمت سليمان

(١٨٨٩ ـ ١٩٦٤)

عـارف حكمت بك ابن سليمان فائق بك، بن الحاج طالب كهية القفقاسي الأصل. وحكمت بك أصغر أبناء سليمان بك، وأخو محمود شوكت باشا الصدر الأعظم التركي، ومراد بك وخالد بك.

تقلّد أبوه سليمان فائق بك (١٨١٤ ـ ١٨٩٦) مناصب مختلفة، وكان متصرفا للواء البصرة سنة ١٨٦٥ ـ ١٨٦٦. ووضع كتبا تاريخية باللغة التركية منها: "تاريخ المماليك الكولة مند" في بغداد، و"تارخ نجد"، و"تاريخ المنتفق"، و"مرآة الزوراء"، و"حروب الإيرانيين في العراق". وقد أخبرني محمود صبحي الدفتري نقلا عن خالد سليمان، أنّ أصل الأسرة من عشيرة آجق باش القفقاسية المسيحية، وقد اختطف جدّها ـ الذي عرف فيما بعد باسم الحاج طالب ـ طفلا فيمن كان يختطف من صبيان القفقاس، وبيع في سوق الرقيق في إستانبول، ونشأ مسلما، وجيء به إلى بغداد، فتقدّم في المراتب وأصبح معاونا للوالي داود باشا، وتوفي في الوباء سنة ١٨٣١. ويقال إنّ سليمان فائق كان يؤدي الشهادة أمام القاضي، فسأله عن اسمه واسم أبيه، ثم سأله عن جدّه فقال: وما أدراني، لقد كان كافراً (كاور)!

ولد حكمت سليمان في بغداد سنة ١٨٨٩، وتخرّج في مدرستها الإعدادية الملكية (١٩٠٧)، فمضى إلى إستانبول حيث شرع في دراسة الحقوق، ثم تركها بعد أمد وجيز، وانتمى إلى المدرسة الملكية الشاهانية، ونال شهادتها في شباط ١٩١١. ودخل بعد ذلك مدرسة المشاة، وتخرج ضابطا احتياطيا في تشرين الأول ١٩١١، وأُلحق بحاشية آمر اللواء المرابط في بك أوغلي بالعاصمة

التركية، ثم نقل إلى حاشية والي إستانبول من نيسان ١٩١٢ إلى تشرين الأول ١٩١٣.

وقدم بغداد في حاشية الوالي جاويد باشا، فعيّن قائممقاما لمركز بغداد (٢٥ شباط ١٩١٤)، فمديراً لمدرسة الحقوق (١٦ آذار ١٩١٤)، ثم مديرا لمعارف بغداد (١٩ تشرين الأول ١٩١٥). ودعي إلى الخدمة العسكرية ضابطا احتياطيا في الجيش التركي، وأوفد إلى ألمانيا فمكث فيها إلى ما بعد الهدنة.

عاد إلى بغداد سنة ١٩٢٠، فعيّن مديراً عاما للبريد (٩ نيسان ١٩٢٢)، ثم مديراً عاما للبريد والبرق (أول نيسان ١٩٢٣). وتولى إلقاء المحاضرات في الوقت نفسه بمدرسة الحقوق، وجمعت محاضراته في كتاب "علم المال" (١٩٢٢). وقد انتخب نائبا عن ديالى في حزيران ١٩٢٥، وعيّن وزيراً للمعارف (٢٦ حزيران ١٩٢٥)، ووزيرا للداخلية (٢٥ تموز ١٩٢٥). وانتخب رئيسا لمجلس النواب من ٢٠ أيار ١٩٢٦ إلى آخر تشرين الأول ١٩٢٦، ثم كان وزيراً للعدلية في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ حتى استقال في ٣ حزيران ١٩٢٨. وأعيد انتخابه نائبا عن ديالى من أيار ١٩٢٨ إلى تموز ١٩٣٠. وقد كان من مؤسسي حزب الإخاء الوطني مع ياسين الهاشمي سنة ١٩٣٠. كما عيّن وزيراً للداخلية في وزارتي رشيد عالي الكيلاني الأولى والثانية (٢٠ آذار ١٩٣٣ - ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣). وانتخب نائبا عن بغداد (آذار ١٩٣٣)، لكنه استقال في تشرين الثاني ١٩٣٣.

وأصدر جريدة سياسية باسم "البيان" (١٢ آذار ١٩٣٥)، فلم يبرز منها إلى الوجود سوى عدد واحد. واختلف مع ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني، فكان من أبرز معارضيهما في عهد الوزارة الهاشمية الأخيرة، حتى أقصيا في الانقلاب الذي قاده الفريق بكر صدقي. وقد شكّل حكمت سليمان

الوزارة الجديدة خلفا للهاشمي في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦، ونهض بأعباء وزارة الداخلية إضافة إلى رئاسة الحكومة حتى ٢٨ حزيران ١٩٣٧، وانتخب نائبا عن لواء ديالى (شباط ١٩٣٧). بعد أن اغتيل بكر صدقي في الموصل في ١١ آب ١٩٣٧، اضطرّ حكمت سليمان إلى التخلّي عن الحكم في ١٧ آب ١٩٣٧.

وقد اتهم بالتآمر على الحكم في آذار ١٩٣٩، فحكم عليه بالإعدام، ثم خفّف الحكم إلى السّجن خمس سنوات، واعتقل في السليمانية، وأفرج عنه في نيسان ١٩٤١، فسافر إلى إيران في أيار من نفس السنة، وعاد إلى بغداد بعد شهرين لينصرف إلى شؤونه الخاصّة.

أشرف في سنواته الأخيرة على ترجمة بعض آثار والده التاريخية إلى العربية وطبعها. وتوفي في ناحية الأعظمية بظاهر بغداد في ٦ حزيران ١٩٦٤.

كان حكمت سليمان رجلا حازما نبيلا طيب السريرة، ميّالا إلى التقدم والأخذ بأسباب النهضة الغربية، معجبا بكمال أتاتورك وخطته. وقد عرف بشدّته عندما أصبح وزيراً للداخلية، فقام بتأديب الأثوريين في صيف سنة ١٩٣٣، وتأييد القائد بكر صدقي الذي نكّل بهم في قراهم.

كان عنوان النزاهة والكياسة: حُدّثت أنه حينما كان مديراً لمعارف بغداد، وسّطه بعض الوجهاء في أمر، وعرض عليه مبلغ خمسمائة ليرة ذهبية، فقضى حاجته وقال له: أنا لا أقبل المبلغ لنفسي، فهل ترضى بالتبرع به للمدارس؟ فقال الوجيه: أجل! فما كان منه إلاّ أن أخذه إلى الوالي وقال: إن الرجل يتبرع بخمسمائة ليرة ذهبية لوزارة المعارف، فشكره الوالي وأثنى على صنيعه.

***

ذكرت المس جيرترود بيل في رسالة لها مؤرخة في ٧ شباط ١٩٢١، أن بعض المحافل اقترحت استقدام أمير عثماني ليرأس دولة العراق الجديدة، لكن حكمت سليمان الذي كان تركيا في دراسته وخدمته، وقف معارضا بشدّة لأن يعهد بالحكم إلى أحد أبناء السلطان، قائلا: إن الأتراك لا يستطيعون حكم أنفسهم، فكيف تريدون أن أحدهم أن يحكمنا؟ وقد جسّ النبض مقترحا اسم السيد عبد الرحمان النقيب، لكن عزّت باشا الكركوكي قال إن النقيب لا يصلح لرئاسة الدولة، لأنه على أبواب القبر، وأضاف قائلا: إنكم إذا كنتم تريدون عمودا يسند الخيمة، فكل عمود يصلح للغرض مادام الإنكليز يدعمونه، وقال عزت باشا: الأفضل انتظار بضعة أشهر لمراقبة تطور الأمور.

وقالت المس بيل إن عزت باشا معروف في البلاد بنزاهته ووطنيته. أما جعفر باشا العسكري فاقترح أن يعهد برئاسة الدولة إلى أحد أنجال الشريف حسين، وقال إنه لا يعتقد بوجود حلّ آخر ممكن. وأما السيد طالب النقيب فيعلن على رؤوس الأشهاد، أنه سيكون ملك العراق قبل حلول الخريف.

***

حلّل كامل الجادرجي في "أوراقه" شخصية حكمتسليمان، الذي عمل معه في عهد انقلاب بكر صدقي، فقال إنه نشأ في بيئتين مختلفتين: فأبوه كولندي تركي الثقافة، ثائر بطبيعته، ناقم على استبداد السلطان عبد الحميد. وقد توفي وحكمت صغير السن، لكنه نشأ في أسرة تتكلم اللغة التركية وتتخلّق بالأخلاق التركية. ثم كبر في ظل أخيه محمود شوكت باشا بطل الحريّة. ومن الناحية الثانية كثر اختلاط حكمت منذ عهد طفولته بزرّاع أراضي أبيه وبساتينه من الفلاحين العرب، حتى صار يتكلم العربية بلهجة

ريفية لا بغدادية. وقال الجادرجي: "ولعلّ اختلاط حكمت بالفلاحين وانغماره في قضايا الريف قد صرفاه عن دروسه، فلم يكن قط من المبرّزين في أيّة مدرسة دخلها، كما أنّه بقي طيلة حياته غير ولوع بالمطالعة، ولذلك كانت ثقافته مستمدة من السماع والمشاهدة والتجارب، أكثر مما هي مستمدّة من الكتب والنظريات والفلسفة".

وأشار الجادرجي بعد ذلك إلى إعجاب حكمت سليمان بالجندية الألمانية والدبلوماسية الإنكليزية، فسيطر هذا الإعجاب المزدوج على نفسه منذ عهد الشباب وأصبح ـ كما قال ـ يقدّس الألمان ويخشى الإنكليز. وعندما انحلّت الدولة العثمانية وعاد حكمت إلى بغداد ليصبح مديراً ووزيراً،ساير الإنكليز تحت حماية عبد المحسن السعدون، لكنه ظل في الواقع محتفظا بنفسيته الثورية، وصار من مقاومي الوضع الشاذ في العراق. وكان في مقدمة المعجبين بالنهضة الكمالية من دون تمعّن في حقيقتها، فكان يشير إليها بمناسبة و غير مناسبة كقدوة حسنة.

ثم قامت الحركة النازية في ألمانيا، فعدّها حكمت سليمان نهضة مفيدة لا لألمانيا وحدها بل للعالم أجمع، ولم يفرّق بينها وبين الثورة الشيوعية، وإنما اعتبر كلتيهما ثورة اشتراكية. وكان على هذا الأساس لا يعاد الشيوعية، ولكنه يشك كثيرا في قابلية الروس أو العنصر الصقلبي بالقياس إلى صرامة العنصر الجرمني وكفاءته، وقد استمرت هذه المعتقدات أو النوازع النفسية لدى حكمت سليمان حتى حدوث انقلاب سنة ١٩٣٦.

ختم كامل الجادرجي كلامه قائلا: "والظاهر أن حكمت كان يتطلع من الصميم إلى إصلاح جوهري في العراق، نظير الإصلاح الذي تحقق في تركيا،

على أن تسنده قوّة عسكرية، مع المحافظة على الصداقة الإنكليزية، أو بالأصح مع وجوب مداراة الإنكليز بقدر الإمكان...".

هذا وقد قال الشاعر محمد مهدي الجواهري يحيّي حكمت سليمان بعد الانقلاب الذي قاده بكر صدقي:

وأنت يا ابن سليمان الذي لهجت	بما جسرت عليه البدو والحضر
الكابت النفس أزمانا على حنق	حتى طغا فرأينا كيف ينفجر
والضارب الضربة العظمى لصدمتها	لحم العلوج على الأقدام ينتثر
هل ادّخرت لهذا اليوم أهبته	أم أنت بالأجل الممتد معتذر؟
أقدمت إقدام من لا الخوف يمنعه	ولا يُنَهْنهُ من تصميمه الخطر
وحسب أمرك توفيقا وتوطئة	إن الطغاة على الأعقاب تندحر

وقد حدثني أحد المتصلين بحكمت سليمان في أعوامه الأخيرة، أنه كان يصفق يداً بيد ويقول متلهفا: أنا الجاني، أنا المسؤول، لقد كنت أوّل من أقحم الجيش في السياسة، فسننت سنة عادت على البلاد بالويل والثبور!

***

كنت أزور الشيخ محمد رضا الشبيبي في داره في بعض أيام سنة ١٩٦٠ أو ١٩٦١، فجاء حكمت سليمان وكلّم صاحب الدار بشأن رشيد عالي الكيلاني، وهو سجين آنذاك، ورجاه التوسط لدى عبد الكريم قاسم لإطلاق سراحه، نظراً لحالته الصحية السيئة، ولاضطراب عائلته وشدّة آلامها، وقال الشبيبي إنه يرثي لحال الكيلاني وأسرته ويود لو استطاع التوسّط لإخلاء سبيله، لكنه لم يكن يرى فائدة في مقابلة الزعيم واستعطافه، لعلمه سلفا بخيبة مسعاه، لا سيما أنه قد امتنع عن لقائه والاجتماع به منذ أمد قصير، ولم يغيّر إلحاح حكمت سليمان من رأيه.

على إثر استقالة حكمت سليمان من رئاسة الوزراء سنة ١٩٣٧ وانزوائه في داره، رأت دائرة التحقيقات الجنائية أن تضع أحد مخبريها، لترصد حركاته وسكناته والأخبار عن زواره وقصّاده. وكان حكمت كلما خرج من بيته أو عاد إليه يرى هذا المُخبر المسكين واقفا في وهج الشمس، أو جالسا القرفصاء في ظل شجرة ينظر إلى الباب، ويحاول أن يكشف عما وراءه لكتابة التقارير المطلوبة منه.

فاستدعاه حكمت بك بعد أيام وقال له: ماذا تفعل هنا، يا رجل؟

وتلعثم المخبر وبلع ريقه وقال: بك، أنا عابر سبيل...

ـ لست عابر سبيل، وإنما أنت مكلف بمهمة أعرفها جيدا، وأنا أشفق عليك أن تقف في الشارع ساعات طويلة...

ـ أنا صاحب عائلة، يا سيدي، ولا مورد لي سوى هذا العمل.

فقال البك: لا بأس عليك، يا ولدي، ولكن اخل الدار واجلس مع الخدم، وكل واشرب في المطبخ، وتعال إليّ حين تزمع الذهاب لأعطيك المادّة لتقاريرك.

ولم يأبه البك لاعتذار وتنصّل الرجل، الذي لم يجد إلا أن يفعل كما أمره. فكان يجيئه كل مساء فيملي عليه حكمت أخبار يومه، كأن يقول له: اكتب زارني فلان وفلان، وهما من أقاربي. وزارني فلان وكيل مزرعتي فتكلمنا في شؤون الزراعة...وذهبت إلى دار فلان، وكان هناك فلان وفلان، ودار الكلام حول الطقس وأسعار الفواكه والحبوب...إلخ.

وعجب رؤساء المُخبر لدقة أخباره وتفاصيل الزيارات والأحاديث، فاستدعوه وقالوا: كيف يتسنى لك الحصول على كلّ هذه المعلومات؟ ألا

يخرج البك بسيارته؟! فكيف تتبعه في تنقلاته، وكيف تحصل على ما يدور في داخل المجالس من شؤون وأحاديث؟!

ولم يكن له بدّ من الاعتراف بالحقيقة، فكان في ذلك نهاية عمله.

وعلى ذكر الأخبار والمخبرين، قيل إن رجال المعارضة في أثناء الإضراب الذي وقع في بغداد سنة ١٩٣١، قد اجتمعوا في دار أحدهم، ووقف المخبرون عند الباب يتسمّعون الأنباء وينتظرون خروج المجتمعين، لكن هؤلاء غادروا الدار من بابها الخلفي في الزقاق، وظل المخبرون ساهرين ساعات الليل ينتظرون انفضاض الاجتماع ويعجبون لطوله، وفي الصباح علموا أن للدار باباً خلفياً، وأن مهمتهم باءت بالإخفاق بعد ما قاسوه من تعب وسهاد.

ومن طريف الأخبار أن سعد صالح، بعد تنحّيه عن وزارة الداخلية سنة ١٩٤٦، رأى رجلين يلازمان الشارع أمام داره ويحاولان تسقّط حركاته وسكناته، فمضى إلى خَلَفِه في وزارة الداخلية وقال: ما الحاجة إلى وضع مخبرين سرّيين لترصد حركاتي، وأنا رجل صريح في السياسة لا أعرف المواربة ولا الختل؟ وأكّد له الوزير، كما أكّد له مدير التحقيقات الجنائية بعد ذلك، أن هذين الرجلين لا علاقة لهما بدائرة الأمن.

وعند ذلك عاد سعد صالح إلى داره، وأمر رجاله بضرب هذين الشخصين وإبعادهما عن تلك المنطقة، ولم تستطع دائرة التحقيقات الجنائية أن تفعل شيئا.

طه الهاشمي

(١٨٨٨ - ١٩٦١)

الفريق الأول طه باشا بن سلمان بن ياسين الهاشمي، وهو الأخ الأصغر لياسين الهاشمي، ولد في بغداد في شهر شباط ١٨٨٨، وأتم دراسته في المدرسة الإعدادية العسكرية، ثم قصد إستانبول سنة ١٩٠٣، وانتمى إلى المدرسة العسكرية، وتخرج منها ملازما ثانيا (١٩٠٦)، وواصل دراسته في مدرسة الأركان، فتخرّج برتبة رئيس ركن سنة ١٩٠٩.

عيّن على إثر ذلك في الجيش الخامس المرابط في سورية، واشترك في حركات حوران بإمرة الفريق سامي باشا العمري، وساهم في إخماد تمرّد الكرك. وألحق سنة ١٩١٠ بأركان حرب الفيلق الثامن في دمشق، ثم غادرها برفقة الفريق أحمد عزّت باشا للاشتراك في حرب البلقان (١٩١٢). ونقل في السنة التالية ضابط ركن الفيلق الرابع، وساهم في إنقاذ أدرنة وقرق كليًا من البلغار. واجتمع في شتاء ١٩١٣ بعزيز علي المصري في إستانبول، وانضمّ إلى جمعية العهد السرية. وعيّن في كانون الأول ١٩١٣ ضابط ركن في الفيلق التركي السابع المرابط باليمن، فذهب إليها عن طريق سورية والعراق، ووصلها في آذار ١٩١٤، وظل في اليمن إلى ما بعد الهدنة. وقد عمل في تهامة وصنعاء وتعز. واشترك على إثر إعلان الحرب العظمى في الهجوم على عدن، والاستيلاء على إمارة الحج. ورفع إلى رتبة عقيد (١٩١٨)، واستمر يحارب الإنكليز في محميّة عدن والإدريسي في شمال تهامة.

عندما عقدت الهدنة مع الإنكليز في عدن سنة ١٩١٩ أسر مع ضباط الفيلق، ثم سمح له بالعودة إلى إستانبول (تشرين الأول ١٩١٩). والتحق

بالحكومة العربية في الشام، فعيّن مديراً للأمن العام (آذار ١٩٢٠). وغادر دمشق بعد معركة ميسلون عائدا إلى إستانبول، فعيّن رئيسا لقسم التاريخ العسكري بدائرة الأركان التركية العامة.

عاد إلى بغداد في أيار ١٩٢٢، فعيّن آمرا لمنطقة الموصل برتبة عقيد، فرئيساً لأركان الجيش العراقي (تشرين الثاني ١٩٢٢ ـ نيسان ١٩٢٤). وأوفد في أيار ١٩٢٤ بمهمة تتعلق بإلحاق الموصل بالعراق، فسافر إلى إستانبول مع السير برسي كوكس، المندوب السامي البريطاني، الذي كان على رأس الوفد المفاوض. ثم رحل طه الهاشمي إلى لندن بالمهمة نفسها (تموز ١٩٢٤)، وعاد إلى بغداد في أيلول من تلك السنة.

عيّن مراقبا للأمير غازي وليّ العهد في تشرين الأول ١٩٢٤، فمديراً عاما للنفوس (تموز ١٩٢٦)، ومديرا عاما للمعارف (آب ١٩٢٧) إلى كانون الأول ١٩٢٩. ورفع إلى رتبة زعيم في حزيران ١٩٢٦، وقام في الوقت نفسه بتدريس التاريخ والجغرافية العسكرية في المدرسة العسكرية، وتاريخ الأديان في كليّة آل البيت.

عيّن رئيساً لأركان الجيش للمرة الثانية في كانون الأول ١٩٢٩، فشغل منصبه إلى ٣١ تشرين الأول ١٩٣٦. ورفع إلى رتبة فريق (كانون الثاني ١٩٣٠)، فعميد (فريق أول) في نيسان ١٩٣٦. وقام في آذار ١٩٣١ مع الوفد العراقي برئاسة نوري السعيد بزيارة بعض الدول العربية، للتقريب بينها وعقد المعاهدات، فزار الوفد شرقي الأردن والسعودية واليمن وعاد في حزيران ١٩٣١. تولى طه الهاشمي مهام مديرية المعارف العامة بالوكالة علاوة على رئاسة الأركان لمدة ثلاثة أشهر إلى آخر تشرين الثاني ١٩٣٥، وأوفد إلى بريطانيا بمهمة تتعلق بتسليح الجيش. وحصل انقلاب بكر صدقي في تلك

الآونة، فأحيل على التقاعد وهو في تركية، في آخر تشرين الأول ١٩٣٦، ومنع من العودة إلى العراق.

بعد اغتيال بكر صدقي واعتزال وزارة حكمت سليمان الحكم، عاد الهاشمي إلى بغداد في أيلول ١٩٣٧، وانتخب نائبا عن بغداد في كانون الأول من تلك السنة. وعيّن وزيراً للدفاع في الوزارة السعيدية الثالثة (٢٥ كانون الأول ١٩٣٨)، والرابعة (٦ نيسان ١٩٣٩)، والخامسة (٢٢ شباط ١٩٤٠)، والوزارة الكيلانية الثالثة (٣١ آذار ١٩٤٠) إلى ٣١ كانون الثاني ١٩٤١. ونهض بالإضافة إلى ذلك بأعباء وزارة المالية بالوكالة على إثر مقتل رستم حيدر، من ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٠ إلى ٢٢ شباط ١٩٤٠. وقام بوكالة وزارة الاقتصاد (٣ تموز ١٩٤٠ ـ ٢٨ كانون الثاني ١٩٤١). وانتخب نائبا عن بغداد للمرة الثانية في حزيران ١٩٣٩.

عهد إليه بتأليف الوزارة، فتولى رئاسة الوزراء ووكالة وزارة الدفاع في أول شباط ١٩٤١، فلم تدم وزارته سوى شهرين، واستقال في أول نيسان ١٩٤١. ثم غادر العراق إلى إستانبول في آب ١٩٤١، وبقي في تركية طوال أيام الحرب. وعاد إلى بغداد في شباط ١٩٤٦.

عمل الهاشمي مفتشا عاما لجيش إنقاذ فلسطين (شباط ١٩٤٨). واشترك في تأليف الجبهة الشعبية المتحدة، واختير رئيسا لها (١٩٥١)، ثم عيّن نائب رئيس مجلس الإعمار، من ٢١ أيلول ١٩٥٣ إلى ١٤ تموز ١٩٥٨.

وتوفّي في لندن، حيث ذهب للاستشفاء في ١١ حزيران ١٩٦١.

مـؤلفاتـه

كان طه الهاشمي رجلا عسكريا، وسياسيا نزيها مخلصا. وكان ميّالا إلى العلم والبحث والتتبع في المواضيع العسكرية والجغرافية والتاريخية. عيّن عضواً مراسلا بالمجمع العلمي العربي في الشام (كانون الثاني ١٩٤٢)، وعضواً فخريا بالمجمع العلمي العراقي (كانون الأول ١٩٤٩).

وضع مؤلفات كثيرة منها: "نهضة اليابان" (١٩٢٥)، "مباحث في التعبئة: كتاب السلاح" (في جزئين ١٩٢٥)، "التعبئة الأساسية" (١٩٢٥)، "الخدمة السفرية" (١٩٢٦)، "تاريخ الحرب" (١٩٢٧)، "جغرافية العراق العسكرية" (١٩٢٨)، "حرب العراق" (في مجلدين ١٩٢٨ - ١٩٣٠)، "مفصّل جغرافية العراق" (١٩٢٩)، "أطلس العراق" (١٩٣٣)، "تاريخ الشرق القديم" (١٩٣٣)، "الجغرافية العسكرية" (١٩٣٤)، "التاريخ والحضارة في الأزمنة الغابرة" (١٩٣٦)، "خالد بن الوليد" (١٩٣٧)، "سفر خالد بن الوليد من العراق إلى الشام"، "جغرافية بلاد العرب" (١٩٣٨)، "الوحدة الإيطالية" (مترجم ١٩٥٢)، "تاريخ الأديان وفلسفتها" (١٩٦٣)، "حكومة عمر" (مترجم عن اللغة الأوردية لمؤلفه الشيخ نعمان الشبلي ١٩٦٦)، "مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩ - ١٩٤٣" (طبع في بيروت ١٩٦٧).

***

تحدث طه الهاشمي عن قبوله رئاسة الوزراء في أول شباط ١٩٤١، فقال في مذكراته إنه مذ تولى وزارة الدفاع حتى تقلده لرئاسة الوزارة، كان يرمي إلى إظهار العراق في هذه الحرب بمظهر الرشد أمام العالم. وقال: "والواقع أني كنت في موقفي السياسي ضعيفا، إلى درجة أني لا أستطيع معه أن أوقف هؤلاء المفسدين عند حدهم. وقد كنت دائما أميل إلى عدم تدخل العقداء في

شؤون الدولة. وكان موقف القادة مني موقف القلق والحذر، وموقف الأمير (عبد الإله الوصيّ على العرش) موقف الحانق المستبدّ، وموقف المعارضة موقف المهاجم المتحيّن للفرص، وموقف رشيد عالي (الكيلاني) وأعوانه موقف المخاصم، وحتى نوري السعيد نفسه كان يعمل في الخفاء ويتحيّن الفرص. أما ناجي شوكت فكان ينتظر الوقت بفارغ الصبر لينتقم مني. وأما المفتي (الحاج محمد أمين الحسيني)، فظل المحور الذي تدور حوله المزاعم الوطنية، ويعتبر كل تفاهم مع الإنكليز خيانة للقضية العربية. وكان موقف الضباط البريطانيين من الجيش العراقي مما يثير قلق القادة".

وقال ناجي شوكت في كتابه "سيرة وذكريات"، إن طه الهاشمي كان بين شِقَّي الرّحى. وكانت أخلاقه حميدة بالقياس إلى الآخرين. تثقف ثقافة عسكرية عالية، وكان يطلب من مرؤوسيه طاعة عمياء. لكنه كان مترددا في اتخاذ القرارات الحاسمة في الأزمات، فسيّرته الظروف بدلا من أن يسيّرها. وكانت الوزارة التي ألّفها سنة ١٩٤١، خليطا عجيبا من رجال موالين للإنكليز وإقطاعيين وأناس لا رأي لهم ولا وزن (كذا). وهكذا كانت وزارة مرتجلة لم يكن هوَ نفسه ليرضى عنها.

كان طه ـ على حسب ما قال ناجي شوكت ـ يأمل أن يقنع العقداء الأربعة (صلاح الدين الصباغ وصحبه) بترك الاشتغال بالسياسية، وكان ذلك مستحيلا في تلك الآونة. وكان يسعى لتصالحهم مع الوصيّ على العرش، ولم يفقد هذا الأمل حتى في أواخر أيام وزارته...وكان يأمل أن توافق الحكومة البريطانية على إمداد الجيش العراقي بالأسلحة، فكان أمله هذا واهيا. وفقد طه ـ بحسب قول ناجي شوكت ـ تأييد الشعب، فقرّر الشروع بإقصاء العقداء

عن مناصبهم، الواحد تلو الآخر. وكان هذا العمل سبب فقدان ثقتهم به، وإجباره على الاستقالة، وترك مقاليد الحكم.

وقد انصرف طه الهاشمي إلى السياسة بعد ترك الجيش، على إثر انقلاب بكر صدقي. وقال توفيق السويدي في مذكراته، إن طه الهاشمي كان يجاهر برأيه، في أن التوازن السياسي المفقود في جهاز الحكومة لا يمكن تأمينه إلا بقوة الجيش.

***

كتب أحمد حسن الزيات الذي انتدب للتدريس في دار المعلمين العالية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٢ يصف طه الهاشمي فقال:

"فطه الهاشمي عذب الرّوح، سَرِيّ الأخلاق، وقور النفس، مصروف الهمّ إلى القراءة المنتجة والتأليف المحكم، فيما يتصل بالتاريخ والحرب، ولو ترك إلى نفسه لما خرج من مكتبه".

وقال الزيات أيضا (وقد رجّح جمال الدين الألوسي في كتابه "أدب الزيات في العراق"، إن المقصود بكلمته طه الهاشمي بعد انقلاب بكر صدقي):

"لي صديق من رؤوس العراق المرفوعة بالفضل والنبل والكفاية، كان وهو في سلطان السيف وعزّة القلم مرجع الرأي والهوى والحاجة. فلما نكبته نفسه وأهله السياسة العشواء الجموح، تجرّد كالسيف، وتفرّد كالأسد، وأصبح فإذا الوجوه أقفاء، والأنصار أعداء، والأحياء في دنياه موتى، فلا رأس ينحني، ولا لسان يحيّي، ولا يد تصافح. وظل وحده يعالج مرارة الحزن والحرمان والغربة، حتى صحا الدهر من غفوته، ونهض الحظ من كبوته، فعاد إلى الوزارة، وعاد الناس إلى الزيارة. وقال الوجه الذي عبس وأشاح، واللسان الذي ذمّ ونمّ: والله يا مولانا، لا يعدل حزننا لغيبتك إلا فرحنا بأوبتك! ثم

انعكست الصفات في الصحف، فصارت الخيانة أمانة، والبلادة زكانة (وفطانة)، والعقوبة شهادة".

كان طه الهاشمي رجلا عالما فاضلا نزيها، لكنه في تاريخه العسكري المديد، لم يملك الحزم والعزم الكافيين للسيطرة على الجيش وقواده، سواء حين كان في منصب رئيس الأركان، أو وزير الدفاع، أو رئيس الوزراء. فكان يأخذ مرؤوسيه باللين والتؤدة، ولو كانوا يتدخلون في سياسة البلاد، أو يخرجون عن نطاق مسؤولياتهم، حتى بلغ منهم بمرور الزمن التهور والغطرسة، وحاولوا توجيه سياسة الدولة كما يريدون، ورفضوا الانصياع لأوامر السلطات العليا، واتخذوا بطانة من السياسيين الانتهازيين، يتعاونون معهم لتوجيه دفّة الحكم حسب أهوائهم.

لكن توفيق السويدي ارتأى في مذكراته، أن طه كان من أقسى المناوئين للأمير الوصيّ عبد الإله، والمساندين لما يقوم به الجيش من حركات التمرّد، التي تستهدف الاستحواذ على الحكم، ومخاصمة بريطانيا، وإزالة نفوذها من العراق بأي ثمن.

محمد رستم حيدر

(١٨٨٩ - ١٩٤٠)

لبناني المولد، عربي الروح، خدم العراق زهاء عشرين عاما قبل أن يلقى مصرعه في البلد الذي أحبّه واتخذه موطنا.

هو محمد رستم بن علي حيدر. ولد في بعلبك لأسرة معروفة سنة ١٨٨٩، ودرس بدمشق، ثم في المدرسة الملكية الشاهانية في إستانبول، وتخرّج منها سنة ١٩٠٩. وأسس وهو طالب في عاصمة الدولة العثمانية، مع زميليه عوني عبد الهادي طالب الحقوق وأحمد قدري طالب الطبّ، جمعية عربية سريّة باسم "الفتاة" لبثّ الروح القومية. ثم رحل إلى باريس وأتم دراسته العالية في جامعة السوربون ومدرسة العلوم السياسة، وتخرج سنة ١٩١٢. ووضع كتابا باللغة الفرنسية عن "حركة محمد علي باشا الكبير، محيي مصر وباعث حياتها الاستقلالية العربية".

عاد إلى سورية فعيّن مديراً للمدرسة السلطانية في خربوط، فمديراً للمدرسة السلطانية في دمشق (١٩١٣) حتى إغلاقها عند نشوب الحرب العظمى. وجنّد الشاب رستم حيدر ضابطا احتياطيا، ثم أسس جمال باشا والي سورية المدرسة الصلاحية في القدس، وعهد بالإشراف عليها إلى الشيخ عبد العزيز جاويش وعبد القادر المغربي، فعيّن رستم معاوناً لمديرها ومدرّسا للتاريخ والاقتصاد. ثم غادر القدس إلى دمشق سنة ١٩١٧، وكان الشريف حسين قج رفع لواء الثورة في الحجاز، فغادر صاحبنا الشام سرّا مع نفر من الشباب المتحمس، وهم رفيق التميمي، وخليل السكاكيني، وتحسين قدري، والدكتور أحمد قدري، ولاذوا بجبل الدّروز (أوائل سنة ١٩١٨)، وانطلقوا من

ثمّ إلى البادية، والتحقوا بالجيش الحجازي المخيّمة مقدمته في هويدة مقابل معان، فاستقبلهم علي جودت الأيوبي قائد المفرزة الشمالية، وأرسلهم إلى مقرّ الأمير فيصل في سمنة.

أصبح رستم حيدر سكرتيراً خاصّا ومشاوراً للأمير فيصل القائد العام، ورافقه في الزحف إلى الأزرق ودرعا والشام. وظلّ رستم كاتبا لسرّ الأمير في دمشق، حتى عيّن الفريق شكري باشا الأيوبي حاكما عسكريا للبنان، ومقرّ مركز حكمه بيروت، فاختير رستم مساعدا له، ولم يطل عهد الحكم العربي فـي لبنان، إذ أن الجيش الفرنسي احتل السواحل، وأنزل العلم العربي المرفرف في بيروت، فعاد رستم إلى الشام رئيساً لديوان الأمير. ثم رافقه إلى مؤتمر الصلح المنعقد في فرساي (١٩١٩) مندوبا ثانيا، وصحبه في زيارته للندن. وعاد فيصل إلى دمشق لشؤون طارئة، فبقي رستم حيدر وعوني عبد الهادي يمثلان الحجاز في مؤتمر السلام، ووضعا توقيعهما على معاهدة فرساي.

ظلّ رستم في باريس يدافع عن حقوق العرب. وعندما غادر الملك فيصل الشام، بعد أن دخلها الجنرال غورو عنوة (١٩٢٠)، وسافر إلى أوروبا لبسط القضية العربية مرّة أخرى، كان رستم رئيس ديوانه ورفيقه فـي السفر إلى إيطاليا وإنكلترا. ثم عاد معه إلى الحجاز، وجاء في ركابه إلى العراق في حزيران ١٩٢١.

عيّن رستم حيدر رئيسا للديوان الملكي في ٢٤ آب ١٩٢١، بعد تأسيس الدولة العراقية برئاسة الملك فيصل الأول، وأمضى فـي منصبه تسع سنين. وأوفد في نيسان ١٩٢٩ إلى طهران وزيراً مفوّضا، ومندوبا فوق العادة بمهمة خاصّة، بعد اعتراف إيران بالمملكة العراقية. وعيّن وزيراً للمالية في أول

تشرين الثاني ١٩٣٠، وعضواً بمجلس الأعيان (٣٠ تشرين الأول ١٩٣٠). واحتفظ بمنصب وزير المالية في الوزارة السعيدية الثانية (١٩ تشرين الأول ١٩٣١ - ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢)، ثم تقلد وزارة الاقتصاد والمواصلات في الوزارتين الكيلانيتين الأولى والثانية، والوزارة المدفعية الأولى من ٢٠ آذار ١٩٣٣ إلى ٢١ شباط ١٩٣٤. وعاد ليرأس الديوان الملكي في عهد الملك غازي (٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٤) حتى أواسط تشرين الثاني ١٩٣٦، حين استقال وغادر العراق إلى سورية إثر انقلاب بكر صدقي.

عاد إلى بغداد في السنة التالية (تشرين الثاني ١٩٣٧)، فانتخب نائبا عن الديوانية في كانون الأول من السنة نفسها، وكان رئيسا للجنة المالية في مجلس النواب. كما عيّن عضواً بمجلس الأعيان فـي ٢٦ نيسان ١٩٣٩. وقد تقلد مهام وزارة المالية في ٢٥ كانون الأول ١٩٣٨ في الوزارة السعيدية الثالثة، واحتفظ بمنصبه عند إعادة تأليف الوزارة في ٦ نيسان ١٩٣٩. كما أسندت إليه لجنة التموين المركزية التي شكلت إثر نشوب الحرب العالمية في أيلول ١٩٣٩.

اعتدى عليه في ديوان وزارة المالية ببغداد حسين فوزي مفوّض الشرطة السابق، فتوفي بعد أربعة أيام متأثراً بجراحه في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٠.

كان رستم حيدر واسع الثقافة عصري النـزعة، أسدى للعراق وطنه الثاني أجلّ الخدمات، في ميادين السياسة والـمال والاقتصاد. أصدر وهو وزير للمالية سنة ١٩٣١ قانون العملة العراقية، لتحل محلّ العملة الهندية المتداولة في العراق منذ الاحتلال البريطاني. وبذل جهوداً محمودة في سبيل استقرار الأوضاع الـمالية والاقتصادية، بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت

سنة ١٩٢٩. وهُيِّئ له، وهو وزير المالية أيضا سنة ١٩٣٩، أن يعالج الموقف المالي والاقتصادي المضطرب عقب نشوب الحرب العالمية.

وضع في أثناء حياته التدريسية، قبيل الحرب العظمى الأولى، كتبا في "التاريخ القديم"، و"تاريخ الإسلام والقرون الوسطى"، و"فجر التاريخ الحديث". وعين عضواً بالمجمع العلمي العراقي، حينما جرت أول محاولة لتأليفه في تشرين الأول ١٩٢٦. وخلّف "يوميات" مخطوطة لم يتسنَّ طبعها.

قال السيد عبد المهدي في تأبينه: "لم نفقد رستما فحسب، بل فقدنا خدمة صادقة أسداها للبلاد. فقدنا علما غزيرا، فقدنا خلقا رضيا، فقدنا عنصرا حيا، فقدنا أدبا جمّا. إن الطلقة التي صُوِّبت إلى قلب رستم، إنما صُوِّبت إلى قلب كلّ مخلص في العراق، بل إلى قلب كلّ عربي في العالم...".

وقال عبد الوهاب محمود: "شارك اليقظة القومية، يوم كانت فكرة مبهمة تجيش في بعض الصدور، وتخفق في بعض القلوب، ثم يوم كانت ثورة شرذمة تحرقهم الصحراء بحرّها، وتلفحهم برملها..." حتى يقول: "تولّى السلطان على مالية هذا البلد في زمنين من أحرج الأزمان، وفي كليهما أوصلها آمنة مطمئنة إلى ساحل النجاة. تولاها يوم عصفت الأزمة بالعالم أجمع، وتولاها يوم كاد الجهل أن يهوي بها إلى سحيق الهاوية. ولا تتجلى عبقرية الرجل في عمله السلبي، وفي أنه أنقذ الوضع عندما ضاق وحرج؛ ولكن تتجلّى عبقريته في تركه، في كلا الحالين، أعمق الآثار وأعظم الأعمال. فلقد كان رجلا من كبار البناة والمشيّدين، ومن ذوي العقول الإيجابية المبتكرة. وتولّى المعارضة... فكان من أقوى من رأتهم هذه الندوة (مجلس النواب) منذ يومها الأول، من المعارضين حجة، وأحكمهم رأياً، وأعدلهم حكما".

وقال رفائيل بطي: "كان رستم حيدر يودّ أن تمشي الأمة قُدُما إلى الأمام، ولكنه لم يسلك طريق الطفرة، فكان يعالج الموضوعات بحسب استعداد الأمة وتطوّرها... وقد التفت إلى كثير من المواضيع الاجتماعية، فكتب عن الطفل العراقي الذي يبني هيكل الأمة من أحجاره، ودافع بلسان ذلق وبقلم بليغ في هذا الموضوع الخطير... وأهم ما نستخلصه من حياة رستم، هو أن النهضة العربية يجب أن تسير وفق المبادئ العصرية، فالشعور وحده لا يكفي لتغذية هذه النهضة وإنمائها، بل يجب أن يرتكز على العلم، لتسير الأمة على ضوء هذا العلم".

وقد روى عبد الله الحاج الأستاذ اللبناني، الذي عمل معاونا لرئيس الديوان الملكي في العراق أعواما طويلة، وكان بعد ذلك نائبا في المجلس النيابي اللبناني؛ أن رستم حيدر، وهو وزير المالية سنة ١٩٣٠، لم يتورّع عن إنذار الخزينة الخاصّة بوضع الحجز على مزرعة الحارثية الملكية، بغية تسديد الرسوم المتأخرة، تنفيذاً لقانون تحصيل ديون الحكومة المتأخّرة عن الأشخاص المدينين. فلما اعترض ناظر الخزينة الخاصّة على ذلك، قال رستم: "إنني إنما أنفذ إرادة جلالة الملك، فهو الذي وقّع على القانون بيده، وأنا أعمل على تشريف توقيع جلالته بالحجز على الحارثية، فإذا سمح بذلك فإنه يكون قد وضع الحجر الأساسي لاحترام القانون في الدولة. ولم يكن من الملك فيصل الأول إلا أن أمر بأداء ديون الحكومة عليه فوراً، تخلّصا من حجز أملاكه.

وروى نفس القصة بعض الثقات نقلا عن علي ممتاز، الذي كان معاونا لمدير الواردات العام سنة ١٩٣١، قال: عيّن رستم حيدر وزيراً للمالية، فاستدعاني وسألني أن أعدّ جدولا بالديون التي للخزينة. وجئت بالجدول

فإذا به يتضمن مبالغ جسيمة لم يطالب بها منذ سنوات، وكان في مقدمة المدينين الخزينة الملكية الخاصة، والوزراء والشيوخ، وكبار الموظفين والملاّك والتجار، وسائر أصحاب النفوذ الذين تخلّفوا عن تسديد ما عليهم من رسوم استهلاك وضرائب أخرى. وأمر رستم حيدر بكتابة خطاب إلى الخزينة الملكية بالمطالبة بدفع الدين الذي عليها. ومضى أسبوع أو أسبوعان دون أن يرد الجواب، فذهب بنفسه وقابل الملك، وعاد يحمل صكا بالمبلغ، ثم أرسلت رسائل المطالبة إلى سائر المدينين، فلم يمض أمد قصير حتى وفّوا ما عليهم من ديون جميعا.

وروي أن أحد النواب وقف - في أثناء مناقشة ميزانية وزارة المعارف - يخطب مادحا العلم، ويذكر وجوب نشره، وأطال في الثناء عليه، وضرورة الأخذ به. فقال رستم، وهو آنذاك وزير المالية: إن ما تفضل به النائب المحترم يعدّ في عصرنا من البديهيات، وأيّ دليل يُقام على تأخّرنا أكثر من تبرير العلم، والإسهاب في ذكر مزاياه؟

وأخبرني ثقة نقلا عن موسى الشابندر، الذي كان سكرتير المكتب العراقي في عصبة الأمم إبّان وفاة الملك فيصل الأول في برن في أيلول ١٩٣٣، أن الملك توفّي فجأة بحضور نوري السعيد ورستم حيدر وغيرهما. فلم يكن من رستم إلا أن استدعى الشابندر وقال له: اكتب آخر الكلمات التي فاه بها الملك الراحل: "أنا مرتاح، قمت بواجبي، خدمت الأمّة بكلّ قواي، ليَسِر الشعب بعدي بقوّة واتّحاد". وقال الشّابندر إن هذه الكلمات من وضع رستم، لكنها تمثل بلا ريب لسان حال الملك العظيم، وخلاصة حياته التي ضحّى بها في سبيل العراق.

رستم حيدر في نظر الريحاني والزيات

ذكر أمين الرّيحاني رستم حيدر في كتابه "ملوك العرب"، فوصفه بأنّه "شاب عصري وضّاح المحيّا، عالي الجبين، حسن البزّة..."، ثم قال إن الملك فيصل الأول سأله في بعض مجالسه عن رأيه في التطوّر والثورة، فقال الرّيحاني بأنه ممّن يعتقدون بالنشوء والارتقاء في الطبيعة وفي الاجتماع، وأن التطوّر معراج الانقلاب الحقيقي المفيد الثابت، وأن الطفرة محال، وأنّ للثورات دائما ردّ فعل يعود بالناس إلى ما كانوا عليه... لكن رستم عارضه، فشرع يتكلّم بالثورات والانقلابات في السياسة وفي الدين، كأنّه دانتون أو كأنّه لوثيروس. قال: النشوء بطيء، والتطوّر ضرب من البلادة، والأمّة التي تنتظر وتتوكّل عليه، تفقد مثل الأمة الإنكليزية كثيراً من مزايا النفس الجميلة، التي تظهر في الفنون وفي الاجتماعات.

وقال أحد الحاضرين: إن رستم بلشفيّ في آرائه، فقال حسين أفنان: والحمد لله أنّه كذلك في آرائه فقط.

وكتب أحمد حسن الزيات، الذي انتدب أستاذاً للأدب العربي في دار المعلمين العالية ببغداد، يصف رستم حيدر:

"رحم الله رستم حيدر، لقد كان وحده فصلا في تاريخ العراق الحديث. وإذا كان في بعض حواشي الملوك رجال للّهو والزّهو، وآخرون للتجسّس والتّمويه، فإنّ رستم حيدر كان في حاشية الملك فيصل رجل الجدّ والعمل. ولم أر في المهاجرين إلى بغداد مع صقر قريش، أعلم ولا أفهم من رستم حيدر وساطع الحصري. وقد أبلى الرجلان البلاء الحسن في إذكاء النهضة العراقية، هذا في ميدان الثقافة وذاك في ميدان السياسة. وكان بينهما مشابه من جهات كثيرة، فكلاهما متقن للعمل يتقصّى أطرافه ويستبطن دخائله.

وكلاهما صلب الرأي يعييك أن يتابعك على ما تريد. وإذا كان بين الرجلين اختلاف فهو الاختلاف الطبيعي بين رجل السياسة، الذي يتأثر بالأحوال والرجال والحوادث، وبين رجل العلم الذي لا يستخدم غير المنطق، ولا يتوخّى غير الحقيقة".

ثم قال الزيات: "كان المرحوم رستم حيدر ظاهر الوقار، دائم الانقباض، كثير الصّمت، خافض الصّوت، هادئ الحركة، ولكن هدوءه كهدوء الماء العميق، تضطرب في جوانبه الأفكار والأسرار، وهو ساكن السّطح، بارد الأديم... لقد كان رستم حيدر عنيداً في رأيه، صليباً في خطّته، والعناد والصلابة صفتان لا تحسُنان فيمن يتولّى أمر العراق...".

وقال إنّ رستم كان يرتئي أن تظلّ الأراضي الزراعية ملكاً للحكومة، لتضمن - بمنح اللّزمة ومنعها - طاعة القبائل وتأديب العصاة. ومتى تحضّرت العشائر، وتوحد القانون، وعمّت المدنية الاجتماعية، أمكن توزيع ملكيّة الأرض على نظام عادل.

مراثي الشعراء

رثى الشاعر عبد الحسين الأزدي رستم حيدر بقصيدة قال فيها:

خَسِرَتْك البلاد ركنا قويّا ... ووزيراً محنّكا عبقريّا

وأضاعتك فرصة جاد فيها ... الدّهر هيهات مثلها تتهيّا

دوحة تحمل الكياسة والعفّة ... والحلم والضمير النقيّا

كم جنت أنمل العروبة منها ... ثمراً يانعا وقطفا جنيّا

ورثاه علي الخطيب فقال:

قد انتهيت فلا حزن ولا فرحُ ... كأنّ ما كان أمسى ما له شبح

ولا مناهج تطويها وتنشرها ... ولا جداول فيها الشّطب والمنح

الناس حولك من قال وذي مقة ... عرفناهم فيك أنت القادر السّجح

ما شئت نفّذت مقداما بتبصرة ... وما عناك أبوا ما شئت أم سمحوا

تقضي الوجائب عن علم وتجربة ... ولست تعبأ إن أطروا وإن قدحوا

ظللت تعمل في سرّ وفي علن ... والكلّ يرقب ما تأتي وتطّرح

كنت الأمين على أسرار مملكة ... لم يفشها شجن لم يفشها مرح

وفي السياسة ما رابتك خافية ... إلاّ وتابعت مسراها فتتّضح

خبرت أحزابها في كلّ مرحلة ... وعن عيانك من خابوا ومن نجحوا

كنت الخطيب الذي يخشون صولته ... إن راح يشجب ما قالوا وما شرحوا

ما ضقت ذرعا بما يأتون من بدع ... والنقد تصغي له والصدر منشرح

كنت الوزير الذي يرجون خبرته ... كنت النصيح إن اشتطوا وإن جمحوا

وكنت للعرب مشكاة تنير لهم ... وكنت ترعى الألي من دارهم نزحوا

حتى يقول:

إن عاجلتك المنايا عن مخاتلة ... فلست أوّل من غالوا ومن جرحوا

تركت بعدك آثاراً يشيد بها ... أخو الرّثاء لما أسلفت يمتدح

ذهبت للملك الأعلى تجاوره ... فاهنأ هنالك لا غمّ ولا ترح

سرّ اغتيال رستم حيدر

كان رستم حيدر رجلا مصلحا ومفكرا مثقفا، عمل مرشداً للأمير فيصل منذ التحق بجيشه في الحجاز، وقدّم له أحسن المشورة في باريس وبغداد. جاء إلى العراق غريبا، لكنّه أحبّ البلد وأهله، وأخلص لمليكه ووطنه الجديد. وقد أشار على الملك أن يوحّد أبناء الوطن، ويجمعهم تحت ظلّه بلا تفرقة ولا

تمييز؛ وحمله على تقريب الشيعة وتثقيفهم، ودعوتهم إلى المشاركة في الحكم، بعد أن كانوا أشبه بالغرباء في عهد الحكومة التركية السنيّة. وكان تأثيره على فيصل الأول عظيما، فلمّا قضى العاهل فقد السّند الذي كان يرتكز عليه، وصار رجال السياسة يستمعون إلى نصائحه حيناً، ويهملونها أحيانا إذا هي لم توافق هوىً في نفوسهم. ولم يكن في استطاعة رستم، بطبيعة الحال، بناء قاعدة شعبية يركن إليها، غير أنه مع ذلك واصل خطته الإصلاحية الواقعية المعتدلة، مستعينا بثقافته الواسعة، وخبرته السياسية، وجهوده المخلصة البنّاءة. ولم يكن له عدوّ يسعى إلى مخاصمته والقضاء على شخصه، فكيف اعتدى عليه حسين فوزي توفيق، مفوّض الشرطة المفصول، الذي لم يكن يعرفه، ولا يد لوزير المالية في فصله؟

وقد ضاعت الحقيقة ومعرفة الأيدي المغرضة التي سلّحت الجاني، في خضمّ الاضطراب الذي افتعله رئيس الوزراء نوري السعيد، بانتهازه الفرصة للايقاع بخصومه السياسيين، واتهامه صبيح نجيب وإبراهيم كمال وغيرهما في التحريض على القتل.

حدثني أحد رجال السياسة من الشباب المثقف، الذي عاصر تلك الأحداث وكان موظفا كبيرا ونائبا، وكانت له صلة بنوري السعيد ورستم حيدر وسواهما من رجال الدولة، قال: أعتقد أن مقتل رستم حيدر كان بتحريض من الحاج محمد أمين الحسيني والعقداء الأربعة محمد فهمي سعيد ورفاقه، الذين كانوا منذ ذلك الحين يرومون السيطرة على سياسة العراق وتوجيهها حسب أهوائهم. ولا يخفى أن المفتي فتك بخصومه السياسيين ومعارضي رأيه وزعامته في فلسطين، ولم يكد يلجأ إلى العراق، حتى اغتيل

الزعيم الفلسطيني المعتدل فخري النشاشيبي، على عتبة الفندق الذي نزل فيه ببغداد، ولم يعرف قاتله ولا المحرّض على قتله.

وقد عمل على توجيه السياسة العراقية لمصلحة فلسطين أولا والعراق ثانيا، كما أقرّ بذلك ناجي شوكت في "ذكرياته". وكان رستم حيدر عاملا كبيراً فـي توطيد سياسة الاستقرار، ومصانعة البريطانيين في ظروف الحرب العصيبة، اعتقاداً منه أن مصلحة البلاد تقتضي ذلك. وكان لرستم تأثير شديد على طه الهاشمي وزير الدفاع، الذي كان يسترشد برأيه ويعمل بمشورته.

قال محدّثي: لعلّ المفتي والعقداء ارتأوا أنه مادام رستم يؤثر تأثيره في طه الهاشمي، فلا يمكن السير في الخطّة التي انتهجوها، فدفعوا مفوّض الشّرطة المفصول إلى اغتيال رستم، في ديوان وزارته وفي وضح النهار، وذلك للتخلّص منه.

ذلك رأي لا يمكن إثباته ولا نفيه، لكن طه الهاشمي أصبح متردّداً في سياسته، ضعيفاً في رأيه، بعد فقد مستشاره ومرشده الأمين. والله أعلم.



حمدي الباجه جي

(١٨٨٦ - ١٩٤٨)

أحمد حمدي بن عبد الوهاب رشدي، بن عبد الرحمن بن محمد سليم، بن عبد الرحمن الباجه جي، ينتمي إلى الأسرة البغدادية الشهيرة. وقد كان أبوه عبد الوهاب متصرفا للواء الحديدة في اليمن ولواء المنتفق (١٩٠٢ - ١٩٠٤)، وتوفي في إستانبول سنة ١٩٠٩. أما جدّه عبد الرحمن، فكان نائبا في مجلس النواب العثماني سنة ١٨٧٦، وتوفي سنة ١٩١٢.

ولد حمدي الباجه جي في بغداد سنة ١٨٨٦، وبعد أن أتمّ دراسته الإعدادية فيها (١٩٠٥)، شدّ الرحال إلى العاصمة التركية، فالتحق بالمدرسة الملكية الشاهانية - وهي كلية عالية للإدارة - فنال شهادتها في تموز ١٩٠٨. وعاد إلى بغداد فعين موظفا بدائرة الولاية، وعهد إليه في الوقت نفسه بالتدريس في مدرسة الحقوق (آذار ١٩٠٩). وأصبح في شباط ١٩١٣ وكيلا لقائممقام الكاظمية.

كان عربي النزعة، اشترك في تأسيس النادي العلمي الوطني (١٩١٢)، وانتمى إلى جمعية العهد السرية وقام ببث مبادئها. ولمّا نشبت الثورة العراقية سنة ١٩٢٠، كان له فيها مساع محمودة، ثم ساهم في تأليف الحزب الوطني. وقد نفي إلى هنجام مع لفيف من الأحرار في آب ١٩٢٢، وسمح له بالعودة إلى بغداد في نيسان ١٩٢٣.

وانتخب نائبا عن بغداد في تموز ١٩٢٥، وجدّد انتخابه في الدورة النيابية الثانية (١٩٢٨ - ١٩٣٠). وعين وزيرا للأوقاف في الوزارة السعدونية الثانية، من ٢٦ حزيران ١٩٢٥ وحتى استقالة الوزارة في ٢١ تشرين الثاني

١٩٢٦. وقام أيضا بمهام وزارة الدفاع بالوكالة من ٢٢ أيار ١٩٢٦. وانتخب نائباً عن بغداد للمرة الثالثة في آب ١٩٣٥ وإلى تشرين الأول ١٩٣٦، ثم في كانون الأول ١٩٣٧ وحزيران ١٩٣٩. واختير رئيسا لغرفة زراعة بغداد في تشرين الثاني ١٩٣٩.

عيّن وزيراً للشؤون الاجتماعية في أول شباط ١٩٤١ وإلى أول نيسان ١٩٤١. ثم انتخب رئيسا لمجلس النواب (أول تشرين الثاني ١٩٤١)، وجدد انتخابه في أول تشرين الثاني ١٩٤٢ وإلى حلّ المجلس في ٩ حزيران ١٩٤٣. وأعيد انتخابه رئيسا للمجلس الجديد في ٩ تشرين الأول ١٩٤٣ وإلى أن أصبح وزيراً للاقتصاد. من أول كانون الأول ١٩٤٣ وحتى ٢٥ كانون الأول ١٩٤٣. وقد أعيد انتخابه نائباً عن بغداد في تشرين الأول ١٩٤٣، ثم عيّن عضواً بمجلس الأعيان في أيار ١٩٤٥.

ألّف وزارته الأولى في ٤ حزيران ١٩٤٤، وأعاد تأليف الوزارة في ٢٩ آب ١٩٤٤. وتولى وزارة الخارجية بالوكالة إلى جانب رئاسة الوزارة في ٢٦ آب ١٩٤٥، واستقال في ٢٣ شباط ١٩٤٦.

تقلّد وزارة الخارجية في وزارة محمد الصدر، من ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ حتى أدركته الوفاة ببغداد في ٢٧ آذار ١٩٤٨.

منحه الأمير عبد الله أمير شرقي الأردن لقب الباشوية.

عرف حمدي باشا بغيرته الوطنية وطيبة سريرته. قال ابن عمه الدّكتور نديم الباجه جي في تأبينه: "ولعلّي لا أغمط أحداً حقّه أو أتجنّى على سياسيّ من ساستنا، إذا قلت إنّ حمدي كان في طليعة الساسة القلائل الذين لمع نجمهم، وأجمع الناس في الأقطار العربية على احترامه وتقديره. فلقد كان - رحمه الله - يرى أن وحدة العرب في كافّة أمصارهم، هي الضّمان الحقيقي

لسيادتهم، واسترجاع مجدهم الغابر. فكفاحه من أجل سورية ولبنان، وتحمّسه الشديد للجامعة العربية، ونضاله من أجل فلسطين التي لم يفارق هواها قلبه ولسانه، حتى كانت الكلمة الأخيرة التي ردّدها وهو يحتضر، لَـمِن الأمور التي لم تكن خافية على أحد. وقد يكون من حسن حظّه أنه لم يشهد الفصل الأخير من هذه المأساة، وهو الذي أحبَّ أهل فلسطين حتى أحبّوه ومجّدوه، وأحبَّ أرض فلسطين حتى كانت كلمته الأخيرة، التي نطق بها لسانه وهو على فراش الموت...".

وقال عنه صادق البصّام: "... يعتبر من أطيب رجال السياسة قلبا، ومن أكثرهم صدقا في وطنيته وقوميته، إذ لم يكن يهدف من وراء اشتغاله بالسياسة إلى غير الصالح العام. وقد أفنى ذاته في مصلحة البلاد وشعبها...".

وكان حمدي الباجه جي حريصا على رفع مستوى الأمة اقتصاديا وثقافيا، وتحقيق العدل الاجتماعي، وتشجيع الملكية الزراعية الصغيرة. وقد امتاز في حياته السياسية بالبساطة والصراحة.

***

كان حمدي الباجه جي يحضر اجتماعا لجامعة الدول العربية في القاهرة سنة ١٩٤٨، فاقترح توحيد عملات الأقطار العربية، وقيل له: قدم تقريرا في هذا الموضوع للنظر فيه.

وقد طلب من وزارة المالية وضع دراسة بهذا الشأن، فألّفت لجنة برئاسة علي ممتاز وعضوية عدد من خبراء المال والاقتصاد، وكنت أنا أحدهم. اجتمعنا فتذاكرنا وقدمنا تقريراً بأن الموضوع متشعّب ويحتاج إلى دراسات طويلة، يسبقها توحيد الأنظمة النقدية في البلاد المنتمية إلى الجامعة: فالعراق

والأردن ومصر كانوا تابعين للكتلة الإسترلينية، وسورية ولبنان لكتلة الفرنك الفرنسي، أمّا الـمملكة العربية السعودية واليمن فلم يكن لهما نقد خاصّ بهما...ولذلك اعتبـرنا أن الاقتراح سابق لأوانـه.

قال توفيق السويدي في مذكراته، إنّ حمدي الباجه جي الذي دعي إلى رئاسة الوزراء خلال الحرب العالمية الثانية، يمتاز بحسن الخلق والماضي النظيف، لكنه يؤخذ عليه ضعف الشخصية، وقلّة التّجربة للقيام بمسؤوليات ثقيلة، وكذلك استغلال مركزه في أمور تعود إليه شخصيا أو إلى أفراد عائلته الكثيرة العدد.

وقال إن الظّروف مع ذلك ساعدته ومكّنته من إدارة الأمور بدرجة وسطى. وكان حمدي مقبولا ومقدّرا لدى المسؤولين العرب في سورية ومصر، لحسن تصرفه وتواضعه وسخائه. وقد ساعدت اتّصالاته بالجامعة العربية فـي أول نشأتـها، على التّصافي والتّفاهم ما بين رجال مصر وسورية والسعودية والأردن، ويعود ذلك إلـى أنّ رجال السياسة العراقيين الجدد لم تكن لهم خلافات قبلا مع السياسيين العرب الآخرين. وقد اعتبر الباجه جي موفّقا فـي سياسته نحو جامعة الـدّول العـربية.

أرشد العمري

(١٨٨٨ - ١٩٧٨)

أرشد العمري بن حسن زيور، بن محمود بن سليمان، بن أحمد العمري، ينتمي إلى الأسرة العمرية الفاروقية، المعروفة في الموصل. وقد كان أبوه حسن زيور رئيس بلديتها، وتوفي في شباط ١٩١١. وجدّه محمود أخو الشاعر عبد الباقي العمري (١٧٩٨ - ١٨٦١)، الذي كان معاونا لوالي بغداد. جاء جدّ الأسرة قاسم العمري إلى الموصل في نحو سنة ١٥٦٣ واستوطنها. وقد سما بعض رجال الأسرة إلى منصب ولاية الموصل، وهو قاسم باشا العمري، الذي قتل في حصار بغداد في حزيران ١٨٣١.

ولد أرشد العمري في الموصل في ٩ نيسان ١٨٨٨، وتخرّج من مدرسة المهندسين المدنيين في إستانبول سنة ١٩١٢، فعيّن مهندسا في بلديتها، فمعاوناً لرئيس الشعبة المعمارية، فمهندسا أول للدائرة السابعة. وخدم في أثناء الحرب العظمى كضابط احتياط في الجيش التركي، وعندما أعلنت الهدنة استقال من عمله في بلدية العاصمة التركية، وعاد إلى الموصل سنة ١٩١٩.

عيّن مهندسا لبلدية الموصل في أول نيسان ١٩٢٠، وبذل جهوده لإلحاق المدينة بالعراق. وكان أحد مؤسسي جمعية الدفاع الوطني في الموصل سنة ١٩٤٢، وانتخب معتمدا عاما لها. ثم انتخب نائبا عن الموصل في مجلس النواب (تموز ١٩٢٥)، وعيّن في ١٥ كانون الأول ١٩٢٥ مديراً عامّاً للبريد والبرق، فأميناً للعاصمة (٢٥ تشرين الثاني ١٩٣١)، فمديراً عامّا للريّ والمساحة (تشرين الأول ١٩٣٣). واشترك في وزارة علي جودت الأيوبي،

وزيراً للاقتصاد والمواصلات (٢٧ آب ١٩٣٤ - ٤ آذار ١٩٣٥). وانتخب نائبا عن الدليم فـي كانون الأول ١٩٣٤ إلى نيسان ١٩٣٥.

كان من مؤسسي جمعية الهلال الأحمر العراقية في كانون الثاني ١٩٣٢، وتولّى رئاستها نحواً من ربع قرن، كما عمل فـي جمعيات متعدّدة، كالجمعية الخيرية الإسلامية، وجمعية الطيران العراقية...إلخ.

وعيّن مديـراً عـامًا للبلديـات فـي أول حزيران ١٩٣٦، فأمينا للعاصمة للمرّة الثانية (١١ تشرين الثاني ١٩٣٦)، وشغل منصبه هذه المرّة نحواً من ٨ سنوات. وقد اقترن اسمه بالمشاريع الكثيرة، التي نفّذها لتوسيع بغداد وتنظيمها وتجميلها. كما أُسنِدت إليه مديرية البلديات العامّة بالوكالة، علاوة على منصبه في ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٧، فتولّى مهامّها عدّة شهور.

خلال الأيام العصيبة التي تلت لجوء أعضاء حكومة الدّفاع الوطني إلى إيران، تولّى أرشد العمري رئاسة الأمن الداخلي في بغداد (٣٠ أيار ١٩٤١). وحين اندحر الجيش العراقي في آخر أيار ذهب العمري يصحبه ضابطان إلى السفارة البريطانية في بغداد، وقابل السفير السير كينهان كورنواليس لعقد الهدنة. وقد طلب من السفير أن يحترم الإنكليز استقلال العراق، فأجابه كورنواليس: "لقد حاربت منذ سنين طويلة مع صديقي المأسوف عليه الملك فيصل لتحرير العرب، وشيّدنا معاً مملكة العراق، فهل تعتقد أنّني أنظر بعين الرّضا إلى تدمير ما ساعدْتُ على بنائه؟".

تخلّى عن أمانة العاصمة في ٤ حزيران ١٩٤٤، حين عيّن وزيراً للخارجية ووكيلا لوزير التموين، في وزارة حمدي الباجه جي الأولى، وسمّي عضواً بمجلس الأعيان (٨ حزيران ١٩٤٤). واحتفظ بوزارة الخارجية فـي وزارة حمدي الباجه جي الثانية (٢٩ آب ١٩٤٤)، حتى استقال في ٢٥ آب

١٩٤٥. ونهض علاوة على ذلك بأعباء وزارة الدفاع بالوكالة، من ٢٩ آب ١٩٤٤ إلى ٢٠ كانون الأول ١٩٤٤.

شكّل وزارته الأولى في أوّل حزيران ١٩٤٦، ثم تولى وكالة وزارة الداخلية أيضا، علاوة على رئاسة الوزارة في ٢٦ آب ١٩٤٦، حتى استقال في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦. وأصبح وزيرًا للدّفاع (٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ - ٢٦ حزيران ١٩٤٨). وعيّن نائباً لرئيس مجلس الإعمار عند أول تأليفه في أول تشرين الثاني ١٩٥٠، فاستقال من مجلس الأعيان، واستمر في نيابة رئاسة مجلس الإعمار إلى ٥ تموز ١٩٥٣. وفي هذا التاريخ أعيد تعيينه عضواً بمجلس الأعيان، فبقي عينا إلى ثورة تموز ١٩٥٨. وكان رئيسا للوزراء للمرّة الثانية من ٢٩ نيسان ١٩٥٤ إلى ٣ آب ١٩٥٤. وقام بوكالة وزارة الإعمار أيضا من ٢٩ نيسان إلى ١٦ حزيران ١٩٥٤.

أقام في إستانبول بعد ثورة تموز ١٩٥٨، وعاد إلى بغداد في تشرين الثاني ١٩٦٥. وتردّد بعد ذلك بين العاصمتين العراقية والتركية، حتى وافاه الأجل في بغداد في ٦ آب ١٩٧٨. وقد منحه الأمير عبد الله أمير شرقي الأردن رتبة الباشوية.

عرف أرشد العمري بحزمه وإقدامه ودأبه على العمل، واندفاعه في تنفيذ خططه غير عابئ بالانتقاد، وغير متراجع أمام الصعاب التي تواجهه. عمل لبغداد في أثناء تقلّده لمهام أمانة العاصمة ما عمله البارون جورج هوسمان (١٨٠٩ - ١٨٩١) لباريس، يوم كان محافظا لها في عهد الإمبراطور نابليون الثالث (١٨٥٣ - ١٨٦٩)، من شقّ الطُرق، وتجميل المدينة وتوسيعها، وإنشاء الحدائق والميادين، على الرغم من ضآلة الميزانية وقلّة الموارد. وقد تعرّض للنقد، وألقي عليه باللائمة في سياسة الشدّة والقمع، التي انتهجها إبّان اضطلاعه برئاسة الوزراء؛ لكنه صرف نشاطه، عند تأسيس مجلس الإعمار،

إلى وضع الخطط العمرانية، وتوفير المال اللازم لتنفيذها، وإخراج ما أمكنه إخراجه منها إلى حيّز الوجود. ويصحّ القول إنه وضع الأسس الوطيدة لخطط مجلس الإعمار، التي نفّذت خلال الأعوام السّابقة لثورة تموز ١٩٥٨.

وفي أثناء تقلّده الحكم أضرب عمّال النّفط في كركوك في حزيران ١٩٤٦، مطالبين بزيادة أجورهم، وتحسين أحوالهم المعاشية. واجتمعوا في بستان بضواحيها، يعرف باسم كاور باغي (أي بستان الكافر)، ففرّقت الشّرطة شملهم بالرّصاص، وقتل وجرح عدد منهم. وقامت وزارة العمري بكبت حرية الصّحافة، فكتب كامل الجادرجي، في جريدته "صوت الأهالي"، يصف سياستها بأنها "محنة، ولكنها خير امتحان لقلوب الأحرار".

وقد هجاه الشّاعر محمّد مهدي الجواهري، عند اضطلاعه برئاسة الوزراء سنة ١٩٤٦، بأبيات نذكر منها ما يلي:

تركوا البلاد وأمرهُنّه لخيال مسعور بجنّهْ

لمغفّل عمّا به حمقا فكيف لما بهنّه

تركوا البلاد وأمرهنّه للدائرات تديرهنّه

وموكّلٍ بالبائعين وبالدّروب ورشّهنّه

وهجاه الجواهري ثانية متهكّما، عند تأليف وزارته الثانية سنة ١٩٥٤، بقصيدة "التعويذة العمرية"، قال منها:

يا تحفة العصر الحديث بحيث تحسده العُصُرْ

يا أيها الفكر العظيم بحيث تنحسر الفِكَر

ياخير من حكم البلاد وخير من ساس البشَر

ياخالق النوّاب خَلْق الطير من طين الحُفَر

إلى آخر ما قال من ذلك.

محمد صالح جبر

(١٨٩٥ - ١٩٥٧)

ولد في الناصرية سنة ١٨٩٥ لأسرة متواضعة، تنتسب إلى بني زيد من عشائر شطرة المنتفق، وكان أبوه جبر بن علي نجارا. حدثني يعقوب سركيس قال: كان الفتى صالح جادًا مواظبا على الدرس في صباه، فكان والده يقول له: "ماذا تريد أن تكون؟ هل تصبح يوما ما شريف آغا؟". وشريف آغا هذا كان مأمور خراج مهدي باشا متصرف لواء المنتفق، ثم عين في العهد العثماني مديراً لناحية البطحاء.

نشأ صالح جبر في الناصرية، ودرس بالمدرسة الرشدية فيها، ثم انتمى إلى المدرسة الجعفرية في بغداد، وتعلّم اللغة الإنكليزية، والتحق بمدرسة الحقوق سنة ١٩٢١ وهو موظف، فنال إجازتها سنة ١٩٢٥.

وظّف كاتبا في محكمة الناصرية الشرعية وهو في الثالثة عشرة من عمره، وقد روى بعد ذلك لبعض أخصّائه، أنه كان يبكر يوم الجمعة في الذهاب إلى الجامع ليراه القاضي مصلّيا وراءه. ولما جاء إلى بغداد وانتظم في سلك طلاب مدرسة الحقوق، كان سعد صالح زميله في الدراسة والمسكن، ثم حصل بينهما خلاف بعد أعوام طويلة لأسباب سياسية، واشتدت خصومة سعد صالح له خلال الحرب العالمية الثانية، وهو يتقلد وزارة الداخلية أو المالية، فكان سعد يتحيّن الفرص ليحمل عليه وعلى الحكومة حملات شعواء في مجلس النواب.

عيّن جبر كاتباً في المحاكم المدنية في ١٤ نيسان ١٩١٩، وأصبح بعد ذلك مترجما في محكمة التمييز. وعيّن بعد نيله شهادة الحقوق حاكماً للصّلح في قضاء الهندية (شباط ١٩٢٦)، ونقل إلى السّماوة (١٢ تشرين الثاني ١٩٢٧).

وانتخب نائبا عن لواء المنتفق في مجلس النواب (تشرين الثاني ١٩٣٠)، وجدّد انتخابه في آذار ١٩٣٣، ثم في كانون الأول ١٩٣٤.

استوزر لأول مرّة وزيراً للمعارف في وزارة جميل المدفعي الأولى، من ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ إلى ٢١ شباط ١٩٣٤. ثم عين متصرفاً للواء كربلاء (نيسان ١٩٣٥)، فوزيراً للعدلية في وزارة حكمت سليمان (٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦). وقد استقال في ٢٤ حزيران ١٩٣٧، وأعيد انتخابه نائبا عن المنتفق في شباط ١٩٣٧. كما عيّن مديرا للجمارك والمكوس (أيلول ١٩٣٧)، فوزيراً للمعارف للمرّة الثانية فـي الوزارة السعيدية الثالثة (٢٥ كانون الأول ١٩٣٨). واحتفظ بمنصبه في الوزارة السعيدية الرابعة المؤلفة إثر وفاة الملك غازي (٦ نيسان ١٩٣٩). ثم تولى وزارة الشؤون الاجتماعية في الوزارة السعيدية الخامسة (٢٢ شباط ١٩٤٠). وقد استقال في ٩ آذار ١٩٤٠، وانتخب نائبا عن الديوانية (حزيران ١٩٣٩)، ثم عيّن متصرفا للواء البصرة (حزيران ١٩٤٠)، وفصل عن الخدمة، واعتقل ببغداد أمداً وجيزا في نيسان ١٩٤١، خلال حكم وزارة رشيد عالي الكيلاني، ثم أفرج عنه، وسمح له بالشخوص إلى إيران.

عيّن متصرفاً للواء العمارة (حزيران ١٩٤١)، ثم تقلّد وزارة الداخلية في الوزارة السعيدية السادسة (٩ تشرين الأول ١٩٤١)، واضطلع في الوقت نفسه بمهامّ وكالة وزارة الخارجية إلى ٨ شباط ١٩٤٢. واحتفظ بوزارة الداخلية إلى ٨ تشرين الأول ١٩٤٢، ثم نقل وزيراً للمالية فـي التاريخ المذكور. وعاد وزيراً للداخلية من ٢٣ حزيران ١٩٤٣ إلى ٦ تشرين الأول ١٩٤٣. وعيّن وزيـراً للمالية مرّة أخرى فـي ٤ حزيران ١٩٤٤، وأضيفت إلـى عهدته وكالـة وزارة الـدفاع (٣ آب ١٩٤٤)، فوكالة وزارة التموين علاوة على وزارة المالية (٢٩

آب ١٩٤٤). وتخلّى عن وكالة التموين في ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٤، وبقي وزيراً للمالية حتى استقالة وزارة حمدي الباجه جي في ٢٣ شباط ١٩٤٦.

عيّن عضواً بمجلس الأعيان في ٢٥ تشرين الأول ١٩٤١. وعاد وزيراً للمالية في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦، وحتى استقالته في ٣١ كانون الأول ١٩٤٦. وانتخب رئيساً لمجلس الأعيان في ١٧ آذار ١٩٤٧، ولم يلبث أن دعي إلى تأليف الوزارة، فأصبح رئيساً للوزراء ووكيلا لوزير الداخلية في ٢٩ آذار ١٩٤٧. وتخلّى عن وكالة وزارة الداخلية في ٤ كانون الثاني ١٩٤٨، ثم استقالت وزارته في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨.

ذهب صالح جبر إلى لندن على رأس وفد عراقي، وفاوض وزير الخارجية البريطانية أرنست بيفن، بشأن استبدال المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٣٠. وقد وقّع في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ معاهدة تحالف مع بريطانية بميناء بورتسموث أمدها عشرون سنة، ومُضمّنها تحالف الدولتين على أساس المساواة والاستقلال، على أن لا يتّخذ أيّ فريق من الفريقين المتحالفين سياسة خارجية تنافي مصالح الفريق الآخر. ونصّت المعاهدة أيضا على تأليف مجلس دفاع مشترك، وعدم استعمال القواعد الجوية في العراق في حالة الحرب أو خطر الحرب، إلا بموافقة الحكومة العراقية. لكن المظاهرات قامت في بغداد على إثر نشر المعاهدة في الحركة المعروفة بـ "الوثبة"، فَقُرِّر صرف النظر عن المعاهدة، وعاد صالح جبر والوفد المرافق له إلى بغداد، فقدّم استقالة وزارته.

وقد جدّد تعيينه عيناً في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٩. واشترك في وزارة توفيق السويدي الثالثة وزيراً للداخلية (٥ شباط ١٩٥٠ - ١٦ أيلول ١٩٥٠).

كما أسّس حزب الأمة الاشتراكي سنة ١٩٥١، وتولى رئاسته إلى أن حلّت الأحزاب في أيلول ١٩٥٤.

توفي ببغداد في ٦ حزيران ١٩٥٧، وكان يخطب في مجلس الأعيان مطالبا بإلغاء الأحكام العرفية، المعلنة على إثر العدوان الثلاثي على مصر في أواخر السنة السابقة، فقال: "وليس لدينا أيّ اعتراض وقد عمدت الحكومة إلى إعلانها، غير أننا نرى أن دوام الأحكام العرفية لفترة قد لا تقتضيها الضرورة، ليس في مصلحة البلاد: لأن الأحكام العرفية، كما يعلم كلّ واحد، هي حالة شاذّة، إذ تقيم حكما شاذًا لا يساير القوانين المرعيّة، وتنيط الأمر بهيئة عرفية قد تكون معرّضة للأخطاء بأحكامها. ولهذا يجب أن لا تدوم هذه الأحكام طويلا، لأن دوامها يضرّ من ناحيتين: مادية ومعنوية...أعتقد أنه ليس لبقاء هذه الأحكام من ضرورة، لأن بقاءها يشوّه الحكم...".

ولم يكد يفرغ من كلامه ويجلس على مقعده ، حتى دهمته نوبة قلبية قضت عليه، ولم تمهله سوى لحظات معدودة.

كان محمد صالح جبر عصاميا، سمت به همته إلى أعلى المراتب. وكان خلوقا، عملاقا في إرادته وتصميمه، غير هيّاب من الاضطلاع بالمسؤولية، قويّ الحجّة، ناصع البيان، لا يتردّد ولا يتراجع فيما يراه صوابا. كان واقعيا في سياسته، يرى مصلحة البلاد - في الآونة التي ظلّلتها سحب الحرب العالمية الداكنة والحقبة التي أعقبتها - في مسايرة البريطانيين، ومساومتهم على حقوق العراق وفلسطين وسائر الأقطار العربية بلا هوادة ولا لين، مع الانصراف إلى تنمية الثروة القومية، واستثمار الموارد الطبيعية، ورفع مستوى المعيشة. وكان صلبا هماما، حرّا في تفكيره، بعيداً عن التعصب والتحزّب، متّصفا بصفات القيادة من حزم وحسن توجيه، كثير المطالعة والمراجعة،

يستأنس بآراء الكبير والصغير، متواضعاً أنيسا، يتفقد الأصحاب، ويعطف على الضعفاء.

***

قال كامل الجادرجي في "أوراقه" المطبوعة في بيروت سنة ١٩٧١:

"إن من أبرز صفات صالح جبر ذكاؤه، واعتداده بنفسه، وتحزّبه القويّ، ونزاهته أثناء توليه المناصب القضائية الصغيرة، ثم عند تولّيه المناصب الإدارية الكبيرة.

وكان تحزّبه القوي يستهدف طائفته الشّيعية وأصدقاءه، كما برزت فيه هذه الصّفة بمعاداته القوية لخصومه، مما جعله من أصحاب الشّخصيات القوية نوعا مّا. وقد اشترك صالح جبر في نشاطات سياسية مختلفة، منذ دخوله الميدان السياسي حتى الحرب العالمية الثانية".

ويذكر الجادرجي علاوة على هذا، موقف صالح جبر في حوادث سنة ١٩٤١، وتأييده للوصيّ على العرش، ثم حصوله على مكانة سامقة بعد ذلك، حتى اختير رئيسا للوزراء. ثم تولى رئاسة الوفد العراقي الذي عقد معاهدة بورتسموث، تلك المعاهدة التي مزّقتها وثبة كانون الثاني ١٩٤٨. كما ألّف حزب الأمة الاشتراكي، ونهض بزعامته في سنة ١٩٥١، وانتهى الأمر بأن حُلّ الحزب في أيلول من عام ١٩٥٤. وقد عدّ كامل الجادرجي هذا الحزب ورئيسه والمنتمين إليه، من حملة لواء الطائفية والانتهازية والنفعية، المتسترين بستار المبادئ الديمقراطية، لكن صالح جبر لم يكن يوما متعصّباً ولا نفعياً ولا رجعياً.

وقال عبد الكريم الأزري في "ذكرياته"، إن صالح جبر كان فيه نقطة ضعف، "هي أنه كان يعتبر نشأته من بيئة فقيرة متواضعة نقصا، يحاول

التخلّص منه أو تغطيته، بينما الذي يطمح إلى زعامة سياسية حقيقية، يجب أن يعتبر هذه النشأة من بيئة فقيرة شرفاً له، ونقطة قوة فيه، ومفخرة يفتخر بها، بل رأسَ مالٍ ضخماً يعتمد عليه في تحقيق زعامته الشعبية. يجب أن يفتخر أنه ـ وهو ابن فلاّحٍ بسيط فقير ـ قد أصبح رئيساً للوزارة العراقية، وزعيماً سياسياً مرموقاً، كما كان يفتخر كثير من ساسة الغرب والشرق بنشأتهم من بيئة فقيرة، وبأصلهم المتواضع...".

وأضاف الأزري قائلا: إن صالح جبر حاول تغطية نشأته المتواضعة بمصاهرة أبرز شيوخ عشيرة البوسلطان في لواء الحلّة، وذلك بأن اقترن ببنت الشيخ عدّاي الجريان شيخ العشيرة الأكبر.

وقال عبد الكريم الأزري: إن صالح جبر كان يمتلك المؤهلات، وخاصّة الذكاء الوقّاد، والشجاعة النادرة، وقوة الأعصاب، والثقة بالنفس والخبرة، وفوق كلّ ذلك الشّخصية القوية الفذّة، التي تؤهّله لأن يكون زعيماً كبيراً في العراق، لكنّ نقطة ضعفه كانت في تطلّبه العيش المترف المرفّه ليغطي على نشأته الفقيرة.

***

إن وفاة صالح جبر، وقد أصيب بنوبة قلبية إثر خطاب له في مجلس الأعيان، لها أمثلة في التاريخ: فقد كان وليام بيت لورد شاتام، السّياسي الإنكليزي الشهير (١٧٠٨ ـ ١٧٧٨) مريضاً، لكنّه أصرّ على حضور جلسة مجلس اللّوردات، عند المباحثة في استقلال الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ألقى خطاباً حماسياً عارض فيه تفكيك أجزاء المملكة، فسقط على الأرض وهو يتكلّم. وحمل إلى داره، فلازم الفراش حتى قضى نحبه بعد أسابيع قليلة.

وتوفـي إسماعيل حقّي بابان فجأة، وهو يلقي الدّرس فـي الكلية الملكية الشاهانية، فـي إستانبول سنة ١٩١٣.

وكان حسن صبري باشا، رئيس الوزارة المصرية في مطلع الحرب العالمية الثانية، يلقي خطاب العرش فـي البرلمان في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٠، فإذا به يسقط ميتا على حين غرّة.

وتوفي الدكتور محمود عزمي، رئيس الوفد المصري في هيئة الأمم المتحدة في ٤ تشرين الثاني ١٩٥٤، بينما كان يخطب في مجلس الأمن بنيويورك، وقد عرف قبل ذلك عميداً لكلية الحقوق في بغداد (١٩٣٦)، وأطلق عليه أحد طلابها الرصاص.

وفي ١٠ شباط ١٩٨٣ كان مايكل روبرتس، وكيل وزير شؤون مقاطعة ويلز، يخطب فـي مجلس العموم البريطاني، فإذا به يسقط فـي قاعة المجلس ميّتا.

وقد جرى لصالح جبر عند وفاته تشييع حافل، اشترك فيه آلاف الناس من مختلف الطبقات ومن جميع أنحاء العراق. وَوُوري جثمانه التراب في النجف، ورثاه من الشعراء عبد الرزاق محيي الدين ومحمد علي اليعقوبي.

وأقول إنني تعرّفت إلى صالح جبر سنة ١٩٤٢، حين اضطلاعه بمنصب وزير المالية، فكنت مستشاراً اقتصادياً له بصفة غير رسمية، فـي سنوات الحرب وما بعدها، ولقيت منه كل تكريم ورعاية. وقد رشّحني للنيابة والوزارة، لكن ظروفي الخاصّة لم تسمح لي بدخول المعركة الانتخابية سنة ١٩٤٦/١٩٤٧. وقد كان يطالع كثيراً باللغتين العربية والإنكليزية، ولم ينقطع عن القراءة حتى في زحام مشاغله الوزارية الكثيرة. وعندما سافرت إلى الولايات المتّحدة خلال الحرب العالمية الثانية، سألته عمّا يريد أن آتي له به

من العالم الجديد، فقال: أريد أن تختار لي بعض الكتب الحديثة، في المواضيع التاريخية والسياسية، ولا سيما فيما يتعلّق بالشؤون العربية والعراقية، فبادرت إلى إرسال تلك الكتب إليه من نيويورك.

وقد كتب "صفحات مطوية من أسرار معاهدة "بورتسموث"، نشرت في جريدتي "الأمة" و"النبأ"، في كانون الثاني وشباط ١٩٥٢.

مزاحم الأمين الباجه جي

(١٨٩١ - ١٩٨٢)

الأسرة الباجه جية من الأسر البغدادية القديمة، وهي تنتسب إلى بطن "العبدة" من قبيلة شمّر، وكان جدّها أمين بك من رؤساء الجنود السباهية في الموصل، ثم انتقلت إلى بغداد، واشتهر من رجالها الحاج نعمان، ذكره إبراهيم فصيح الحيدري في كتابه "عنوان المجد"، فقال إنه نال من المال ما لم ينله أحد من التّجار، وكان ذا جاه عظيم، وصاحب خيرات كثيرة، وكان يطعم جميع فقراء بغداد سنة القحط والغلاء. وقد خلفه ابن أخيه الحاج محمد سليم بن عبد الرحمن، بن عثمان بن مراد بن أمين بك.

ومن رجال الأسرة في العهد الأخير، رئيس الوزراء حمدي الباجه جي ابن عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن محمد سليم، والشاعر إبراهيم منيب ابن أحمد بن محمد سليم، وهلمّ جرًا...

ومزاحم الباجه جي ابن أمين بن أحمد بن محمد سليم بن عبد الرحمن، ولد في بغداد في ٢٢ أيلول ١٨٩١. وأنهى دراسته الإعدادية فقصد إستانبول سنة ١٩٠٨، وانتمى إلى مدرسة الحقوق وداوم فيها ثلاث سنوات. واضطر إلى العودة لمرض والده (١٩١١)، فأتمّ السنة الرابعة في مدرسة الحقوق ببغداد، ونال شهادتها سنة ١٩١٢. واستهوته المبادئ العربية منذ مطلع شبابه، فكان من مؤسسي النادي الوطني العلمي في آذار ١٩١٣. وأصدر جريدة "النهضة" (٣ تشرين الأول ١٩١٣) لبثّ الفكرة الوطنية، وعهد بتحريرها إلى الكاتب الشاب إبراهيم حلمي العمر. لكنّ الجريدة عطلت بعد عددها الحادي عشر

لمطالبتها بحقوق العرب، والتجأ صاحبها ومحرّرها إلى كنف السيّد طالب النقيب في البصرة.

عيّن مزاحم الباجه جي محاميا للخزينة في البصرة سنة ١٩١٤. وعندما احتلّ الإنكليز المدينة في أواخر تلك السنة، عيّنوه مترجماً لمحاكم البصرة (٩ نيسان ١٩١٥)، فمترجماً ومساعداً عدلياً لنائب الضابط السياسي في الحلّة (١٠ أيلول ١٩١٧)، فحاكم صلح بغداد (١٤ شباط ١٩١٨). وقد استقال من وظيفته في ٣١ آذار ١٩١٨.

وانتخب نائبا عن الحلّة في المجلس التأسيسي (آذار ١٩٢٤). وعيّن وزيراً للمواصلات والأشغال من ٤ آب ١٩٢٤ إلى ٢٥ حزيران ١٩٢٥، وتقلّد مهام وزارة العدلية بالوكالة أيضا من ١٤ آذار ١٩٢٥ إلى استقالة الوزارة. وانتخب نائبا عن الحلّة في تموز ١٩٢٥، ثم عيّن ممثلا سياسيا للعراق في لندن، فشغل منصبه من أول أيار ١٩٢٧ إلى ١٠ شباط ١٩٢٨.

وعاد إلى خوض غمار السياسة، فأصدر جريدة "صوت العراق" في أيار ١٩٣٠. وعيّن وزيراً للاقتصاد والمواصلات في كانون الثاني ١٩٣١، وعهد إليه بوكالة وزارة الداخلية أيضا في ٢٥ آذار ١٩٣١، ثم نقل وزيراً أصيلا للداخلية من ٢٥ نيسان ١٩٣١ إلى ١٩ تشرين الأول ١٩٣١. وانتخب نائبا عن بغداد في ٥ أيار ١٩٣١، لكنه استقال من النيابة في ٢٨ أيار ١٩٣٢.

واتهم بقضية الرسائل السريّة، وهي كتب بدون توقيع أرسلت إلى شخصيات عراقية إبّان الإضراب في صيف سنة ١٩٣١، فأوقف وسرعان ما أطلق سراحه (حزيران ١٩٣٢). ثم حوكم أمام المحاكم وبرّئت ساحته في تشرين الأول ١٩٣٢.

عيّن مندوبا للعراق في عصبة الأمم، ووزيراً مفوضا في روما (٤ تشرين الأول ١٩٣٤)، ثم انفرد بمفوّضية روما فقط من تشرين الثاني ١٩٣٥ إلى تموز ١٩٣٩، حين نقل وزيرا مفوضا في باريس. وظل يمثل العراق في فرنسا إلى نيسان ١٩٤٢. وبقي أيام الحرب في أوروبا، وعاد إلى بغداد في أوائل سنة ١٩٤٦.

عيّن رئيسا للوزراء ووكيلا لوزارة الخارجية في ٢٦ حزيران ١٩٤٨، ثم تخلّى عن وكالة الخارجية في ٢٠ تشرين الأول ١٩٤٨. وتقلّد وزارة المالية وكالة علاوة على رئاسة الحكومة، في ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٨ حتى استقالة وزارته في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩. واشترك في وزارة عليّ جودت الأيّوبي الثانية نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية، من ١٠ كانون الأول ١٩٤٩ إلى ٥ شباط ١٩٥٠. وكان عضواً بمجلس الأعيان من ١١ تموز ١٩٤٨ إلى ١١ نيسان ١٩٥٠.

وقد عاش بعد ذلك متنقلا بين العراق وسويسرة. وأقام في "أبو ظبي" بالإمارات العربية المتحدة مع ولده عدنان (١٩٨١).

وأدركه الموت في جنيف في تشرين الأول ١٩٨٢.

كان مزاحم الأمين الباجه جي رجلا سياسياً واسع الاطلاع، شديد الإحساس، مرهف العواطف، مؤثراً للصّراحة. وكان في أثناء تقلّده مقاليد الحكم، والحرب قائمة في فلسطين سنة ١٩٤٨، يدعو إلى تعاضد العرب وشدّ أزر مصر الشقيقة الكبرى وتأثر خطاها. وقد أعجب به الشّاعر محمد مهدي الجواهري، فحيّاه بقصيدتين سنة ١٩٣١ - ١٩٣٣، قال في الأولى:

يا أبا عدنان هذي فرصةٌ	لفؤاد بالأذى محتقن
لا أحابيك ولكني فتىً	أطلب الحق ولو في كفني

يشهد التــاريخ والله معاً	أنّك الـذّخر لهذا الوطن
عــارف أدواءه مـطّلــع	بالــخفايا قاطع للفتن
بطــل إنْ محن جارت وما	أعوز الأبطال عند المحن
وصريحٌ لَسِــنٌ فـي مــأزق	ذي احتياج لصريح لَسِنِ
لجت وضّاحا على حين مشى	كلّهم تحت قِناع أدكَن
بخُطىً جبّــارة واســعة	وبعقل راجح متّــزن

وقال في القصيدة الثانية:

ألا إنّما تبــقى العلى والمكــارم	من الله أن يــبقى لهنّ مزاحم
فتى الـدولة الغراء تـعلم أنّه	عليها إذا نام الخليّــون قائم
وذو الحكم مرهوبا على الملك ساهر	وفيما يصون الحكم والملك حازم
وذو الخلق الضافي يُخال مـرفهاً	وفي الصدر أمواج الأسى تتلاطم
يبيت على شوك القتاد وينـطوي	على مضض حتى ترد المظالم
عليهم بآداب السياسة تنجــلي	لفطنــته أســرارها والطلاسم
على وجهه سيماء أصْيَدَ أشـوسٍ	وفيه من النفس الطّموح علائم

ولا ريب أنّ هاتين الجواهريتين تعتبران من صميم المبالغات، التي يزخر بها الشّعر العربي قديمه وحديثه.

أسّس مزاحم الباجه جي النادي الوطني العلمي في بغداد سنة ١٩١٣، وعرض رئاسته الفخرية على السيد طالب النقيب في البصرة. وكان من أعضاء النادي حمدي الباجه جي، ومحمّد رضا الشبيبي، ومحمّد باقر الشبيبي، وبهجت زينل، ورزوق غنّام، ويوسف عزّ الدين إبراهيم، وإبراهيم حلمي العمر، وعبد الحميد الشالجي، وصبيح نجيب العزّي، وتحسين العسكري وغيرهم.

وعندما قامت الثورة العراقية، وانفصل وكيل الحاكم المدني العام السير آرنولد ولسن، أقام له عبد اللّطيف باشا المنديل، بالبصرة في ٢ تشرين الأول سنة ١٩٢٠، حفلة توديع بمناسبة مغادرته العراق، فوقف مزاحم الباجه جي خطيباً وقال:

"ويؤسفني جدًا أن تؤدي حماقات الأفراد العرب إلى إزعاج الأمّة البريطانية في مهمّتها المشرّفة. لقد ارتكبت هذه الأعمال بسبب أحلام لا يمكن تحقيقها من جهة، ولمصالح شخصية من جهة أخرى. إن الحركة الحالية ليست عربية خالصة، إنما هي حركة يختلط بها عنصر أجنبي، كان مع الأسف الشديد ناجحاً في استغلال الشّهرة والثروة والدماء العربية لمنفعته الخاصة، من أجل إضعاف مركز بريطانيا العظمى في بلاد أخرى. فلا تغترّوا بالمظاهر...ولا تعتبروا الثورة الحالية، التي تقوم بها بعض القبائل البدوية، ثورة وطنية حقّة تنشد الاستقلال، إذ لا يمكن أن تعتبر مثل هذه الحركة ممثلة لشعور المجتمع كلّه. إن الأسر المتنفّذة في بغداد لا تعطف على حركة خرّبت بلادها...".

وفي سنة ١٩٢١ عندما بدأت الترشيحات لعرش العراق، كلّف الشيخ خزعل أمير عربستان (خوزستان) مزاحم الباجه جي بترشيحه لإمارة العراق. فجسّ هذا الأخير النّبض وأجابه بأنّ العراقيين لا يرغبون في دعوته إلى حكم العراق عند استقلاله.

عمل مزاحم الباجه جي ممثّلا سياسيا للعراق في لندن سنة ١٩٢٧/ ١٩٢٨، وكان العراق آنذاك تحت الانتداب، وحكومته مرتبطة بوزارة المستعمرات البريطانية. وقد كتب تقريراً إلى وزارة الخارجية في بغداد، ذكر فيه كيف التقى الملك جورج الخامس عاهل بريطانيا، فقال إنه حضر حفلة

صيفية أقيمت في حدائق قصر باكنغهام. وقد تلطّف الملك فأمر بتقديم ممثلي المستعمرات إليه، فساروا صفًا واحداً أمامه، وتولّى الوزير تعريفهم، فصافحهم الملك الواحد بعد الآخر. وكان ترتيب الممثل العراقي بعد ممثل الـهند. ثم ربط العراق سنة (١٩٢٨) بوزارة الخارجية، ورفعت درجة الممثل السياسي العراقي جعفر العسكري إلى مرتبة مندوب فوق العادة ووزير مفوّض.

***

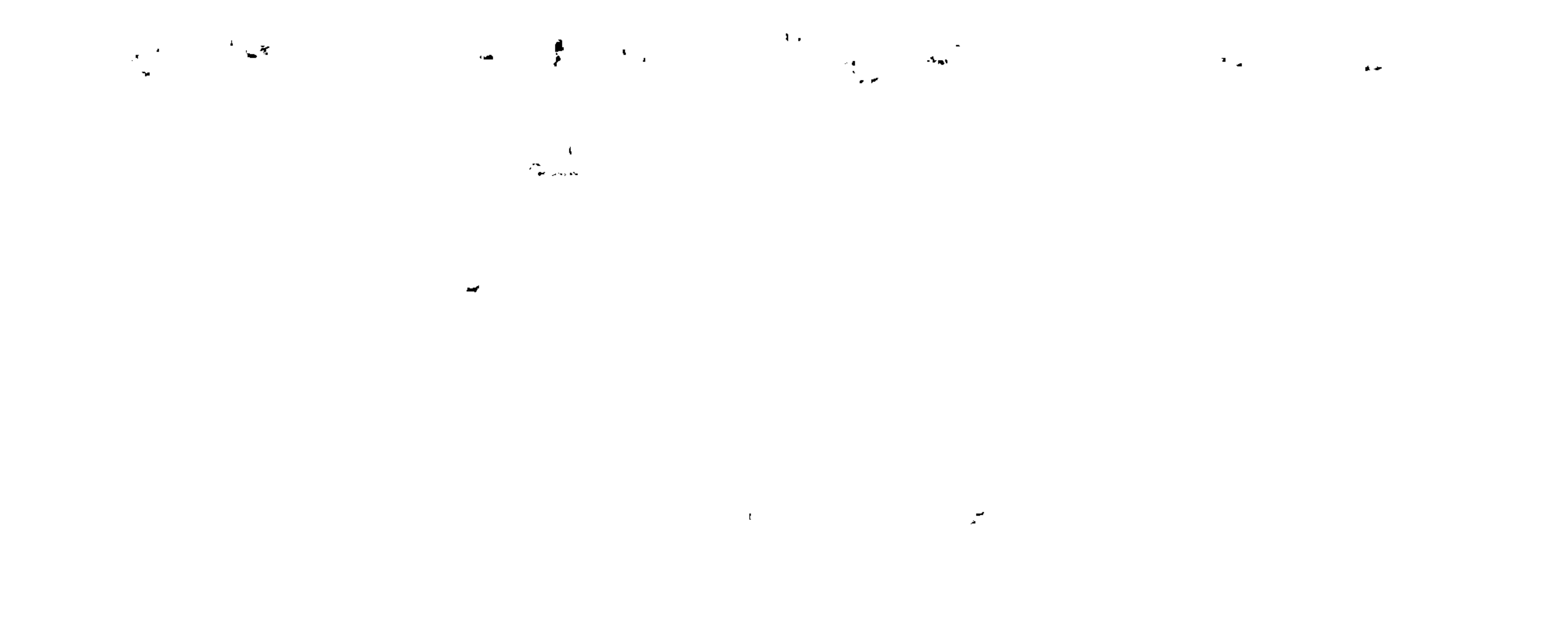
على إثر ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وقف مزاحم الباجه جي في تشرين الأول ١٩٥٨ أمام محكمة الشعب، التي يرأسها العقيد فاضل عباس المهداوي، وأدلى بشهادته في محاكمة أحمد مختار بابان، رئيس الديوان الملكي الأسبق، فحمل عليه ودعاه "تيمور طاش العراق"، وأدان العهد الملكي المنهار، فذكر عقده لميثاق بغداد، الذي كان يرمي إلى الحفاظ على نفوذ الاستعمار، وتشتيت شمل العرب، وعزل العراق عن أشقائه. وقال إن سياسة ميثاق بغداد، منبعثة عن سياسة بالمرستون السياسي الإنكليزي المعروف (في القرن التاسع عشر)، وسماها بالسياسة المجرمة، التي ترمي إلى إذلال الأمة العربية واستعبادها، وتصفيدها بالأغلال على مدى الزّمن.

ولا شك أنّ اللّورد بالمرستون كان من أشدّ الساسة الاستعماريين البريطانيين في عهده، لكن فـات مزاحم الباجـه جي الإشـارة إلى أنّ بالمرستون، حين كان رئيس الوزارة البريطانية سنة ١٨٥٥، ناصر تركية في حربها مع روسيا القيصرية، ودخل حرب القرم ضدّ روسيا، وحال دون احتلالها للقسطنطينية (إستنبول) العاصمة التركية!

قال توفيق السّويدي في مذكّراته، أنّ تكليف مزاحم بتأليف الوزارة كان موضع استغراب الجميع، لما يعرفه الخاصّ والعامّ عن سيرته، وخصوصاً أنّه

ترك العراق، وعاش في الخارج اثنتي عشرة سنة كوزير مفوّض في روما وباريس. ولم تكن له صلة بحياة بغداد السياسية، لاختياره العزلة والانصراف إلى جمع المال...وقال إنّ مزاحم لم يأت عملا سياسيا بارزاً خلال مدّة وزارته. أشغلت حرب فلسطين وقته فاتبع ـ كما قال السّويدي ـ سياسة "اضرب واهرب"، و"سياسة الوجهين" بين البلاد العربية في قضية فلسطين. وقضى معظم الوقت في التجوّل بين بغداد وعمّان ومصر وسورية، دون أن يحصل على اتّفاق ملموس لتوحيد القيادة وتآزر الجيوش العربية. وحصر همّه في مهاجمة الهاشميين في عمّان وبغداد، وسعى جهده ليظهرهم لدى الحكومة المصرية، وكأنّهم السبب المباشر لانخذال القوات العربية، وذلك باتّفاقهما مع الإنكليز لترك قسم من فلسطين لليهود، وإلحاق ما تبقّى بالمملكة الأردنية.

قال السّويدي: "وقد ضاعت الحقائق، وضاعت الآمال ما بين الاتّهامات المختلفة، التي كانت تصدر عن الدول المشتركة في الحرب الفلسطينية، بعضها ضد البعض الآخر. والحقيقة التي لا مراء فيها أنّ تلك الدّول بأجمعها لم تستعدّ لحرب فلسطين. وعندما بدأت الحرب لم تهتمّ بأمرها، بقدر ما كان يتطلّبه الموضوع من جهد وإقدام، لأنّ الرجال العسكريين والخبراء قد اجتمعوا، هم ورؤساء أركان الجيوش يساعدهم خبراؤهم أيضا، وبعد أن درسوا الوضع والإمكانات التي يتطلّبها، قرّروا بالإجماع أنّ وسائط الدّول العسكرية، كلّها وبدون استثناء، غير كافية لكسب الحرب إذا استمرت مع إسرائيل. وقد قرأت ذلك التقرير، الذي قدمته لجنة رؤساء الجيوش وخبرائهم، وأحطت بها علما شخصيّا وأنا غير مسؤول في وزارة".



كامل الجادرجي

(١٨٩٧ - ١٩٦٨)

ينتمي كامل الجادرجي إلى أسرة بغدادية معروفة، وقد تقلّد أبوه رفعت الجادرجي وأخوه رؤوف رئاسة بلدية بغداد في العهد العثماني.

ولد كامل بن رفعت بن عبد الرؤوف بن محمود آغا في بغداد، في ٤ نيسان ١٨٩٧، وسمي "عمران كامل نور الدين". درس في المدرسة الإعدادية فنال إجازتها سنة ١٩١٣، ولازم علي علاء الدين الألوسي، وأخذ عنه طرفا من اللغة العربية وآدابها. وعندما دارت رحى الحرب العظمى واكتوت الدولة التركية بنارها، جنّد سنة ١٩١٦ وأدخل دورة صحية، استخدم على إثرها مضمّدا بالمستشفى العسكري في مسقط رأسه.

وقد اعتقل والده أمداً قصيراً عقب احتلال بغداد سنة ١٩١٧ ثم أطلق سراحه. وفي سنة ١٩٢٠ نفي والده مع أقاربه فؤاد الدفتري وابنه محمود صبحي إلى إستانبول، فاصطحب رفعت الجادرجي عائلته وابنه "كامل" الذي انتمى إلى كلية الطب في العاصمة التركية. لكنه لم يداوم في الكلية سوى أشهر معدودة، ثم تركها ليحضر دروس كلية الحقوق مستمعا.

عاد كامل إلى بغداد برفقة أبيه في أواخر سنة ١٩٢١، فانتمى إلى مدرسة الحقوق، وتوظّف في الوقت نفسه مديراً لتحريرات متصرفية لواء بغداد (تموز ١٩٢٢). ونقل مديراً للتحريرات في لواء الحلّة، لكنه لم يلبث أن استقال في تموز ١٩٢٤.

نال إجازة الحقوق سنة ١٩٢٦، فعيّن في تشرين الأول من تلك السنة معاوناً شخصيا لوزير المالية. ثم انتخب نائبا عن لواء الدليم (تشرين الثاني

١٩٢٧) خلفا لعبد المجيد الشاوي، وجدّد انتخابه سنة ١٩٢٨ إلى ١٩٣٠. وانضمّ إلى حزب الإخاء الوطني بزعامة ياسين الهاشمي (١٩٣٠). وساهم في إصدار جريدة "الأهالي" (١٩٣٣)، فجريدة "صوت الأهالي" (١٩٣٤) التي أشرف على تحريرها. وفي تموز ١٩٣٥ منح امتياز مجلّة نصف شهرية باسم "الفكر الحديث".

واشترك في وزارة حكمت سليمان وزيراً للاقتصاد والمواصلات، إثر انقلاب بكر صدقي (٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦)، لكنه استقال من الوزارة في ٢٤ حزيران ١٩٣٧. وكان أحد مؤسسي جمعية الإصلاح الشعبي، واختير رئيساً لها (تشرين الثاني ١٩٣٦)، كما انتخب نائبا عن الحلّة في شباط ١٩٣٧.

أغلقت جريدة "الأهالي" بعد استقالته من الوزارة في حزيران ١٩٣٧، وقد أعاد إصدارها في أيلول ١٩٤٢. ولما أجيز تأليف الأحزاب في نيسان ١٩٤٦، كان من مؤسّسي الحزب الوطني الدّيمقراطي الذي تولّى رئاسته. وقد حكم عليه بالسّجن ستة أشهر في آب من تلك السنة، ثم سيق إلى القضاء في تموز من السنة التالية أيضا، وأغلقت جريدة "الأهالي" التي لم تعد إلى الصّدور إلا بعد وثبة كانون الثاني ١٩٤٨، فانتخب في هذه السنة رئيساً لأول جمعية للصحفيين العراقيين.

وفي سنة ١٩٥١ أسهم في تأليف الجبهة الوطنية. واعتقل في تشرين الثاني ١٩٥٢، وأودع سجن أبي غريب بعد المظاهرات التي اجتاحت بغداد. وانتخب نائباً عن بغداد في حزيران ١٩٥٤، لكن المجلس حلّ بعد أوّل اجتماع له.

سجن بعد عودته من مصر في كانون الأول ١٩٥٦، وأفرج عنه في حزيران ١٩٥٨ عندما نشبت الثورة في ١٤ تموز. وواصل كامل الجادرجي نضاله

السياسي على الصعيدين الحزبي والشخصي. وقد أصيب بنوبة قلبية في كانون الأول ١٩٥٨، فسافر في السنة التالية إلى موسكو للاستشفاء، وزار عددا من الأقطار الأوروبية. وعاد إلى إصدار جريدة "الأهالي" في شباط ١٩٦٠، وأشرف عليها إلى منتصف سنة ١٩٦١. ولمّا أصدر المحامي عبد الله عباس جريدة "المواطن" اليومية (حزيران ١٩٦٢)، كان الجادرجي مشرفا على سياستها، فأصدر البيانات، وقدّم المذكرات بشأن مواضيع الساعة: كالوحدة العربية، والدستور، والحكم الديمقراطي، والحرّيات الفردية، وقانون الانتخابات، وامتيازات النفط.

ولم تهدأ له ثائرة حتى قضى نحبه في بغداد في أول شباط ١٩٦٨.

كتاباته وآراؤه

كان كامل الجادرجي من دعاة الإصلاح ورعاية الطبقات العاملة. حمل لواء المبادئ التقدمية أعواما طويلة في جريدة "الأهالي"، وناضل من أجلها في أروقة الأحزاب وخارجها، وذاق في سبيلها مرارة السّجن والتضييق والاضطهاد.

وقد أحسن الظنّ سنة ١٩٣٦ بالفريق بكر صدقي، فقبل منصب الوزارة وأسس جمعية الإصلاح الشعبي. لكن أمله خاب حين رأى ضباط الجيش يسيطرون على الأمور ويقضّون مضاجع الشعب، فاستقال مع محمد جعفر أبي التمن ورفاقه من الوزراء المصلحين.

رحّب في بادئ الأمر بثورة ١٤ تموز التي قضت على حكومات العهد الملكي، هذه الأخيرة التي كان يعارضها وينتقد أساليبها. وقد أعاد تأليف الحزب الوطني الديمقراطي، لكنه لم يلبث أن فقد الآمال التي عقدها على

نظام الحكم الجديد. ولم يستطع التعاون مع كبار مساعديه في الحزب وفرض آرائه عليهم. فأدّت سياسته إلى تمزّق الحزب واستقالة كبار أعضائه، واضطرّ بعد ذلك إلى حلّه. واستمرّ الجادرجي إلى آخر لحظة يعارض الحكم العسكري، ويؤاخذ عليه عدم المبادرة إلى إعادة الحياة الدستورية، وينتقد تقييده للحرّيات، واتباعه سياسة القمع في كردستان. وأغلق أخيرا جريدة "الأهالي"، واستعان بجريدة المواطن لنشر آرائه.

من مصنّفاته: "بعث الفاشية في العراق" (١٩٤٦)،و "بحث في المعاهدة العراقية التركية" (١٩٤٧)، و"تكتّل بغداد - عمّان" (١٩٤٧)، في التوجيه الوطني بعد الوثبة... إلخ.

ونشرت له بعد وفاته: "مذكرات كامل الجادرجي" و"تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي" (بيروت ١٩٧٠)، و"من أوراق كامل الجادرجي" (١٩٧١)، وهو مجموعة مذكرات وانطباعات وصور دوّنها في أوقات مختلفة.

كان مولعا بالتصوير الفوتوغرافي، واشترك في معرض للصور الشمسية، كان أقيم في معهد الفنون الجميلة ببغداد، في كانون الثاني ١٩٥٤.

الجادرجي في نظر معاصريه

وصفه أحمد حسن الزيات، الذي عرفه حينما قدم بغداد للتدريس في دار المعلّمين العالية (١٩٢٩ - ١٩٣٢)، فقال: "وكامل الجادرجي متوقّد الذّكاء، متمرّد الطبع، متوثّب العزيمة، دائب الحركة، صليب الرأي، يدين بالديمقراطية، ويميل إلى الاشتراكية، ويرفرف بجناحيه على الفلاّح والعامل والمتعطّل".

وقال المحامي يوسف الحاج إلياس: "كان حرّ الفكر، ومستقيم السيرة، ونزيه السلوك إلى درجة غريبة، يقول عن الجليس أو الصديق ما يقوله عنه في غيابه... كان في حياته الخاصة يرتاح للنكتة، ويحبّ سماع الجدّ والمزاح معاً، ويشارك أصدقاءه في التحدّث عن هواياتهم واهتماماتهم، ويندمج معهم في حديث بعيد عن التكلّف، خال من المبالغة واصطناع المجاملات. وكان في حياته العامّة مثال الإنسان الصادق الجريء، مع إدراك للنتائج المحتملة، وتقبّل لتحمّل التبعات...".

ويخلُص إلى القول: "وقد ساهم بذلك في تأسيس مدرسة سياسية متميّزة المعالم، علّمت الكثيرين أشياء ذات قيمة كبيرة، من الإيمان بالمبدإ والحرية في الفكر، والسّعي الحثيث من أجل العدل والديمقراطية...".

وقال عبد الغني الملاح إن كامل الجادرجي كان يرفض المساومة على ما يعتقد بصحته، وقد عرف بصراحته إلى حدّ القسوة الاجتماعية... حضر مؤتمر البلاط الذي عقد في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢، فغادر الاجتماع احتجاجا على صلافة الوصيّ على العرش الأمير عبد الإله. وكان قبل ذلك، في ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٢، قد قدّم مذكرة إلى عبد الإله باسم الحزب الوطني الديمقراطي، قال فيها إن القانون الأساسي قد اعتبر رئيس الدولة، أو من يقوم مقامه، غير مسؤول. ولكن عدم التقيّد بالقانون من ناحية حقوق الملك وواجباته، كان سببا مهمّا في تعطيل أحكام الدستور وخرقها من قِبَلِ السلطة التنفيذية. وقال: إنّ سموّكم مسؤول عن الوضع الشّاذ.

دعا الجادرجي إلى حرية الصحافة والحياة الديمقراطية الصحيحة. قال عبد الغني الملاح: "وقد عانى الفقيد ما عاناه، هو والحزب الوطني الديمقراطي، من اضطهاد السلطة، من جرّاء إصراره على اتخاذ الديمقراطية

وسيلة لتحقيق الأهداف الإنسانية والمبادئ الخيّرة. وأكثر من ذلك فقد عانى كثيراً من المواقف الخاصّة، التي كان يقفها بعض أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي نفسه، عندما يريد أن يطفر بالحزب إلى حيث يتخطّى الجمود، ويختار الخطَّ العصريَّ الصحيح الذي يجب أن يسير عليه. ورغم تقيّده بالأصول الديمقراطية من حيث خضوع رأي الأقلية لرأي الأكثرية، فإنّه كان يشجب السلوك الميكيافيلي، فيعزل الفضيلة عن الرذيلة بحساسية مرهفة، ويرفض أن يعطي للرذيلة مبرّرا لممارستها، في ظرف معيّن أو قصد معيّن أو زمن معيّن، حتى لو كان في ذلك ما يعود بفائدة على الحزب...".

ودعا إلى الاشتراكية التي عبّر عنها بأنها "فلسفة اجتماعية، وعقيدة، ومذهب اقتصادي وسياسي، تستهدف إسعاد الشعب، بتوزيع الثروة توزيعا عادلا، وتبعد عنه الاستغلال". ورأى تحقيق هذه الاشتراكية العلمية عن طريق تطبيق النظم الديمقراطية.

وقال عبد الغني الملاح أيضا: "وكان الفقيد، نتيجة لتجاربه المدركة، قد حصلت لديه قناعة ثابتة، بأن الشعب هو أعظم مقدرة من الحاكم المستبدّ على اختيار السبيل التي تحفظ مصالحه، لذلك دائما يرفض الحكم الذي يخطّط له في معزل عن الشعب باسم المصلحة العامّة. وكان دائما يطلب من الحاكمين أن يواجهوا الناس مباشرة، عن طريق صحافة حرّة وحرّيات ديمقراطية، وذلك لأن انفراد الحاكم بوضع الأنظمة والقوانين، يجرّه حتما إلى اتخاذ قرارات ناقصة أو مغلوطة. وإخلاص الحاكم لا ينقذه من الانزلاق بالخطأ عندما يكون بعيداً عن الشعب. وممّا لا شك فيه أن تراكم الأخطاء يجعل الحاكم في معزل عن الشعب شاء أم أبى...".

وقال عبد اللطيف الشوّاف: "من المعالم البارزة في تاريخ الأستاذ كامل الجادرجي، دعوته المثابرة إلى الديمقراطية والاشتراكية والسيادة الوطنية، كأسس للحكم وللتنظيم الاقتصادي للدولة، ولتحديد العلاقات بين الطبقات الاجتماعية والقوميات والفئات السياسية، المتعايشة على تراب الوطن، حتى لقد أصبح اسمه، منذ أواسط الثلاثينات، مقترنا دوما بشعارات الاستقلال الوطني، والحرّيات العامة وحقوق المواطنين، لدى أكثر من جيل واحد من التقدّميين، في العراق وفي البلدان العربية الأخرى.

"على أنّ هذا التركيز على الجانب السياسي من العمل الوطني، الذي اضطلع به الجادرجي طيلة حياته، لم يحل بينه وبين أن يكرّس جانبا من نشاطه لقضايا الوطن الأخرى. لا بل إن الطبيعة المركّبة لقضايا العراق، وبروز العنصر السياسي وغلبته في معظمها وفي الحلول المطروحة لها، كانت باعثا من البواعث التي حملت الجادرجي على الاهتمام بها ومعالجتها أيضا. وغير خافٍ على المشتغلين بالقضايا العامّة، الجهود التي بذلها الجادرجي، سواء في المذكرات المقدّمة إلى الجهات الحكومية، أو في مقالاته في جريدة "الأهالي"، لإيضاح الخطّ الذي يراه لحلّ المسائل التي كانت تشغل الناس آنذاك، اعتباراً من مسائل الوحدة العربية، والقضية الكردية، وأساليب إدارة الاقتصاد الوطني، والتنمية الثقافية والاجتماعية، وغير ذلك من المسائل الهامّة، حتى المسائل المتعلّقة بالمحافظة على القيم الجمالية التاريخية لمدينة بغداد وآثارها وتراثها الشعبي. وقد كانت قضية النفط، بطبيعة الحال، إحدى القضايا التي شغلت جانبا كبيراً من هموم الأستاذ كامل واهتمامه. فقد احتلّت هذه القضية، في مراحلها وجوانبها العديدة والمتعاقبة، مكاناً بارزاً في الأدبيات السياسية، التي كتبها في مقالاته ومذكّراته أيضا. وكان لنشاطه

في هذا الميدان، دور بالغ في التأثير على اتّجاه التطوّرات اللاحقة في موضوع النفط، حتى الأيام الأخيرة من حياته...".

وكتب حسن العلويّ يقول: "إنّ الديمقراطية عند الجادرجي لا تخضع لشروط الزمان والمكان، فهي للعراق في العشرين وله في السبعين، وهي لأثينا كما هي لمكة. وأولى منهما أن تضرب خيامها في بغداد، وتستقرّ لتستقرّ معها العدالة والحرية. وأعظم نتاجات الديمقراطية وأرفع مبانيها، قبّة البرلمان المنتخب انتخاباً حرّا ونزيهاً...".

وقال العلوي: "وحدة الأمة العربية الثنائية والثلاثية أو الشاملة، إذا ولدت داخل البرلمان، فهي الوحدة التي تجعل الجادرجي وحدويّا بكلّ ثقله التاريخي. والاشتراكية لابدّ أن تتصالح مع البرلمان في يوم مّا. وسيناضل الجادرجي من أجل أن يشهد ديوان حزبه تلك المصالحة التاريخية المنتظرة...وإذا كانت القضية الكردية وحقوق الشعب الكردي واحدة من مشاغله اليومية، فهي الأخرى مشكلة لا مكان لحلّها إلا تحت القبة (قبّة البرلمان). وربما كان غياب هذه القبّة سببا في لعلعة الرّصاص، واحتراق مزارع الحنطة الكردية، والتهام النيران لغابات الجوز الكردستاني. لا شيء طبيعي في غياب البرلمان المنتخب انتخاباً حرّا ونزيهاً، بلا شروط الحكومة ودون تدخّل شرطتها السريّة ووكلائها العلنيين... وبالإجمال فإنّ الديمقراطية هي العلاج الوحيد للمشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. (ونحن نعاهد الشعب العراقي، على أن يمثّل هدفنا إقامة الديمقراطية، والدّفاع عنها بكلّ إمكانياتنا، واعتبارها أساسا لمعالجة قضايانا العامّة، وطريقا لإيجاد الحلول لها. ونحن في سبيل هذا ندين العنصرية والطائفية، وكلّ نوع من أنواع التفرقة العنصرية، وندين الجور والظلم والاضطهاد)...".

وقال حسن العلويّ: "هل كان الجادرجي يترجم أفكار جون لوك وجون استيوارت ميل الليبرالية، وهل يقودنا عشقه الديمقراطي إلى أن يكون ثنائي "ميل"؟

"لا يبدو أنه كذلك، إنه لا يقول مع استيوارت ميل، إن للفرد سلطانا مطلقا على نفسه وجسمه وفكره، وإن واجب الدولة أن تضمن للفرد القدرة على الدفاع عن نفسه وتتركه وشأنه. إنما يرى أن السلطة بما لديها من قوة القمع البوليسي والمالي، تحتاج إلى كابح لسلطانها على الناس، فلم يجد أفضل من البرلمان كابحا ومنظما وحكما.

"إنه يتوافق مع "ميل" في عباراته البليغة، لو كانت الإنسانية كلّها مجمعة على رأي واحد عدا فرداً واحداً، فلا يحق لها أن تسكت الفرد المخالف، كما لا يحق لذلك الفرد، لو استطاع، أن يسكت الإنسانية المعارضة لرأيه.

"وقد يردّد معه أن الاستبداد يوقف التاريخ والتقدم، مثلما استسقى مقولته من ابن خلدون: الظلم يؤذن بخراب العمران.

"لكن الجادرجي سيناضل بلا هوادة ضدّ طروحات "ميل" ورفاقه الليبراليين، الذين يوجهون النقد اللاذع لجميع أنواع التأميمات والتنظيمات الاشتراكية، ويرون فيها مصادرة كبرى للحرية. ينبغي التوقف عند الديالوغ (الحوار). إن الليبرالية منظومة فكرية لوصف النشاط البشري الحرّ، وقد تكون البرلمانية إحدى تعبيراتها. فهل كان الجادرجي نصف ليبرالي؟ وإذا كان كذلك، فأين سنجد نصفه الثاني؟ هل تشكل الاشتراكية نصفه الآخر؟

"إن الرجل[١] لا يشعر بإحاقة مأزق، ولم يتصوّر في يوم ما أنه يعاني مشكلة فكرية، تتطلّب قدرة توفيقية كقدرة ابن سينا على التوفيق بين الدين

والفلسفة. إنه فقط يقوم بواجبه التقليدي، فيحيل الاشتراكية إلى قبّة البرلمان. وهو يعتقد أن إقامة حياة ديمقراطية كاملة في العراق، سوف تؤدّي إلى مجيء الاشتراكيين إلى الحكم، وذلك لعوامل تاريخية وطبيعية.

"لكنّ مأساته الاشتراكية، أن البرلمان غير قائم حتى تمرّ من تحته هذه الأمنية، وإذا وجد البرلمان الحرّ المنتخب بنزاهة، فإن الرجل نفسه لم يستطع أن يوجد للاشتراكية مقعداً في حزبه البورجوازي الوطني...".

وأخيراً قال العلوي: "إنّ هذا الديمقراطي العنيد، لم يتراجع أو يتوقف أو ينثني عن عزمه. فقد احتفل في يوم بلوغه الستين من العمر، داخل السجن المركزي ببغداد، في نيسان عام ١٩٥٧. وتوفي وهو في السبعين، وعلى مكتبه نص الميثاق الوطني، الذي "يعاهد فيه الشعب العراقي على أن يجعل هدفه إقامة الديمقراطية والدفاع عنها، واعتبارها أساسا لمعالجة قضايانا العامّة، وطريقاً لإيجاد الحلول، والله على ما نقول شهيد".

ذلك هو كامل الجادرجي، الذي خاطبه الشاعر الكربلائي، عباس مهدي أبو الطّوس (١٩٣١ ـ ١٩٥٨) قائلا:

إيهِ يا كامل والشعب معي	بك يعتزّ ويزداد ارتفاعا
وبك الأحرار تشتدّ قوى	إن هجوما كان أو كان دفاعا
كنت من قبل شعاعا ساطعا	في الملمّات ولا زلت شعاعا

مصطفى العمري

(١٨٩٤ - ١٩٦٠)

رئيس وزراء العراق مصطفى محمود العمري، ينتمي إلى الأسرة العمرية المعروفة في الموصل. وهو مصطفى بن محمود حمدي بن محمد شريف العمري، ولد في الموصل سنة ١٨٩٤ ودرس بها، ثم جاء إلى بغداد سنة ١٩١١، وانضمّ إلى مدرسة الحقوق. وعيّن في الوقت نفسه كاتبا في دائرة المعارف (١٤ حزيران ١٩١٤). ونقل بعد أسبوعين كاتباً في محكمة البداءة (٢٩ حزيران ١٩١٤). ولما نشبت الحرب العظمى دعي إلى الخدمة العسكرية، وأدخل دورة ضباط الاحتياط في أيلول ١٩١٤، فتخرّج منها، وألحق بالقوة المرابطة على الحدود الإيرانية بقيادة حسين رؤوف بك، وذلك في أيّار من عام ١٩١٥.

رفع إلى رتبة ملازم ثان احتياطي في أيّار ١٩١٦. وشهد موقعة سلمان باك، وجرح في معركة الفلاحية، ثم سقط أسيراً في يد القوات البريطانية في العزيزية، في شباط ١٩١٧ قبيل احتلال بغداد. ونقل إلى الهند ثم أطلق سراحه في نيسان ١٩١٩. عاد إلى بغداد فساهم في الحركة الوطنية التي نشطت آنئذ. وعيّن معلّما (٥ تموز ١٩١٩)، فرئيسا لكتاب دائرة الأوقاف. وواصل في الوقت نفسه دراسة الحقوق، فنال الشهادة القانونية سنة ١٩٢١.

عيّن معاون سكرتير في وزارة الداخلية (١٩٢١)، فقائممقاما لقضاء تلعفر (١٩٢٢)، فقضاء قلعة صالح (١٩٢٣)، فمندلي (١٩٢٥)، فتلعفر ثانية (١٩٢٧)، فزاخو من أيار ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٣٠. وأسندت إليه في تلك الأثناء وكالة متصرّفية لواء ديالى (١٩٢٨). ونقل في سنة ١٩٣٠ معاوناً أوّل لمدير الواردات العامّ، ثم عيّن متصرّفا للواء الديوانية (٨

نيسان ١٩٣٠)، فالعمارة (٤ آب ١٩٣٣)، ومديراً عامًا للداخلية (تشرين الثاني ١٩٣٣)، فمفتشاً ماليا عاماً (حزيران ١٩٣٥)، فمديراً عامًا للمحاسبات (٣١ أيار ١٩٣٦)، فمتصرّف لواء المنتفق (كانون الأول ١٩٣٦).

تسلّم كرسي الوزارة لأول مرّة وزيراً للداخلية في ٢٨ حزيران ١٩٣٧، وعيّن عضواً بمجلس الأعيان (١٦ آب ١٩٣٧). واستمرّ وزيراً للداخلية في الوزارة المدفعية الرابعة (١٧ آب ١٩٣٧)، فوزيراً للعدلية من ٣١ تشرين الأول ١٩٣٨ إلى كانون الأول ١٩٣٨. وتولى مرّة أخرى وزارة الداخلية في ٢ حزيران ١٩٤١ إلى ١٩ تشرين الأول ١٩٤١. وتقلّد هذه الوزارة للمرّة الرابعة في ٤ حزيران ١٩٤٤ إلى ٢٣ شباط ١٩٤٦.

جدّد تعيينه عينا من تشرين الأول ١٩٤٥ إلى تشرين الأول ١٩٥٣. وانتخب نائبا لرئيس مجلس الأعيان من ١٧ آذار ١٩٤٧ إلى آخر تشرين الثاني ١٩٤٧. وأسندت إليه وزارة الاقتصاد (٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨)، وتولّى أيضا وكالة وزارة الداخلية (٣٠ آذار ١٩٤٨)، ثم أصبح وزيراً أصيلا للداخلية (٢٦ حزيران ١٩٤٨). ونقل وزيراً بلا وزارة (٢٠ تشرين الأول ١٩٤٨)، فاستقال في ٧ تشرين الثاني ١٩٤٨.

وأعيد تعيينه وزيراً بلا وزارة (٢٥ كانون الأول ١٩٥٠)، فرئيسا للوزراء ووزيراً للداخلية بالوكالة في ١٢ تموز ١٩٥٢. وقد تخلّى عن الوكالة الداخلية في تشرين الثاني ١٩٥٢، واحتفظ برئاسة الوزراء حتى استقال في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢.

وأعيد تعيينه عضواً بمجلس الأعيان للمرة الثالثة في تشرين الثاني ١٩٥٥، واستمر حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. ورحل إلى إنكلترّا مستشفياً، فتوفي في لندن في ١٠ أيلول ١٩٦٠.

عُرِف إداريا نشيطا حازما، وقد وضع تقريراً مسهبا عن عشائر الديوانية، في أثناء تولّيه متصرّفية ذلك اللّواء، أشار إليه عبّاس العزاوي، وعوّل عليه في كتابه "عشائر العراق".

وأخبرني ابنه موفّق أنه وضع رؤوس أقلام مسهبة، ليستند إليها في تدوين مذكراته عن الأحداث التي شهدها وشارك فيها، لكن القدر لم يمهله لكتابتها.

***

كان مصطفى العمري إداريا كفؤاً، يعرف جيّداً عقلية الموظفين والأهلين، في ذلك العهد من تاريخ العراق، يوم كانت الأساليب الديمقراطية غير راسخة في الأذهان، ويوم كان الناس ينقادون للقوة، ويعدّونها مقياس الإدارة الصحيحة.

تولّى وزارة الداخلية في وزارة السيد محمد الصدر سنة ١٩٤٨، بعد الوثبة التي أدت إلى إسقاط حكومة صالح جبر، وإلغاء معاهدة بورتسموث. وأعلن الصّدر أن الانتخابات النيابية للمجلس الجديد، ستكون حرّة لا تتدخل فيها الحكومة، أما العمري فأصدر إيعازاته السريّة إلى المتصرّفين والموظفين الإداريين، ليقوموا بتأييد مرشحي الحكومة وفق العادة المتبعة.

وقد شكا المعارضون إلى رئيس الوزراء تدخل الإدارة في الانتخاب، فاستدعى وزير داخليته وأوعز إليه بإصدار أوامره تلفونياً في حضوره إلى المتصرفين، بضرورة تعزيز حرّية الانتخاب. وتحدّث العمري هاتفياً مع المتصرّفين الأربعة عشر واحداً واحداً، وقال لهم ما مفاده: إنني أكلّمكم بحضور فخامة رئيس الوزراء، وأؤكّد لكم أوامري السابقة بضرورة ترك

الانتخابات تجري بكلّ حرية، ومنع كلّ تدخل في ترجيح المرشحين أو خذلهم.

وفهم المتصرّفون أن مصطفى العمري لا يزال الرجل القويّ، وأنّ أوامره هي النافذة دون أوامر رئيس الوزراء الرجل الطيب الرزين، فساروا على خطّتهم السالفة كما أرادها وزير الداخلية.

وذكر توفيق السّويدي في مذكراته، أنّ مصطفى العمري دعي إلى تأليف الوزارة، بعد استقالة نوري السعيد ونشوب ثورة ٢٣ يوليو في مصر، وعهد إليه بصيانة الحريات، وإفساح المجال أمام النشاطات السياسية على اختلافها. لكن وزارة العمري كانت وزارة متهالكة، تميّزت بالضعف والتفكّك، وقلّة الدراية وعدم الشجاعة والإقدام، فلم يمض أمد طويل حتى بدأت المظاهرات الشيوعية المنظمة والقلاقل المستمرّة، فاضطرت الوزارة إلى الاستقالة. ولـمّا تفاقم الشغب، كلّف العميد نور الدّين محمود، رئيس أركان الجيش، بتأليف حكومة طوارئ، وإعلان الأحكام العرفية.

نـورالدين محمود

(١٨٩٩ - ١٩٨١)

العميد الركن نور الدين، ابن المهندس العسكري البكباشي محمود بك، ولد في الموصل سنة ١٨٩٩، وتخرّج في المدرسة العسكرية في إستانبول (١٩١٧). ووظف بعد الحرب العظمى في دائرة البرق فـي بغداد، ثم انتمى إلى الجيش العراقي، في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢١، فتدرج في مناصبه. وكان معلّما فـي مدرسة الخيالة وكليّة الأركان، ثم أصبح فـي كانون الثاني ١٩٣٦ ملحقاً عسكريا، فـي مفوّضية لندن برتبة مقدّم. وشغل منصب آمر كليّة الأركان ومدير الحركات، في وزارة الدفاع برتبة عقيد (١٩٣٩).

وعيّن قائداً للفرقة الثانية (١٨ حزيران ١٩٤١)، ومعاونا لرئيس أركان الجيش (١٢ حزيران ١٩٤٣). ورفع إلى رتبة لواء في تشرين الثاني ١٩٤٤، وفريق في تشرين الثاني ١٩٤٨. وعيّن في تشرين الأول ١٩٤٨ قائداً للقوات العراقية المشتركة في حرب فلسطين، وتولّـى القيادة العامّة للجيوش العربية في ساحتها.

وعيّن بعد ذلك قائداً للفرقة الأولى، ثم رئيساً لأركان الجيش العراقي (٢٣ تموز ١٩٥١)، ورفع إلى رتبة عميد (فريق أول) في تشرين الثاني ١٩٥٢. وعهد إليه برئاسة الوزراء، فكان رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع ووكيلاً لوزير الداخلية، من ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ إلى ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣، في مرحلة شهدت اضطرابات ومظاهرات. كما عيّن عضواً بمجلس الأعيان في كانون في كانون الثاني ١٩٥٣، واستمر حتى ثورة تموز ١٩٥٨.

وضع مذكّرات عن حرب فلسطين، وترجم "مختصر حرب فلسطين" للسير باومان مانيفولد (في جزءين، ١٩٣٥).

أصبح نور الدين محمود، بعد هرب صلاح الدين الصّباغ وزملائه القادة إلى إيران في أواخر أيّار ١٩٤١، الرجل العسكري الأول المسؤول في رئاسة أركان الجيش، فرتّب عقد الهدنة مع البريطانيين. وقد وصفه محمود الدرّة في كتابه "حياة عراقي من وراء البوّابة السوداء"، بأنّه رجل مخلص. ولم يكن قوميًا ولا داعياً إلى القومية، ولكنْ جندياً شريفاً، وقائداً متمالكاً لأعصابه، يتصرّف وهو في مركز المسؤولية تصرّفا يرتفع عن مستوى الشبهات. وقد ترك أسرته ومضى ليقاتل العدوّ في معركة يعلم أنها خاسرة. وذهب بنفسه، يوم اشتداد الهجوم البريطاني، إلى قطاع دفاع الوشّاش يطلب من القادة الثبات في القتال، على الرغم من كثافة الغارات الجوية وتفوّق العدوّ، وانهيار المعنويات بعد تسرّب أخبار هرب رجال الحكومة والقادة.

عبد الوهاب مرجان

(١٩٠٧ - ١٩٦٤)

عبد الوهاب بن عبد الرزاق بن جواد بن محمود آل مرجان، من أسرة معروفة في الحلّة، وقد ولد بها سنة ١٩٠٧. تخرّج من كليّة الحقوق ببغداد سنة ١٩٣٣، وعيّن حاكم صلح في الصويرة (كانون الثاني ١٩٣٨)، لكنه استقال بعد أمد وجيز، وتفرّغ للمحاماة وإدارة أملاكه. وانتخب في أيلول ١٩٤٢ رئيساً لغرفة زراعة الحلّة.

ثم انتخب نائباً عن لواء الحلّة في آذار ١٩٤٧، وجدّد انتخابه في السّنة التالية، وبعد ذلك في جميع الدورات النيابية المتعاقبة، حتى اندلاع ثورة تموز ١٩٥٨. وعيّن وزيراً للاقتصاد في وزارة مزاحم الأمين الباجه جي (٢٦ حزيران ١٩٤٨)، وانتخب رئيسا لمجلس النواب في أول كانون الأول ١٩٤٨، وجدد انتخابه فـي أول كانون الأول ١٩٤٩. ثم عيّن وزيراً للمواصلات والأشغال ووكيلا لوزير المالية، في الوزارة السعيدية الحادية عشرة (١٦ أيلول ١٩٥٠)، ووزيراً للمالية (٢٥ كانون الأول ١٩٥٠). ورئيساً لمجلس النوّاب للمرة الثالثة، من أول كانون الأول ١٩٥١ إلى أن حلّ المجلس في ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٢.

تولى وزارة المواصلات والأشغال في الوزارة المدفعية السادسة (٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣)، واحتفظ بمنصبه في الوزارة المدفعية السابعة، من ٧ أيار ١٩٥٣ حتى استقال في ٢١ أيار ١٩٥٣. وانتخب رئيسا لمجلس النواب للمرة الرابعة، من أول كانون الأول ١٩٥٣ إلى أن حلّ المجلس في ٢٩ نيسان

١٩٥٤. ثم أعيد انتخابه رئيساً للمجلس الجديد الملتئم في ٢٦ تموز ١٩٥٤، لكن المجلس حلّ فوراً في ٣ آب ١٩٥٤.

اشترك في الوزارة السعيدية الثانية عشرة كوزير للزراعة (٣ آب ١٩٥٤)، ثم انتخب مرة أخرى لرئاسة مجلس النواب في ١٦ أيلول ١٩٥٤، وجدّد انتخابه في أوّل كانون الأول ١٩٥٤، وأوّل كانون الأوّل ١٩٥٥، وأوّل كانون الأول ١٩٥٦. وأصبح وزيراً للمواصلات والأشغال في الوزارة الأيوبية الثالثة (٢٠ حزيران ١٩٥٧)، فرئيساً لمجلس النواب (أول كانون الأول ١٩٥٧). وتولّى رئاسة الوزراء مع وكالة وزارة الدفاع، من ١٥ كانون الأوّل ١٩٥٧ إلى ٢ آذار ١٩٥٨.

وفي ١٠ أيار ١٩٥٨ أعيد انتخابه رئيسا لمجلس النواب إلى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. وسجن إثر الثورة وأفرج عنه بعد أمد وجيز. ومرض مرضا عضالاً، فتوفّي في بغداد صباح الأحد ١٥ آذار ١٩٦٤.

كان مثال الطيبة وصفاء النفس ودماثة الخلق، تقلّد أرفع مناصب الدولة خلال عشرة أعوام، فلم يزده ذلك إلاّ تواضعا وسكوتا. وصفه خالد الدرّة في مجلّة "الوادي، "يوم انتخب نائبا لأول مرّة في آذار ١٩٤٧، فقال: "... من وجهاء الحلّة، ومن المحامين المبرّزين فيها...وعبد الوهّاب شابّ مخلص في وطنيته - وهو لا شكّ يريد أن يعمل لرفعة بلده وتقدّمها - نظيف اليد واللّسان، محبوب من عارفيه...".

أحمد مختار بابان

(١٩٠٠ - ١٩٧٦)

أحمد مختار بن حسن بك، مرافق الوالي نامق باشا الصغير، وأمه من آل بابان الأسرة الكردية الشهيرة. ولد ببغداد سنة ١٩٠٠، ودرس في المدرسة السلطانية على العهد التركي. ثم دخل دورة المعلمين الابتدائية، فتخرج منها، وعيّن معلّما في أيلول ١٩١٨. ودرس في الوقت نفسه بمدرسة الحقوق، فنال شهادتها سنة ١٩٢٣.

نقل كاتباً في وزارة العدلية، فموظّفا في الديوان الملكي (١٩٢١). وعيّن في سنة ١٩٢٦ حاكماً مدنياً في الموصل، ثم حاكماً منفرداً في الكوت (١٩٢٨)، فحاكم صلح بغداد الأوّل (١٩٣١). ونقل مدّعياً عامّا في بغداد (١٩٣٤)، فمفتّشاً عدليّا (أيار ١٩٣٤)، فحاكم جزاء البصرة (كانون الثاني ١٩٣٦)، فنائب رئيس محكمتها، ونائب رئيس محكمة بداءة بغداد (أواخر ١٩٣٦)، فمدّعيا عامّا في وزارة العدلية (١٩٣٧)، فنائب رئيس محكمة بداءة البصرة للمرّة الثانية (تشرين الأول ١٩٣٧)، فنائب رئيس محكمة بداءة الموصل. ونقل رئيساً للمنطقة العدلية في الحلّة سنة ١٩٤٠، ورئيساً للادّعاء العامّ في بغداد (١٩٤١). وعيّن متصرّفاً للواء كربلاء (٨ كانون الأول ١٩٤١)، ومديراً عامّا للتموين (آب ١٩٤٢)، ووزيراً للشؤون الاجتماعية (٨ تشرين الأول ١٩٤٢)، ووزيراً للمواصلات والأشغال (١٤ تشرين الثاني ١٩٤٢)، ووزيراً للعدلية من ٢٣ حزيران ١٩٤٣ إلى ٢٥ كانون الأول ١٩٤٣. وانتخب نائباً عن الحلّة في آذار ١٩٤٣، ونائباً عن السليمانية (تشرين الأول ١٩٤٣).

استمرّ وزيراً للعدلية في الوزارات المتعاقبة، في ٢٥ كانون الأول ١٩٤٣ و٤ حزيران ١٩٤٤. ووزيراً للشؤون الاجتماعية من ٢٣ شباط ١٩٤٦ إلى أن استقال في ٢٣ نيسان ١٩٤٦. وعيّن رئيساً للدّيوان الملكي في أول حزيران ١٩٤٦، ثم عاد وزيراً للعدلية في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣، ورئيساً للدّيوان الملكي للمرّة الثانية (٢٢ نيسان ١٩٥٣)، ونائباً لرئيس الوزراء من ٨ آذار ١٩٥٤ إلى ٢٩ نيسان ١٩٥٤. كما عيّن عضواً بمجلس الأعيان في آذار ١٩٥٤. وأصبح وزيراً للدولة في ٣ آب ١٩٥٤، لكنه استقال في ١٦ أيلول ١٩٥٤.

تولّى نيابة رئاسة الوزراء في ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٤، واحتفظ بمنصبه في الوزارة التالية المؤلّفة في ١٧ كانون الأول ١٩٥٥. ثم عيّن وزيراً للدفاع ووكيلا لوزير المعارف في ٢٠ حزيران ١٩٥٧، وتخلّى عن وكالة المعارف في أول تموز ١٩٥٧، لكنه واصل عمله وزيراً للدّفاع حتى ١٥ كانون الأول ١٩٥٧. وعيّن رئيساً للوزراء من ١٩ أيار ١٩٥٨ إلى اندلاع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، فكان آخر رؤساء الوزارة في العهد الملكي. وقد اعتقل وحكمت عليه محكمة الشعب بالإعدام في ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٨، لكن عفي عنه وأطلق سراحه في ١٤ تموز ١٩٦١. عاش بعد ذلك في لبنان، ثم عاد إلى بغداد سنة ١٩٧٥.

ذهب مستشفياً إلى ألمانيا، وتوفي في بون عاصمة ألمانيا الاتحادية، في ٢٤ تشرين الأوّل ١٩٧٦، ودفن جثمانه بها.

ذكر عبد الكريم الأزري في "ذكرياته"، أنّ أحمد مختار بابان وضع مذكّرات، سجّلها بصوته على شريط، وهي تتناول حياته السياسية.

عبد الكريم قاسم

(١٩١٤ - ١٩٦٣)

في فجر ١٤ تموز ١٩٥٨ انطلقت الثورة، فطوّحت بعرش فيصل والنظام الملكي، الذي أقامه الإنكليز في العراق في ٢٣ آب ١٩٢١. وقد أعلنت الجمهورية، وأعلن مجلس السيادة برئاسة الفريق محمّد نجيب الربيعي، وتولّى الزعيم الرّكن عبد الكريم قاسم رئاسة الوزراء، فحكم العراق إلى ٨ شباط ١٩٦٣.

كانت الظروف مواتية لقيام الثورة بصورة استثنائية: فقد كان الملك الشابّ والأمير عبد الإله ونوري السعيد مجتمعين كلّهم في بغداد، ولو هيّء لأحدهم الإفلات، لأصبح محور الحركة المضادّة التي تخنق الجمهورية في مهدها. وكانت غفلة المسؤولين عمّا يُبيَّت لهم في الخفاء، وثقتهم العمياء بقوّتهم وسيطرتهم، بالإضافة إلى مسيرة الجيش إلى الأردن عن طريق العاصمة في غلس الليل، وتخاذل العناصر الموالية للملك وحكومة البلاد، في جملة العوامل التي يسّرت للثورة النجاح، وأسكتت خصومها، ودعت بالعوامّ إلى الانضمام إلى لوائها، لمجرّد الانطلاق من قيود القانون والقانون.

ولد عبد الكريم قاسم في محلّة المهدية، من أحياء بغداد الشعبية، في ٢١ كانون الأول ١٩١٤، لأب سنّي وأمّ شيعية. وكان أبوه قاسم محمّد البكر الزبيدي، رقيق الحال يمتهن مهنا مختلفة، فتارة نجّاراً وطوراً بائع أغنام أو حبوب. ولمّا بلغ عبد الكريم قاسم السادسة من عمره، انتقل به أبوه إلى الصويرة، من أعمال لواء الكوت على ضفاف دجلة. وأُدخل المدرسة الابتدائية وعمره سبع سنوات. ثم عاد والده بالأسرة إلى بغداد سنة ١٩٢٤، فأتمّ الفتى

دروسه الابتدائية (١٩٢٧)، وانتمى إلى المدرسة الثانوية المركزية، حتى إذا ما نال شهادتها، عيّن معلّما في مدرسة الشاميّة الابتدائية (تشرين الثاني ١٩٣١).

واستقال من التعليم بعد سنة واحدة، فالتحق بالمدرسة العسكرية في بغداد (أيلول ١٩٣٢)، وتخرّج برتبة ملازم ثان في نيسان ١٩٣٤. واشترك في حركات الفرات في السنة التالية، ثم ولج مدرسة النقليات الآلية (١٩٣٧). ورفع فـي هذه السنة ملازماً أوّل، وخدم في الحلّة، ثم نقل آمر فيصل في المدرسة العسكرية ببغداد (أيّار ١٩٣٨).

التحق بدورة الأركان في كانون الثاني ١٩٤٠، وتخرّج برتبة ضابط ركن في كانون الأول ١٩٤١. وقد اشترك في تلك الأثناء في حركات شهر أيار ١٩٤١. ورفع إلى رتبة رئيس أوّل ركن في أيار ١٩٤٣، واشترك في حركات منطقة الزيبار في خريف ١٩٤٥. وعيّن في أواخر تلك السنة آمراً للفوج الثالث، ورفع مقدّما في أيار ١٩٤٧. ونقل في كانون الأوّل من تلك السّنة معاون مدير إدارة الفرقة الثانية.

واشترك في حرب فلسطين في السنة التالية، فكان آمر الفوج الثاني للّواء الأوّل المرابط في الأردن (أيار ١٩٤٨)، وكان آمر اللّواء محمد نجيب الربيعي. ونقل في تموز ١٩٤٨ آمراً للفوج الأوّل، وبقي فـي ساحة فلسطين إلى حزيران ١٩٤٩. وأوفد في أيلول ١٩٥٠ إلى إنكلترا للمشاركة في دورة التعبئة للضبّاط الأقدمين، ورفع في أيّار إلى رتبة عقيد.

ونقل في تموز ١٩٥٢ إلى مقرّ وزارة الدفاع، ثم عيّن معاوناً لمدير العينة (كانون الثاني ١٩٥٣). وأصبح آمراً للّواء التاسع عشر في كانون الأوّل ١٩٥٣، وكان تابعا للفرقة الثالثة التي يقودها محمّد نجيب الربيعي أيضا. ورفع

زعيماً (عميدا) في أيار ١٩٥٥. وأوفد في تلك السنة إلى تركيا لمشاهدة المناورات العسكرية. وأصبح آمراً للقوة العراقية في الأردن بعد حرب سيناء سنة ١٩٥٦. وكان بعد ذلك آمراً للّواء التاسع عشر للفرقة الثالثة أيضا (١٩٥٧).

قام بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، فأصبح رئيساً للوزراء، ووكيلا لوزير الدفاع، والقائد العامّ للقوّات المسلّحة. وحاز رتبة لواء (كانون الثاني ١٩٥٩)، ففريق (كانون الثاني ١٩٦٣). وانتخب عضواً فخرياً في المجمع العلمي العراقي في ٢١ نيسان ١٩٢٦.

قضى على فتنة العميد عبد الوهّاب الشوّاف في الموصل (آذار ١٩٥٩)، وكسر شوكة الشيوعيين (صيف ١٩٥٩). واعتُدي على حياته في خريف تلك السنة، لكنه نجا من الموت بأعجوبة.

وأصدر قانون الأحزاب السياسية في كانون الثاني ١٩٦٠. وأزعج الدّول الغربية بخصامه مع شركات النفط، ومحاولته ضمّ الكويت بعد إعلان استقلالها (حزيران ١٩٦١). وتمرّد عليه الأكراد بقيادة الملا مصطفى البارزاني في أيلول ١٩٦١، ثم بردت صلاته بروسيا السّوفياتية، لتشدّده في معاملة الشيوعيين العراقيين.

وقامت ثورة ١٤ رمضان، بقيادة حزب البعث وعبد السلام محمّد عارف، في ٨ شباط ١٩٦٣ فأسقطت حكمه. وأُعدم عبد الكريم قاسم رمياً بالرّصاص في دار الإذاعة ببغداد، في اليوم الثاني ٩ شباط ١٩٦٣. وكانت نهاية عهده بداية لعهد جديد من التذبذب وعدم الاستقرار، وفاتحة لمزيد من الثورات والمؤامرات والقلاقل.

كان يعرف الإنكليزية وشيئا من التركية والكردية. وقد وصفه أحد المراسلين الصحفيين الأمريكيين الذين عرفوه، فقال إنه زعيم غريب في البلاد

العربية. فهو لا يملك شخصية قويّة تفرض نفسها فرضاً، وهو خطيب غير لامع، صوته رفيع، ووقوفه على المنبر قَلِق. لكنه رجل حالم، مترفّع في سلوكه، ويحاول أن يحصل على ثقة جميع الناس.

وقد قيل إن الاستخبارات المركزية الأمريكية، كان لها اليد الطولى في الإطاحة بعبد الكريم قاسم. وذكر الصّحفي مراد العماري، أنّ "دين راسك" سكرتير الدولة الأمريكية، اجتمع بهاشم جواد وزير الخارجية العراقية، الذي كان يحضر دورة الجمعية العامّة للأمم المتحدة في خريف ١٩٦٢، وبحث معه الوقف الصّلب الذي اتخذه رئيس حكومة العراق، في تأييد كوبا في أزمة الصّواريخ وقال: "سوف نحطّم رأس زعيمكم". وخرج هاشم جواد من الاجتماع، وبعث على الفور ببرقية إلى الزعيم تضمنت استقالته، دون ذكر فحوى حديث المستر راسك. لكن الزعيم رفض الاستقالة، واستدعى وزير خارجيته إلى بغداد.

وقال العماري إنه عند اعتقال عبد الكريم قاسم في دار الإذاعة، ارتأى أحمد حسن البكر الذي تولّى رئاسة الوزراء، الإبقاء على حياته وتسفيره إلى خارج العراق، وذلك لأسباب ثلاثة ذكرها: عسكرية ودينية وأخلاقية. أما السبب العسكري فهو مجيء عبد الكريم قاسم إلى دار الإذاعة، حليق الذّقن، مرتدياً بزّته العسكرية، ممّا يدل على شجاعته في أحلك الظّروف. والسبب الديني أنّه صائم، وكان عبد الكريم لا ينقطع عن صوم رمضان. والسبب الأخلاقي لأنه عفا عن عبد السّلام عارف، بعد إدانته بالتآمر على حياته، وأخرجه من السجن وأحسن إليه، لكن عبد السلام أصرّ على قتل عبد الكريم، وتمّ له ما أراد.

عبد الكريم قاسم والعلاقات الروسية

باشر عبد الكريم قاسم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الاتحاد السوفياتي، فاستعاض بالخبراء الرّوس عن الخبراء الإنكليز والأمريكيين. وجاء الرّوس إلى بغداد، لا يعرفون لغة البلاد ولا عادات أهلها وشؤونهم، وحالتهم زريّة من حيث الملبس. وقد عيّنت حكومة الثورة لهم رواتب سخيّة، لكنّ هذه الرّواتب كانت تدفع إلى السفارة السوفياتية، التي كانت تتولّى إسكان هؤلاء الخبراء الرّوس وإطعامهم، وإعطاءهم مبالغ شهرية ضئيلة، لأجل إنفاقها على مصروفاتهم العرضية.

حدّثني موظف كبير في مديرية الريّ العامة، أنّ الخبراء السّوفيات طلبوا عند قدومهم ترجمة التقارير العربية والإنكليزية، عن الريّ والمشاريع العامّة والصناعة والزراعة، إلى اللغة الرّوسية للاطلاع عليها، وقبعوا أشهراً ينتظرون الترجمة ليبدأوا أعمالهم. وممّا يروى أن أحد المهندسين العراقيين دعا زميلا روسياً إلى داره لتناول الطعام، فرأى الروسي السيارة الأمريكية الضخمة واقفة عند الباب، والثلاجة والمبرّدة الكهربائية وسائر وسائل الترف والراحة في داخل الدار. وجيء بالطعام فإذا به وافر شهيّ، على عادة العراقيين في تكريم ضيوفهم، أما الويسكي والبيرة والشراب والكوكاكولا فحدّث عن البحر ولا حرج.

لم يصدّق الخبير الرّوسي عينيه فقال لصاحبه: هل تعطيكم الحكومة كل هذه الأشياء من سيّارة ومبرّدة وغيرها؟

- إن الحكومة تمنحنا راتبا شهريا، ولكن هذه الأشياء كلّها لنا.

- والدار التي تسكنها؟

- هي ملكي.

فلم يتمالك الروسي نفسه أن قال: فلماذا ثرتم إذن؟

ولم تمض أسابيع قليلة، حتى منع الخبراء الروس من الاتصال بالعراقيين خارج نطاق العمل الرسمي، وحظر عليهم قبول الدعوات الاجتماعية.

وعقدت اتفاقيات تجارية وصناعية مع روسية السوفياتية، واستوردت آلاف السيارات للحكومة والأهلين، فكانت السيارات تتعطّل في الطرق، غير متحمّلة لحرارة الجوّ، وهي المصنوعة للبلاد الباردة. أما المعامل التي اتفقت روسية السوفياتية على إنشائها في شمال العراق وجنوبه. وفي مقدّمتها معمل الأدوية في سامرّاء، فتأخر إقامة معظمها، وأهمل البعض الآخر فيما بعد.

واستمرّت المبادلات التجارية الواسعة مع الأقطار الأوربية الغربية والولايات المتحدة. ولم يلبث عراق الثورة أن عاد إلى الاستعانة بالخبراء الإنكليز والأمريكيين، واستخدام الشركات البريطانية والألمانية والفرنسية والأمريكية، لإنجاز مشاريعه العمرانية والصناعية.

رأي في عبد الكريم قاسم

رجل فذّ حكم العراق أربع سنوات ونصف السنة. وقد تجاذبته التيّارات المختلفة ذات اليمين وذات اليسار، من وطنية وقومية وناصرية وشيوعية وبعثية وانتهازية، فحافظ على توازنه بصعوبة بالغة ومهارة عجيبة، كالسالك على الحبل الممدود في الهواء، حتى أطاح به نفس الرجال الذين حاولوا قبل ذلك تنحيته وقتله فعفا عنهم وأطلق سراحهم.

كان عبد الكريم قاسم مزيجا من الجنديّ والرّاهب: فهو رجل عزم وكتمان لا تنفذ العيون إلى قرارة نفسه، يقرّر الأمر ويسرّه في صدره حتى

ينفذه يوما من من الأيام، لا يرجع عنه ولا يغيّره. وهو إلى ذلك إنسان عاطفيّ سريع التأثّر، كثير الرأفة والحنان، نزيه مخلص، لا تغرّه المادّة ولا يستهويه الترف والثروة. لكنه كان ثرثاراً كثير الكلام، مزهوّاً بنفسه هائما بالمجد نازعا إليه، مغتبطا بالزعامة والسلطة. وإننا لنعجب لرجل يجمع في ذاته أحلام دون كيشوت الذي لا يتورّع عن محاربة طواحين الهواء، وواقعية سانشو بانزا الذي يعرف ما يريد ويحاول أن يناله بشتى الطرق.

لم يوفّق عبد الكريم قاسم في أعوانه، فقد قاد الثورة بصمت وعزيمة، وقضى على الحكم الملكي الذي كانت تؤيّده أكثرية الشعب الصامتة. ولو كان الأمر بيده لم يبطش بالعائلة المالكة ذلك البطش الفظيع في صبيحة يوم الثورة. ولم يكد يتسلّم مقاليد الحكم حتى رفعت رأسها كلّ القوى المعارضة للعهد السابق، المخلصة والانتهازية والمغامرة، كالأفاعي الجامدة التي حرّكها الدفء، واستهوتها الغنيمة الباردة. واصطرع حوله القوميون الذين يريدون الانضمام إلى جمال عبد الناصر، والشيوعيون الذين يرغبون في جعل العراق ذيلاً لموسكو.

قضى في بادئ الأمر على الحركة القومية، وتخلّص من نائبه عبد السلام محمد عارف، وزجّ به في غيابات السجن. وفتح الطريق للشيوعيين الحاقدين، فقاموا بمذابحهم في الموصل وكركوك قبل أن يسيطر عليهم ويغلّ أيديهم.

عاد عبد الكريم قاسم إلى الطريق الوسط، يحاول تأمين الاستقرار والطمأنينة، ويهدف إلى رفع مستوى الطبقات الكادحة، ومواصلة تنفيذ مشاريع الإعمار التي أصابها الجمود بعد الثورة. لكنه ابتلي بالثرثرة وإرسال

الكلام على عواهنه، وانشغل بالنّفط والكويت، مضيّعاً فيهما جهوده وراهنا فيهما آماله، حتى تألّب عليه أعداؤه وأسقطوا حكمه وقتلوه شرّ قتلة.

ابتلي عبد الكريم قاسم بابن خالته، العقيد فاضل عباس المهداوي رئيس محكمة الثورة، الذي كان أشبه بالمهرّج، يشغل الناس بإرهابه ونكاته الباردة، وصرخاته المنكرة التي امتزج فيها الحق بالباطل. وقد عفا الزعيم عن أكثر الذين أدانتهم محكمة المهداوي، ولم يعدم سوى نفر قليل منهم، أعدمهم مرغماً بحكم الظروف بعد امتناع وتردّد. كما أسكت لسان قريبه المهذار بعد ذلك، وجمّد عمله حتى لقي مصرعه معه.

ولد عبد الكريم قاسم في حيّ شعبي من أحياء بغداد، هو حيّ المهديّة، ونشأ في قرية بائسة في جنوب العراق. وقد حدثني مصطفى عليّ، الذي كان اختاره وزيراً للعدل، أنّ أسرة عبد الكريم قاسم انتقلت إلى جوارهم في محلّة قنبر عليّ، وعبد الكريم صبيّ في عهد تكوينه النفسيّ، فكان الفتى يأتي يوميا إلى دارهم، ويجلس عند قدمي مصطفى عليّ، الذي يكبره نحواً من أربعة عشر عاما، ليستمع إلى أحاديثه وآرائه. وظلّ عبد الكريم ملازماً لصاحبه، معجبا به، آخذاً عنه، حتى أصبح معلّما، ثم انتمى إلى الكليّة العسكرية.

ولمّا تخرّج عبد الكريم ضابطا، آثر أن يخدم في الألوية، فلم يقض في بغداد سوى زمن يسير. وكان يزور بغداد بين الحين والحين، يجتمع بأصحابه من الضبّاط وغيرهم، ويتتبّع سير الأمور ويناقش ويتحدّث ويصمّم. وكان في السنة التي سبقت الثورة، يلتقي بمصطفى عليّ حين يأتي إلى بغداد فيقول له: "أريد أن أتحدّث معك في شؤون خطيرة. وحين يبدي له مصطفى استعداده، يقول عبد الكريم: ليس الآن، سوف نتحدّث في فرصة قادمة. وتكرّر ذلك القول وتكرّر الإرجاء حتى أعلنت ١٤ ثورة تموز، فإذا

بمصطفى عليّ يسمع اختياره لمنصب الوزارة من الإذاعة، دون سابق علم أو توقّع.

وقد وصفه طالب مشتاق مدير الثانوية المركزية في عهد دراسته، في كتابه "أوراق أيامي" فقال: "هاهو عبد الكريم قاسم تلميذ هادئ، يبتعد عن مخالطة زملائه، ويقضي فترة التنفّس (الاستراحة) في زاوية منعزلة. مظهره يعلن عن فقر الحال وفقدان المال، مكتئب النفس، عابس الوجه، ضعيف البنية، مشروم الشفة العليا من جهتها اليسرى. وهذه العاهة، على ما يبدو لي، سبّبت له شعوراً بالنّقص، جعلته منقبضا (منطويا) على نفسه، يتجنب الاجتماع برفاقه وبالنّاس أجمع".

أثّرت نشأة عبد الكريم قاسم وفقر أبويه تأثيراً دائما في نفسه، فكان يحب الطّبقات الكادحة، ويأنس لرفقة أبناء الشّعب والتحدث إليهم، ومعالجة مشاكلهم والتخفيف عن كواهلهم. ولذلك عمد، حالَمَا تسلّم زمام الحكم، إلى القضاء على الأكواخ المحيطة بالعاصمة، والمعروفة بالصرائف، فأنشأ المساكن للعمّال والفلاحين، وبنى مدينة الثورة وراء سدّ بغداد الشرقيّ، وأسكن فيها القرويين وأبناء الريف النازحين إلى بغداد، وعددهم مئات الآلاف.

حدّث الشيخ محمّد رضا الشبيبي أنه اجتمع بعبد الكريم قاسم مرّات قليلة بعد الثورة. وقد استطلع الزعيم رأيه في القوانين التي أصدرها، ولا سيما قانون الإصلاح الزراعي. ولما رأى الشبيبي أن آراءه لم يؤخذ بها، قرّر الانزواء في داره وعدم الاتصال برئيس الحكومة. ثم توفي أخوه الشيخ محمد باقر، وأوفد عبد الكريم قاسم مندوباً عنه لتعزية الأسرة، فلم ير محمّد رضا بدّاً من زيارة الزعيم لشكره على مواساته.

ذهب الشبيبي إلى مقرّ الزعيم مساءً، في الموعد المقرّر له، فاستقبل استقبالاً طيبا، والّح عليه عبد الكريم بالجلوس كلّما قام مستأذنا بالانصراف. وأطبق الظّلام، فقال عبد الكريم: أنا ذاهب لزيارة مدينة الثورة، فتفضل معي أيّها الشيخ لترى أبناء الشعب في مرابعهم. وحاول الشبيبي عبثاً الاعتذار بشيخوخته وتعبه، فاصطحبه عبد الكريم معه إلـى المدينة، التي كان يعدّها أعظم هديّة قدّمها للعمّال والفلاحين. قال لي الشبيبي: لم نكد نصل إلى تلك الأحياء، حتى ترجّل الزعيم من سيارته وترجّلت معه، فتقاطر الناس والتفّوا حولنا رجالاً ونساءً ، شيوخاوأطفالاً. وبرقت باصرتا الزعيم بريقاً غريباً، وأخذ يحادث القوم ويسألهم عن أحوالهم ومشاكلهم. ويأمر مرافقيه بتدوين ظلاماتهم، ومدّ يد المساعدة إلى من يحتاجها منهم. وكان يفعل ذلك في أكثر الليالي، ويمضي بين أولئك الناس السذّج، ساعات طويلة هانئاً مسروراً، قبل أن يعود إلى مقرّه البسيط فـي وزارة الدّفاع. فلا عجب أنّ عامّة الشعب لـم تصدّق خبـر موته، وظلّوا يظنّونه حيّا ويترقّبون عودته أعواما طويلة.

كان عبد الكريم قاسم رؤوفاً بالأقليات الكثيرة، التي يزخر بها الوطن العراقي: فقد اعترف بحقوق الصابئة واليزيديين والأكراد والتـركمان والأثوريين والبهائيين، وألغى قانون إسقاط الـجنسية عن اليهود العراقيين، ومنع تهجير الإيرانيين الساكنين في العراق، ومنح الجنسية العراقية لآلاف الأكراد الفيليّة. ووجدت في مكتبه بعد وفاته، مئات الوشايات والتقارير، المتعلّقة بمختلف الأشخاص والقوميات، فكان يكتفي بحفظها وإهمالها. وقد ذكر ابن الأثير في تاريخه "الكامل"، أن الخليفة العبّاسي الظّاهر، المتوفّى سنة ١٢٢٦م، وُجِد في بيته عند وفاته، رقاعٌ مختومة كثيرة لـم يفضّها، وكلّها سعايات لم يلتفت إليها.

كان عبد الكريم قاسم يقيم في جناح متواضع من أجنحة وزارة الدفاع، ولم يرض بالانتقال إلى البلاط الفخم الذي بني للملك، ثم اتخذه خلفاء الزعيم قصراً جمهوريًا ومقرًا منيفاً لهم. وكان يسهر الليالي مفكراً عاملاً، يجميع مجلس وزرائه، ويقابل زوّاره إلى ما قبيل الفجر. (ومن الطّريف أن نذكر، أنّ الوزير السوفياتي أنستاس ميكويان قال ذات مرّة، إن ستالين غالبا ما كان يستدعي مرؤوسيه في منتصف الليل، فلما أصبح الرفيق خروشوف رئيسا لوزرائنا، "صرنا ننام بشكل أفضل كثيرا").

فإذا حلّ يوم الجمعة، مضى عبد الكريم قاسم إلى الدّار الصغيرة، التي كان يقيم فيها مذ كان ضابطاً مغموراً، ليقضي فيها عطلة نهاية الأسبوع. وكان أصحاب الحاجات يقفون له في الطريق، فيهشّ في وجوههم، ويستمع إلى مظالمهم، ويتسلّم عرائضهم، ويأمر مرافقيه بإنجاز مطالبهم. لم يتزوّج عبد الكريم قاسم، ولم يؤثل مالاً ولا متاعاً، فلما قضى نحبه، لم يترك من حطام الدنيا سوى بزّته الخاكية، التي لوّثها الدّم وثقبها الرّصاص.

كان حين إعلان الثورة زعيماً في الجيش، فانتظر مرور المدّة القانونية ليرفع نفسه إلى رتبة لواء، ثم انتظر أربع سنوات أخرى ليصبح فريقا.

كان عبد الكريم قاسم طيّب النيّة، حسن الطويّة، لكنّه هزّ كيان النّظام الذي أقيم في العراق حجراً فحجراً خلال ثلث قرن، فلم يستطع إعادة بنائه، ولا تمكّن من تأمين الاستقرار وتثبيت دعائم الجمهورية الناشئة. ولعلّ تجرّده وإخلاصه ونزعته الإنسانية، كانت في مقدمة العوامل التي هيّأت للإطاحة به بعد سنوات قليلة، وتسليم سفينة الدولة نهباً للعواصف الهوجاء، التي أخذت تتقاذفها وتزعزع أركانها.

قال عبد الكريم قاسم: "إننا نذرنا أنفسنا في سبيل الله والشّعب والوطن".

وقال: "إننا نتمسك بالوحدة العراقية الكاملة، ونرتبط برباط الأخوة مع الدّول العربية والإسلامية".

وقال: "إنني أذكّركم، إخواني وأخواتي، بأنّ جمع الكلمة وتوحيدها، ومحاربة التفرقة ومحاربة العدوان، أساس المجد والقوّة والحياة".

كان مؤمنا بالمساواة الاجتماعية، فعيّن أوّل امرأة وزيرة في العراق. وعني بنشر التعليم والإكثار من المدارس، وإن أدّت سياسته التربوية إلى العناية بالكميّة دون النّوعية. وفتح آفاق التجارة مع الدول الشيوعية كالاتحاد السوفياتي والصّين، لكن الدول الغربية بقيت تستأثر بالنصيب الأوفر من العلاقات الاقتصادية. وبالرغم من تهديده لشركات النّفط، واسترجاعه معظم المناطق التي لم تستثمرها، فإنّه اهتمّ باستمرار تدفّق النّفط، حرصاً على موارده الضّرورية لازدهار القطر.

كان عهد عبد الكريم قاسم بداية تحوّل في العراق، لم يقتصر على نبذ الملكية والأخذ بالنظام الجمهوري. ففي السياسة الخارجية أنشأ علاقات سياسية واقتصادية مع روسيا السوفياتية وتوابعها والصين الشعبية، دون أن يقطع العلاقات الوثيقة القائمة مع الديموقراطيات الغربية. أما في الميدان الداخلي فأصدر قانون الإصلاح الزراعي (٣٠ أيلول ١٩٥٨)، وقانون الأحوال الشخصية (١٩٥٩)، الذي حاد عن المبادئ الشرعية الإسلامية، فألغاه عبد السلام عارف بعد تطويحه بالحكم القاسمي. ومن الخطوات المهمّة إصدار قانون التركات، وتحويل المشاريع العمرانية من التركيز على مشاريع الريّ والصناعة الكبرى إلى مشاريع الإسكان، وما يماثلها من المشاريع ذات الأثر

السريع في تحسين أحوال الطبقات العاملة والزراعة الفقيرة. وقد أدّى قانون العمل وقانون الإصلاح الزّراعي، بمنحهما حقوقاً واسعة للعمال والزرّاع والفلاحين، إلى بلبلة شؤون الصناعة والزّراعة، وتقليل الإنتاج، والإكثار من استيراد الموادّ الزراعية والغذائية من الأسواق الخارجية.

وخرج عبد الكريم قاسم عن الكتلة النقدية الإسترلينية، ونبذ ميثاق بغداد، واشترك في تأسيس منظمة الدّول المصدرة للنفط (أوبك).

***

إذا جاز تشبيه عبد الكريم قاسم بزعيم من زعماء الثورات العالمية، فإنّه يصحّ تشبيهه بأوليفر كرومويل، الذي أعدم شارلس الأوّل ملك إنكلترّا سنة ١٦٤٩، وأصبح بعد ذلك حاميا للجمهورية. ولئن استمدّ كرومويل عزيمته وقوته النفسية، من إيمانه الرّاسخ وتديّنه الشديد، فلقد نبع تصميم عبد الكريم قاسم وخلقه القيم، من تجرّده ونشأته الشعبية ونزعته الإنسانية. كان كلاهما يستهدف الخير والإصلاح، لكنهما لم يستطيعا وقف الشرّ الذي انبعث من أعمالهما، ولا ترسيخ النّظام الصّالح الذي حاولا المجيء به. ولعلّ الزعيم العراقي كان يؤمن كقرينه الإنكليزي، بأنّ الله اختاره للقضاء على النظام الطالح، الذي يرزح الشعب تحت وطأته، وإطلاق حرية المواطنين وإسعاد حياتهم. لكنّ الزعيمين كليهما زعزعا بلادهما، وأطلقا قوى العبث والدمار من عقالها، وهيّآ مرحلة تاريخية لمستقبل بعيد من التقدّم والإصلاح.

كان العقيد عبد السّلام محمد عارف أبرز أعوان عبد الكريم قاسم في تفجير ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وقد اتّسم بالجرأة الفائقة والانتهازية الواضحة. كان بخلاف صاحبه متهوّراً حقوداً متعصّباً، متعجّلاً للأمور، لا يحسب

للعواقب حساباً. وقد عمل في الأسابيع الأولى من الثورة في سبيل الإخلال بالطمأنينة العامّة، وبلبلة الأوضاع، وإفساح المجال لعناصر العبث والتخريب، أكثر مما فعل عبد الكريم قاسم فـي سبيل الاستقرار، ، وإعادة الطمأنينة إلى النفوس، واستئناف العلاقات الطيّبة مع الدّول الغربية، في نفس الوقت الذي بدأت فيه الصّلات مع الدول الاشتراكية تتلمّس طريقها. حاول عبد السلام عارف ربط العراق بعجلة عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة، في حين سعى الشيوعيون وأصحاب الميول اليسارية لتحويل مسيرة الجمهورية العراقية نحو الاتحاد السوفياتي. ولعلّ عبد الكريم قاسم كان الوحيد في هذه الفترة، في محاولته التأكيد على استقلال العراق، ومنعه من الانحراف يميناً أو يساراً، والحيلولة دون ارتباطه بكتلة معيّنة. وقد استطاع التخلّص من عبد السلام عارف في أمد قصير، فزجّ به في السجن، حيث جمّده ثلاثة أعوام. وخرج عبد السلام من سجنه بعد العفو عـنه، ليخطّط ويتآمر حتى أصبح رئيساً للجمهورية، ومنح نفسه رتبة المشير. لقد مضى عبد الكريم قاسم، فبرز الأقزام على المسرح في غفلة من الزمان. لكنّ الثورة تأكل أهلها، فانقضت أعوام قليلة، فإذا بأولئك الذين تألّقت أسماؤهم حيناً ما قد اختفوا في الظّلام، فمنهم من غيّب في القبر، ومنهم من غاب في مطاوي العزلة ومهاوي النسيان.

***

حيّا الشاعر محمد مهدي الجواهري فجر ثورة تموز ١٩٥٨ فقال:

عـبد الكريم وفي العراق خصاصة ليَدٍ ... وقـد كـنت الـكريم المحسنـــا

غـامرت بالـدّم تبتـــغي منـه دماً ... شأن الـمقامر مـربحاً أو مغبـنا

وعـرفت كيف تــمدّ جسراً من عَناً ... لتطلّ مـنه على مروج من هَـنَا

وبصــــرت كيـف تظلّ نقمة أمّـة ... مكبـــوتـة لتكون فتحاً بـيّنا

جسّدت طيــــف الحالمين وصغتـه ... مـن ذكريات الحالـمين ملوّنـا

وغـدا الخيال بـك الحقيقة نفســها ... تسعى وعاد المستحيل الممكنـا

وحيّاه ثانية عند الاحتفال بمهرجان بغداد، فقال في قصيدته المستنصرية، التي ألقاها في ١٩ تموز ١٩٦٠، يمدح عبد الكريم قاسم:

أعـد مـجد بغداد ومجدك أغـلبُ ... وجدّد لها عهـداً وعهدك أطيب

وأطلـع على المستنصريـة كوكـبا ... وأطلعتــه حقّا فإنّك كـوكــــب

كأنّ عـلى بغداد مـمّا أفـــضـته ... من المجد أذيالاً من التّيه تُسحب

أقمت بـها عـزّا عــــريقا مكـعّباً ... وكـــــان بها ذلّ عريـق مكعّـب

وهجا الشّعراء عبد الكريم قاسم، فقال عوني الـخالدي، السّكرتير العامّ السابق لـحلف بغداد، من قصيدة لـه:

سلكت أحطّ السُّبْل لو كنت في الأُلَى ... أماتوك حرقاً أنت للنّار أحـرز

وقـالوا شـــــــيوعـيّ وقـالوا مسيّـر ... وقالـوا انتهازيّ وقالوا مُهـزْهَزُ

وذو جنّة والـحقّ أنـــت جـميعـها ... جهول بتصريف الممالك مِعْوَزُ

لئن كنت فـي حقل السياسة أسوداً ... فإنّك في حقل المبـــادئ قـرمزُ

وقال الشاعر القومي العقيد نعمان ماهر الكنعاني:

غـداة رأيـتُ الهجين الـذّليـل ... يُـذلّ جهاراً رقــاب الـمـلا

ويطـوي الضميـر عـلى غـدرة ... بـيَعْرُبَ في ركنها الـمجتبى

وحدثني المربّي الشاعر الأديب صبحي البصام، نقلا عن ابن عمّه محمود البصام، الذي كان صديقا حميما لعبد الكريم قاسم في عهد شبابه، أنّ عبد الكريم كان يكثر من ارتياد الملاهي ودور القمار، ويسرف فـي احتساء الـخمر. وقد خرج ذات ليلة قبيل مطلع الفجر، وهو آنذاك ضابط برتبة رئيس

(نقيب)، وكان سكران، وقد خسر نقوده في المقامرة، فصاح في الطريق: "والله لأعملنّ ثورة في هذا البلد! فقابله رفاق لهوه بالصَّفير والضّحك والاستهزاء!؟

وقال عنه محمود البصام أيضا إنه كان يحضر آنذاك بعض الاجتماعات السريّة الشيوعية. وعزم محمود فهمي درويش سنة ١٩٥٩ على إصدار دليل الجمهورية العراقية، (وقد أخرجه في السنة التالية، مع الدكتورين مصطفى جواد وأحمد سوسة). فزار عبد الكريم قاسم مع رفيقيه، وسأله تشجيع المشروع ودعمه ماليا وأدبيا، وحَمْل الدّوائر الرسمية على مساعدته، فلقي منه كلّ رعاية. وكان محمود فهمي يسرف في مدح الزعيم، ويرفعه إلى أعلى عليّين، فيتقبّل عبد الكريم ذلك بسرور، ثم يحتجزه ورفيقيه ساعتين أو ثلاثا، يلقي خلالها على مسامعهم تسجيلات من خطبه الطويلة المملّة.

وتكلّم همفري تريفليان (لورد تريفليان بعد ذلك)، السفير البريطاني في بغداد (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)، عن عبد الكريم قاسم الذي عرفه معرفة جيّدة، في كتابه "الشرق الأوسط في غمار الثورة" (١٩٧٠)، فقال إنه لم يكن له أيّ معتقد سياسيّ، عدا البقاء في الحكم. وقال إنه لم يثق بأحد، ولم يثق به أحد... وفي النهاية عزل نفسه، واحتفظ بمساندة الذين ساروا في ركابه فقط. ثم قال: "ومع ذلك فإنّ هذا الرجل غير الجذّاب، الّذي يعوزه السّحر والإلهام، المتدثّر بخيلائه، المؤمن بصلاحه، وبأن الله دائما في جانبه، المخبول قليلا بعيونه المجنونة المحملقة، قد نجح في الاحتفاظ بمنصبه، والتمسّك بأهداب الحياة، خلال أربع سنوات ونصف، وذلك بدهائه وعزمه الرّاسخ على المحافظة على سلطته".

وأخيراً يحق لنا التساؤل: هل كان عبد الكريم قاسم رجل دولة؟ لا شك أنه بتجرّده وشخصيته القويّة، وشعوره بموقع العراق في البلاد العربية والشرق الأوسط، ورغبته في دعم استقلال بلاده ورفاهية أهلها، كان يحمل في ذاته بذور رجل الدولة في مقدرته وإخلاصه، لكنه قضى السنوات القلائل التي أتيح له ممارسة الحكم فيها، في قيادة سفينة الدولة وسط العواصف والزعازع الداخلية والخارجية، ومحاولة إيجاد الاستقرار في خضمّ الفوضى الشاملة، فلم يتسنّ له إظهار مواهبه الحقّة والاستعانة بها في خدمة وطنه ومواطنيه. وقد اضطرّ على افتعال مناهج، واللجوء إلى أقوال وأعمال لا غاية لها، إلا تبرير وجوده وإعياء خصومه، ولعلّ ذلك كان أهمّ أسباب تردّده السياسي وبلبلة إرادته. ولو طال به الزمان، واستتبّ له الأمر، لبوزت مزاياه الكامنة، وأصبح رجل دولة، لا سياسياً مغامراً شأن مناوئيه وخلفائه.

مصادر البحث

عرفت شخصيا بعض الشخصيات التي ترجمت لها في هذا الكتاب، والشخصيات الأخرى التي لعبت دورا في السياسة والحكومة العراقية، فاقتبست منهم معلومات مفيدة. وفي مقدمتهم محمود صبحي الدفتري، ومصطفى عليّ، ورفائيل بطي، وصفوت العوّا، وأحـمد حامد الصرّاف، وعبد العزيز المظفر، ومحمد كامل الخضيري، وتحسين علي، واللواء محمد سعيد التكريتي، وتوفيق وهبي، وعلي الشرقي، ومحمد رضا الشبيبي، وعباس العزاوي، ويعقوب سركيس، ويوسف غنيمة، ومحمد جعفر أبو التمن، ورزوق غنام، ومـحمود الملاح، وعبد الرزاق الشيخلي، وسامي خونذة، ومـحمود رامز، وتوفيق السمعاني وغيرهم. ومن الذين عملت معهم في وزارة الخارجية والمالية والاقتصاد: كامل الكيلاني، وتوفيق السويدي، وجعفر العسكري، والدكتور عبد الله الدملوجي، والدكتور حنّا الخياط، وتوفيق السعدون، وصالح جبر، وعبد الله القصاب، ومظفر أحمد...إلخ.

تيسرت لي أيضا مخطوطات وأوراق قديمة، كما أنني استعنت بالجرائد والمجلات العراقية والأجنبية، وسجلات الحكومة العراقية...إلخ.

وفيما يـلي بعض الـمراجع الأخرى:

(١) الدليل العراقي لسنة ١٩٣٦.

(٢) دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠.

(٣) عباس العزاوي: "تاريخ العراق بين احتلالين" (الجزء الثامن ١٩٥٦).

(٤) عبد الرزاق الحسيني: "تاريخ الوزارات العراقية" (طبعات مختلفة).

(٥) الدكتور مجيد خدّوري: نظام الحكم في العراق (بغداد، ١٩٤٦).

(٦) كشف الموظفين المستخدمين تحت إدارة المعتمد السامي والحكومة العراقية (بغداد، ١٩٢٣). وجداول كبار موظفي الدولة العراقية إلى سنة ١٩٥٧.

(٧) أمين الريحاني: "ملوك العرب" (الجزء الثاني، بيروت، ١٩٢٥).

(٨) جعفر خياط: "العراق دراسة في تطوره السياسي (مترجم عن فيليب آيرلند) (بيروت، ١٩٤٩).

(٩) جعفر خياط: "فصول في تاريخ العراق القريب" (مترجم عن مس جرترودبل) (بيروت، ١٩٤٩).

(١٠) "دائرة المعارف البريطانية" (مادة العراق وتركيا...إلخ).

(١١) محمد مهدي البصير: "تاريخ القضية العراقية" (جزءان، بغداد، ١٩٢٤).

(١٢) محمد صالح السهروردي: "لبّ الألباب" (جزءان، بغداد، ١٩٢٣).

(١٣) أحمد عزّت الأعظمي: "تاريخ القضية العربية" (٦ أجزاء، بغداد، ١٩٣١ - ١٩٣٤).

(١٤) توفيق السويدي: "مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية" (بيروت، ١٩٦٩).

(١٥) عبد العزيز القصاب: "من ذكرياتي" (بيروت، ١٩٦٢).

(١٦) ناجي شوكت: "سيرة وذكريات ثمانين عاما" (طبعة ثانية، بيروت، ١٩٧٥).

(١٧) علي جودت الأيوبي: "ذكريات علي جودت ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨" (بيروت، ١٩٦٧).

(١٨) طه الهاشمي "مذكرات ١٩١٩ ـ ١٩٤٣" (بيروت، ١٩٦٧).

(١٩) عليّ الشرقي: "ذكرى السعدون" (بغداد، ١٩٢٩).

(٢٠) عباس علي الكاظمي: "زعيم الثورة العراقية: صفحات من حياة السيد محمد الصدر". (بغداد ١٩٥٠).

(٢١) محمد عبد الحسين: "ذكرى فيصل الأول" (بغداد، ١٩٣٣).

(٢٢) طه الراوي: "ذكرى (يوسف) السويدي" (بغداد، ١٩٣٠).

(٢٣) إبراهيم الدروبي: "البغداديون أخبارهم ومجالسهم" (بغداد، ١٩٥٨).

يضاف إلى ذلك كتب إنكليزية متعدّدة عن الملك فيصل الأول، ونوري السعيد، والآنسة جرترود بل. والتقارير الرسمية والكتب التاريخية عن العراق في عهد الانتداب والاستقلال... إلخ.

فهرس المحتويات



هذا الكتاب

من هنا نرى أن التوقيت الذي نزل فيه الكتاب إلى الأسواق يعتبر توقيتا مناسبا، فهو قد جاء في أوانه، وغدا في محلّه بصورته المفيدة والناجعة، لأنه بما احتواه بين دفّتيه من مادّة تاريخية يعتبر مرجعا هاما من حيث إلقاء الضوء على ماضي العراق السياسي، من خلال تأريخه لشخصيات سياسية عراقية، لعبت أدواراً طلائعية في تسيير دفة الحكم، والنهوض بهذا البلد في فترات من ماضيه، رغم ما شاب هذه الفترات من تقلبات الأحوال، وسخونة الأحداث وقيام الثورات، وما خالط كلّ ذلك من أخطاء وتعسّفات وسلبيات، هذا بالإضافة إلى ما حملته الأوضاع الجديدة والوقائع المستحدثة، من جوانب إيجابية وإصلاحات وعطاءات، تمس كلّ مناحي الحياة وجميع طبقات المجتمع.

DAR ALHIKMA

Publishing and Distribution



88 Chalton Street, London NW1 1HJ Tel: 44 (0) 20 7383 4037 Fax: 44 (0) 20 7383 0116

al_hikma_uk@yahoo.co.uk

site: www.hikma.co.uk

